الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/519
23 August 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الأربعون
البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: الاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية الاقتصادية

دراسة منظورية اقتصادية واجتماعية شاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٦	٤
ثانيا - نظرة مجملة	٧ - ٥٣	٦
ألف - تجارب العقود الانمائية للامم المتحدة	٧ - ١٢	٦
باء - التوقعات الاقتصادية العالمية للثمانينات والتسعينات	١٣ - ٣٢	١٠
جيم - المنظورات الاجتماعية - الاقتصادية	٣٣ - ٣٨	٢٣
دال - أقل البلدان نموا والازمة في افريقيا	٣٩ - ٤٨	٣٠

* A/40/150 .

85-22124

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
هاء - الانفاق العسكرى ، ونزع السلاح ، والتنمية	٤٩ -٥٣	٣٣
ثالثا - آفاق الاقتصاد العالمي في بقية عقد الثمانينات ..	٥٤ -١٣٨	٣٥
ألف - الاتجاهات في النصف الاول من عقد الثمانينات	٥٧ -٦٦	٣٥
باء - بعض المشاكل والقضايا الملحة في الاجل المتوسط	٦٧ -٨٦	٤٠
جيم - الافاق الاقتصادية القريبة والمتوسطة الاجل	٨٧ -١٢٠	٥٣
دال - سيناريوهات انمائية بديلة لبقية العقد ...	١٢١-١٣٨	٨٤
مرفق الفرع الثالث		١٠٠
رابعا - الاسقاطات حتى عام ٢٠٠٠	١٣٩-١٨٣	١٠٢
ألف - مقدمة	١٣٩-١٤٥	١٠٢
باء - سيناريو خط الاساس	١٤٦-١٥٩	١٠٤
جيم - سيناريو النمو الادنى	١٦٠-١٦٣	١١٣
دال - سيناريو النمو الاعلى	١٦٤-١٨٣	١١٤
خامسا - المناظير الاجتماعية - الاقتصادية	١٨٤-٢٧٥	١٢٩
ألف - العمالة	١٨٧-٢٤١	١٣٠
باء - التعليم	٢٤٢-٢٥٩	١٥٨
جيم - التغذية	٢٦٠-٢٦٨	١٧٠
دال - توفير مياه الشرب والمرافق الصحية	٢٦٩-٢٧٥	١٧٢
سادسا - تجربة عقود الامم المتحدة الانمائية	٢٧٦-٣٢٠	١٨٥
ألف - تطلعات التنمية وغاياتها	٢٧٧-٢٨٢	١٨٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - التقدم الانمائي ومشاكله	٢٨٣-٣١٥	١٨٧
جيم - بعض الدروس المستمدة من الخبرة	٣١٦-٣٢٠	٢٢١
مرفق احصائي للفرع السادس		٢٢٣
سابعا - الازمة في افريقيا	٣٢١-٣٦٨	٢٤٣
ألف - نظرة شاملة للحالة الراهنة	٣٢٢-٣٤٢	٢٤٣
باء - الثغرات الانمائية	٣٤٣-٣٥٤	٢٥٣
جيم - آفاق التنمية	٣٥٥-٣٦٨	٢٦١
ثامنا - النفقات العسكرية ونزع السلاح والتنمية	٣٦٩-٤١١	٢٦٩
ألف - النفقات العسكرية على الصعيد العالمي : الاحجام الاجمالية والاتجاهات الحديثة	٣٧٢-٣٧٨	٢٦٩
باء - العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سباق التسلح ونزع السلاح	٣٧٩-٣٩٨	٢٧٤
جيم - احتمالات المستقبل	٣٩٩-٤١١	٢٨٣

أولا - مقدمة

١ - تمثل الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ تقييما دوريا للاتجاهات الانمائية الطويلة الأجل ، واستكمالا للنظرة الاقتصادية العالمية خلال بقية القرن . ومن المزمع أن تكون هذه الدراسة اطارا كميا لبحث السياسة الانمائية الطويلة الأجل ، وتحديد تنفيذ التدابير المتعلقة بالسياسة ، الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، المرفق) .

٢ - وقد استهلت الجمعية العامة في قرارها ٣٥٠٨ (د-٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ العمل التحليلي المتعلق بالاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية الاقتصادية . وقدم التقرير الشامل الأول (A/37/211 وCorr.1 و2 و4 و Add.1) ، الذي أعد في أيار/مايو ١٩٨٢ ، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، نقح التقرير واستكمل في أيار/مايو ١٩٨٤ من أجل عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية. وقد طلبت الجمعية العامة أيضا اعداد التقرير الشامل التالي في عام ١٩٨٥ وتقديمه في دورتها الأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتم تقديم موجز للتقرير الحالي (E/1985/102) الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ .

٣ - وعلى الرغم من أن هذه الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية تتطلع الى المستقبل فانها تحاول أيضا أن تضع الاتجاهات الأخيرة في سياق تاريخي أطول أجلا لتقييم التحولات الواسعة في أنماط التنمية ، والتقدم الذي أحرز أو المشاكل التي ووجهت في تحقيق أهداف وغايات العقود الانمائية للأمم المتحدة . ويستعرض الفرع سادسا من هذا التقرير بايجاز تجربة الـ ٢٥ سنة الماضية منذ عام ١٩٦٠ وحتى منتصف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، كما يلقي الضوء على الأربعة موضوعات الواسعة النطاق التالية التي كانت الموجه في اختيار مخططات معينة تتعلق بالسياسة ، وانتقاء قضايا حساسة لوضع تحليل أكثر تفصيلا :

(أ) ان التقدم الاقتصادي الحقيقي ، وان كان مرضيا خلال الستينات ، لم يحقق الأهداف الى حد كبير وتناقصت سرعته من ناحية القيمة المطلقة منذ ذلك الحين ؛

(ب) ان التغيير الهيكلي والتنمية ، بالمقارنة بالنمو الكلي ، كادا أن يتوقفا تماما في بداية الثمانينات ؛ ويواجه التكوين الرأسمالي اعاقة بسبب بيئة نقدية ومالية دولية أكثر عداء ، بينما تواجه الصادرات أسواقا تتسع ببطء أكثر من ذي قبل وتبدي دلائل لتزايد الحمائية تبعث على القلق ؛

(ج) ان أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة الأخرى لم تشترك قط بشكل كامل في أى تقدم انمائي من أى نوع أحرز في مكان آخر ؛

(د) ان التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية تتطلبان مزيدا من الاهتمام حتى في الوقت الذى قد تبدو فيه المشاكل الاقتصادية ساحقة والضغوط الداعية الى تخفيضات مالية بالغة الشدة .

٤ - وقد نظمت تحليلات الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية في الفروع من ثالثا الى خامسا فيما يتعلق بمعلمين أساسيين هما سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠ ، وقد عرضت هذه التحليلات على أساس نظرة أوسع للاقتصاد العالمي في هاتين السنتين المعنيتين ، كما عرضت بتفصيل أكبر فيما يتعلق بالقضايا الحساسة المختارة . وتشمل النظرة المتوسطة الأجل الممتدة حتى عام ١٩٩٠ اسقاط خط الأساس ، وهو استقراء للأحوال الجارية يدل على حدوث انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي ، كما يبين المواقف الحالية المتعلقة بالسياسة التي تتسم نسبيا بالحذر والتقييد (١) . وقد بحثت أيضا مخططات بديلة عديدة لتغييرات السياسة التي ترمي الى تعزيز ودعم الانتعاش الاقتصادى العالمي وتعزيز تحقيق نمو أسرع في البلدان النامية في الأجل المتوسط . أما النظرة الطويلة الأجل الممتدة حتى سنة ٢٠٠٠ فتقيم الامكانيات الانمائية الأطول أجلا ، ولا سيما من ناحية جدوى تمويل المستويات الاستثمارية والنمو الحقيقي المحددين في الاستراتيجية الانمائية الدولية . وقد قيمت أيضا الآثار المترتبة بالنسبة لتحقيق الأهداف الرئيسية الاجتماعية أو الاقتصادية - الاجتماعية المحددة في الاستراتيجية حتى سنة ٢٠٠٠ (٢)

٥ - ومن بين القضايا الحساسة المختارة التي بحثت في هذا التقرير الاقتصادى - الاجتماعي ، الأزمة في افريقيا (انظر الفرع سابعا) . ويلقي التحليل الضوء على المشاكل الأوسع نطاقا التي تؤثر على أقل البلدان نموا ، ويوجد كثير منها في افريقيا جنوب الصحراء ويستعرض التقرير أيضا الاتجاهات في النفقات العسكرية والنواحي المختلفة في العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وتقييم تكاليف ومزايا الأخذ بخيارات سياسة بديلة (أنظر الفرع ثامنا) .

---

(١) ترد الاتجاهات والسياسات العالمية الراهنة والنظرة القصيرة الأجل في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٥ : الاتجاهات والسياسات الراهنة في الاقتصاد العالمي" (E/1985/54) ، التي صدرت بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.85.II.C.1) .

(٢) يتضمن تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/CN.5/1985/2) ، الذى سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة ، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية .

٦ - وعلى الرغم من أنه قد تم اعداد هذا التقرير في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تم تقديم تعاون واسع من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المتصلة بالموضوع ، بالاضافة الى اللجان الاقليمية والمنظمات الأكاديمية ومنظمات البحث والأفراد .

ثانيا - نظرة مجملة

ألف - تجارب العقود الانمائية للأمم المتحدة

١ - الأهداف الشاملة والتجارب

٧ - تم في كل عقد انمائي للأمم المتحدة تحديد هدف واضح للنمو الاقتصادي الكلي ، حدد على أساس معدل أدنى للنمو السنوي للدول النامية ككل . وتتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث أيضا توقع حدوث نمو حقيقي بنسبة ٤ في المائة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، وهو تقدير يوضع على أساسه معدل الأهداف للبلدان النامية في حالة عدم حدوث تغيير هيكلي أساسي . وقد كان الهدف المحدد لمعدل النمو الذي يتعين تحقيقه في نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول في الستينات هو ٥ في المائة في العام ، ومعنى هذا زيادة ضخمة . وقد أعتبر ذلك الهدف في ذلك الحين هدفا جريئا يشكل تحديا صعبا . وقد حدد العقدان اللذان أعقبا ذلك العقد هدفين يمثلان تحديات أكثر طموحا : ٦ في المائة في السبعينات و ٧ في المائة في الثمانينات .

٨ - وعلى الرغم من أن هذه الأهداف الطموحة تعبّر عما تم النظر فيه من تقييم لما يلزم لتشجيع تنمية عالمية منصفة ، فان تجربة السنوات الـ ٢٥ السابقة قد بينت أن معدلات النمو ليست عاجزة فقط عن تحقيق الأهداف بل انها تهبط بالقيمة المطلقة (أنظر الجدول ١) فقد تناقص نمو الناتج الكلي لجميع البلدان النامية جماعة في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٥ فانخفض من ٨ره في المائة خلال الستينات الى ٤ره في المائة خلال السبعينات وهو الآن أقل من ٢ في المائة في النصف الاول من الثمانينات . وفي الحقيقة كان النمو الاقتصادي في المناطق المتقدمة النمو أيضا أقل الى حد كبير من المتوقع ، منذ منتصف السبعينات . وتختلف الانجازات الهامة للعقد الانمائي الاول اختلافا بيّنا عن الانجاز الضعيف الذي تحقق خلال النصف الأول من العقد الانمائي الثالث الذي شهد أطول انتكاس (١٩٨٠ - ١٩٨٢) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانتعاشا محدود النطاق والكثافة .

الجدول ١ - النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي (أ)
١٩٦١ - ١٩٨٥

مجموعة البلدان	متوسط المعدل السنوي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي ١٩٦١-١٩٨٥	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥
العالم (ب)	٣ر٦	١ر٥	٣ر٦	٢ر٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٤	٤ر٩	٣ر٢	٢ر٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وشرق أوروبا	٤ر٧	٦ر٧	٤ر٨	٣
البلدان النامية	٤ر٤	٥ر٨	٥ر٤	١ر٨
أقل البلدان نموا	٢ر٩	٢ر٩	٣ر١	٢ر٧
بند تذكيري: معدلات النمو المستهدفة للبلدان النامية كمجموعة		٥ (ج)	٦	٧

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) النمو في الناتج المحلي الاجمالي محسوبا بأسعار ١٩٧٥ ومعدلات التبادل لتلك السنة.

(ب) لا يشمل الصين لأن بياناتها غير متوفرة فيما يتعلق بالستينات وأوائل السبعينات.

(ج) المعدل الأدنى للنمو الاقتصادي في نهاية العقد الانمائي الأول.

٩ - والسؤال الأساسي في الدراسة المنظورية الاقتصادية - الاجتماعية ، هو ما اذا كان من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الباعث على القلق ، وما اذا كانت تجربة منتصف السبعينات التي استمرت حتى منتصف الثمانينات تجربة مؤقتة ، وما اذا كان الاقتصاد العالمي يمكنه على الأقل العودة الى التوسع الذي حدث في الستينات اذا لم يكن بامكانه تحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات .

٢ - التغيير الهيكلي والتنمية

١٠ - وجه ابتداء من العقد الانمائي الثاني بصفة خاصة اهتمام متزايد الى أهداف التنمية الدولية بخلاف النمو الاقتصادي الحقيقي الشامل . ونتيجة للرغبة في تحديث وتنويع هيكل الانتاج في الاقتصادات النامية حددت أهداف كمية للانتاج ولتعبئة الموارد لتكوين رأس المال . وأشير أيضا الى اجراء توسع معجل في التجارة الدولية بوصفه شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي المتوازن . وتعكس هذه الأهداف اهتمامات مشتركة واسعة النطاق تتعلق بتقدم التغيير الهيكلي والتنمية الاقتصادية مقابل مجرد النمو الاقتصادي .

١١ - وبالرغم من أن المعدل المركب لنمو ناتج الصناعات التحويلية في جميع البلدان النامية لم يقترب خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ من نسبة الـ ٨ الى ٩ في المائة المحددة في الاستراتيجيات الانمائية الدولية فقد زاد كثيرا عنه بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ككل . ومع ذلك ففي معظم البلدان النامية المنخفضة الدخل لم يتغير نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي الا قليلا . وفي الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ ارتفع نصيب تكوين رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي في جميع مجموعات البلدان النامية، باستثناء أقل البلدان نموا ، الى المستويات الموجودة في البلدان المتقدمة اقتصاديا (أنظر الجدول ٢) . ومع ذلك ، فقد انتهى المعدل المتزايد السرعة لتكوين رأس المال الى ما يقرب من التوقف التام في الثمانينات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد تأزم الظروف النقدية عالميا ، وأزمات الديون ، وانخفاض الاستثمار والمعونة الأجنبيين ، والأثر السيء لارتفاع أسعار النفط والانتكاس العالمي . وبعض هذه العوامل مسؤول أيضا عن التدهور بالقيمة المطلقة في التجارة العالمية لفترة طويلة بشكل غير عادي من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ ، وبالتالي بلغ ارتفاع مستويات النزعة الحمائية التي قد تخنق على وجه التحديد صادرات المصنوعات التي جعلت معظم التغيير الهيكلي ممكنا في الماضي .

الجدول ٢ - نصيب تكوين رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي
١٩٦٠ - ١٩٨٣ (أ) (النسبة المئوية)

البلدان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢١ر٢	٢٣	٢٢ر٥	٢٠ر٨
البلدان الناميـــة	١٨ر٩	٢٠ر٤	٢٤ر٢	٢٣ر٣
أقل البلدان نمـوا	٩ر٨	١١ر١	١٤ر٩	١٥ر١

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامـــة للأمم المتحـــدة .

(أ) مقدرة بالأسعار الحالية وأسعار الصرف الراهنة .

١٢ - وعلى ذلك ، فمسألة التنمية الهيكلية الحالية لا ترتبط بالديناميكا الداخليـــة للتغيير الهيكلي بقدر ارتباطها بالصلاحية الخارجية ، سواء سمح وجود نظام تجـــاري دولي داعم ونظام مالي دولي يعتمد عليه بالعودة الى مستويات الاستثمار وتكويـــن رأس المال الضرورية لاستمرار النمو الحقيقي والتنمية أم لم يسمح بذلك .

باء - التوقعات الاقتصادية العالمية للثمانينات والتسعينات

١ - توقعات خط الأساس

١٣ - قادت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو الذي انتشر الآن بدرجة واسعة وان كان بقدر متفاوت . وتقدر معدلات النمو المتوسط الأجل بنسبة ٢ر٩ في المائة للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠؛ وتقدر معدلات النمو الطويل الأجل لفترة التسعينات بنسبة ٣ في المائة في السنة (أنظر الجدول ٣) . ونتجت هذه التقديرات أساسا من توقع استمرار الحذر في السياسات النقدية والمالية في المستقبل القريب . ومن المرجح تحقيق معدلات النمو البالغة ٣ في المائة ولكن لا يوجد سوى دلائل قليلة تؤيد تحقيق معدلات نمو تبلغ ٤ في المائة أو أكثر لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ونتيجة لذلك ولأن ضيق سوق العمل المستمر يؤدي الى حدوث ضغط لرفع الأجور الفعلية حتى مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة ، فانه يتوقع أن يظل معدل العمالة منخفضا وأن تبقى معدلات البطالة مرتفعة (دون زيادة) حتى عام ٢٠٠٠ وخاصة في أوروبا الغربية . كما يتوقع لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل طبقا لتوقعات خط الأساس أن ترتفع باعتدال خلال السنوات القليلة القادمة ثم تنخفض ببطء بعد ذلك لدرجة أنه يتوقع ألا تقل معدلات الفائدة لسنة ٢٠٠٠ عن ٧ في المائة . ونظرا لأنه يتوقع أن يظل التضخم ثابتا بنسبة تبلغ حوالي ٤ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ضمن التوقع تحقيق معدلات فعلية قصيرة الأجل تزيد عن ٣ أو ٤ في المائة في المستقبل القريب .

الجدول ٣ - الناتج العالمي الحقيقي : معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي

(النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة)

المجموعة الاقتصادية	١٩٧٦-١٩٨٠	توقعات خط الأساس ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠	المتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠
العالم	٤ر٠	٣ر٢	٣ر٠	٣ر٥	٣ر٦	٣ر٥
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٥	٢ر٧	٢ر٤	٢ر٩	٣ر١	٢ر٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية (أ)	٤ر٠	٤ر٠	٣ر٩	٣ر٩	٤ر٠	٤ر٠
الصين (أ)	٣ر٥ (ب)	٦ر٩	٧ر٢	٦ر٩	٦ر٠	٦ر٤
البلدان النامية	٥ر٠	٣ر٦	٣ر٥	٤ر٣	٤ر٧	٤ر٣
افريقيا	٤ر٤	٣ر١	٢ر٧	٣ر٥	٣ر٤	٣ر٣
شرق وجنوب آسيا	٦ر٠	٥ر٥	٤ر٥	٥ر٢	٦ر٥	٥ر٥
غرب آسيا	٤ر٠	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٨	٤ر٦	٤ر٢
أمريكا اللاتينية	٢ر٥	٢ر٨	٢ر٧	٤ر٣	٤ر٣	٣ر٩
البلدان المصدرة للنفط	٠٠٠	٣ر٠	٣ر١	٤ر٠	٤ر٥	٣ر٩
البلدان غير المصدرة للنفط	٠٠٠	٣ر٨	٤ر١	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٦

المصدر : ادارة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بناء على توقعات من المصادر الدولية ، وبخاصة توقعات مشروع "لينك" (نيسان/ابريل ١٩٨٥) .

(أ) معدلات نمو الناتج المادي الصافي .

(ب) للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ .

١٤- وقد حسنت اقتصادات أوروبا الشرقية المخططة مركزيا من أرصدتها الخارجية كما أنها تبين أداء قويا في القطاع الصناعي . وظل النمو الاقتصادى يشهد قوة دفع مع ثبات معدلات النمو للناتج المادى الصافي عند نسبة بلغت حوالي ٤ في المائة في السنة . وهناك توقعات جيدة لاستمرار النمو بهذه المعدلات بالرغم من أن أعباء الديون وقيود الأرصدة الخارجية في بعض بلدان أوروبا الشرقية ستظل ملموسة لعدة سنوات قادمة .

١٥- ويقل معدل النمو الطويل الأجل المتوقع للاقتصادات المتقدمة النمو عن التوقع السنوى البالغ ٤ في المائة الذى بنيت عليه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، في حين أن معدل النمو الحقيقي السنوى المتوقع للبلدان النامية للفترة المتبقية من العقد والبالغ ٤ر٢٥ في المائة يقل كثيرا عن المعدل الذى تستهدفه الاستراتيجية الانمائية الدولية والبالغ ٧ في المائة . وفضلا عن ذلك فان معدل النمو الحقيقي المتوقع في التسعينات والبالغ ٤ر٥ في المائة يعتبر خفضا كبيرا للتوقعات الموضوعة في السنوات القليلة الماضية . كما أن امكانات النمو في البلدان النامية لا يعوقها انخفاض النمو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى فحسب وانما أيضا ضعف أسعار السلع الأساسية وانخفاض مستويات عائدات التصدير والانخفاض الحاد في المعونة الخارجية وتدفقات رأس المال وزيادة النزعة الحمائية وتزايد عبء الديون . وقد ضاعف من هذه العوامل في بعض الحالات السياسات المحلية غير الملائمة .

١٦- وتتفاوت الحالة الراهنة والتوقعات الحالية في البلدان النامية بين مجموعات ومناطق البلدان . ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعتبر تزايد عبء خدمة الديون ومجموعة البرامج التقشفية سببا في الانكماش الاقتصادى الحاد وانخفاض نصيب الفرد من الدخل خلال النصف الأول من الثمانينات . وقد أدت قوة الدولار والانتعاش في الولايات المتحدة الى تنشيط الصادرات في الوقت الحالي ، ويمكن توقع حدوث تخفيف للآثار العكسية للبرامج التقشفية ، الا أن أعباء الديون ستستمر . وتبلغ توقعات النمو الحقيقي في أمريكا اللاتينية حوالي ٤ في المائة للفترة المتبقية من العقد ومن ٤ر٥ في المائة الى ٥ في المائة خلال التسعينات . أما المشكلات الاقتصادية في افريقيا فقد كانت نتيجة لعدة عوامل ، منها ضعف الطلب العالمي على السلع الأولية ، وتدهور معدلات التبادل التجارى للسلع الأساسية ، ونقص المعونة الخارجية وتدفقات رأس المال ، وتوالي ثلاث سنوات من الجفاف الشديد . وحتى اذا تحسن الحصاد بشكل سريع فان التوقعات بحدوث نمو حقيقي اجمالا يقل عن ٣ في المائة تشير الى أن متوسط نصيب الفرد من النمو الاقتصادى في افريقيا سيظل قرب الصفر أو سلبيا حتي عام ٢٠٠٠ .

١٧- أما انخفاض الناتج المحلي في غرب اسيا في مجمله ومن حيث نصيب الفرد منه على السواء ، خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ فيعزى أساسا ، الى الانخفاض الحاد في الصادرات

النفطية والى النزاع العسكرى الطويل بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق . ويتوقع أن تبلغ درجة انتعاش النمو الحقيقي ٤ في المائة ابان الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ وأكثر من ٥ر٤ في المائة خلال التسعينات . وجنوب شرق آسيا هما المنطقتان النامیتان الوحيدتان اللتان نجتا من عاصفة الانكماش الاقتصادى العالمي بقدر من النجاح ؛ فقد ظل نصيب الفرد من الدخل فيهما ايجابيا ، وان كان يقل عما تحقق في فترة الستينات والسبعينات . ويعزى ذلك من جهة الى المرونة الاقتصادية والسياسات الموجهة للتصدير التي تنتهجها كبرى شركات تصدير المصنوعات في المنطقة ، والتي مكنتها من اجراء تعديلات فورية في الوقت المناسب لمواجهة الصدمات الخارجية والتغيرات في الطلب الخارجي ، ومن جهة أخرى الى التحسينات في الأداء الزراعي والنجاح في سياسة استبدال الواردات (كما في الطاقة على سبيل المثال) في بعض الاقتصادات الكبيرة والمكتفية ذاتيا مثل الهند . وتبين التوقعات المتصورة في سيناريو خط الأساس استمرار التوسع بمعدلات تتراوح بين ٥ و ٥ر٥ في المائة في السنة .

١٨- وطبقا لتوقعات خط الأساس يتضح بجلاء أنه لا يمكن تحقيق التنمية وفقا لمعايير الاستراتيجية الانمائية الدولية . فنسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في جميع البلدان المستوردة للنفط مجتمعة ، على سبيل المثال ، لا يتوقع لها أن تزيد عن ٢٤ في المائة فقط بحلول عام ١٩٩٠ وأقل من ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ، بالمقارنة بالرقم الذى تستهدفه الاستراتيجية والبالغ ٢٨ في المائة . وفضلا عن ذلك يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات بمعدلات تبلغ ٤ر٦ و ٥ر٥ و ٤ر٥ في المائة على التوالي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، وهى نسب تقل جميعا بقدر كبير عن المعدلات المناظرة المستهدفة البالغة ٧ر٧ و ٨ في المائة على التوالي . وباختصار فانه بالرغم من أن توقعات خط الأساس تمثل تحسنا كبيرا عن الأداء خلال النصف الأول من الثمانينات فان الصورة بالنسبة للبلدان النامية يشوبها الغموض وخيبة الأمل . ورغم ذلك تشير التحليلات الى توفر الآليات الكفيلة بتحقيق تحسن كبير ، الا أنه ستكون هناك ضرورة لتعميم دولي كاف لتنفيذها .

٢ - تقييم الفرص في النصف الثاني من الثمانينات

١٩- كان النهج المستخدم في تقييم توقعات النمو حتى عام ١٩٩٠ هو البدء بتوقعات خط الأساس المذكورة آنفا والتي تفترض "عدم تغير" السياسات الحكومية الحالية والمتوقعة (على سبيل المثال السياسات النقدية والضريبية والتجارية والمتعلقة بالمعونة) ثم وضع سيناريوهات للسياسة تبين الطرق الانمائية البديلة - وقد استخدمت في هذه الممارسة نماذج الاقتصاد القياسي العالمي لدائرة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والنماذج التي تحتفظ بها المؤسسات الاكاديمية والبحثية ، وبخاصة نماذج الاقتصاد القياسي المشروع "لتك" ونموذج فوجي العالمي للاقتصاد الكلي .

٢٠- ووضعت عدة سيناريوهات تتعلق بالسياسة لتقييم أثر وفعالية مختلف اجراءات السياسة في زيادة امكانات النمو في كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة النمو . وقد شملت السيناريوهات الموضوعة : (أ) تنسيق السياسات النقدية والضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى لخفض معدلات الفائدة (بحوالي ثلاث نقاط مئوية للولايات المتحدة ونقطتين لبلدان أوروبا الغربية ونقطة واحدة لليابان) بالمقارنة بالمعدلات المفترضة في خط الأساس للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ ؛ (ب) اتباع سياسات لتحرير التجارة (خفض بنسبة ٥ في المائة للحواجز غير الجمركية لواردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى) ابتداء من عام ١٩٨٥ ؛ (ج) تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية (البالغ ٧ر. في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة) عن طريق خفض النفقات الدفاعية بحلول عام ١٩٩٠ ؛ (د) زيادة نقل التكنولوجيا للبلدان النامية ؛ (هـ) زيادة الاستثمار الخاص المباشر في البلدان النامية ؛ (و) تحقيق تقدم في نزع السلاح على المستوى العالمي ، ضمن عوامل أخرى .

٢١- وان أنجع سيناريو مفرد لزيادة النمو الاقتصادى في البلدان الصناعية هو الذى يقضي بخفض معدلات الفائدة ، لأن ذلك سيؤدى الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية بنسبة ٣ر. من النقط المئوية للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بالمقارنة بتوقعات خط الأساس (أنظر الجدول ٤) . أما الزيادة المناظرة في الاقتصادات النامية فستكون ١ر. من النقط المئوية فقط . وعلى أى حال فان تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧ر. في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة بحلول ١٩٩٠ سيؤدى الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بمقدار ٣ر. من النقط المئوية للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بالمقارنة بخط

الاساس ، في الوقت الذى سيظل فيه معدل البلدان الصناعية دون تغيير . ويبدو السيناريو الموضوع لتحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية فعالا للغاية في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية غير المصدرة للنفط في افريقيا ، وهو المعدل الذى سيزيد عن توقعات خط الاساس بنسبة لا تقل عن ٤ر١ من النقط المئوية للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ . وعند ضم السيناريوهات الثلاثة الأولى ، وهي الخفض المنسق لمعدلات الفائدة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، وخفض الحواجز غير الجمركية في التجارة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بنسبة ٥ في المائة وتحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، سوف تنشأ آثار لها وزنها وذات منفعة متبادلة ، وهي : زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بنسبة ٥ر٠ من النقط المئوية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ وهو ما يفوق خط الأساس ، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعالم ككل فسوف يزيد بنسبة ٤ر٠ من النقط المئوية .

الجدول ٤ - سيناريوهات السياسة البديلة: اختلاف معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في السيناريوهات البديلة عن اسقاطات خط الاساس، ١٩٨٥ - ١٩٩٠

(بالنقاط المئوية)

سيناريو (أ)	متوسط الاختلاف السنوي عن سيناريو خط الاساس (أ)					
	الاقتصادات المتقدمة النمو	البلدان النامية				
		المجموع	البلدان المصدرة للنفط	البلدان غير المصدرة للنفط		
				افريقيا	جنوب وشرق آسيا	غربي آسيا	أمريكا اللاتينية
١- خفض معدلات الفائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠ر٣	٠ر١	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢
٢- خفض الحواجز التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٥ في المائة من تكلفة الاستيراد الاجمالية	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢
٣- تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٠ر٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول ١٩٩٠	٠ر٠	٠ر٣	٠ر٢	١ر٤	٠ر٢	٠ر٥	٠ر٣
السيناريوهات المركبة :							
ألف (= ١ + ٢)	٠ر٥	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢
باء (= ١ + ٢ + ٣)	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	١ر٧	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٥

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة بناء على عمليات محاكاة لنماذج الاقتصاد القياسي لمشروع "لنك" .

(أ) الاختلاف = معدل نمو السيناريو - معدل نمو خط الأساس .

٢٢- أما بالنسبة للبلدان النامية فان أنجع سياسة في زيادة النمو الاقتصادى هي زيادة نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية . ويتطلب هذا السيناريو ادخال كمية ضخمة من رأس المال الخارجي (الخاص والرسمي) ووجود مناخ دولي صالح للغاية ، بالاضافة الى سياسات محلية داعمة في البلدان النامية لتسهيل نقل التكنولوجيا وتدريب وتطوير القوة العاملة . وسيؤدى هذا السيناريو الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات النامية بنسبة ٢٠ر١ من النقط المئوية دون أن يكون له أى أثر يذكر على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات المتقدمة النمو بالمقارنة بخط الأساس في الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٠ (أنظر الجدول ٥) .

٢٣- وهناك سيناريو مشجع آخر لرفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية خلال النصف الثاني من الثمانينات ، هو السيناريو الداعي لحشد الموارد الخارجية والمحلية ، العامة والخاصة ، لزيادة الاستثمار في البلدان النامية التي يتوقع فيها أن تزيد البلدان المتقدمة النمو من استثماراتها الخاصة المباشرة في البلدان النامية بمقدار اضافي يبلغ ٢٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ابتداء من ١٩٨٥ ، وهو ما يزيد على توقعات خط الأساس ، في حين ستزيد البلدان النامية من استثمارها أيضا في البلدان النامية الأخرى بنسبة ٥ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي سنويا . والنتائج مشجعة جدا لأنها ستزيد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو بنسبة ٨٠ر٠ تقريبا من النقط المئوية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، وهو ما يفوق مستويات خط الأساس ، مع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بنسبة ٧ر٠ من النقط المئوية .

الجدول ٥ ــ السيناريو البديل الثاني للسياسات : اختلاف معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في السيناريوهات البديلة عن اسقاطات خط الأساس، ١٩٨٥ــ١٩٩٠

(نسبة مئوية)

السيناريــــو	متوسط الاختلاف السنوي للسيناريو عن خط الأساس (أ)			
	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي		
		المجمــوع	البلدان المصدرة للنفط	البلدان المستوردة للنفط
١ــ تخفيض أسعار الفائدة الدولية	٠ر٢٦	٠ر٣٢	٠ر١٨	٠ر٣٩
٢ــ تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	ــ٠ر٠١	٠ر٢٢	٠ر١٣	٠ر٢٧
٣ــ تحقيق نسبة ٧ر٠ في المائة المستهدفة في المساعدة الانمائية الرسمية/الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠	٠ر٠٢	٠ر١٥	٠ر٠٢	٠ر٢١
٤ــ زيادة الاستثمار الخاص المباشر (ب)	٠ر٠٨	٠ر٧٠	٠ر٧٤	٠ر٦٨
٥ــ اعادة جدولة الديون	٠ر٠١	٠ر٠٦	٠ر٠٤	٠ر٠٧
٦ــ زيادة نقل التكنولوجيا وتطوير القوى العاملة في البلدان النامية	ــ٠ر٠٥	١ر٠٢	١ر٧٥	٠ر٧٥
٧ــ التقدم في نزع السلاح العالمي	٠ر١٣	٠ر٧٢	٠ر٥٢	٠ر٨١
السيناريوهات المركبة				
ألف = ١+٢	٠ر٢٥	٠ر٤٥	٠ر٣١	٠ر٦٦
باء = ١+٢+٣	٠ر٢٧	٠ر٦٩	٠ر٣٣	٠ر٨٧
جيم = ١+٢+٣+٤	٠ر٣٦	١ر٣٦	١ر٠٥	١ر٥٢
دال = ١+٢+٣+٤+٥	٠ر٣٧	١ر٤٢	١ر٠٨	١ر٥٩
هاء = ١+٢+٣+٤+٥+٦	٠ر٣٥	١ر٨٧	٢ر١٩	١ر٧١
واو = ١+٢+٣+٤+٥+٦+٧	٠ر٢٥	٢ر٣٨	٢ر٥٩	٢ر٢٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا أساسا الى عمليات محاكاة باستخدام نموذج فوجي .

(أ) الاختلاف = معدل النمو في السيناريو ــ معدل نمو خط الأساس .

(ب) لا يدخل السيناريو ٤ في الحسبان آثار اعادة الأرباح الى البلد المصدر ولا تنشأ هذه الآثار اذا أعيد استثمار جميع الارباح في البلدان النامية .

٢٤ــ وهناك سيناريو آخر يحدث زيادة كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية وهو سيناريو نزع السلاح الشامل ، الذى يقوم على افتراض أن جميع بلدان العالم ستجمد نفقاتها الدفاعية عند مستوى عام ١٩٨٤ ، بدءا من عام ١٩٨٥ . ومن المفترض أن خمسين في المائة من الموارد المالية التي سيفرج عنها نتيجة لاجراء هذا التخفيض في نفقات الدفاع في البلدان الصناعية المتقدمة النمو (ذات الاقتصادات السوقية وذات الاقتصادات المخططة مركزيا على السواء) ستوجه الى المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدم للبلدان النامية ، بينما ستستخدم نسبة الخمسين في المائة الباقية في تحسين رفاه سكان هذه البلدان . ويفترض في حالة البلدان النامية أن الموارد المالية التي سيفرج عنها من عبء الدفاع ستستخدم في زيادة استثمار رأس المال المحلي . ويعد هذا السيناريو ذا أثر قوى للغاية في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية (سيزيدها بنسبة ٧٢ر. في المائة بالمقارنة باسقاطات خط الأساس للفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠) ، في الوقت الذى يزيد فيه من معدل النمو المناظر للناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو (بمقدار ١٣ر. من النقاط المئوية) .

٢٥ــ وتبين عملية المحاكاة أن أثر سيناريو السياسات المركب يكون عادة أقوى من مجموع تأثيرات تدابير السياسات المنفردة المكونة للسيناريو . ومن بين السيناريوهات المركبة التي جرت محاكاتها ، يبدو أن أكثرها تبشيرا بالخير هو السيناريو الذى يتضمن العناصر التالية : زيادة نقل التكنولوجيا وتطوير القوى العاملة وتحرير التجارة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى وتحقيق نسبة ٧ر. في المائة المستهدفة من المساعدة الانمائية الرسمية/الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ وتعبئة الموارد لأغراض الاستثمار والنجاح في اعادة التفاوض بشأن الديون بما في ذلك خفض أسعار الفائدة . وسيؤدى هذا السيناريو المركب الى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بمقدار ١ر٩ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ بالمقارنة باسقاطات خط الأساس في الوقت الذى سيزيد فيه من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو بمقدار ٣ر. من النقاط المئوية . وعند ضم النقاط المئوية الـ١ر٩ الاضافية لنمو الناتج المحلي الاجمالي الى اسقاط خط الأساس ، فان معدل النمو السنوى للناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ سوف يرتفع بنسبة ٢ر٦ في المائة خلال الفترة المعنية . ولن يكون ذلك انجازا عاديا ؛ غير أن مهمة تنفيذ عمليات نقل التكنولوجيا والتعبئة الضخمة للموارد لأغراض الاستثمار ، ستكون مهمة هائلة من حيث أنها تستلزم اجراء زيادة أخرى في معدلات المدخرات المحلية وادخال مقادير ضخمة من رأس المال الأجنبي الرسمي والخاص على السواء .

٣ ـ الاسقاطات حتى عام ٢٠٠٠

٢٦ـ وعند تقييم امكانات التنمية في الأجل الأطول ، حتى نهاية القرن ، فان التركيز ينصب على سألتين رئيسيتين . أولا ، هل التوقعات الطويلة الأجل قوية بحيث تسمح بأداء معقول في التنمية حتى في ظل وجود أزمات متكررة مثل الأزمات التي ما برحت تنشأ منذ أوائل السبعينات الى الآن ، أم أن احراز تقدم في تحقيق الأماني المرجوة للتنمية العالمية يعتمد على ظروف اقتصادية عالمية مستقرة مثل الظروف التي كانت سائدة خلال الستينات وأوائل السبعينات ؟ ثانيا ، ماهي آثار التوقعات الطويلة الأجل بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث أو للعقد الرابع المرتقب ؟

٢٧ـ يعرض الجدول ٦ سيناريو نمو أعلى (بالنسبة لخط الأساس) قائما على افتراض أن الجهود الاستثمارية وكفاءة رأس المال في البلدان النامية تتحرك تدريجيا نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية ، والمقصود أن يحدث هذا التطور في اطار توسع عالمي عام يضم البلدان الصناعية فضلا عن البلدان النامية . وعلى خلاف اسقاط خط الأساس ، فان سيناريو النمو الأعلى هو سيناريو معيارى يقوم على افتراض أنه سيتم تحقيق نمو وتنمية معجلين ، والمقصود هو تقدير الوقت الذى قد يتم فيه بلوغ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وتقييم الامكانيات المالية لتحقيق الأهداف ، بافتراض أن ذلك ممكن من الناحية المادية .

٢٨ـ ولكل بلد من البلدان النامية التي يقل فيها نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي عن النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهي ٢٨ في المائة ، و/أو التي تتجاوز فيها نسبة زيادة رأس المال الى الناتج النسبة المستهدفة وهي ٠,٤ ، فانه يتم تعديل أحدهما أو كليهما (تدريجيا) حتى يتم الوصول الى القيمة المستهدفة . وفضلا عن ذلك ، يتم ادخال تعديلات صريحة على الافتراضات المتعلقة بالبلدان المتقدمة النمو تؤدى الى احداث معدلات نمو في الأجل الطويل مقاربة للنسبة المتوقعة في الاستراتيجية الانمائية الدولية وهي ٤ في المائة بالمقارنة باسقاطات خط الأساس التي تبلغ فيها النسبة ٣ في المائة . ختاما ، افترض أنه لن يحدث تدهور كبير في معدلات التبادل التجارى ، انه لن تكون هناك أية زيادة ذات قيمة في النزعة الحمائية ، تظهر نتيجة عامة مؤداها أنه يمكن تحقيق نسبة نمو حقيقي في البلدان النامية ككل ، قدرها ٧ في المائة بيد أن هذا لن يحدث قبل منتصف التسعينات .

الجدول ٦- سيناريو النمو الأعلى : اسقاطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٦-٢٠٠٠(أ)

النسبة المئوية لمعدلات النمو الحقيقي

المجموعة الاقتصادية	معدلات النمو الحقيقي ١٩٦٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠(ب)
العالم	٣ر٩	٤ر٦	٤ر٩ (٣ر٣)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٢	٤ر١	٤ر٢ (٣ر١)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤ر٨	٤ر٩	٤ر٩ (٤ر٠)
الصين ورومانيا وأوروبا الشرقية ويوغوسلافيا	٦ر٩	٧ر٠	٧ر١ (٥ر٥)
البلدان النامية	٥ر٣	٥ر١	٦ر٢ (٤ر٦)
أمريكا اللاتينية	٤ر٩	٤ر٦	٦ر١ (٤ر٧)
افريقيا	٤ر٢	٣ر٩	٥ر٧ (٢ر٨)
غرب آسيا	٥ر٩	٤ر٩	٦ر٢ (٤ر٦)
جنوب وشرق آسيا	٦ر٠	٦ر٤	٦ر٨ (٥ر٣)
البلدان المصدرة للنفط	٥ر٤	٥ر٠	٦ر١ (٤ر٦)
البلدان المستوردة للنفط	٥ر٢	٥ر٣	٦ر٤ (٤ر٧)

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) صافي الناتج المادي للاقتصادات المخططة .

(ب) اسقاطات خط الأساس موضوعة بين قوسين .

٢٩- يشمل التحليل تقديرا مفصلا لتمويل الرصيد الخارجي للبلدان المستوردة للنفط الذى سيتطلب نحو ١٥٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ بأسعار ١٩٧٥ في اطار سيناريو النمو الأعلى . وستدر المساعدة الانمائية الرسمية بافتراض تحقيق الأهداف المتعلقة بتلك المساعدة مع المساعدة التساهلية التي تقدمها منظمة البلدان المصدرة للنفط الأوبك ، بالأسعار الجارية ، ١٢٣ بليون دولار ، أى زهاء ٨٠ في المائة من التمويل المطلوب . ومن المتوقع على نحو موثوق أن تغطي تدفقات رأس المال الخاص و/أو التحسينات في معدلات التبادل التجارى الرصيد .

٣٠ - وهناك مسألة لم يبت فيها بعد وهي ما اذا كانت انتاجية رأس المال والعمال ستزيد زيادة كافية لتحقيق النمو المتصور في سيناريو النمو الأعلى . والحقيقة ، أنه يمكن عزو التدهور العام للأداء منذ الستينات وحتى الثمانينات ، جزئيا ، الى عدم الكفاءة المتزايد تدريجيا في استخدام رأس المال و/أو اعادة التدريب غير الكافية للقوى العاطلة . وقد زادت معدلات الادخار والاستثمار على السواء كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي زيادة كبيرة في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ ، بيد أن مجرد تكوين رأس المال ليس كافيا . وفضلا عن ذلك ، فان مهمة تنفيذ العمليات المناسبة لنقل التكنولوجيا والاستثمار الضخم للموارد لأغراض الاستثمار ليست يسيرة بالتأكيد في الأجل المتوسط ولكن ينبغي جعلها جزءا من هدف طويل الأجل .

٣١- ويتضمن الجانب المالي مسألتين هامتين . فأولا ، هل ستزيد المساعدة الانمائية الرسمية الى المستوى المطلوب ، حتى على الرغم من أن بطالة خطيرة تجتاح بلدانا كثيرة متقدمة النمو ، وان بعضها مشغول بتخفيض حجم النشاط الحكومي ؟ وثانيا ، هل ستستمر تدفقات رأس المال الخاص الضرورية الى البلدان النامية أم ستنضب أو تحمل بأسعار فائدة باهظة العبء عند أول بادرة لوقوع حالة أزمة ؟ وذلك لأن عدم الوفاء بهذه المتطلبات سيحد من التنمية والنمو الهيلكيين بدلا من تعزيزهما .

٣٢- ويعرض الجدول ٧ سيناريو نمو أدنى من المسقط فيه بقاء معدل النمو في البلدان النامية حتى عام ٢٠٠٠ منخفضا قدر انخفاضه في الفترة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٥ . واذ يفترض اسقاط خط الاساس ، ضمنا ، استقرارا كبيرا متعلقا بالظروف المحيطة ، ولما كانت الفترة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٥ قد تميزت بعدم استقرار كبير ، فان سناريو النمو الأدنى يمكن اعتباره اختبارا لقوة سيناريو خط الأساس في مواجهة الأزمات غير المتوقعة . وينجم عن ذلك أن سيناريو النمو الأدنى أكثر تشاؤما من خط الأساس . وستكون معدلات النمو البالغة في المتوسط ١/٢ ٢ و ٣ في المائة في السنة هي القاعدة بالنسبة للكثير من البلدان وليس بالنسبة لبلدان افريقيا وحدها .

جيم ـ المنظورات الاجتماعية ـ الاقتصادية

٣٣ـ أعربت القرارات المتعاقبة التي انشأت عقود الأمم المتحدة الانمائية الثلاثة عن اهتمامات وأهداف واضحة متعلقة بالتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية . فقد أعرب عن الحاجة الى توزيع أكثر انصافا للدخل والثروة وعن الحاجة الى تحسين التعليم والصحة والتغذية والاسكان بوصفها اهتمامات واضحة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠) . وتضم الاستراتيجية المتعلقة بالعقد الثالث (القرار ٣٥/٣٦ المرفق) مجموعة واسعة النطاق من الأهداف الاجتماعية في مجالات العمالة والتعليم والصحة والمأوى يجب تحقيقها بحلول سنة ٢٠٠٠ . والغاية من هذه الأهداف مجتمعة هي محو الفقر المفرط والوفاء بالحاجات الأساسية لجميع شعوب العالم مع حلول نهاية هذا القرن . ولذلك، فانه على الرغم من أن المشاكل الاقتصادية قد تبدو طاغية في الوقت الحالي ، فمن المهم النظر في النتائج الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على التوقعات الاقتصادية المستقبلية .

الجدول ٧ ــ سيناريو النمو الأدنى : اسقاطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٦ــ٢٠٠٠ (أ)

(النسبة المئوية لمعدلات النمو الحقيقي)

المجموعة الاقتصادية	١٩٦٥ــ١٩٨٥	١٩٨٦ــ١٩٩٠	١٩٩١ــ٢٠٠٠
العالم	٣ر٩	٣ر١	٣ر٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٢	٢ر٥	٢ر٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية	٤ر٨	٣ر٨	٣ر٩
الصين ورومانيا ويوغوسلافيا	٦ر٩	٥ر٣	٥ر٥
البلدان النامية	٥ر٣	٣ر٦	٣ر٩
امريكا اللاتينية	٤ر٩	٣ر٣	٣ر٤
افريقيا	٤ر٢	٢ر٦	٢ر٧
غرب آسيا	٥ر٩	٢ر٦	٣ر٠
جنوب وشرق آسيا	٦ر٠	٥ر١	٥ر٢
البلدان المصدرة للنفط	٥ر٤	٣ر١	٣ر٤
البلدان المستوردة للنفط	٥ر٢	٤ر٠	٤ر١

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) صافي الناتج المادي للاقتصادات المخططة .

٣٤- ويقارن التقرير الحالي الذى يبحث آثار سيناريوهات النمو الاقتصادى الأعلى والأدنى فيما يتعلق بالعمالة والتحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ سنة بمدارس محو الأمية وتوافر مياه الشرب والمرافق الصحية . وتقدم أيضا نتائج تحليل مماثل لسوء التغذية أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وسوف تتحسن هذه الجوانب الاجتماعية للتنمية بسرعة أكبر كثيرا في الفترة من سنة ١٩٨٥ الى سنة ٢٠٠٠ في حالة تنفيذ سيناريو النمو الأعلى منها في حالة سيناريو النمو الأدنى ، ولكن حتى في حالة النمو المرتفع ستظل هناك فجوات كبيرة بين المستويات التي يحتمل تحقيقها بحلول سنة ٢٠٠٠ وبين بعض الأهداف المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية . (وتنطبق هذه النتيجة أيضا على هدف الاستراتيجية المتعلق بالمأوى ، كما بحثت في التقرير السابق عن المنظور الاجتماعي الاقتصادى الشامل (A/37/211 ، الفقرات ٣٠٥-٣١٢) . ولذلك فيحتاج الأمر الى مبادرات رئيسية في مجال السياسة وما يتصل بها من تطورات مؤسسية لزيادة مقدار وكفاءة النفقات العامة والخاصة التي تهدف الى تحقيق معظم أهداف الاستراتيجية في مجال التنمية الاجتماعية .

٣٥- وسيكون من الصعب جدا تحقيق العمالة الكاملة بحلول سنة ٢٠٠٠ في العديد من البلدان النامية ، لأن العدد الكبير من الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٤ سنة حاليا سيدخلون قطاع السكان الذين في سن العمل (بين ١٥ و ٦٤ سنة) بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ ، ولأن من المتوقع أن تسعى نسبة متزايدة من النساء اللاتي في سن العمل الى الحصول على وظائف . وستتولد ضغوط اضافية بسبب استمرار الهجرة من الريف الى الحضر والهجرة الدولية . واستنادا الى البيانات المتوفرة المحدودة عن مستويات العمالة ومعدلات المشاركة في القوة العاملة في البلدان النامية ، وضعت اسقاطات تقريبية للعمالة حتى سنة ٢٠٠٠ ، استندت الى افتراض أن الانتاجية ستنمو بنسبة ٢ في المائة في السنة في الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٠ (أنظر الجدول ٨) . فبالنسبة للاقتصادات السوقية النامية ككل ، بلغت العمالة الاجمالية (بما في ذلك العديد من العمال الذين لا يعملون كل الوقت) حوالي ٩٣ في المائة من قوتها العاملة في ١٩٨٠ ؛ وانخفضت هذه النسبة انخفاضا كبيرا منذ عام ١٩٨٠ . وفي ظل سيناريو النمو الأدنى ، سينتعش معدل العمالة الى حد ما بحلول عام ١٩٩٠ ، ولكنه سينخفض ثانية بحلول عام ٢٠٠٠ ، مما يعكس النمو السريع في القوة العاملة . أما في ظل سيناريو النمو الأعلى ، فان معدل العمالة سينتعش بسرعة ويصل الى نسبة مائة في المائة في منتصف التسعينات . وهذا يعني أن تحقيق معدل النمو الأعلى في الناتج المحلي الاجمالي حتى سنة ٢٠٠٠ سيتطلب أن يفوق متوسط نمو الانتاجية نسبة الـ٢ في المائة في السنة و/أو حدوث زيادات في معدل المشاركة في القوة العاملة أكبر من تلك التي ترد في الاسقاطات الحالية الموضوعة من جانب منظمة العمل الدولية . ويبدو أن مثل هذه الزيادات ممكنة تماما ، عندما تقاس مستويات العمالة المعنية بالنسبة الى العدد المسقط للسكان الذين هم في سن العمل (أنظر الجدول ٩) .

٣٦- على الرغم من الزيادات الكبيرة في عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس في البلدان النامية وفي نسبتهم المئوية ، فان عدد الأشخاص الأميين لا يزال في تزايد . ومع التسارع الحاد في النمو السقط في الناتج المحلي الاجمالي في ظل سيناريو النمو الأعلى ، ستستمر الزيادات السريعة في معدلات التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات الى ١١ سنة بالمدارس . ولكن لن يحدث سوى تسارع متواضع بحلول سنة ٢٠٠٠ في الاتجاه الصاعد في معدلات معرفة القراءة والكتابة ، وبصفة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ، اذا ما استمرت العلاقات الحالية بين معدلات محو الأمية ومعدلات الالتحاق بالمدارس ومستويات الانفاق على التعليم الابتدائي بالنسبة للفرد والناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد . وسيحدث تسارع أكثر أهمية في الفترة ما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٠ ، يعكس النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي والالتحاق بالمدارس في التسعينات . وفي ظل سيناريو النمو الأدنى ، ستكون الزيادة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية أقل بكثير ، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل ، وسينخفض معدل الأمية بنسبة ضئيلة .

الجدول ٨ - توظيف القوى العاملة ، بالنسب المئوية ، في البلدان النامية ، ١٩٨٠ - ٢٠٠٠

المجموعة التي ينتمي اليها البلد /السيناريو	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البلدان النامية :					
النمو الأدنى	..	..	٨٨ر١	٨٤ر٩	٨٣ر٥
خط الأساس	٩٣ر٣	٨٢ر٩	٩٠ر٦	٩٠ر٢	٩٢ر٠
النمو الأعلى	..	..	٩٥ر٤	١٠٢ر٥ (أ)	١١٣ر٩ (أ)
الاقتصادات الأقل نموا :					
النمو الأدنى	..	..	٧٧ر٦	٧٠ر٨	٦٥ر٨
خط الأساس	٨٩ر٧	٨١ر٥	٧٧ر٧	٧٠ر٩	٦٦ر٠
النمو الأعلى	..	..	٨١ر٠	٨٣ر٤	٩١ر٨

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات القطرية التاريخية لدى منظمة العمل الدولية واسقاطاتها لمعدلات المشاركة في القوى العاملة .

(أ) للتوضيح ، أنظر الفقرة ٣٥ أعلاه .

الجدول ٩ - توظيف السكان الذين هم في سن العمل ، بالنسب المئوية ، في البلدان النامية ، ١٩٨٠-٢٠٠٠

المجموعة التي ينتمي اليها البلد /السيناريو	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البلدان النامية :					
النمو الأدنى	..	..	٥٥ر٤	٥٣ر٣	٥١ر٨
خط الأساس	٦٢ر٠	٥٣ر٥	٥٦ر٩	٥٦ر٧	٥٧ر١
النمو الأعلى	..	..	٦٠ر٠	٦٤ر٤	٧٠ر٧
الاقتصادات الأقل نموا :					
النمو الأدنى	..	..	٦٠ر٨	٥٥ر٣	٥٠ر٢
خط الأساس	٧٢ر٦	٦٤ر٦	٦٠ر٩	٥٥ر٤	٥٠ر٣
النمو الأعلى			٦٣ر٤	٦٥ر١	٧٠ر١

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات القطرية التاريخية لدى منظمة العمل الدولية .

٣٧ - وعلى الرغم من أن أسباب سوء التغذية معقدة وغير معروفة تماما حتى الآن ، فالمعتقد عامة هو ضرورة ايلاء الاعتبار الأول لمسألة الحصول على سعرات حرارية كافية . فنمو متوسط ما يتناوله الفرد من سعرات حرارية يعطي فكرة عن اتجاهات التغذية ، ولكنه لا يشير الى عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ، فذلك العدد يستند بصفة أساسية الى توزيع الدخل وامدادات الأغذية . واستنادا الى مستويات التزود بالسعرات التي ان هبطت ضعفت بشكل خطير مقدرة الفرد على القيام بالحد الأدنى من الأنشطة اللازمة ، قدرت منظمة الأغذية والزراعة أنه كان يوجد في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، ٤٣٦ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية في ٩٠ من البلدان النامية . واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فسيصل عددهم الى ٥٩٠ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، أو حتى أكثر من ذلك ، اذا لم تزد بشكل كبير الواردات من الأغذية . ومع ذلك فاذا ما تحققت أهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بنمو الزراعة والانتاج الغذائي واذا ما نفذت سياسات وطنية ملائمة لتوزيع الأغذية فان عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية سوف يتناقص الى حوالي ٢٦٠ مليون نسمة .

٣٨ - ويمثل نقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الملائمة أسبابا أساسية لوفاة ملايين الأطفال كل سنة في البلدان النامية ، ويعاني نحو نصف سكان البلدان النامية من مشاكل صحية يمكن ارجاع اسبابها الى المياه غير الصالحة للشرب والمرافق الصحية غير الملائمة . وعلى الرغم من أن النسب المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على مياه صالحة للشرب ومرافق صحية ملائمة قد تزايدت بشكل كبير في العديد من البلدان النامية من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٠ ، فان حوالي ثلاثة أخماس السكان في البلدان النامية (باستثناء الصين) كانت لا تزال تعوزهم المياه الصالحة للشرب في ١٩٨٠ ، وكانت تتوفر لحوالي ربع السكان فقط مرافق صحية بشكل من الأشكال . وسيتعين على معظم البلدان النامية تحقيق زيادات أساسية في استثماراتها في توفير المياه والمرافق الصحية ، بوصفها نسبة مئوية من استثماراتها الكلية ، اذا ما أرادت بلوغ هدف الـ ١٠٠ في المائة (المحددة لسنة ١٩٩٠ في الاستراتيجية الانمائية الدولية) حتى مع حلول سنة ٢٠٠٠ . وسيؤدي استمرار العلاقة التاريخية بين النسب المئوية للسكان الذين يملكون المياه والمرافق الصحية ومجموع الاستثمار بالنسبة للفرد ، والنمو السكاني والتحضر ، الى تخلف البلدان النامية كثيرا عن تحقيق نسب الـ ١٠٠ في المائة المستهدفة في سنة ٢٠٠٠ ، حتى ولو زاد الاستثمار الكلي بالمعدلات المتوخاة بمقتضى سيناريو النمو الأعلى .

دال - أقل البلدان نموا والأزمة في افريقيا

٣٩ - كان الاهتمام بمحنة أشد البلدان النامية فقرا ينعكس ضمنا على الدوام في عقود الأمم المتحدة الانمائية ، بيد أنه تم تحديد تدابير خاصة تحديدا واضحا في الاستراتيجيتين الاخيرتين لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المحرومة لتمكينها من التغلب على مشاكلها الخاصة والاسهام في عملية التنمية اسهاما كاملا . وافترضت هذه التدابير سلفا احتمال أن أشد البلدان النامية فقرا لن تكون ، وليست ، من بين البلدان التي يشملها أى تقدم انمائي تحقق .

٤٠ - وعلى الرغم من أن الانتاج الكلي في البلدان النامية قد توسع توسعا أسرع من توسع الانتاج الكلي في الاقتصادات الصناعية في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٥ ، فان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بمعدل أبطأ ، مما أدى الى توسيع الفوارق الكبيرة بالفعل في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك ، اتسعت الفوارق في المتوسطات النسبية لدخل الفرد داخل البلدان النامية وكذلك بين المجموعة الأقل نموا وجميع ما عداها . وعبر السنوات الخمس والعشرين الماضية بلغ متوسط نمو الانتاج في الاقتصادات التي دخلت حديثا مجال التصنيع ٦ في المائة في السنة ، بينما بلغ متوسط نمو انتاج أقل البلدان نمو أقل من ٣ في المائة في السنة . ونظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني في كثير من البلدان الأخيرة ، كانت مستويات المعيشة ثابتة بالفعل لمدة ربع قرن تقريبا .

٤١ - وتتجلى محنة أقل البلدان نموا تجليا صارخا في افريقيا ، وهي القارة الوحيدة التي انخفضت فيها مستويات المعيشة خلال العقد الماضي ، وتستمر في الانخفاض ، وتبيّن اسقاطات خط الأساس أنها ستنخفض حتى عام ٢٠٠٠ . ومع ذلك فان مقارنة سيناريو النمو الأعلى وسيناريو النمو الأدنى تظهر تحسنا قليلا نسبيا في افريقيا خلافا للمناطق الاخرى . وما لم يتم ايقاف التدهور الأخير في افريقيا ايقافا عاجلا بحيث يعود سير النمو والتنمية في طريق سريع ومستمر ، فقد نرى عما قريب دراما انسانية من الفقر والجوع واليأس والنزاع السياسي في افريقيا ، أكثر كثافة وانتشارا مما شهده العالم في أى وقت من قبل .

٤٢ - وتضم افريقيا عددا كبيرا من أشد بلدان العالم فقرا . وكان متوسط نسبة التغيير السنوى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا سلبيا منذ عام ١٩٧٣ : - ٠ر١ خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩ ، و - ٦ر١ فيما بعد . وبينما لم يكن حظ جميع بلدان افريقيا سيئا بنفس الدرجة فقد عانت أغلبية البلدان الأفريقية من انخفاض

في النصيب الفعلي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٨٠ ، كما عانت أغلبية البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمنخفضة الدخل من انخفاضات كبيرة في النصيب الفعلي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٧٠ . فقد كان النصيب الفعلي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان أقل منه في عام ١٩٨٣ بنحو ١٦ في المائة في عام ١٩٧٠ .

٤٣ - وفي نهاية عام ١٩٨٤ واجه كثير من البلدان في افريقيا مشاكل غذائية استثنائية ، وانخفض نصيب الفرد من انتاج الحبوب في هذه البلدان بنحو ٢ في المائة في السنة منذ عام ١٩٧٠ وهبط في عام ١٩٧٥ الى أقل من الحد الأدنى للتغذية الصحية وهو ١٤٠ كيلوغراما ، كما واصل الهبوط منذ ذلك الحين . وفي عام ١٩٨٤ انخفض انتاج الحبوب في افريقيا الى ما دون ١٠٠ كيلوغرام للفرد لأول مرة . وأسباب أزمة الغذاء في افريقيا ذات ثلاثة أبعاد . فأولا ، تشهد افريقيا معدلات نمو سكاني تفوق معدلات أية قارة اخرى . وثانيا ، قد تكون افريقيا تمر بتغيرات مناخية وتحات في التربة على نطاق ربما لم يقدر تقديرا كاملا حتى الآن . وثالثا ، أولت الحكومات الأفريقية اهتماما للزراعة غير كاف وموجها توجيها خاطئا منذ الاستقلال . وهذه العوامل الثلاثة تتجمع الآن وتعزز بعضها بعضا على نحو مدمر .

٤٤ - وقد أدى شح موارد الاستثمار والقطع الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات من المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الانتاجية الى الحد بشدة من معدل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا . وبينما توجد هذه القيود في جميع البلدان النامية فانها خطيرة خطورة خاصة في منطقة فقيرة كافريقيا . فقد كان نصيب الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي يربو على ٩٤ في المائة في البلدان الافريقية المنخفضة الدخل مقارنة بنسبة ٧٧ في المائة في البلدان الآسيوية المنخفضة الدخل و ٧٦ في المائة في البلدان النامية كمجموعة .

٤٥ - ومع نمو عائدات البلدان الافريقية من الصادرات نموا بطيئا - بالمقارنة بالمعدلات التاريخية ونمو العائدات من الصادرات للبلدان النامية الأخرى ، وحاجتها الى واردات أكثر من حاجة الأخيرة - فانها اضطرت الى الحد بشدة من كمية السلع المستوردة . وقد قيد هذا بدوره ، تقييدا شديدا ، معدل تنميتها ، لا سيما خلال العقد الماضي . وهكذا ، ومع ان الدين الخارجي لبلدان امريكا اللاتينية أكبر بكثير بالقيمة المطلقة ، فان البلدان الافريقية تواجه أيضا عبئا لا تستطيع مواجهته فيما يتعلق بالدين الخارجي .

٤٦ - ووفقا للاسقاطات الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠ ، فمن المتوقع أن يكون معدل الزيادة في المجموع الفعلي للناتج المحلي الاجمالي في افريقيا ٢ر٧ في المائة في السنة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، و ٢ر٨ في المائة بين عام ١٩٩٠ ونهاية القرن. والسيناريو المتصور هو أن ينخفض النصيب الفعلي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا ، على الرغم من أنه من المتوقع أن يتناقص الانخفاض تدريجيا بحلول نهاية العقد . وسترافق هذا فجوة بين الاستثمار والادخار ترتفع من ٩ر٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ الى ١ر٤ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥ ، بحيث تصبح في النهاية ٤ر٤ في المائة للفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ .

٤٧ - وهناك الآن توافق في الآراء بين البلدان الافريقية نفسها والمنظمات الاقليمية الافريقية (كاللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي) والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بشأن السياسات المحلية السليمة والاجراءات الدولية اللازمة للتغلب على الأزمة الآخذة في الاشتداد واعادة افريقيا الى طريق التنمية . ونظرا الى أن الزراعة هي الدعامة الأساسية لاقتصادات البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، فان تحسين الاداء الزراعي لازم لتحسين الظروف الاقتصادية وحفز التنمية في افريقيا . وقد استنتجت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي أيضا أنه يمكن تحسين أداء الزراعة الافريقية تحسينا كبيرا عن طريق توفير تسهيلات التسليف لأغراض الزراعة ؛ ووجود امدادات كافية من المدخلات وتوريدها في الوقت المناسب ؛ ووجود ما يكفي من مرافق التسويق والهياكل الأساسية والتخزين ؛ وخدمات الارشاد الفعالة (١) . وعلى الرغم من أن كثيرا من البلدان الافريقية قد اعتمد بالفعل سياسات بشأن بعض هذه المسائل فانه يبقى الكثير الذى يلزم القيام به ويجب بذل جهد أكبر كثيرا لتنفيذ هذه السياسات .

٤٨ - وعلى الصعيد الدولي ، يلزم اتخاذ تدابير لضمان ما يلي : (أ) زيادة امكانية وصول المنتجات الافريقية الى أسواق البلدان الصناعية ؛ (ب) ارتفاع أسعار الصادرات الافريقية وزيادة ثباتها ؛ (ج) وتدفق المعونات الأجنبية المقدمة بشروط تساهلية تدفقا أكبر كثيرا ، ليس للأغراض الطارئة فحسب ، وانما ، وهو الأهم ، على المدى الطويل لدعم برامج الاصلاح المحلية التي يقصد بها زيادة الكفاءة الاقتصادية . وقد شددت لجنة التخطيط الانمائي مؤخرا على أن :

" هناك اتفاقا من الناحية التقنية على أن اصلاح السياسة المحلية وتحسين الدعم الخارجي يشكلان كلا غير قابل للتجزئة . وزيادة الدعم للزراعة ، عن طريق مؤسسات معادة التشكيل وحوافز ، هي جوهر تغيير السياسة المحلية

المطلوب . واعادة مستويات المساعدة الرسمية الى سابق عهدها ، مع وجود اشكال لهذه المساعدة أنسب وأكثر مرونة ، هما العنصران الخارجيان اللازمان . وليس من المحتمل أن تؤدى السياسات المحلية وحدها أو السياسات الخارجية وحدها الى تجنب تكرار الكوارث في المستقبل . وبناء على ذلك ، فان هناك مسؤولية مشتركة عن تأمين مستقبل أفضل في افريقيا " (٢) .

هاء - الانفاق العسكرى ، ونزع السلاح ، والتنمية

٤٩ - شهد النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث مرحلة جديدة من مراحل النمو السريع للنفقات العسكرية في العالم . وتستهلك هذه النفقات الموارد الشحيحة وتحولها من الاستخدامات الانتاجية الى الاستخدامات غير الانتاجية في جميع بلدان العالم . ومن شأن احراز نتائج هامة في ميدان نزع السلاح أن يطلق الموارد الغزيرة ، التي يمكن حتى لجزء منها أن يعمل على التعجيل بالتنمية ، وعلى اقامة نظام اقتصادى وسياسي دولي أكثر ملاءمة .

٥٠ - وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، زاد الانفاق العسكرى العالمي من ٥٦٤ بليون دولار الى ٦٤٩ بليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٠) ، وهو معدل نمو يزيد على ٣٫٥ في المائة . ففي عام ١٩٨٣ ، تجاوزت نسبة الانفاق العسكرى ٥ في المائة من الناتج العالمي ؛ كما زادت بمقدار ٢٧ مرة على جميع المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة في ذلك العام من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى . كذلك ، فانه زاد كثيرا عن القيمة الكلية لتكوين رأس المال الاجمالي الثابت في جميع البلدان النامية مجتمعة ؛ وكان مساويا ، تقريبا ، للانفاق العالمي العام على التعليم . وفي عام ١٩٨٢ ، وصل حجم التجارة الدولية في الأسلحة الى ما قدّر بـ ٣٩ بليون دولار ؛ كما أنها احتلت مكانا هاما في صادرات بعض البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو .

٥١ - وفي عام ١٩٨٠ ، بلغ الانفاق العالمي على البحث والتطوير في الميدان العسكرى ما يقرب من ربع جميع النفقات المصروفة على البحث والتطوير . وخلال السبعينات ، كان ما يقرب من ٢٠ في المائة من العلماء والمهندسين المؤهلين في العالم منخرطين في الأعمال العسكرية ؛ بل أن من المرجح أن ذلك الرقم قد ارتفع حاليا ، وذلك بالنظر الى اهتمام جميع البلدان باستحداث واقتناء أكثر الأسلحة المتوفرة تطورا من الناحية التكنولوجية . وتعمل أنشطة البحث والتطوير في الميدان العسكرى - من حيث الوقت

اللازم في البداية - على ايجاد حالة من عدم التيقن بشأن مستقبل القدرات العسكرية للأعداء المحتملين . وقد أدى هذا الى استحداث الدول لأسلحة جديدة على أساس مبدأ " الفعل ورد الفعل " الذى يفترض أن الدول الأخرى منخرطة في هذه العملية أيضا ، حتى رغم عدم توافر معلومات ملموسة ، في أغلب الأحيان ، عن هذه الأنشطة خلال المراحل الأولى من أعمال البحث والتطوير المتعلقة بتلك المشاريع القومية ، وقد عمل سباق التسلح التكنولوجي على تعقيد عملية تقدير المجازفات تعقيدا شديدا ، وعلى زيادة الجهود اللازمة للحد من سباق التسلح ككل عن طريق المفاوضات .

٥٢ - ومن الواضح أن سباق التسلح غير منطقي من وجهة النظر العالمية ، الا أن من الممكن فهم أسبابه بوصفها ناجمة عن شواغل البلدان فيما يتعلق بأمنها القومي وعدم ثقتها في نوايا الأعداء المحتملين . ان ميدان " بناء الثقة " هو الميدان الذى يجب أن تبذل فيه جهود أكثر تكثيفا ، مثل تشجيع التبادل التجارى ، والتبادل الثقافي ، والاخطار المسبق بالعمليات العسكرية. وما الى ذلك . ومن شأن هذا أن يخلق جوا اكثر ملاءمة لتحقيق تقدم حقيقي في ميدان تخفيض الأسلحة .

٥٣ - وعلى الرغم من أن تحقيق نتائج هامة في ميدان نزع السلاح سيقتضي تحويل أو نقل قدر ضخم من الموارد من انتاج السلع والخدمات العسكرية ، فان بعض الدراسات تذكر أن الانفاق العسكرى ، بوصفه عاملا من عوامل ايجاد الوظائف، أقل فعاليه من الانفاق غير العسكرى في البلدان المتقدمة النمو . أما في الاقتصادات الأقل نموا ، فان آثار المستويات الأعلى من الانفاق العسكرى ، والمتمثلة في فقدان الوظائف ، قد تكون أبعد مدى ، وذلك لأن استمرار الاهتمام بالتطوير التكنولوجي في القطاع العسكرى انما يعمل على تحويل أعداد كبيرة من أمهر العمال في هذه البلدان . وتشير التقديرات الى أن تجميد الانفاق العسكرى يمكن ان يؤدى الى تحقيق زيادة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في العالم ، وفي مخزون رأس المال ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، بحيث يكون ذلك مصحوبا بتحقيق مكاسب لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن شأن اجراء تخفيض تدريجي في الانفاق العسكرى أن يؤدى الى تحقيق قدر أكبر من المكاسب .

حواشي الفرع ثانيا

(١) مصرف التنمية الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ، ١٩٨٤ (ابيدجان وادديس أبابا ، ١٩٨٤) ، الصفحة ٤٧ من النص الانكليزى .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٩ (E/1985/29) ، المرفق الأول ، الفقرة ٤ .

ثالثا - آفاق الاقتصاد العالمي في بقية عقد الثمانينات

٥٤- شهد النصف الأول من عقد الثمانينات فترة كساد حاد (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، وهي أطول فترة من فترات الكساد العديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وشهد عقبها انتعاشا محدود النطاق والقوة . ويعكس الاقتصاد العالمي سنة ١٩٨٥ بعض التقدم المحرز ، غير أنه لا يزال يبعث على كثير من القلق . ولا تزال حالات انعدام اليقين فيما يتعلق بالمستقبل ، وهناك قائمة مشاكل تتطلب حلولا ، خاصة بالنسبة للتناقضات الموجودة في أهداف سياسات الحكومات ، أى ، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، الرغبة في زيادة انتاجية اليد العاملة ، مع ضرورة خفض البطالة ؛ البحث في جميع أنحاء العالم عن أسواق أجنبية وديناميات تصدير ، مع جهود ترمي الى خفض الواردات بهدف حل مشاكل ميزان المدفوعات ؛ التزام البلدان المدينة بتسديد مبالغ ديونها وخدماتها ، ورفض قبول صادرات هذه البلدان الى الأسواق المحلية للبلدان الدائنة ؛ وضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو السريع واستقرار الأسعار.

٥٥- ويقدم الباب الحالي استعراضا وجيزا للاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي ، ويقيم آفاق النمو في بقية عقد الثمانينات . وهناك تصور أساسي يفترض "عدم التغير" أو استمرار السياسات الحالية على الصعيدين الوطني والدولي ، وتصورات بديلة تستكشف تأثير تغيرات السياسة الهادفة الى تعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي والاسراع بخطى النمو في البلدان النامية .

٥٦- ومن بين الأدوات التحليلية التي تستخدم في هذه العملية نماذج الاقتصاد القياسي متعددة البلدان التي تضعها الأمانة العامة للأمم المتحدة والنماذج التي تستخدمها المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبصفة خاصة نماذج الاقتصاد القياسي لمشروع "لنك" ونموذج فوجي العالمي للاقتصاد الكلي المستخدم في جامعة سوكا بطوكيو (١) . وتختلف هذه النماذج من حيث نطاقها وبنيتها ولكنها تقدم عناصر تحقق متبادل بشأن نتائج الاسقاطات وعمليات محاكاة السياسات . كما أخذت في الاعتبار ، عند تقييم آفاق النمو ، اسقاطات مماثلة على المدى المتوسط قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (٢) .

ألف - الاتجاهات في النصف الأول من عقد الثمانينات (٣)

٥٧- حققت البلدان النامية ، خلال العقدين من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ ، تقدما اقتصاديا ملائما ، بمعدل نمو اقتصادي نسبته ٨ر٥ في المائة سنويا بين ١٩٦١ و١٩٧٠،

وبمعدل نمو يمكن اعتباره مقبولا بنسبة ٤ره سنويا بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . وكانت هذه المعدلات أكبر من معدلات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في نفس الفترة .

٥٨- وقد هدد الكساد العالمي ، الذى بدأ سنة ١٩٨٠ ، هذه الانجازات (على الرغم من الأداء الاقتصادى القوى للولايات المتحدة سنة ١٩٨٤) . وكما يظهر الجدول ١٠ ، فان عقد الثمانينات حقق معدل نمو بطئ أو سلبي ، خفف منه انتعاش معتدل سنة ١٩٨٤ . وتشمل قلة من الحالات المشرفة الهند والصين ، فيما بين البلدان الفقيرة ، واقتصادات بلدان شرق آسيا متوسطة الدخل والانبعاث الجديد القائم على النفط في سنة ١٩٨٤ للبرازيل ولقلة من البلدان الأخرى (بالرغم من أن الاتجاهات أبعد ما تكون عن الوضوح) . أما بالنسبة لبقية العالم النامي ، فان سجلها في الفترة الأخيرة كان قاتما .

٥٩- ان هبوط معدل النمو الاقتصادى في العالم الصناعي هو السبب الأساسي في ضعف معدل النمو في البلدان النامية . فقد كان النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى - وهي المصدر الأساسي للطلب على صادرات بلدان العالم الثالث - نموا مستقرا الى حد معقول خلال الستينات ، غير أنه تقلب تقلبا عنيفا خلال السبعينات والثمانينات في أعقاب الكساد العالمي . وتمثل اتجاه أعمق آخر في انخفاض نمو الانتاجية في الاقتصادات الصناعية . وبدأت الزيادات في الانتاجية تتباطأ قبل سنة ١٩٧٣ بعدة سنوات ، ولم تعد الى ما كانت عليه حتى الآن .

٦٠- لقد اتبعت معدلات التبادل التجارى بين واردات وصادرات البلدان النامية - وهي العناصر الرئيسية المحددة لحساباتها التجارية على المدى القصير - مسارا معقدا . فقد بلغت ذروة طويلة المدى بعد ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ ، غير أنها انهارت بعد الزيادة التي حدثت في سنة ١٩٧٩ وبقيت منخفضة حتى سنة ١٩٨٤ . وأدى هذا الانخفاض الممتد في الأسعار ببعض المراقبين الى اكتشاف تدهور مزمن في أسعار صادرات بلدان العالم الثالث . والعوامل المؤثرة في معدلات التبادل التجارى معقدة - الدورة والنمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، وتغيرات العرض وقوة الدولار (نظرا لان أغلب أسعار السلع الأساسية محددة بهذه العملة) - وثبت في الماضي أن التكهن بالتغيرات طويلة المدى كان أمرا مستحيلا . غير أنه توجد بالنسبة للمستقبل القريب بعض الدلائل على أن معدلات التبادل التجارى ستنتعش بشكل كبير . وتمثل فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات من الأسعار المنخفضة نذيرا لمصدرى السلع الأساسية في العالم الثالث .

الجدول ١٠ - الناتج العالمي الحقيقي : معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي

(النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة)

مجموعات البلدان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (تنبؤات)	متوسط ١٩٨١-١٩٨٥
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١ر٣	١ر٦	-٠ر٢	٢ر٥	٤ر٥	٢ر٧	٢ر٢
الولايات المتحدة وكندا	-٠ر٢	٢ر١	-٠ر٢	٣ر٧	٦ر٥	٢ر٩	٢ر٦
اليابان واستراليا	٢ر٤	٢ر٨	١ر٣	٢ر٨	٥ر٨	٣ر٩	٣ر٧
أوروبا	١ر٣	-٠ر١	٠ر٥	١ر٣	٢ر٣	٢ر٣	١ر٢
البلدان النامية	٣ر٤	١ر٣	-٠ر٤	٠ر٢	٢ر٩	٣ر٦	١ر٥
افريقيا	١ر٩	-٠ر٢	-٠ر٦	-٠ر٥	١ر٥	٣ر١	٠ر٦
شرق وجنوب آسيا	٦ر٠	٦ر٦	٣ر٥	٥ر٥	٥ر٢	٥ر٥	٥ر٣
غرب آسيا	-٢ر٩	-٣ر٥	-٤ر٦	-١ر٣	١ر٢	٣ر٠	-١ر٠
نصف الكرة الغربي	٣ر٥	٠ر٧	-١ر٤	-٢ر٦	٢ر٦	٢ر٨	٠ر٥
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (أ)	٣ر٣	٢ر٣	٣ر٧	٢ر٥	٥ر٥	٤ر٦	٤ر٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية	٢ر٩	١ر٨	٢ر٨	٤ر١	٣ر٦	٤ر٠	٣ر٣
الصين	٢ر٥	٤ر٨	٨ر٣	٩ر١	١٢ر٠	٦ر٩	٨ر٢
العالم (ب)	٢ر٠	١ر٥	٠ر٦	٢ر٦	٤ر٤	٣ر٢	٢ر٦
مواد للتذكير :							
الصادرات العالمية (الحقيقية)	١ر٥	-٠ر٨	-٢ر٥	٢ر٠	٨ر٥	٦ر٩	٢ر٨
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :							
معدلات التضخم	١٢ر٩	٩ر١	٧ر٢	٥ر٣	٥ر٠	٤ر٥	٦ر٢
معدلات البطالة	٥ر٨	٧ر٦	٨ر٠	٨ر٦	٨ر٧	٨ر٧	٨ر١

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس بيانات من المصادر الوطنية والدولية بما فيها اسقاطات مشروع " لينك " لسنة ١٩٨٥ .

(أ) تشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية والصين .

(ب) يمثل المتوسطات المرجحة، علما بأن " المرجحات " المستخدمة هي ٠ر٦٥٦٥ للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي و ٠ر١٤٩٤ للبلدان النامية و ٠ر١٨٥١ للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

٦١- وكان الارتفاع المفاجئ الذى حصل في الديون الخارجية للبلدان النامية الحدث الاقتصادى المعلن عنه أكثر من غيره في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ولاتزال " الأزمة " التي بدأت سنة ١٩٨٢ تسيطر على الأسواق المالية . وغطت الصحف مناورات الدائنين والمدينين - أى بنوك " مراكز المال " وبلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا والمكسيك . ويعرف بدرجة أقل مأزق البلدان المقترضة الأصغر والأفقر . وكذلك تبدو قائمة امكانيات النمو مستقبلا في هذه البلدان لاعتمادها اعتمادا كبيرا على استخدام الآلات والتجهيزات المستوردة .

٦٢- وقد تحققت سنة ١٩٨٤ تحسينات في مجال اعادة التوازن الخارجي لبعض البلدان المدينة الرئيسية ، عن طريق مزيج من الحد من الواردات والتوسع في الصادرات ، وتحقق نجاح محدود في مجال الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية . غير أن هذه التحسينات قد لا تستمر طويلا . فقد بلغت نسبة خدمة الديون الى الصادرات أكثر من ٥٠ في المائة في بعض بلدان المجموعة . وسيظل عبء خدمة الديون - مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وقوة الدولار - هو القيد الرئيسي المفروض على النمو في المدى المتوسط .

٦٣- وتستحق الحالة في افريقيا أن تذكر هنا بصفة خاصة . فازمتها الاقتصادية ترجع أسبابها في جملة عوامل أخرى الى ضعف الطلب العالمي على السلع الأساسية الأولية وتدهور معدلات التبادل التجارى في مجال السلع الأساسية وبطء نمو المعونة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال واستمرار الجفاف لثلاث سنوات متتالية . وقد بدأ عدد من بلدان المنطقة في وضع المزيد من الثقل على الزراعة ، باعتماد تدابير تتعلق بالسياسات منها اصلاح نظام الأسعار وتقديم حوافز جديدة للمنتجين لتحسين الانتاج الزراعي . غير أن الأمر يتطلب بضع سنوات لادخال تكنولوجيات جديدة وللقضاء على الأسعار المصطنعة ولادخال حوافز جديدة ولتحسين التخطيط في الادارة . ويمثل مستوى عبء الديون وخدمتها في البلدان النامية بافريقيا ثاني مستوى من حيث الارتفاع فيما بين المناطق النامية بعد أمريكا اللاتينية ، اذ بلغت نسبة الدين الخارجي الى الصادرات ٢١٦ في المائة ونسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات ٢٤ في المائة على التوالي في سنة ١٩٨٤ (٤) . كما يتمثل ضرر آخر اضافي في أن مجال الحركة أمام البلدان الافريقية المدينة الأصغر حجما لتنويع صادراتها ، والتوسع فيها مجال ضيق وفي أن قوتها على التفاوض بشأن اعادة جدولة الديون على أساس شروط أكثر ملاءمة تكاد تكون منعدمة . وبالنسبة لأغلب اقتصادات المنطقة الافريقية فان شروط تحقيق نمو أسرع في المدى المتوسط هي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتدفق كبير نسبيا للاعانات الميسرة والمنح بالاضافة الى الاستثمار الخاص المباشر وتحسين الانتاج الزراعي .

٦٤- ورغم أن منطقة جنوب وشرق آسيا هي المنطقة النامية الوحيدة التي مرت منذ زوبعة الكساد الاقتصادى العالمي الأخير بنجاح نسبي ، بفضل المرونة الاقتصادية والسياسات المتجهة نحو التصدير لمصدرى المصنوعات الرئيسيين في المنطقة الذين تمكنوا من ادخال التعديلات السريعة في الوقت المناسب ازاء الصدمات والتغيرات الخارجية في الطلب الأجنبي من ناحية ، وبفضل التحسينات المحققة في أداء الزراعة والنجاح في الاستعاضة عن الصادرات بالمنتجات المحلية في بعض البلدان من ناحية أخرى ،فان الأمور ليست كلها على ما يرام في بلدان المنطقة . فبعض البلدان فيها تواجه مشاكل خدمة الديون الخارجية وميزان المدفوعات متزايدة التعقد واضطرت الى اتخاذ تدابير تقشف لخفض الواردات والاستثمار والنمو ؛ في حين تواجه الآن بلدان في مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض نفس المشاكل التي تواجهها بلدان أخرى ، مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض وركود تدفق رأس المال وتزايد السياسات الحمائية في البلدان متقدمة النمو .

٦٥- كما تأثرت البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، بدرجات مختلفة ، بكساد فترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، حسب درجة " انفتاح " اقتصاد كل بلد منها . فقد عانت عدة بلدان في أوروبا الشرقية من اختلال في موازينها الخارجية ومن عبء في خدمة الديون لا يختلفان عن الاختلال والعبء اللذين تعاني منهما بعض البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي . كما أن الظروف الجوية الرديئة وحالات الاختناق في توفير المواد الخام والطاقة وخدمات النقل لعبت دورا في تباطؤ نمو الاقتصاد في هذه البلدان . وكانت نتيجة ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادى لبلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المخطط واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كمجموعة ، في ١٩٨١-١٩٨٢ ، الى حوالي نصف ما كانت عليه هذه المعدلات في النصف الثاني من السبعينات . غير أن النمو الاقتصادى في هذه البلدان قد أخذ منذ ١٩٨٣ يكتسب زخما ثبتت به معدلات نمو صافي الناتج المادى عند ٤,٠ في المائة تقريبا في السنة ، وذلك بفضل تحسن وضع الميزان الخارجي وقوة أداء القطاع الصناعي نتيجة لتدابير انمائية مكثفة ، منها التركيز على زيادة الانتاجية عن طريق تحسين نظامي التخطيط والادارة وعلى أنشطة البحث والاستحداث ، مقترنة بزيادات متواضعة في الاستثمار . وتعد آفاق هذه البلدان من حيث استمرار النمو في الأجل المتوسط آفاقا جديدة ، وان كانت بعض هذه البلدان ستظل تشعر بعبء خدمة الديون وقيود الميزان الخارجي لبضع سنوات .

٦٦- أما بالنسبة للصين ، فان قطاعها الخارجي - بالرغم من نموه السريع - لا يزال يمثل جزءا صغيرا نسبيا من منتوجها العام . وباستثناء سنة ١٩٨١ ، حين كان معدل نمو صافي الناتج المادى دون المستوى ، تظهر بقية سنوات النصف الأول من

الثمانينات معدلات نمو مرضية تتراوح بين ٦ و ١٢ في المائة سنويا . ويبدو أن تدابير السياسة التي اتخذت لتوفير حافز للنمو قد بدأت تؤتي ثمارها ، بحيث تعد آفاق النمو في الأجل المتوسط آفاقا جيدة .

باء - بعض المشاكل والقضايا الملحة في الأجل المتوسط

٦٧- بالرغم من أن سنة ١٩٨٤ شهدت تحسنا مطردا في الأداء الاقتصادي وخروج الاقتصاد من كساد ١٩٨٠-١٩٨٢ وخاصة بالنسبة لبعض البلدان ذات الاقتصاد الصناعي الرئيسية فان آفاق الانتعاش والنمو المتواصلين في العالم بصورة عامة وفي البلدان النامية بصورة خاصة محفوفة في الأجل المتوسط بمشاكل عميقة الجذور وصعبة الحل على ما يبدو ، وهي مشاكل ستفرض قيودا ثقيلة على النمو والتنمية وتعوقهما . وتتمثل المشاكل الرئيسية منها في استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ، وتقلب أسعار الصرف ، و" قوة " الدولار ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، والارتفاع السريع للاتجاهات الحمائية في البلدان الصناعية ، وتقلص تدفق رأس المال الى البلدان النامية ، وتزايد عبء الديون وخدمتها والحاجة الى اتخاذ تدابير وسياسات للتكيف في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والتدهور الظاهر في الحالة الاجتماعية .

١ ــ أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية المرتفعة

٦٨ ــ بسبب السياسات النقدية والمالية المتشددة التي تتبع بطريقة متزامنة في معظم البلدان الصناعية الرئيسية لمكافحة التضخم في الفترة التالية لعام ١٩٧٩ ، ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا حادا من حيث القيمة الأسمية والحقيقية (أى تلك المعدلة لأخذ التضخم في الاعتبار) . ومع أن أسعار الفائدة الأسمية على الأجلين القصير والطويل قد تهاودت بمتوسط يبلغ حوالي ٢ر٤ في المائة على التوالي في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ في هذه البلدان ، فان هذا الانخفاض لم يؤد الى أكثر من التمشي مع الانخفاض الموازى في التضخم. ونتيجة لذلك ظلت أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات قياسية مرتفعة مما ترتب عليه أن وصل متوسط أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان الصناعية حاليا الى ٤ في المائة على المدى القصير و ٦ في المائة على المدى الطويل ، مع بقاء أسعار الفائدة المناظرة في الولايات المتحدة عند معدلات أعلى قليلا . وأثرت المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة في البلدان الصناعية تأثيرا مباشرا وفوريا على عبء الدين في البلدان النامية . وبقدر ما تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة هذه مسؤولة عن قوة الدولار ، وما ترتب على ذلك من كساد في أسعار السلع الأساسية الأولية ، فقد تأثرت مكاسب الكثير من تلك البلدان من الصادرات تأثرا خطيرا . وعلاوة على ذلك ، حدث في كثير من الحالات تدفق رأسمالي عكسي من البلدان النامية ، مما أضاف الى العوائق التي تعاني منها بالنسبة للنقد الأجنبي .

٢ ــ ضعف أسعار السلع الأساسية الأولية
وتدهور معدلات التبادل التجارى في
البلدان النامية

٦٩ ــ استمرت أسعار السلع الأساسية الأولية ، محسوبة بدولار الولايات المتحدة ، في الارتفاع خلال معظم عقد السبعينات ، مما نم عن وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد العالمي . وكان الانخفاض التالي في أسعار السلع الأساسية في الفترة بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، والذى بلغ حوالي ٢٥ في المائة محسوبا بالدولار (الجدول ١١) ، يرجع أساسا الى الانتكاس الاقتصادى في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والذى تفاقم من جراء السياسات النقدية التقييدية . ونجم عن الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية صعوبات خطيرة تتعلق بموازين مدفوعات غالبية البلدان النامية ، ولكنه أسهم اسهاما كبيرا في تخفيض التضخم المحلي في البلدان المتقدمة النمو . ومع استمرار اتباع سياسات نقدية تقييدية في البلدان المتقدمة النمو ، تعين على البلدان المصدرة للسلع الأساسية أن تتحمل معظم العبء الكلي للتكيف مع انهيار أسعار السلع الأساسية . وانتعشت أسعار

السلع الأساسية بعض الشيء (أى حوالي ٥ في المائة) في عام ١٩٨٣ ، وتقدمت تقدما اضافيا هامشيا في عام ١٩٨٤ ، (يقدر بحوالي ٥ر٣ في المائة) نتيجة للانتعاش الاقتصادى المتواضع الذى بدأ في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو ، بعد أن مستوى الأسعار في نهاية عام ١٩٨٤ ، ظل منخفضا بنحو ٢٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٨٠ . وستقبل أسعار السلع الاساسية على المدى القصير ليس مشرقا ؛ بل انه يتوقع حدوث عودة في عام ١٩٨٥ الى المستويات المنخفضة لعام ١٩٨٢ .

الجدول ١١ - الأرقام القياسية لأسعار السوق فيما يتعلق بالسلع الأساسية الأولية المصدرة من البلدان النامية والتغيرات السنوية في تلك الأسعار، محسوبة بالسعر الحالي للدولار

(التغيرات السنوية بالنسب المئوية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤ (أ)	١٩٨٥ (توقعات)
الأغذية	- ١٧ر٠	- ١٥ر٨	+ ٣ر٣	+ ٠ر٨	- ٧ر٥
ومن بينها :					
المحاصيل المستخدمة في صناعة المشروبات	- ١٨ر٨	- ٥ر١	+ ٧ر١	+ ١٥ر٥	- ٧ر٦
السلع الزراعية بخلاف الأغذية	- ١٠ر٨	- ١٤ر٥	+ ١٢ر٠	+ ٦ر٩	...
المعادن (ماعدا النفط الخام)	+ ١١ر٣	+ ٢ر٩	- ٧ر٧	+ ٣ر١	- ٢ر١
الفلزات الخسيسة غير الحديدية	- ١٦ر٩	- ١٤ر٠	+ ٣ر٧	- ٩ر٣	...
مجموع السلع الأساسية الأولية (ماعدا النفط الخام)	- ١٢ر٢	- ١٢ر٦	+ ٤ر٥	+ ٣ر٦	- ٦ر٥
بنود تذكيرية					
المصنوعات (ب)	- ٦ر٣	- ٢ر٠	- ٤ر١	- ٢ر٩	+ ٠ر٢
معدلات التبادل التجاري (ج) للسلع الأساسية الأولية (ماعدا النفط الخام)	- ٦ر٥	- ١٠ر٩	+ ١٠ر٠	+ ٦ر١	- ٧ر٦
معدلات التبادل التجاري (ج) للنفط الخام	+ ١٧ر٢	- ٢ر٣	- ٨ر٠	+ ٠ر٥	- ١ر٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات الواردة في النشرة الشهرية للاحصاءات بالأمم المتحدة ، نيسان/أبريل ١٩٨٥ (للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤) ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النظرة الاقتصادية ، العدد ٣٦ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ (لتوقعات عام ١٩٨٥) .

(أ) أرقام مؤقتة . وتتضمن تقديرات لشهر كانون الأول/ديسمبر .

(ب) تمثل قيمة وحدة صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من المصنوعات .

(ج) تحسب معدلات التبادل التجاري عن طريق قسمة الأرقام القياسية لأسعار السوق فيما يتعلق بالسلع الأساسية على الرقم القياسي الذي تستخدمه الأمم المتحدة لحساب قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات على النحو المبين في الحاشية (ب) أعلاه .

٧٠ - أما عن انهيار أسعار السلع الأساسية الأولية ، فيمكن ابداء أسباب عديدة لتعليل ذلك . وبعض تلك العوامل ذات طابع قصير الأجل من قبيل آثار الانتكاس الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وأسعار الفائدة المرتفعة التي زادت كثيرا من تكلفة الاحتفاظ بمخزونات السلع الأساسية ، وترتب عليه تخفيض المخزون السلعي الى حد كبير في البلدان المستهلكة ؛ وغلة المحاصيل الجيدة بصورة غير عادية لبعض المحاصيل في سنوات معينة وما الى ذلك . ومن ناحية أخرى ، أوضحت الدراسات (٥) ان هناك عوامل طويلة الأجل ذات أثر فعال . وفيما يتعلق بقطاع الأغذية والمشروبات والطباق على سبيل المثال ، عانى حجم الواردات الى البلدان الصناعية من تقييد شديد في غضون العقد الماضي عن طريق استمرار الاستعاضة عن الواردات الناتج عن دعم دخل المزارعين المحليين وحدوث تحول في نمط استهلاك الأغذية يتسم باللامبالاة ، وانخفاض معدل نمو استهلاك الأغذية الاجمالي في تلك البلدان . وفي حالة المواد الخام الصناعية ، استمرت الاستعاضة عن المواد الطبيعية بالمواد الاصطناعية ، على الرغم من الزيادات في الأسعار النسبية للبتروكيماويات ، ويتوقع ان يزداد ضعف معدلات التبادل التجارى للسلع الأساسية الأولية بخلاف النفط في مقابل المصنوعات بنحو ٦ر٥ في المائة في غضون عام ١٩٨٥ (٦) .

٣ - زيادة النزعة الحمائية

٧١ - ازدادت النزعة الحمائية في معظم البلدان الصناعية الرئيسية في أثناء بضع السنوات الماضية وذلك كعاقبة من عواقب الانتكاس الاقتصادى الأخير وارتفاع معدلات البطالة . كما أسهم في تعزيز حجة المدافعين عن النزعة الحمائية ووضع المزيد من الحواجز التقييدية غير الجمركية الولايات المتحدة أمران هما التقلبات الحادة في أسعار الصرف التي تؤدى في معظم الأحيان الى ايجاد صعوبات في مجال التجارة ، وتؤدى الى التقليل من أهمية الاعتبارات الجمركية ، و " قوة " الدولار وما يستتبع ذلك من تكبد عجز كبير في التجارة ، وعدم توفر القدرة على المنافسة ، وفقدان الوظائف المحلية في ذلك البلد .

٧٢ - ويترتب على الاتجاهات الحمائية الأخيرة في البلدان الصناعية الى حد كبير وضع حواجز غير جمركية يجب التفاوض عليها على أساس ثنائي خارج اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) والتي توسع فيها أو كثفت بصفة خاصة في قطاعات المنسوجات والملابس والصلب والسيارات والالكترونيات والزراعة . ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، خضع ٨ر٢١ في المائة من واردات الولايات

المتحدة من المنتجات الزراعية والمصنعة المستوردة من البلدان النامية لحواجز غير جمركية؛ وبلغت النسبة المئوية المناظرة بالنسبة لبلدان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ٣٢ في المائة ؛ في الوقت الذى انخفضت فيه النسب المئوية المناظرة للواردات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انخفاضا كبيرا وبلغت ٦ر٧ و ١٨ر٧ في المائة على التوالي (٧) .

٧٣ - وقد أثرت التدابير الحمائية المتخذة في البلدان الصناعية على البلدان النامية بشتى السبل . فبعض هذه التدابير موجهة بالتحديد ضد البلدان النامية ، كما في حالة قطاع المنسوجات والملابس حيث مازالت التجارة فيما بين البلدان الصناعية متحررة عموما من التقييدات غير الجمركية ، بينما يزداد باطراد التشدد في فرض التقييدات على البلدان النامية . وتثبت الاتفاقات المتتالية المتعلقة بالألياف المتعددة والمبرمة في أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٨ و ١٩٨١ هذا الأمر بطريقة واضحة . وهناك تدابير أخرى ليست موجهة ضد البلدان النامية وحدها ، ولكنها تؤثر على المنتجات ذات الأهمية المباشرة لها أو التي توجد لديها ميزة بالنسبة لهذه المنتجات ، أو يتضح أنها بصدد اكتساب هذه الميزة النسبية . ومن ضمن هذه المنتجات ، المنتجات الزراعية والأحذية وغيرها من المنتجات الجلدية والصلب ومصنوعات أخرى معينة . ويبدو أن السلع القائمة على العمالة الكثيفة تواجه أكبر قدر من تطبيق الحواجز غير الجمركية داخل قطاع المصنوعات . وفي جميع الأسواق الصناعية ، تحظى المنسوجات والأحذية ، من بين فئات المنتجات هذه بأكبر قدر من الحماية التي تتمتع بها المصنوعات (٨) .

٤ - الانخفاض الحاد في التدفقات الرأسمالية على البلدان النامية

٧٤ - كانت التدفقات الرأسمالية الأجنبية (المساعدة الانمائية الرسمية ، والاقراض من البنوك التجارية والاستثمار المباشر لرأس المال الخاص) تمثل مصدرا رئيسيا حيويا لتمويل النمو الاقتصادى والتنمية في البلدان النامية ، وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا . وفي أثناء السبعينات ازداد اقراض البنوك التجارية ، الذى كان يقتصر تقريبا على البلدان المتوسطة الدخل ، بمتوسط معدل يربو على ٢٠ في المائة سنويا ، وقدم حوالي نصف مجموع التدفقات المالية المتوسطة والطويلة الأجل في أثناء ذلك العقد ؛ واستأثرت المساعدة الانمائية الرسمية بحوالي ٣٠ في المائة من المجموع، وازدادت بمعدل أبطأ يبلغ ١٨ في المائة سنويا ؛ وازدادت الاستثمارات المباشرة الخاصة التي لم تمثل الا سبع المجموع بنسبة ١٩ في المائة سنويا .

٧٥ - وتصادف حدوث النمو السريع في اقراض المصارف الخاصة للبلدان النامية في السبعينات مع فترة اتسمت فيها أسعار الفائدة بالانخفاض نسبيا (كانت معدلاتها سالبة

بالقيمة الحقيقية في بعض السنوات) ومعدلات نمو مرتفعة لصادرات البلدان النامية ، وتوفر فوائض أموال منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) لأغراض اعادة التدوير . وأدت بداية الانتكاس في الفترة ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ وأسعار الفائدة المرتفعة ارتفاعا كبيرا ، والتي وصلت الذروة في عام ١٩٨١ ، وركود حصيلة صادرات (البلدان النامية التي ترجع أساسا الى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية الذى حدث في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، الى الحد كثيرا من القدرة على اعادة دفع الديون وخدمتها . ونجم عن التصورات المختلفة في الأسواق المالية الدولية تخفيض حاد في صافي اقراض المصارف التجارية ، بما في ذلك عمليات الاقراض "غير الطوعي" التي ترتبها المصارف في اطار صفقات "للانقاذ" الشاملة . كما انخفض كل من ائتمانات التصدير وتدفقات الاستثمار المباشر للبلدان النامية انخفاضا كبيرا . وعند أخذ جميع التدفقات الرأسمالية الصافية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية في الاعتبار ، يتضح ان صافي نقل الموارد الى البلدان النامية بلغ ٣٩ر٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨١ ، وحدث فيه تخفيض كبير في عام ١٩٨٢ فبلغ ٧ر٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٢ ، كما حدث نقل عكسي صافي قدره ٦ر٥ من بلايين الدولارات الى البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٨٤ (٩) .

٧٦ - ومع انخفاض تدفقات رأس المال الخاص ، اكتسبت المساعدة الانمائية الرسمية أهمية متزايدة في تمويل الاستثمار وسد العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية . وفي غضون السنوات العشر الماضية ، بلغ متوسط معدل الزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية العالمية (أى صافي المدفوعات من جميع المصادر الى البلدان النامية) أى لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، والأوبك ، ومجلس التعاضد الاقتصادى عن طريق كل من القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف) أكثر من ٤ في المائة ، محسوبة بالأسعار وأسعار الصرف الثابتة وبلغ مستوى يربو على ٣٤ بليونا من الدولارات في عام ١٩٨٣ . بيد أن مستوى صافي مجموع المساعدة الانمائية الرسمية قد انخفض بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٣ ، مثلت المساعدة الانمائية الرسمية ، بالنسبة لأعضاء لجنة المساعدة الانمائية كمجموعة ، ٣٦ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، وتقدر الأرقام المناظرة بالنسبة لبلدان الأوبك بـ ٥ر١ في المائة (الجدول ١٢) . وحتى مع تخصيص حوالي ثلث المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل فانها قدمت أكثر من ٧٥ في المائة من رأسمالها الخارجي في أثناء السبعينات . وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا ، بلغت المساعدة الانمائية الرسمية ٨ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي و ٤٠ في المائة من وارداتها في أثناء بضع السنوات الماضية ، مما ينم عن الاعتماد على هذه التدفقات التساهلية في تلك البلدان اعتمادا كبيرا .

الجدول ١٢ ــ المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الـــى البلدان النامية (أ)(ب)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
المساعدة الانمائية الرسمية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)						
المجموع (من بلدان منظمـــة التعاون والتنمية في الميـدان الاقتصادى ، والأوبـك)	٧ر٣٥	٢٠ر٠٩	٣٦ر٨٥	٣٤ر٠٧	٣٣ر٦٢	٣٣ر٠٤
قدمت منها :						
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى	٦ر٩٥	١٣ر٨٥	٢٧ر٢٦	٢٥ر٥٤	٢٧ر٧٣	٢٧ر٥٦
بلدان منظمة الأوبـك	٠ر٤٠	٦ر٢٤	٩ر٥٩	٨ر٥٣	٥ر٨٩	٥ر٤٨
المساعدة الانمائية الرسمية (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي للمانـــح)						
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى	٠ر٣٤	٠ر٣٦	٠ر٣٨	٠ر٣٥	٠ر٣٨	٠ر٣٦
بلدان منظمة الأوبـــك	٠٠٠	٢ر٩٢	٢ر٢١	١ر٩٣	١ر٦٥	١ر٥٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، التعاون الانمائي ، ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

(أ) لا يشير الا الى الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

(ب) وفقا للبيانات المدلى بها في أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، تتوفر بيانات عن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية (بما فيها الاقتصادات السوقية والاقتصادات المخططة على السواء) من بلدان مختارة من مجلس التعاضد الاقتصادى . وعلى سبيل المثال ، استأثرت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بواحد في المائة من ناتجه المادى الصافي في الفترة ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ، و ١ر٣ في المائة في عام ١٩٨١ ، و١ر٢٧ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبلغت أرقام المساعدة المماثلة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٠ر٧٨ في المائة فـــي عام ١٩٨١ ، و ٠ر٧٩ في المائة في عام ١٩٨٢ ، ومن تشيكوسلوفاكيا ٠ر٧٨ في المائة من دخلها القومي في عام ١٩٨٣ .

(المصدر : الوثيقتان A/C.2/37/5 المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، و A/C.2/39/14 المؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، ورسالة موجهة من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة وموجهة الـى المكتب الاحصائي للأمم المتحدة ومؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤) . وبلغ الرقم المناظر لبلغاريا ٠ر٧٩ في المائة من الناتج المادى الصافي في الفترة ١٩٧٦ الى ١٩٨١ (المصدر : الوثيقة A/38/258-E/1983/82/ Add.1 المؤرخة في ١٩ أيلـــول/سبتمبر ١٩٨٣) .

٥ - تزايد عبء الديون وخدمة الديون

٧٧ - منذ الجزء الأخير من عام ١٩٨٢ وحتى الآن ، يجرى على نحو مجزأ تدبير مشكلة الديون ، التي تواجه الكثير من البلدان النامية والتي أوشكت أن توقع العالم في أزمة مالية كبرى ، بمعالجة كل حالة على حده ، وكانت مجموعات " الانقاذ " وبرامج التكيف العديدة التي وضعت كحل مؤقت برعاية صندوق النقد الدولي وبالتعاون الوثيق مع البلدان المدينة والبلدان الدائنة بمثابة اغاثة مؤقتة للبلدان المدينة ومنعت حتى الآن ، وقوع أزمات مالية كبرى . ويبدو أن مشكلة الدين اتخذت بعدا جديدا في الآونة الأخيرة . فقد كان أداء بعض كبار البلدان المدينة أفضل مما كان متوقعا فيما يتعلق بتحسين أوضاع موازين الحسابات الجارية وذلك عن طريق تقليص الصادرات المقرون الى حد ما ، باستبدال الواردات في قطاعات مختارة من الاقتصاد وتحقيق تحسن في نمو الصادرات . وكان هناك تطور آخر ساعد على ذلك وهو التوصل مؤخرا الى ترتيبات لاعادة جدولة ديون العديد من كبار البلدان المدينة ، تضمن اعادة الجدولة على مدى سنوات عديدة ، مع مد آجال الاستحقاق وخفض الهوامش واستخدام معدلات عولمة تصل الى صفر أو منخفضة . ومن المحتم أن يثير ذلك السؤال التالي : هل تم التغلب على مشكلة الديون في العالم أم أن الاحداث الأخيرة قد ارجأتها مرة أخرى ؟

٧٨ - ويرى البعض أنه مع قيام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بتحقيق نمو اقتصادى مرض (ولنفترض أن ذلك ٣ في المائة سنويا) ومع حدوث انخفاض في أسعار الفائدة وترجيح حدوث انخفاض في قيمة الدولار والمحافظة على زيادة نمو مرض في الصادرات وفي الاستعاضة عن الواردات ، فان مشكلة ديون البلدان النامية يمكن أن تحل نفسها بنفسها مع الوقت . ويرى البعض الاخر أن وجهة النظر هذه تغفل عوامل هامة ، مثل تقلص الواردات وزيادة الصادرات وتحقيق تحويل عكسي صاف للموارد من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة وغير ذلك من العوامل التي تجعل من غير المرجح أن تستمر هذه التدابير الايجابية الى ما لانهاية .

٧٩ - وفي معظم البلدان المدينة ، اتخذ تصحيح عدم التوازن الخارجي ، خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، شكل تقليص للواردات بلغت نسبته ٢٢٫٤ في المائة في هذه البلدان ككل في حين بلغت نسبته في بلدان أمريكا اللاتينية ٤٥٫٦ في المائة (١٠) . وخلال نفس الفترة ، انخفضت حصائلها من التصدير بمقدار ٦٫٥ في المائة بالنسبة لمجموعة البلدان المدينة ككل وبمقدار ٧٫٩ في المائة بالنسبة للبلدان المدينة في أمريكا اللاتينية . ولم تنتعش صادرات البلدان المدينة الا في عام ١٩٨٤ بسبب ما حدث في الولايات المتحدة من زيادة غير عادية على طلب الواردات الذى يرجع أساسا الى السياسة المالية التوسعية التي تنتهجها وللمبالغة في قيمة الدولار . وقد زادت نسبة النمو في الصادرات

في عام ١٩٨٤ ، بالمقارنة بالمستويات المنخفضة لعام ١٩٨٣ ، بمقدار ١٣ر٧ في المائة بالنسبة للبلدان المدينة ككل ؛ وبمقدار ٢١ر٠ في المائة بالنسبة للبرازيل . واذا حدث خفض كبير لقيمة الدولار وتقليص لواردات الولايات المتحدة دون حدوث تغييرات تعوض ذلك في البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى في أوروبا أو اليابان ، وسواء حدثت زيادة مفاجئة في رد الفعل الحمائي في الولايات المتحدة ضد منافسة الانتاج الأجنبي المنخفض التكلفة أم لم تحدث ، فان من المشكوك فيه أن يكون باستطاعة البلدان النامية المدينة ، المحافظة على استمرار النمو المرتفع في معدل الصادرات (أكبر بكثير من سعر الصرف) . وعلاوة على ذلك ، فان انتعاش الصادرات في عام ١٩٨٤ لم ينجح في تحقيق زيادة في أسعار السلع الأساسية . ويعزى هذا في جزء منه ، الى استمرار ارتفاع أسعار الصرف بما لا يشجع على الابقاء على مخزونات من المواد الخام ؛ ويعزى في جزء ثان الى الفائض الظاهري في طاقة العرض بالنسبة للكثير من السلع الأساسية ، والناجم عن الاستثمارات التي حدثت خلال فترة السبعينات التي اتسمت بالتضخم ، كما يعزى في جزء آخر الى الاستعاضة عن السلع التي حفز عليها كل من الزيادة النسبية في الأسعار خلال العقد الماضي والاتجاهات ذات الأجل الأطول فيما يتعلق بتكون الانتاج . وقد أدى ضعف وضع موازين مدفوعات البلدان المورودة واحتياجها الى القيام بخدمة ديونها الى حدوث زيادات غير مرغوب فيها بالنسبة للتسليم على الرغم من ضعف أسعار السلع الأساسية ، وذلك كجزء من الثمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعين أن تدفعه البلدان المدينة لتصحيح الاختلالات في حساباتها الجارية .

٨٠ - وتشير العوامل التي أدت الى انتعاش صادرات البلدان المدينة الى أن أداء التصدير في عام ١٩٨٤ ليس مؤشرا يمكن الاعتماد عليه في تحديد الاتجاهات المقبلة أما من ناحية الاستيراد ، فان استمرار تقلص الواردات في السنوات المقبلة ربما يتوقف على ما اذا كان الانتعاش في البلدان النامية المدينة سيواجه حالات اختناق أو حالات عدم كفاءة تحتاج الى كميات كبيرة من المدخلات الأجنبية . والابقاء على الواردات عند الحد الحالي الذي يتسم بالانخفاض ينطوي على استمرار الالتزام ببدائل الاستيراد وفرض قدر كبير من الرقابة على الواردات ، وبذلك تتعطل امكانية اتباع البلدان المدينة لسياسات تتسم بمزيد من الاتجاه نحو الخارج وبالانفتاح .

٨١ - وبالاضافة الى ذلك ، فقد يكون من غير العملي للبلدان المدينة أن تستمر في تحويل موارد تمثل قدرا مرتفعا نسبيا من ناتجها الاجمالي الى البلدان الدائنة دون أن يؤدي ذلك الى حدوث نزيف اقتصادي وفوضى اجتماعية . ويحتاج الجنوب الى تحقيق فائض دائم على الشمال يبلغ قرابة ٢٠٠ بليون دولار سنويا لمدة تزيد على عقد حتى يتمكن من سداد الديون والفوائد . وان كان من غير المرجح أن يقبل الشمال بهذا التقليص في الطلب على الواردات أو أن يقبل الجنوب بتحويل الموارد النادرة الى الاستخدامات الخارجية .

٨٢ - وهناك أيضا مشكلة البلدان المدينة الصغيرة التي كان عليها أن تعتمد على تقييد الاستيراد وتحقيق معدلات نمو منخفضة ، ومازال عليها أن تفعل ذلك من أجل تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها . وهناك أمل ضعيف بالنسبة لهذه البلدان في أن تعاد جدولة ديونها بصورة مواتية أو في حدوث تدفقات لرؤوس أموال جديدة . بل ان هناك حافزا محدود للاقتراض من المصارف . وعلاوة على ذلك ، فان تلك البلدان لا تتمتع بالمرونة التي تتمتع بها كبار البلدان المدينة فيما يتعلق باعادة تخصيص الموارد وزيادة صادراتها استجابة للتغيرات التي تحدث في الطلب الخارجي وفي أسعار الصرف الفعلية . ومع انخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم ملاءمة شروط التجارة فان فرص هذه البلدان في أن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة باعادة دفع الديون وخدمة الديون والابقاء في نفس الوقت على مستوى المعيشة الراهن المنخفض ، هي في الواقع ضعيفة للغاية .

٦ - تصاعد أسعار الصرف و " قوة " الدولار

٨٣ - يبدو أن العقد الأول الذى انقضى في ظل أسعار صرف معومة قد تزامن مع فترة من النمو المنخفض في اجمالي الناتج المحلي في العالم واقترن بمعدلات أعلى في عرض الأموال ومعدل تضخم أعلى وبطالة . وبالاضافة الى ذلك ، فان نظام الأسعار المعومة الحالي اتسم بنزوعه الى احداث تقلبات صاعدة في أسعار الصرف وبعدم الاتساق واخفاق في ممارسة الضغط اللازم على البلدان لكي تنسق سياساتها الاقتصادية . وفي اطار نظام التعويم ، فان أسعار الصرف لا يحددها فقط التوازن بين العرض والطلب القائمين حاليا بالنسبة للعملات والناشئين عن الاحتياجات المتعلقة بالصفقات التجارية والتدفقات المالية الطويلة الأجل ولكن الأهم من ذلك هو أن حالة الطلب والعرض على العملات من حيث هي أصول رأسمالية ، تعتمد على تصور العائدات التي تدرها في المستقبل وعلى مستويات أسعار الصرف . ومن ثم فان هناك طلبا (أو عرضا) رئيسيا للعملات من ناحية المضاربة فضلا عن الطلب المتعلق بالمعاملات العادية ؛ وهذا يفسر كثيرا مما حدث حتى الان ويفسر القصور الظاهرى في نظام تقويم الأسعار الحالي .

٨٤ - ولبيان نطاق هذه التقلبات خلال العقد الماضي ، وبصفة خاصة خلال السنوات الخمس الماضية منذ عام ١٩٨٥ ، يرد في الجدول ١٣ الزيادة (أو النقص) في قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى . ويتضح أن الدولار انخفض خلال السبعينات ، وخاصة في سنة ١٩٧٣ ، والسنتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، مقابل حقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن معامل رقم قياسي مركب مقدر يشمل سلة العملات الوطنية الخمس ، بما فيها الدولار (١١) . وقد بلغ الانخفاض في قيمة الدولار ١٠ في المائة في كل فترة من الفترتين المشار اليهما . وفيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ حقق الدولار زيادة في قيمته في مقابل حقوق السحب الخاصة بلغت نسبتها ٣٠٢ في المائة خلال الفترة .

٨٥ - وقد نجمت " القوة " التي يتمتع بها الدولار منذ عام ١٩٨٠ من مجموعة من العوامل تشمل زيادة أسعار الفائدة الفعلية وقوة الاداء الاقتصادي للولايات المتحدة ووجود توقعات على نطاق واسع بأنها ستنمو نموا قويا فضلا عن التصور السائد بأن ذلك البلد يمثل ملجأ أمينا للاستثمارات المالية وغيرها . وهذه التصورات يمكن أن تتغير وهي تتغير بالفعل مع مرور الزمن . واذا حدث لذلك تغير مفاجئ فانه قد يؤدي الى فوضى تفضي الى التخلي عن الدولار وحدوث انخفاض مفاجئ في قيمته ، وما يقترن به ذلك من عواقب . وقد أدت قوة الدولار الى احداث زيادة خطيرة في عبء الديون الخارجية وخدمة الديون بالنسبة للبلدان النامية وأسهم في تخفيض قدرة صادراتها على النمو عن طريق خفض أسعار السلع الأساسية مقومة بالدولار .

الجدول ١٣ - نسبة الزيادات في قيمة الدولار بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (أ)

	عدد وحدات السحب الخاصة لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة (في نهاية الفترة)	الرقم القياسي ١٩٧٢ = ١٠٠	النسبة المئوية للتغير السنوي
١٩٧٢	٠ر٩٢١٠٥	١٠٠ر٠	-
١٩٧٣	٠ر٨٢٨٩٥	٩٠ر٠	- ١٠ر٠
١٩٧٤	٠ر٨١٦٧٦	٨٨ر٧	- ١ر٤
١٩٧٥	٠ر٨٥٤٢٢	٩٢ر٧	+ ٤ر٥
١٩٧٦	٠ر٨٦٠٧١	٩٣ر٤	+ ٠ر٨
١٩٧٧	٠ر٨٢٣٢٤	٨٩ر٤	- ٤ر٣
١٩٧٨	٠ر٧٦٧٥٨	٨٣ر٣	- ٦ر٨
١٩٧٩	٠ر٧٥٩١١	٨٢ر٤	- ١ر١
١٩٨٠	٠ر٧٨٤٠٦	٨٥ر١	+ ٣ر٣
١٩٨١	٠ر٨٥٩١٤	٩٣ر٣	+ ٩ر٦
١٩٨٢	٠ر٩٠٦٥٣	٩٨ر٤	+ ٥ر٥
١٩٨٣	٠ر٩٥٥١٥	١٠٩ر٧	+ ٥ر٤
١٩٨٤	٠ر٠٢٠٢٠	١١٠ر٨	+ ٦ر٨
١٩٨٥ (يناير)	٠ر٠٢٥٦٤	١١١ر٤	+ ٦ر٥ (أ)

المصدر: بيانات وردت في اعداد مختلفة من الاحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

(أ) المعدل السنوي.

ومن ناحية أخرى ، فقد تمكن بعض البلدان النامية من الاستفادة من تحسن قدرتها على المنافسة بأن زادت من حجم صادراتها الى الولايات المتحدة .

٨٦ - ان التقلبات الشديدة الصعود في أسعار الصرف واستمرار حالات عدم التوازن بين العملات الرئيسية في العالم يمكن أن يعوقا التوسع في التجارة العالمية واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات على النطاق العالمي في الأجلين المتوسط والطويل . ومن المؤكد أنهما سيؤديان الى احداث مشاكل خطيرة فيما يتعلق بادارة الديون والاحتياطي في البلدان النامية . والى جانب ذلك ، فان هذه الحالة من عدم الاتزان في أسعار الصرف يمكن أن تتراكم ، وهي تتراكم بالفعل ، في اتجاه واحد لبعض الوقت ، بحيث تخفق هذه الحالة من عدم التوازن في عكس الاتجاه على الأجل القصير وتستمر في التعجيل بالانحراف عما يمكن أن يعتبر " سعر الاتزان " .

جيم - الافاق الاقتصادية القريبة والمتوسطة الأجل

٨٧ - أسقط سيناريو خط أساس للفترة المتبقية من العقد ، باستخدام نظام " لينك " ، وهو يقوم على افتراض " عدم حدوث تغيير " في السياسات الحكومية الراهنة أو المتوقعة (النقد ، المال ، التجارة ، المعونة) ويتضمن الجدول ١٤ مقارنة بين هذه الاسقاطات والاسقاطات الناتجة عن المصادر الاخرى ، وبالتحديد نوجي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . والافتراضات التي يقوم عليها سيناريو خط الأساس من هذه المصادر تختلف بعض الشئ من مصدر الى آخر ، وهي مبينة تفصيلا في مرفق هذا الفرع .

١ - اجمالي الناتج المحلي وعناصره

٨٨ - تبين الاسقاطات أن اجمالي الناتج المحلي للعالم سينمو بمعدل يتراوح بين ٣ر٠ و ٣ر٧ في المائة سنويا خلال النصف الثاني من العقد، بالمقارنة بالنمو الضئيل .

الجدول ١٤ - مقارنة للاسقاطات : معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الثمانينات

(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى)

الفترة والبند	العالم	العالم باستثناء بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	البلدان النامية	أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الصين
١٩٨١ - ١٩٨٥ (أ)	٦ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٥ر١	٣ر٣	٨ر٢
١٩٨٦ - ١٩٩٠						
لينك : خط الأساس (ب)	٥ر٣	٣ر٤ (ج)	٢ر٩ (ج)	٤ر٤	٣ر٢	٦ر٣
فوجي : خط الأساس	٣ر٧	٣ر٥	٣ر٣	٤ر١	٤ر٢	٦ر١
صندوق النقد الدولي : سيناريو مركزى (د)	...	٣ر٥ (ج)	٣ر٢٥	٤ر٦ (هـ)	...	...
البنك الدولي (د) (و)						
منخفض	...	٢ر٩ (ج)	٢ر٥	٤ر٧	...	...
مرتفع	...	٤ر٥ (ج)	٤ر٣	٥ره	...	...

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى اسقاطات من مصادر مختلفة .

(أ) يشير الى فترة السنوات الخمس ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، بيانات عام ١٩٨٥ تمثل اسقاطات .

(ب) اسقاطات لينك تمثل نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

(ج) حسبت المتوسطات المقدرة عن طريق ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(د) للاطلاع على تعريف البنك الدولي والسيناريو المركزى صندوق النقد الدولي للحالتين المرتفعة والمنخفضة ، انظر مرفق هذا الفرع .

(هـ) بالنسبة للبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي غير المصدرة للنفط .

(و) يشير الى الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٦ .

الذى حدث خلال النصف الأول والذى بلغت نسبته ٢ر٦ في المائة . وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق الانتعاش الاقتصادى الذى حدث في البلدان الصناعية الرئيسية وفي البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا منذ عام ١٩٨٣ . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، يبين سيناريو خط الأساس أن متوسط الزيادة في اجمالي الناتج المحلي سيزيد بنسبة ٣ر٤ في المائة سنويا خلال النصف الثاني من الثمانينات ، بالمقارنة بالاداء السيء الذى حدث خلال النصف الاول وبلغت فيه نسبة الزيادة ١ر٥ في المائة فقط . وتتنبأ اسقاطات خط أساس " لينك " بحدوث انكماش في النمو " في عام ١٩٨٦ ، حيث سينخفض متوسط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الفعلي بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من ٢ر٧ في المائة في عام ١٩٨٥ الى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٨٦ بسبب عمليات تكيف المخزون السلعي الناجمة عن تكوين مخزونات سلعية ثم تخفيضها . وبصرف النظر عن الانكماش المتوقع في نمو اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى في عام ١٩٨٦ ، والذى ستكون له مضاعفاته على الاقتصادات النامية ، فان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي العالمي سوف يعود الى معدل النمو البالغ ٣ر٦ في المائة سنويا حتى نهاية العقد (الجدول ١٥) .

٨٩ - ومع نمو النشاط الاقتصادى ، فان المتنبأ به أيضا أن يحدث انتعاش في نمو التجارة العالمية . وتبين اسقاطات " لينك " أن حجم الصادرات في العالم سينمو بنسبة ٩ر٦ في عام ١٩٨٥ ، علاوة على معدل نمو مقدر تبلغ نسبته ٥ر٨ في المائة في عام ١٩٨٤ (الجدول ١٥) . وتبين الاسقاطات بالنسبة للفترة المتبقية من العقد ، أن متوسط نسبة نمو صادرات العالم (من حيث الحجم) سوف يبلغ ٧ر٤ في المائة سنويا . واذا تحققت هذه الاسقاطات ، فان استجابة التجارة العالمية للانتاج العالمي خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ستصل الى الرقم ٣٤ر١ ، وهو نفس المتوسط التاريخي الذى ساد خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٣ . وتعتمد الاسقاطات المتعلقة بنمو حجم صادرات العالم ، في جملة أمور ، على نمو النشاط الاقتصادى ، ومستوى الحمائية والأسلوب الذى تحل به مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية .

الجدول ١٥ - الناتج المحلي الحقيقي : معدلات النمو السنوي
في الناتج المحلي الاجمالي
(النسبة المئوية للتغيير عن السنة السابقة)

	١٩٧٦-١٩٨٠	اسقاطات ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠	المتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٥	٢ر٧	٢ر٤	٢ر٩	٣ر١	٢ر٩
أمريكا الشمالية	٣ر٥	٢ر٩	٢ر٦	٣ر٤	٣ر٢	٣ر١
أوروبا	٢ر٨	٢ر٣	٢ر٠	٢ر٤	٢ر٨	٢ر٦
اليابان واستراليا	٥ر١	٣ر٩	٣ر١	٣ر١	٣ر٣	٣ر٢
البلدان النامية	٥ر٠	٣ر٦	٣ر٥	٤ر٣	٤ر٧	٤ر٣
افريقيا	٤ر٤	٣ر١	٢ر٧	٣ر٥	٣ر٤	٣ر٣
جنوب شرقي آسيا	٦ر٠	٥ر٥	٥ر٤	٥ر٢	٥ر٦	٥ر٥
غربي آسيا	٤ر٠	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٨	٤ر٦	٤ر٢
نصف الكرة الغربي	٢ر٥	٢ر٨	٢ر٧	٤ر٣	٤ر٣	٣ر٩
البلدان المصدرة للنفط	٠٠٠	٣ر٠	٣ر١	٤ر٠	٤ر٥	٣ر٩
البلدان غير المصدرة للنفط	٠٠٠	٣ر٨	٤ر١	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٦
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (أ)	٤ر٢	٤ر٦	٤ر٦	٤ر٥	٤ر٤	٤ر٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية	٤ر٠	٤ر٠	٣ر٩	٣ر٩	٤ر٠	٤ر٠
الصين	٥ر٣	٦ر٩(ب)	٧ر٢	٦ر٩	٦ر٠	٦ر٤
العالم	٤ر٠	٣ر٢	٣ر٠	٣ر٥	٣ر٦	٣ر٥

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

	اسقاطـــات					
	-١٩٧٦			المتوسط للفترة	المتوسط للفترة	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠
بنـــود بعذكـــرة						
حجم الصادرات العالميـــة	٦ر٠	٩ر٦	٤ر٣	٤ر٥	٤ر٤	٤ر٧
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :						
معدل التضخم (ج)	٩ر٦	٤ر٥	٤ر٤	٤ر٥	٤ر٨	٤ر٦
معدل البطالة	٦ر٥	٨ر٧	٨ر٨	٨ر٨	٨ر٥	٨ر٦

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس استقصاءات من المصادر الدولية ولاسيما استقصاءات مشروع "لينك" (في نيسان/ابريل ١٩٨٥) .

(أ) صافي الناتج المادي .

(ب) للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

(ج) عام انكماش الاستهلاك الخاص.

٩٠ - ستستمر معدلات النشاط الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في أن تسيطر على النمو الاقتصادى العالمي في المدى المتوسط والمستقبل القريب ، لمجرد وزن المجموعة وتأثيرها على التدفقات التجارية والمالية على الصعيد الدولي . وكما هو مبين في الجدول ١٥ فان من المنتظر أن تنمو الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بنسبة ٢ر٧ في المائة في عام ١٩٨٥ (بعد نمو بلغت نسبته ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٨٤) ، وبنسبة ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٨٦ و٩ر٢ في المائة في عام ١٩٨٧ ، أى بمتوسط نمو سنوى تبلغ نسبته ٩ر٢ في المائة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . ومن المتوقع أن تلعب أمريكا الشمالية دورا رئيسيا (خاصة الولايات المتحدة) وكذلك اليابان ، بينما يقدر متوسط النمو السنوى لأوروبا الغربية بنحو ٢ر٦ في المائة خلال الفترة ذاتها . وتتصل حالات الغموض التي تكتنف الفترة المتوسطة الأجل في الأساس بمدى امكانية استمرار الانتعاش الاقتصادى في الولايات المتحدة ، الذى أدى خلال العامين الماضيين الى زيادة نمو الطلب بحوالي ٧٠ في المائة في البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، نظرا لحالات العجز المالي والخارجي في الولايات المتحدة . وتشمل الاهتمامات الرئيسية الأخرى التي تستطيع افساد اسقاطات خط الأساس حالة البلدان النامية المثقلة بالديون وسيادة السياسات التجارية الدولية .

٩١ - وتشير اسقاطات خط الأساس لمعدلات البطالة الى أن المعدل العام للبطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي سيظل عاليا ، حوالي ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بالمقارنة مع ٨ر٥ في المائة للعام ١٩٨٠ وسيظل في هذا المستوى الى نهاية عام ١٩٨٩ ، وسيظل على ذلك الى نهاية العقد حيث من المتوقع أن يطرا انخفاض طفيف على معدل البطالة . وان الأسباب الكامنة وراء هذا المستوى العالي نسبيا لمعدلات البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يمكن ردها الى الطلب والى جانب العرض معا . فالطلب غير الكافي على اليد العاملة يعتبر نتيجة لسياسات مالية متشددة ونقدية غير توفيقية اتبعتها الحكومات ، بينما يرى ، من جانب العرض، ان هنالك عدة عوامل تشمل عدم كفاية تكوين رأس المال خلال عقد السبعينات والمستوى العالي للأجور الحقيقية وعدم التوافق بين رأس المال والمهارات العمالية وما للنقابات العمالية من سلطة أقل في معارضة اقتسام العمل في أوقات البطالة العالية وهلم جرا ، تسبب بطالة عالية متأصلة في بنية البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة بلدان غربي أوروبا . وقد اقترح بعض الأحيان الأخذ بأسبوع عمل أقصر كحل مؤقت لمشكلة البطالة العالية المستمرة .

٩٢ — ومن المتوقع ، في سيناريو خط الأساس، ألا يشهد الدولار " القوى" الا تغييرا تدريجيا في المدى المتوسط . وان الضعف المتوقع لأسعار السلع الأساسية (بما في ذلك أسعار النفط) بالدولار، بالاضافة الى اعتدال في المطالبات الأجورية واستمرار الانضباط في الموقف المتعلق بالسياسات النقدية والمالية ، كلها أمور من شأنها ضمان معدل منخفض للتضخم في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وتشير اسقاطات : " لينك " الى معدل تضخم لا يتجاوز في المتوسط ٦ر٤ في المائة في هذه المجموعة من البلدان خلال الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ ، بالاضافة الى معدل منخفض لأمريكا الشمالية (٣ر٤) واليابان (٣ر٢ في المائة) ، والى معدل اعلى الى حد ما للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الكبرى في غربي أوروبا (٩ر٤ في المائة) .

٩٣ — ومن المسقط ان تشهد البلدان النامية كمجموعة ، حتى مع البيئة الخارجية غير المواتية القائمة والمتوقعة (السياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو في الميادين النقدية والمالية والتجارية وميدان المعونة) ، نموا أسرع في النصف الثاني للعقد ، تبلغ نسبته ٦ر٣ في المائة في عام ١٩٨٥ ، و٥ر٣ في المائة في عام ١٩٨٦ ، مما يعكس جزئيا أثر"انتكاس النمو" في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى خلال تلك السنة ، وعودة الى النمو بنسبة ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٨٧ . وبالنسبة للفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ ككل ، فمن المسقط ان يبلغ معدل النمو للبلدان النامية في المتوسط ٣ر٤ في المائة في تلك السنة ، وهو ما يقل حتى عن الاداء غير المرضي المتمثل في ٥ في المائة بالنسبة للنصف الثاني من عقد السبعينات واداء النمو البالغ ٦ في المائة خلال عقد الستينات . وتختلف المعدلات المسقطة للنمو اختلافا كبيرا فيما بين مختلف مجموعات البلدان النامية (الجدول ١٧) ، وفيما بين المناطق النامية الرئيسية (الجدول ١٥) . وترد في الجدولين ١٦ و١٧ اسقاطات خط الأساس للنمو في الناتج الاجمالي المحلي حسب نوع النشاط ونوع الانفاق للمجموعات القطرية الرئيسية في العالم خلال الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ .

٩٤ — من المسقط ان تشهد البلدان النامية الافريقية معدل نمو منخفض في الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز ٣ر٣ في المائة في السنة خلال النصف الثاني من هذا العقد ، وهو ما يزيد زيادة هامشية على معدل النمو السكاني الذى يبلغ ٨ر٢ في المائة . وهذه الزيادة تشكل اختلافا حادا من معدل النمو الذى بلغ ٤ر٤ في المائة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات و١ر٦ في المائة خلال عقد الستينات . وان معدل النمو المنخفض المسقط للبلدان النامية الافريقية يرتبط ارتباطا وثيقا بضعف أسعار السلع الأساسية (بما في ذلك النفط) في الأسواق العالمية ، وبانخفاض الايرادات

التصديرية ، وبصعوبات ميزان المدفوعات ، والتخفيضات التي ادخلت على الواردات والانفاق الاستثماري وفوق ذلك الجفاف الذي قلل الانتاج الزراعي (انخفاض بنسبة ٢٢ في المائة في انتاج الحبوب خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤) وقد أدى بالضرورة الى زيادة كبيرة في واردات الأغذية . وحيث أن نصيب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من التجارة الخارجية لافريقيا يبلغ ثلاثة أرباعها بينما يبلغ نصيب التجارة فيما بين البلدان الافريقية أقل من عشر المجموع ، فان اعتماد البلدان النامية الافريقية على هذه البلدان فيما يتعلق بالنمو والتنمية هو اعتماد واضح . ومن المتوقع أن تضع خدمة الديون عبئا على العديد من الاقتصادات الأصغر في افريقيا ؛ وتبلغ نسبة خدمة الديون الى الصادرات في العديد من البلدان حوالي ٤٠ الى ٥٠ في المائة .

الجدول ١٦- اسقاطات خط الاساس : الناتج الاجمالي المحلي

(متوسط النسبة المئوية للتغيير في السنة ، ١٩٨٥-١٩٩٠)

	الناتج المحلي الاجمالي	الصناعة		الزراعة	الخدمات
		المجموع	منها الصناعة التحويلية		
العالم	٣ر٥	٣ر٨	٣ر٤	٢ر٨	٣ر٩
العالم (باستثناء البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا)	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٤	٢ر٣	٣ر٦
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢ر٩	٢ر٧	٢ر٦	١ر٦	٣ر٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية	٤ر٠	٤ر٠	٠٠٠	١ر٦	٣ر٥
الصين	٦ر٤	٦ر٤	٠٠٠	٥ر٠	١٠ر٣
البلدان النامية	٤ر٣	٥ر٢	٥ر٦	٢ر٧	٤ر٠
البلدان المصدرة للنفط	٣ر٩	٤ر٦	٤ر٤	٣ر٥	٣ر٤
البلدان المستوردة للنفط	٤ر٦	٦ر٠	٦ر٤	٢ر٧	٤ر٦

(يتبع)

الجدول ١٦ (تابـــع)

	الناتج المحلي الاجمالي	الصناعة		
		الزراعة	المجموع	منها الصناعة التحويلية	الخدمات
البلدان النامية (تابع)					
البلدان المصنعة حديثا	٦ر٥	١ر٣	٨ر٧	٦ر٧	٩ر٤
بلدان أخرى مستوردة للنفط	٢ر٤	٦ر٢	٠ر٥	٦ر٥	٥ر٤

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس اسقاطات من مشروع " لينك" ونموذج فوجي .

الجدول ١٧ - اسقاطات خط الأساس : النمو في الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار والصادرات والواردات

(متوسط النسبة المئوية للتغيير في السنة ، ١٩٨٥-١٩٩٠)

	الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمارات	الصادرات	الواردات
العالم	٣ر٥	٣ر٥	٢ر٢	٢ره	٤ر٧	٤ر٦
العالم (باستثناء البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا)	٣ر٤	٣ر٥	١ر٧	٤ر٨	٤ر٥	٤ر٥
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢ر٩	٣ر٠	١ر٤	٤ر١	٤ر٤	٤ر١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ودول أوروبا الشرقية	٤ر٠	٣ر٣	٥ره	٢ره	٧ره	٤ره
الصين	٦ر٤	٤ر٦	٧ر٩	٢ر٨	٦ر٩	٦ر٠
البلدان النامية	٤ر٣	٤ر٣	٣ر٧	٩ره	٤ر٦	٥ره
البلدان المصدرة للنفط	٣ر٩	٤ر٦	٢ر٦	٦ره	٢ر٩	٧ره
البلدان المستوردة للنفط	٤ر٦	٤ر٣	٤ر٤	٦ر٢	٥ره	٤ره
البلدان المصنعة حديثا	٦ره	٤ر٥	٦ر٨	٧ر٦	٦ر١	٩ره
بلدان أخرى مستوردة للنفط	٤ر٢	٤ر٢	٣ر٤	٦ره	٥ره	١ره

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس اسقاطات من مشروع " لينك " ونموذج فوجي في الأساس .

٩٥ — ومن المسقط أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي لاقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بمعدل سنوى تبلغ نسبته في المتوسط ٢ر٨ في المائة في عام ١٩٨٥ و١٩٨٦ (بالمقارنة مع معدل نمو بلغت نسبته ٦ر٢ في المائة لعام ١٩٨٤) وبنسبة ٣ر٤ في عام ١٩٨٧ ، بالاضافة الى معدل نمو يبلغ في المتوسط ٩ر٣ في المائة للفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ . ويعد ذلك مماثلا لاداء النمو السنوى الحقيقي الذى بلغت نسبته ٢ره في المائة خلال النصف الثاني لعقد السبعينات ومعدل نمو سنوى بلغت نسبته ٨ره في المائة خلال عقد الستينات . ومنذ عهد قريب قامت امانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعداد تقديرات مؤداها انه نتيجة لخدمة الديون شهدت المنطقة صافي تحويل للموارد (يعرف بأنه زيادة صافي تحويلات الفوائد والأرباح على صافي تدفقات رأس المال من الخارج) الى بقية العالم مقدارها ٧ر٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨٤ (٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٣) وهو ما يعادل تخفيض القدرة الاستيرادية للمنطقة تبلغ نسبته نحو ٤ر٢ في المائة من صادراتها من السلع والخدمات . وان ما للدين من عبء ثقيل ، نسبة لارتفاع أسعار الفائدة ، ولانخفاض معدلات التبادل التجارى والحجم الكبير للدين تشكل أهم عقبة امام النمو الاقتصادى لهذه البلدان في المدى المتوسط . ومن الممكن تحقيق نمو أسرع نسبة للمفاوضات الناجحة التي أجريت منذ عهد قريب بشأن اعادة جدولة الديون الى أمد أطول بالنسبة للبلدان المدينونة الكبرى في المنطقة والى انخفاض نسبي لأسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو. ولاتزال معدلات التضخم العالية (رقم مزدوج بل وثلاثي في بعض البلدان) والمعدلات العالية للبطالة ، التي غالبا ما يصحبها تدهور في الأحوال الاجتماعية والبؤس ، لاتزال من المشاكل الهامة .

٩٦ — وبالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا فان من المسقط ، نسبة لحيوية وتنوع العديد من اقتصاداتها ، ان يشهد اجمالي الناتج المحلي نموا سنويا يبلغ في المتوسط ٥ره بالنسبة للفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ . وهذا المعدل أقل من اداء النمو الذى بلغ ٦ في المائة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات و ٤ر٦ خلال عقد الستينات . وتعتمد العديد من اقتصادات هذه المنطقة الى حد كبير على الطلب العالمي على السلع الأولية (بما في ذلك النفط) ؛ وان البلدان المصنعة حديثا حساسة بصفة خاصة ازاء التدابير الحمائية المتعلقة بالبضائع المصنعة في البلدان المتقدمة النمو . وتعتبر نسبة خدمة الدين الى الصادرات ، بالنسبة للمنطقة ككل ، منخفضة نسبيا ، فيما عدا بضعة بلدان من البلدان المدينونة الكبرى . وتتألف حوالي ثلاثة اخماس مجموعة الدين الخارجي لهذه البلدان من قروض رسمية بفوائد تساهلية . ومع ذلك فان خدمة الدين تؤدى الى مفاقمة مشكلة ميزان المدفوعات للعديد من البلدان ، خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض في المنطقة .

٩٧ — ومع توقع استمرار الانتعاش الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . فان من المسقط ايضا ان ينتعش الطلب العالمي على النفط ، مما يؤدى الى تحسين اداء النمو للبلدان المصدرة للنفط وكذلك البلدان الموردة للنفط في غربي آسيا ، حيث يبلغ نصيب البلدان المصدرة للنفط منها ما يقرب من ثلثي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان . ومن المسقط ان ينمو اجمالي الناتج المحلي لغربي آسيا ككل بنسبة سنوية تتراوح من ٣ الى ٢ر٣ في المائة في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، بعد أربع سنوات متتالية منذ عام ١٩٨٠ من النمو السلبي للناتج ونمو لم يتجاوز ٢ر١ في المائة في عام ١٩٨٤ . وخلال الفترة ١٩٨٧ — ١٩٩٠ ، ينبغي أن يكون معدل نمو المنطقة مطردا بنسبة ٤ر٤ في المائة في السنة . ولا تزال المنازعات والاضطرابات العسكرية الجارية في المنطقة تؤثر اثرا سلبيا على اداء نموها في المدى المتوسط .

٩٨ — وشهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية نموا معجلا بعد ان سجلا نموا سنويا يبلغ في المتوسط ما يربو على ٨ر٣ في المائة في صافي الناتج المادى خلال عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ . ومن المسقط ان تشهد هذه البلدان نموا مطردا بمعدل سنوى يبلغ في المتوسط ٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ . ويعتبر هذا المعدل منخفضا بالمقارنة مع الاداء الفعلي خلال النصف الثاني من عقد السبعينات (٢ر٤ في المائة) والنمو الباهر خلال النصف الأول من ذلك العقد (٣ر٦ في المائة) وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان من المتوقع أن يلعب اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دورا رائدا ، حيث يشدد البلد على تحسين التخطيط ونظم الادارة والاصلاحات الاقتصادية والمكاسب الانتاجية ، بينما لا تزال بعد بلدان أوروبا الشرقية ، على الرغم من تحسين موازينها الخارجية وجدارتها الائتمانية ، ترى أن خدمة الديون تشكل عاملا مقيدا على نموها الاقتصادى في المديين القصير والمتوسط . وسجلت الصين تصاعدا في معدل نموها الاقتصادى (بمعدل سنوى يبلغ في المتوسط ما يزيد على ٥ر٩ في المائة) خلال الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٤ ، مما يعكس مكاسب من الاصلاحات الاقتصادية التي أجريت في القطاع الريفي والتشديد الموضوع على الحوافز المادية واستخدام السوق . ومع استبعاد الظروف غير المرئية ، من المسقط ان يبلغ النمو الاقتصادى للصين معدلا سنويا يبلغ في المتوسط ٦ر٤ في المائة في الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٠ .

٢- الميزان التجارى وميزان الحساب الجارى

٩٩- سجلت الصادرات العالمية توسعا سريعا غير متوقع في الحجم نسبته ٥ر٨ في المائة في عام ١٩٨٤، بعد ارتفاع طفيف نسبته ٢ في المائة في عام ١٩٨٣ عقب الركود المطول خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ (الجدول ١٠). ومن المتوقع ان يزداد حجم الصادرات العالمية بمعدل اقل، بعد ذلك، بنسبة ٩ر٦ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٨٦ (الجدول ١٨)، تمشيا مع البطء المنتظر في النمو الاقتصادى العالمي. ويبلغ المتوسط المسقط لنمو حجم هذه الصادرات للفترة الباقية من العقد نحو ٧ر٤ في المائة سنويا، ويقل ذلك بشكل ملموس عن معدل النمو السنوى البالغ ٧ر٥ في المائة المسجل في السبعينات. وكان التوسع السريع في الواردات من جانب الولايات المتحدة استجابة لزيادة غير متوقعة في الطلب وارتفاع قيمة الدولار، دفعة اساسية لتوسيع التجارة العالمية ولكن ينتظر، مع الزمن الذى يستغرقه التحويل على الصعيد الدولي، ان تقدم البلدان المتقدمة النمو الاخرى مساهمات اهم نسبيا في عام ١٩٨٥.

الجدول ١٨- حجم التجارة ومعدلات التبادل التجاري في العالم والمجموعات التجارية العالمية، ١٩٧١ - ١٩٩٠ (أ)

(النسبة المئوية)

	المتوسط الفعلي ١٩٧١-١٩٧٩	المتوسط الفعلي ١٩٧٥-١٩٨٠	المتوسط الفعلي ١٩٨١-١٩٨٤	التنبؤات ١٩٨٥	التنبؤات ١٩٨٦	التنبؤات ١٩٨٧	المتوسط ١٩٨٥-١٩٩٠
الصادرات العالمية							
الحجم	٥ر٧	٦ر٠	١ر٨	٦ر٩	٤ر٣	٤ر٨	٤ر٧
قيمة الوحدة	١٣ر٨	١١ر٥	- ٢ر٨	- ٥ر٠	٢ر٥	٥ر٠	٣ر٧
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي							
حجم الصادرات	٦ر٥	٦ر٥	٣ر١	...	...	...	٤ر٤
سعر الصادرات	١١ر٧	٩ر٨	- ٣ر٣	٢ر٠	٣ر٠	٥ر٠	٣ر٩
حجم الواردات	٥ر٥	٥ر٧	٣ر٤	...	...	...	٤ر١
سعر الواردات	١٣ر٣	١٢ر٣	- ٣ر٩	- ٥ر٠	٢ر٤	٥ر٠	٣ر٧
معدلات التبادل التجاري	- ١ر٤	- ٢ر١	٥ر٠	...	...	...	...
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي							
حجم الصادرات	٣ر٢	٣ر٠	- ٤ر٠	...	...	...	٤ر٦
سعر الصادرات	٢٠ر٦	١٧ر٨	- ٢ر٥	- ٢ر٠	١ر٥	٥ر٠	٣ر٢
حجم الواردات	٦ر٧	٥ر١	١ر١	...	...	...	٥ر٥
سعر الواردات	١٣ر٣	١١ر٨	- ٢ر٣	- ١ر٠	٢ر٧	٥ر٠	٣ر٨
معدلات التبادل التجاري	٦ر٤	٤ر٨	- ١ر١	...	...	...	...
الاقتصادات النامية المصدرة للنفط							
حجم الصادرات	٥ر٠	- ٦ر٠	- ٨ر٨	...	...	...	٢ر٩
حجم الواردات	١٤ر٨	٩ر٣	٣ر٨	...	...	...	٥ر٧
معدلات التبادل التجاري	١٦ر٥	١٠ر٨	- ٢ر٠	...	...	...	...

(يتبع)

الجـدول ١٨ (تابـــع)

	المتوسط الفعلي ١٩٧١-١٩٧٩	المتوسط الفعلي ١٩٧٥-١٩٨٠	المتوسط الفعلي ١٩٨١-١٩٨٤	التنبـــؤات ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوســـط ١٩٨٥-١٩٩٠
الاقتصادات النامية غير المصدرة للنفط							
حجم الصادرات	٧ر٠	٧ر٥	٧ر٥	...	...	...	٥ر٥
حجم الواردات	٥ر٥	١ر٣	٠ر٤	...	...	...	٤ر٥
معدلات التبادل التجاري	- ٢ر٠	- ١ر٦	- ١ر٦	...	...	...	...
السعر التجاري العالمي							
المصنوعات	١٠ر٧	٩ر٨	- ٣ر٩	٥ر١	٣ر٠	٥ر٠	٤ر١
النفط	٤٠ر٣	٢٥ر٣	- ٢ر٢	- ٢ر٠	٠ر٠	٥ر٠	٣ر٠
السلع الأولية غير النفطية	١٢ر٤	١١ر١	- ٤ر٤	- ٥ر٤	٤ر٢	٥ر٠	٣ر٣

المصـــدر: الانكتاد "التجارة والتنمية ، مشروع تقرير ١٩٨٤". صندوق النقد الدولي ، "النظرة الاقتصادية العالمية"، ورقة غير دوريـــة ٣٢ ، ١٩٨٤ واسقاطات مشروع "لينك".

(أ) يشمل المجموع العالمي ايضا الاقتصادات المخططة مركزيا . ولم ترد ، مع ذلك ، بيانات منفصلة فيما يتعلق بهذه الاقتصادات نظـــرا لعدم توفر هذه البيانات .

٠٠١- ومما يعكس النشاط الاقتصادى الذى فاق ما كان متوقع، ان العجز في الحساب الجارى للبلدان المتقدمة النمو ككل قد تدهور بشكل ملحوظ، فارتفع من توازنه التقريبي (٧ر٥ من بلايين الدولارات سنويا) في الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ (الجدول ١٩) الى ٣٨ر٨ من بلايين الدولارات (باستثناء التحويلات الرسمية) في عام ١٩٨٤، ومن المنتظر ان يصل الى ١٧ر٨ من بلايين الدولارات سنويا في المتوسط للفترة الباقية من العقد (١٩٨٥-١٩٩٠)، تحت خط الاساس. وبالرغم من ان اسقاطات الاساس تتوخى تضييق الاختلالات الشاملة بين بلدان هذه المجموعة مع مرور الزمن، يغلب طابع عدم الانتظام على توزيع العجز الشامل في الحساب الجارى بين البلدان المتقدمة النمو كل على حدة. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، ادى التوسع الكبير في الطلب المحلي وضعف الوضع التنافسي لتجارة ذلك البلد، بسبب الزيادة المستمرة في قيمة دولار الولايات المتحدة، الى ارتفاع شديد في الواردات وزيادة العجز في حسابها الجارى من ٣ر٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٢ الى ٣٥ر٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٣ ثم الى ٨٤ر٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٤. ومن المحتمل ان يستمر هذا العجز الكبير في الحساب الجارى في الفترة الباقية من العقد. وقد هيمن العجز في الحساب الجارى للولايات المتحدة، نظرا لحجمه الكبير، على ميزان الحساب الجارى للبلدان المتقدمة النمو ككل، ومن المنتظر ان يستمر ذلك في المستقبل القريب والمتوسط الاجل. وفي الوقت نفسه، سجلت بعض البلدان المتقدمة النمو، مثل اليابان، وجمهورية المانيا الاتحادية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فائضا كبيرا في الحساب الجارى. (سجلت اليابان، بصفة خاصة، فائضا بلغ ٣٦ر٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٤ مقابل ٨ر٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٢ و ٢٢ر٢ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٣). ومن المنتظر ان يستمر الفائض في ميزان الحساب الجارى لهذه الاقتصادات طالما ظل دولار الولايات المتحدة قويا في مواجهة عملاتها.

الجدول ١٩- ميزان المدفوعات على الحساب الجاري
(١٩٨١ - ١٩٩٠)[أ]

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط ١٩٨٥-١٩٩٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	١ ٢٣٩ر١	١ ١٦٥ر٦	١ ١٥٤ر٣	١ ١٥٤ر٨	١ ٣٠٣ر١	١ ٣٩٩ر٥	١ ٥٣١ر١	١ ٦٢٤ر٣
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	١ ٢٧٠ر٨	١ ١٩١ر٣	١ ١٦٩ر٢	١ ٢٩٥ر١	١ ٣٤١ر٧	١ ٤٢٨ر٩	١ ٥٥٩ر٠	١ ٦٥١ر٨
الميزان التجاري	- ٣١ر٦	- ٢٥ر٧	- ١٤ر٩	- ٤٩ر٣	- ٣٨ر٦	- ٢٩ر٤	- ٢٧ر٩	- ٢٧ر٥
ميزان الحساب الجاري (لا يشمل التحويلات الرسمية)	- ٨ر٢	- ٩ر٥	- ٤ر٨	- ٣٨ر٨	- ٢٩ر٠	- ٢٠ر٤	- ١٨ر٤	- ١٧ر٨
ميزان الحساب الجاري (يشمل التحويلات الرسمية)	- ٢٧ر٧	- ٣٠ر٤	- ٢٣ر٧	- ٥٧ر٦	- ٤٨ر٢	- ٣٩ر٢	- ٣٧ر٦	- ٣٧ر٠
البلدان النامية [ب]								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	٥٥١ر١	٤٨٣ر١	٤٥١ر٨	٥٠٣ر٠	٥١٥ر١	٥٤٥ر٥	٥٩٧ر٢	٦٣٥ر٣
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	٥٠٢ر٥	٤٦٧ر٢	٤٣٠ر٧	٤٥٧ر٢	٤٨١ر٨	٥٢١ر٢	٥٧٥ر٩	٦١٥ر٩
الميزان التجاري	٥٢ر٦	١٥ر٨	٢١ر١	٤٥ر٨	٣٣ر٣	٢٤ر٣	٢١ر٣	١٩ر٤
ميزان الحساب الجاري (لا يشمل التحويلات الرسمية)	- ٤٣ر٦	- ٩١ر٣	- ٦٦ر١	- ٤٨ر٩	- ٦٤ر٤	- ٧٧ر٧	- ٨٤ر٧	- ٩٠ر٠

(يتبع)

٠٠/٠٠

الجدول ١٩ (تابـــع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسـط ١٩٨٥ — ١٩٩٠
المصدرة للنفط								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	٢٩٤ر٢	٢٣٥ر٩	١٩٧ر١	٢٠٧ر٣	٢٠٩ر١	٢١٥ر٦	٢٣٢ر٦	٢٤٥ر٢
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	١٧٤ر٠	١٦٦ر٩	١٤٠ر٢	١٤٠ر٩	١٤٩ر٤	١٦٢ر٥	١٧٩ر٩	١٩٢ر٦
الميزان التجاري	١٢٠ر٢	٦٨ر٩	٥٦ر٩	٦٦ر٤	٥٩ر٧	٥٣ر١	٥٢ر٧	٥٢ر٦
ميزان الحساب الجاري (لا يشمل التحويلات الرسمية)	٣٩ر٤	- ١ر٩	- ١٢ر٥	- ٣ر٦	- ١١ر١	- ١٧ر٧	- ١٨ر١	- ١٨ر٢
غير المصدرة للنفط (ب)								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	٢٦٠ر٩	٢٤٧ر٢	٢٥٤ر٧	٢٩٥ر٧	٣٠٦ر٠	٣٢٩ر٩	٣٦٤ر٦	٣٩٠ر١
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	٣٢٨ر٥	٣٠٠ر٣	٢٩٠ر٥	٣١٦ر٣	٣٣٢ر٤	٣٥٨ر٧	٣٩٦ر٠	٤٢٣ر٣
الميزان التجاري	- ٦٧ر٦	- ٥٣ر١	- ٣٥ر٨	- ٢٠ر٦	- ٢٦ر٤	- ٢٨ر٨	- ٣١ر٤	- ٣٣ر٢
دخل سعر الفائدة، صافـــي	- ٢٨ر٦	- ٣٧ر٢	- ٣٧ر٢	- ٣٩ر٩	- ٤٣ر٤	- ٤٧ر٧	- ٥٢ر٧	- ٥٦ر٦
خدمات اخـــرى وتحويلات خاصـة	١٣ر٢	١٨ر١	١٩ر٤	١٥ر٢	١٦ر٥	١٦ر٥	١٧ر٥	١٧ر٢
ميزان الحساب الجاري (لا يشمل التحويلات الرسمية)	- ٨٣ر٠	- ٧٢ر٢	- ٥٣ر٦	- ٤٥ر٣	- ٥٣ر٣	- ٦٠ر٠	- ٦٦ر٦	- ٧٢ر٦
ميزان الحساب الجاري (يشمل التحويلات الرسمية)	- ٧٢ر٣	- ٦٢ر٢	- ٤٤ر٦	- ٣٥ر٢	- ٤٣ر٢	- ٤٩ر٩	- ٥٦ر٥	- ٦٢ر٥

(يتبـــع)

٠٠/٠٠

الجدول ١٩ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط ١٩٨٥ — ١٩٩٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اوروبا الشرقية								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	١٥٦ر١	١٦٧ر٣	١٧٥ر١	١٨٩ر٩	٢٠٦ر٤	٢٢٠ر٤	٢٣٧ر٢	٢٥٢ر٨
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	١٥٢ر٦	١٥٣ر٥	١٥٨ر١	١٧٦ر٤	١٩٣ر١	٢١١ر٤	٢٢٧ر٥	٢٤٢ر٥
الميزان التجاري	٣ر٥	١٣ر٨	١٧ر٠	١٣ر٤	١٣ر٤	٩ر٠	٩ر٧	١٠ر٣
ميزان الحساب الجاري (ج) (يشمل التحويلات الرسمية)	-٢ر٤	٤ر٢	٩ر٩	٧ر٢	٧ر٣	٢ر٧	٣ر٦	٤ر٨
الصين								
الصادرات (تسليم ظهر السفينة)	٢١ر٦	٢١ر٩	٢٢ر٢	٢٤ر٥	٢٦ر٨	٣٠ر٠	٣٥ر٧	٣٨ر٦
الواردات (تسليم ظهر السفينة)	١٩ر٨	١٧ر٤	١٩ر٦	٢٢ر٣	٢٥ر٢	٢٩ر٢	٣٥ر٠	٣٨ر٨
الميزان التجاري	١ر٨	٤ر٥	٢ر٦	٢ر٢	١ر٦	٠ر٨	٠ر٧	-٠ر٢

المصدر: ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للأمم المتحدة، على اساس المصادر الوطنية والدولية بما في ذلك اسقاطات مشروع "لينك" ونموذج "نوجي"، وصندوق النقد الدولي، والاونكتاد، وشركة وارتون ايكونومتريك فوركاستنغ اسوشيتس انك، وتقديرات الموظفين.

(أ) يرجع الاختلاف الاحصائي الظاهر في ميزان الحساب الجاري العالمي، اساسا، الى الخطأ والسهو في تسجيل المعاملات والى عدم التماثل في توقيت المعاملات.

(ب) لا تشمل الصين.

(ج) يشمل فقط العمليات غير المنظورة بالعملات القابلة للتحويل. لا يشمل تدفقات العمليات غير المنظورة فيما بين هذه البلدان الاشتراكية بالنسبة الى عام ١٩٨١.

١٠١ــ ومن المتوقع أن تنمو قيمة واردات البلدان المتقدمة النمو بمعدل سنوى يبلغ ٧ر٨ في المائة سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ (٤ر١ في المائة في الحجم و ٣ر٧ في المائة في الثمن) . ويعتبر معدل النمو المسقط لحجم واردات البلدان المتقدمة النمو (٤ر١ في المائة) معتدلا نوعا ما بالمقارنة بالمعدل السنوى البالغ ٥ره في المائة خلال السبعينات، مما لا يتمشى مع تباطؤ معدل النمو الاقتصادى المسقط لهذه الاقتصادات عما كان عليه في العقد السابق . ومع مراعاة استمرار ارتفاع نسبة البطالة في هذه الاقتصادات ، من المتوقع أن تظل العوائق المختلفة التي تعترض سبيل تكثيف التجارة قوية كما هي وأن تقيّد واردات تلك البلدان لفترة من الزمن . ومن المحتمل، في الأجل القريب، حدوث بطء في واردات الولايات المتحدة التي قامت بدور محرك في توسع التجارة العالمية عام ١٩٨٤ ، قبل أن يبدأ انتعاش تلك البلدان بصورة معتدلة في عام ١٩٨٧ ، عقب الدورة الاقتصادية العالمية المنتظرة على النحو المتوخى في خط الأساس .

١٠٢ــ ومن المتوقع، في ضوء سيناريو خط الأساس أن يبلغ العجز في الحساب الجارى للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ٦ر٧٢ من بلايين الدولارات سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ . وقد تحقق التحسن في عجز الحساب الجارى الذى شهدته البلدان النامية غير المصدرة للنفط خلال الفترة ١٩٨١ــ١٩٨٤ عن طريق تشديد القيود على الواردات وترويج الصادرات. وبالرغم من توقع زيادة العجز في الحساب الجارى مع مرور الوقت ، يعزى جزء كبير من الزيادة الى آسيا . ومن المنتظر أن يظل العجز في الحساب الجارى على ما هو عليه ، دون تغيير يذكر في مناطق نامية أخرى باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث يتوقع أن يكون العجز في الحساب الجارى قرب الصفر في عام ١٩٩٠ ، ويعني ذلك ضمنا استمرار وجود فائض كبير في عمليات التجارة . وينشأ عن اسقاطات الأساس افتراض أن التوليف بين التكيّف والتمويل سيظل متجها الى مزيد من التكيّف وتمويل أقل للفترة الباقية من العقد . وترد دراسة السيناريوهات البديلة في الفقرات ١٢١ الى ١٣٨ أدناه .

١٠٣ــ وفيما يتعلق بعناصر الحساب الجارى للاقتصادات غير المصدرة للنفط، من المتوقع أن تبلغ حصيلة الصادرات نحو ١ر٣٩٠ من بلايين الدولارات سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ ، وهذا يفوق المتوسط السنوى البالغ ٦ر٢٦٤ من بلايين الدولارات خلال الفترة ١٩٨١ــ١٩٨٤ . وهذه الزيادة في حصيلة الصادرات تقابل زيادة سنوية نسبتها ٩ر٨ في المائة في المتوسط (منها ٥ره في المائة في الحجم و ٤ر٣ في المائة في السعر) خلال الفترة نفسها .

١٠٤ــ ويرجع الانخفاض النسبي لمعدل نمو حجم الصادرات المسقط لما تبقى من العقد الحالي ، بالمقارنة بمعدل نمو نسبته ٧ في المائة سنويا خلال السبعينات، أساسا ، الى

توقع نمو معتدل للطلب في البلدان المتقدمة النمو واحتمال استمرار عوائق التجارة المكثفة الموجهة نحو السلع القائمة على كثافة العمالة .

١٠٥ - ومن المنتظر نمو حجم صادرات السلع الأولية غير النفطية من البلدان النامية غير المصدرة للنفط بمعدل سنوى يبلغ ٢ر٦ في المائة في المتوسط عن الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ . ومن المنتظر نمو صادرات المصنوعات بمعدل أسرع نسبته ٦ر٩ في المائة في الفترة نفسها . وفي كلتا الحالتين يعتبر معدل نمو الصادرات أقل من المعدلات المماثلة خلال السبعينات (٣ر٣ في المائة بالنسبة الى السلع الأولية غير النفطية و ٢ر١٢ في المائة بالنسبة الى الصادرات من المصنوعات) . وفي ضوء الزيادة المعتدلة في الطلب العالمي على الصادرات ، مقرونة بالركود المنتظر في أسعار السلع ، فان آفاق تحقيق مصدرى السلع زيادة في دخل الصادرات لا تبدو مشرقة . وستظل حصيلة صادرات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض في افريقيا ، على وجه الخصوص، متأثرة بصورة ملموسة من الاعتدال المتوقع لسوق السلع العالمية والركود في أسعار السلع وعدم استقرار هذه الأسعار نظرا لخضوعها الشديد لضيق مجال الصادرات من السلع الأولية غير النفطية . وقد أحرزت صادرات المصنوعات من البلدان النامية غير المصدرة للنفط تقدما كبيرا فى عام ١٩٨٤ ، لا سيما البلدان الآخذة في التصنيع حديثا ، في شرق آسيا والبلدان المدينة الكبيرة في أمريكا اللاتينية . بيد أن احتمال مواصلة هذا المعدل السريع في نمو الصادرات الضعيف ، اذ ينتظر أن تقل سرعة تقدم اقتصاد الولايات المتحدة في الأجل القريب. وفي مواجهة العوائق التجارية المكثفة والمنافسة الشديدة من السلع القائمة على كثافة العمل ، ينتظر أن يواصل مصدرو المصنوعات في البلدان النامية استراتيجيتهم الانمائية ذات الوجهة التصديرية وأن يعيدوا تشكيل صناعاتهم وينوعوا اقتصاداتهم لتصبح صناعاتهم قائمة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا بصورة أكبر ، وتكون ذات قيمة مضافة عالية . وهذه الحركة ستترتب عليها آثار ملحوظة لتجارة وتنمية هذه البلدان في الأجلين المتوسط والطويل .

١٠٦ - ان معدل الزيادة في مجموع أسعار الصادرات الذى ترتكز عليه اسقاطات الأساس ، أى ، المعدل السنوى البالغ ٣ر٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، وهو يعكس تخفيضا في معدل التضخم العالمي ، بصورة عامة ، يقل بشكل ملحوظ عن معدل الزيادة في السبعينات البالغ ١١ر٤ في المائة . ومن المتوقع زيادة أسعار السلع الأولية غير النفطية والمصنوعات بمعدل منخفض بصورة كبيرة قدره ٣ر٣ في المائة و ١ر٤ في المائة سنويا ، على التوالي ، بالمقارنة بمعدلات مماثلة قدرها ١٢ر٤ في المائة و ١٠ر٧ في المائة خلال السبعينات . ونظرا للانتعاش المعتدل لمجموع الطلب في البلدان المتقدمة النمو المقرون بمرونة دخلهم المنخفضة ، وتكاليف الخزن المرتفعة (أسعار الفائدة المرتفعة) ، ووجود قدرات كبيرة لانتاج السلع، والمنافسة المكثفة بين مصدرى السلع ، كانت الزيادة الشاملة في أسعار السلع الأولية غير النفطية معتدلة نوعا ما أثناء التوسع الأخير ، ولم تعوض بصورة

كاملة ما عانته من هبوط خلال الكساد الأخير. وليس من المتوقع حدوث تغير في أغلب هذه الظروف الأساسية بسهولة، لذلك ينتظر أن تظل الزيادة في أسعار هذه السلع معتدلة للفترة الباقية من هذا العقد. ومن المحتمل أيضا أن تكون زيادة أسعار صادرات البلدان النامية من المصنوعات بسيطة. اذ من المتوقع أن تظل الضغوط من الطلب الخارجي وتكاليف المدخلات المحلية معتدلة.

١٠٧ - وينتظر أن تبلغ فواتير حساب واردات البلدان النامية غير المصدرة للنفط نحو ٤٢٣ر٣ من بلايين الدولارات سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، مقابل معدل الزيادة السنوية المسقط البالغ ٩ر١ في المائة (٤ره في المائة في الحجم و ٣ر٧ في المائة في السعر) ويعتبر المعدل المسقط لنمو واردات تلك البلدان (٤ره في المائة) أقل من معدل نموها البالغ ٦ر٨ في المائة في السبعينات، مما يعكس احتمال بقاء القيود المالية الخارجية المفروضة على الواردات والنمو الاقتصادي المعتدل في اقتصادات البلدان المذكورة. وسيؤثر ضغط الواردات على مدى فترة زمنية، لا سيما الواردات من السلع الرأسمالية، تأثيرا ضارا على امكانات نمو هذه الاقتصادات في الأجلين المتوسط والطويل. وفي عدد كبير من أقل البلدان نموا في افريقيا، استلزم النقص الشديد في الأغذية، الناجم عن الجفاف الطويل، زيادات في الواردات من الأغذية، مما يحتمل أن يؤدي الى ضغوط اضافية على القيود المالية الشديدة التي تعاني منها بالفعل وتحد، بالاضافة الى ذلك، من وارداتها الأساسية، وسيحدّ ذلك بالتالي من قدرتها على اجراء تسويات في الاختلالات التي تعاني منها على الصعيد الخارجي. وبالاضافة الى ذلك، ما زالت الاختلالات التي تعاني منها بعض البلدان المدينة الصغيرة شديدة وستظل مقتضيات تشديد الضوابط على الواردات قائمة.

١٠٨ - ومع زيادة قيمة كل من الصادرات والواردات بمعدل مماثل تقريبا (٩ر٨ في المائة و ٩ر١ في المائة على التوالي)، سيبلغ متوسط العجز في تجارة البلدان النامية غير المصدرة للنفط ٣٣ر٢ من بلايين الدولارات سنويا للفترة المتبقية من العقد، بالمقارنة بمتوسط عجز سنوي قيمته ٤٣ر٣ من بلايين الدولارات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ (الجدول ١٩). ويرجع التحسن في ميزانها التجاري في عام ١٩٨٤، أساسا، الى نمو الصادرات وليس الى تقييد الواردات، ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه.

١٠٩ - ومن المتوقع أن يبلغ عجز الحساب غير المنظور للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ٢٩ر٣ بليون من الدولارات سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ (٣٩ر٤ بليون من الدولارات بعد استبعاد التحويلات الرسمية) وهو ما يزال أكبر بكثير من متوسط العجز السنوي البالغ ٩ر٣ بليون من الدولارات خلال ١٩٨١-١٩٨٤ كما أنه يعكس الزيادة المتوقعة في مدفوعات الفوائد على المديونية الخارجية المتزايدة وكذلك الركود المتوقع في أجور العمال. ويكاد العجز المتوقع في هذا الحساب يماثل العجز السلعي (٣٣ر٢ بليون من الدولارات سنويا). وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ تتوقع الاسقاطات أن يبلغ صافي مدفوعات الفوائد

٦ر٥٦ بليون من الدولارات سنويا وهو ما يزيد كثيرا عن المستوى السنوى البالغ ٧ر٣٥ بليون من الدولارات خلال ١٩٨١-١٩٨٤ كما أنه يبدو وكأنه يهيمن على عجز الحساب غير المنظور في هذه الاقتصادات. ويبدو كذلك أن الزيادة في الدين الخارجي لتلك الأطراف، والناتجة عن تأجيل السداد الرئيسي، مع ما هو متوقع من تراكم عجز الحساب الجارى فضلا عن توقع تكوين احتياطيات لها، سوف تؤدى الى أكثر من حجب الأثر الايجابي الناجم عن خفض حصة القروض التجارية القصيرة الأجل ذات المعدل المتغير وعن تحسن الشروط المالية المتعلقة بالدين المستحق. ولكن اذا ما طرأ انخفاض كبير على أسعار الفائدة في المستقبل فلسوف يصل هذا العجز الى مستوى معتدل. ومن المتوقع أيضا أن تبقى الايرادات الصافية مقابل الخدمات الأخرى والتحويلات الخاصة في حال من الاستقرار حتى نهاية العقد، ويقدر لها أن تبلغ ٢ر١٧ بليون من الدولارات سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ في مقابل ٥ر١٦ بليون من الدولارات سنويا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤. وفي ضوء التوقعات المتواضعة لايرادات التصدير على صعيد مصدرى النفط، فان أجور العمال بوصفها أحد العناصر الرئيسية للحساب غير المنظور ستواصل على الأرجح ركودها.

١١٠- وتشير الاسقاطات الى أن ميزان الحساب الجارى للبلدان النامية المصدرة للنفط سينطوى على عجز بحوالي ٢ر١٨ بليون من الدولارات سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ في مقابل فائض بلغ في المتوسط ١ر١ بليون من الدولارات خلال ١٩٨١-١٩٨٤ (الجدول ١٩). ويرجع هذا العجز المسقط أساسا الى النمو المتباطئ في حصائل التصدير الذى يبلغ ٩ره في المائة سنويا (٩ر٢ في المائة من حيث الحجم و ٠ر٣ في المائة من حيث السعر) خلال ١٩٨٥-١٩٩٠. وهو يعكس الاعتدال المتوقع في النشاط الاقتصادى العالمي، وكذلك الاستمرار المرجح في جهود توفير الطاقة، اضافة الى الزيادة في عرض النفط من جانب منتجين نفطيين آخرين (بلدان متقدمة النمو ومنتجة للنفط وكذلك بلدان نامية أخرى منتجة للنفط)، فضلا عن فتور في أسعار النفط. ومن المستبعد الاسراع بتكوين مخزونات بواسطة البلدان المستهلكة للنفط مع ما ينطوى عليه ذلك من مساهمات كبيرة في ايرادات تصدير النفط ما دامت كلفة التخزين (معدل الفائدة) على حالها من الارتفاع. وسوف يبلغ متوسط ايراد التصدير السنوى المتفق مع معدل النمو المذكور أعلاه ٢ر٢٤٥ بليون من الدولارات في مقابل ٦ر٢٣٣ بليون من الدولارات خلال ١٩٨١-١٩٨٤. ومن المتوقع أن تبلغ فاتورة متوسط الواردات السنوية للبلدان النامية المصدرة للنفط حوالي ٦ر١٩٢ بليون من الدولارات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ في مقابل ٥ر١٥٥ بليون من الدولارات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤، وهو ما يضاهي زيادة في المعدل السنوى المتوسط لقيمة الواردات تبلغ ٦ر٩ في المائة (٧ره في المائة من حيث الحجم و ٩ر٣ في المائة في السعر) خلال ١٩٨٥-١٩٩٠. أما معدل النمو في حجم الواردات فقد كان أدنى بكثير عن المعدل المسجل في السبعينات وهو ١٤ر٨ في المائة، وبسبب عوائق الدفع التي تواجهها تلك

الاقتصادات، فلسوف تظل وارداتها مقيدة فترة من الزمن في المستقبل (ولا سيما في حالة الاقتصادات المنخفضة الاستيعاب) وان بدرجة أقل مما شهده الماضي القريب. ومع الزيادة في فاتورة الواردات بصورة أسرع قليلا عن الزيادة في ايرادات التصدير، فان الميزان التجاري السنوي الناجم عن ذلك سيبلغ في المتوسط ٦ر٢ ٥ بليون من الدولارات وهو أقل كثيرا عما كان عليه خلال ١٩٨١-١٩٨٤ وهو ١ر٧٨ بليون من الدولارات. واذ تتوازن العوائد من دخل الاستثمار مع التقييد الذي حدّ من التدفقات الخارجية لأجور العمال، فمن المفترض أن يبقى الميزان الحسابي غير المنظور لتلك البلدان (بخلاف التحويلات الرسمية) قريبا من المستوى السنوي البالغ في المتوسط ٨ر٠ ٧ بليون من الدولارات خلال ١٩٨١-١٩٨٤ مما ينجم عنه بالتالي عجز في الحساب الجاري بمبلغ ٢ر١٨ بليون من الدولارات.

٣ - الدين الخارجي وخدمة الدين

١١١- تدل الاسقاطات على أن عجز الحساب الجاري للبلدان النامية غير المصدرة للنفط يبلغ في المتوسط ٥ر٢ ٦ بليون من الدولارات (بما في ذلك التحويلات الرسمية) سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ومع مراعاة تكوين قدر معقول من الموارد الدولية، فلسوف تحتاج هذه البلدان الى تدفقات صافية من التمويل الخارجي تفوق بكثير التزام السداد الرئيسي الذي تتحمله ازاء ديونها القائمة فعلا. ومع افتراض أن جميع استحقاقات ديونها الخارجية قد أعيدت جدولتها، فان مجموع الدين الخارجي المستحق على البلدان النامية غير المصدرة للنفط في مجموعها سوف يزيد بنسبة ٣ر٩ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ في مقابل ٠ر١٣ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤. على أن نسبة الدين الى الصادرات خلال ١٩٨٥-١٩٩٠ ستصبح ٩ر١٨٧ في المائة في المتوسط، حيث تزيد على النسبة التي بلغت ١ر١٧١ في المائة خلال ١٩٧٩-١٩٨٤ (الجدول ٢٠).

الجدول ٢٠ ـ الدين الخارجي وخدمة الديون للبلدان النامية غير المصدرة للنفط (أ)

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط ١٩٨٥-١٩٩٠
مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية غير المصدرة للنفط	٢٩٤ر٨	٣٥٨ر١	٤١٩ر٢	٤٧٩ر٦	٥٠٦ر٩	٥٣٦ر٣	٥٧٩ر٥	٩٢٦ر٤	٦٨٥ر٩	٧٣٠ر٦
دين قصير الأجل	٤١ر٥	٦٢ر٠	٧٠ر٠	٨٤ر١	٨٠ر٢	٧٢ر١	٥٧ر٩	...	...	...
دين طويل الأجل	٢٥٣ر٣	٢٩٦ر١	٣٤٩ر٢	٣٩٥ر٥	٤٢٦ر٧	٤٦٤ر٢	٥٢١ر٦	...	...	...
دائنون رسميون	١١٧ر٤	١٣٦ر٠	١٥١ر٩	١٦٨ر٧	١٨٩ر٦	٢٠٨ر٢	٢٣٨ر٦	...	...	...
دائنون من القطاع الخاص	١٣٥ر٩	١٦٠ر١	١٩٧ر٣	٢٢٦ر٨	٢٣٧ر١	٢٥٦ر٠	٢٨٣ر٠	...	...	...
مدفوعات خدمة الديون	٤٢ر٠	٥١ر٨	٦٦ر٣	٧٢ر٠	٦٢ر٩	٦٨ر٧	...	...	...	...
مدفوعات الفوائد	١٨ر٦	٢٦ر٤	٣٧ر٨	٤٢ر٩	٤٠ر١	٤٠ر٥	...	...	...	...
السداد	٢٣ر٤	٢٥ر٤	٢٨ر٥	٢٩ر١	٢٢ر٨	٢٨ر٢	...	...	...	...
نسبة الدين/ التصدير (نسبة مئوية)	١٤٦ر١	١٤٥ر٢	١٦٠ر٧	١٩٤ر٠	١٩٩ر٠	١٨١ر٤	١٨٩ر٤	١٩٠ر٨	١٨٨ر١	١٨٧ر٣

المصدر : حسابات ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى صندوق النقد الدولي ومنشورات وطنية ودولية متنوعة .

(أ) كانت أحدث تقديرات البنك الدولي لمجموع الديون الخارجية المستحقة على جميع البلدان النامية في نهاية عام ١٩٨٤ (جداول الدين العالمي ١٩٨٤-١٩٨٥) هي ٨٩٥ بليون دولار . وقد يكون التقدير الوارد اعلاه لمجموع الديون الخارجية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط في عام ١٩٨٤ وهو ٥٣٧ر٨ بليون دولار قد قلل من تقدير الرقم "الحقيقي" بحوالي ٥ في المائة .

١١٢- وقد جاء التوقيع الأخير لاتفاقات اعادة الجدولة المتعددة السنوات لصالح المكسيك علامة على مرحلة جديدة للسعي نحو حلول طويلة الأجل لمشكلة خدمة الديون على انه نظرا لامكانية التوصل الى المزيد من اتفاقات اعادة الجدولة في المستقبل ، يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بالشكل الدقيق الذى ستتخذه العمليات الرئيسية لسداد ديون تلك الأطراف وخدمة تلك الديون . واذا ما وضع اتفاق جدولة ديون الارجنتين الذى ابرم من حيث المبدأ في كانون الاول/ديسمبر موضع التنفيذ في عام ١٩٨٥ فمن المنتظر ان يطرأ شيء من التحسن على شكل خدمة ديون الاجل القريب لتلك الاقتصادات ولكن يلوح شيء ، من الخطر بان مدفوعات خدمة الديون لهذه المجموعة من البلدان ستكون فادحة بصورة خاصة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ اذ من المتوقع ان تصل مدفوعاتها الرئيسية الى ذروتها خلال تلك الفترة عندما تنتهي فترة السماح التي احتوتها الاتفاقات المبرمة في السابق والتي تتراوح بين اربع وخمس سنوات . على انه طبقا لاسقاطات البنك الدولي الأخيرة حول جداول خدمة ديون تلك المجموعة (اعتبارا من اذار/مارس ١٩٨٥) فان المشكلة تبدو اقل خطرا فيما يتعلق بالديون الشاملة المغطاة (الجدول (٢١)) . ولما كانت الديون المعاد جدولتها تزيد من مجموع الديون المستحقة على تلك البلدان فان مدفوعات الفائدة (التي لا تعاد جدولتها بصورة عامة) سيطرد ارتفاعها وتبقى مسيطرة على عجز الحساب الجارى الشامل فيها . ويتنبأ سيناريو الأساس بان يبلغ صافي مدفوعات الفوائد السنوية على ديون تلك البلدان ٥٦ر٦ بليون من الدولارات في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٠ في مقابل ٣٥ر٧ بليون من الدولارات سنويا خلال ١٩٨١-١٩٨٤ ، وخلال هذه الفترة فمن المتوقع ان تزيد مع الزمن مدفوعات الفائدة لتلك البلدان . مع زيادة مديونيتها الاجمالية طالما بقيت اسعار الفائدة على ارتفاعها .

١١٣- وبين مصادر الديون الخارجية ، فقد اظهر دين المصارف التجارية (ولاسيما مصارف المدينين الكبار في اميركا اللاتينية) أكثر التغيرات جذرية في السنوات الأخيرة وقد أدى النقص في الطلب على الائتمان التجارى ، نتيجة الأخذ بتدابير التكيف التقشفية ، فضلا عن احجام المصارف المتزايد عن اعطاء المزيد من القروض ، الى انخفاض كبير في ديون المصارف التجارية القصيرة الأجل في السنوات الأخيرة مما ادى الى انخفاض ملموس في حصة ديون المصارف التجارية القصيرة الأجل ضمن اجمالي ديون تلك البلدان . ومن ناحية اخرى زادت الديون التجارية المتوسطة الاجل والطويلة الأجل (وكذلك حصتها ضمن الدين الاجمالي) بعد ان تم دمج الديون القصيرة الاجل في ديون طويلة الاجل ضمن عملية اعادة جدولة الديون . على ان جزءا كبيرا من الزيادة في النوع الاخير من الديون كانت عبارة عن اقراض مصرفي غير طوعي

جدول ٢١- اسقاطات خدمة الديون على الدين الخارجي العام والدين المضمون من جهات عامة في البلدان النامية غير المصدرة للنفط (أ)

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
مجموع خدمة الديون	٥٤ر٢	٥٨ر٨	٦٢ر٨	٦٠ر٧	٥٦ر٠	٤٧ر٤	٣٨ر٢
عمليات السداد الرئيسية	٣٠ر٥	٣٥ر٤	٤١ر٤	٤٢ر٠	٤٠ر٣	٣٤ر٩	٢٨ر٤
مدفوعات الفائدة	٢٣ر٧	٢٣ر٤	٢١ر٤	١٨ر٧	١٥ر٧	١٢ر٥	٩ر٨
دائنون رسميون	١٨ر٨	٢١ر٥	٢٣ر٣	٢٣ر٢	٢٢ر٨	٢١ر٨	٢٠ر٦
عمليات السداد الرئيسية	١٠ر٩	١٢ر٨	١٤ر٥	١٤ر٦	١٤ر٦	١٤ر٣	١٣ر٨
مدفوعات الفائدة	٧ر٩	٨ر٧	٨ر٨	٨ر٦	٨ر٢	٧ر٥	٦ر٨
دائنون قطاع خاص	٣٥ر٤	٣٧ر٣	٣٩ر٥	٣٧ر٥	٣٣ر٢	٢٥ر٦	١٧ر٦
عمليات السداد الرئيسية	١٩ر٦	٢٢ر٦	٢٦ر٩	٢٧ر٤	٢٥ر٧	٢٠ر٦	١٤ر٦
مدفوعات الفائدة	١٥ر٨	١٤ر٧	١٢ر٦	١٠ر١	٧ر٥	٥ر٠	٣ر٠

المصدر : حسابات ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى البنك الدولي والي مصادر وطنية ودولية .

(أ) فيما عدا مدفوعات السداد والفائدة المستحقة على الديون القصيرة الأجل وعلى الديون الطويلة الاجل غير المضمونة من سلطات او هيئات عامة اعتبارا من نهاية عام ١٩٨٣ . كما انها لا تشمل الديون المستحقة لبلدان لم تبلغ عنها .

تم ضمن اطار اتفاقات اعادة الجدولة تحت اشراف صندوق النقد الدولي . وفي سنة ١٩٨٤ طرأ تحسن ملموس على هياكل الاستحقاق وعلى شروط الاقراض العامة بفضل سلسلة من الاتفاقات الناجحة لاعادة الجدولة اذ زادت آجال الاستحقاق فيما نقصت الهوامش والمصروفات المالية مما ادى الى انخفاض ملموس بدوره في مدفوعات الفائدة وفي معدل الزيادة في مدفوعات السداد لديون المصارف التجارية على السواء .

١١٤- وبرغم التقدم المحرز خلال السنتين الماضيتين ، تبدو الآفاق معتمة بالنسبة لنمو الدين المصرفي التجارى ذلك لانه من المستبعد ان ينمو الجزء التلقائي من هذا الدين بسرعة كبيرة نظرا لما تشعر به المصارف من قلق ازاء زيادة انكشافها امام عوامل خارجية (وان قل هذا الانكشاف كثيرا في الآونة الأخيرة) فضلا عن مضاعفة المراقبة من جانب السلطات المصرفية الاشرافية . واذ تنتهي في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ فترات السماح (٤ الى ٥ سنوات) للديون المعاد جدولتها والمتعلقة باتفاقات اعادة الجدولة المبرمة عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، فقد ينجم ذلك عن عسر في السداد مما يزيد من التشكك في مدى قدرة البلدان النامية غير المصدرة للنفط على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها . واذا كانت الترتيبات الشاملة المتعددة السنوات ، ومنها مثلا اتفاق اعادة الجدولة المعقود مؤخرا بالنسبة للمكسيك لتأجيل سداد الدين المستحق الى ما بعد عام ١٩٩٠ ، سوف تخفف من امكان وقوع هذه المشكلة الجديدة ، الا انه لم يتضح بعد كيف ستتمكن كثير من البلدان النامية غير المصدرة للنفط من التوصل لمثل هذا الاتفاق في مفاوضاتها التي تجريها بشأن الديون مستقبلا . ومن المرجح ان يستمر اسلوب معالجة مشكلة الديون على اساس البلدان فرادى . ونظرا للحاجة الى ابقاء كبار المقترضين بعيدا عن العجز عن السداد ، فقد اصبح الاقراض المصرفي الالزامي على نطاق كبير امرا لا سبيل الى تجنبه في اتفاقات اعادة الجدولة الاخيرة ولسوف يستغرق الأمر فترة من الزمن ريثما تسود عملية الاقراض المصرفي الطوعي والمعتاد دون تدخل هيئات رسمية .

١١٥- وفضلا عن خفض المعدل المتغير لديون المصارف التجارية القصيرة الاجل منذ أواخر عام ١٩٨٢ ، فقد طرأ شئ من التخفيف على مدفوعات الفائدة ، وان بقي عبء مدفوعات الفائدة كبيرا ، ومن المتوقع ان يزيد مع زيادة الدين الخارجي طالما بقيت اسعار الفائدة مرتفعة . وسوف تتوقف اسعار الفائدة المفروضة على القروض المصرفية الى حد بعيد على التطور الذى سيطرأ على السوق المالية بالولايات المتحدة اذ ما برحت مصارف الولايات المتحدة تقوم بدور مهيمن في المجال المصرفي الدولي سواء كطرف مقرض او مقترض . ولما كان جزء كبير (أقل قليلا من النصف) من مجموع الديون الطويلة الأجل وكذلك خدمة الديون يتم تقويمه بدولارات الولايات المتحدة فلسوف ينجم عن التغيرات في سعر صرف الدولارات اثر مهم ايضا على عبء الديون .

١١٦- وقد عملت المصادر المالية الخاصة البديلة ومنها مثلا اصدارات السندات والاستثمار الاجنبي المباشر على التعويض جزئيا عن الانخفاض في الاقراض المصرفي في الماضي ولكن المساهمة الممكنة لتلك المصادر بوصفها مصادر للتمويل في المستقبل تبدو محدودة . وفيما عدا بعض البلدان النامية في آسيا ،فان امكانية وصول البلدان النامية غير المصدرة للنفط الى اسواق السندات الدولية والخارجية تظل ضئيلة للغاية .

١١٧- اما الدين الرسمي (المساعدة الانمائية الرسمية والائتمان التجارى الرسمي واقراض صندوق النقد الدولي فلم ينج بدوره من المعوقات المالية الشاملة التي صادفتها البلدان المانحة(اوجه عجزها المالي ، وعجز موازين مدفوعاتها بالذات) وبالتالي فقد زاد الدين الرسمي الاجمالي بمعدل سنوى متواضع هو ١٢ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ في مقابل ١٨ر٢ في المائة في السبعينات . في ضوء التوقعات التي تبدو اكثر قتامة بالنسبة لشروط التمويل من جانب المانحين في المستقبل (البلدان المتقدمة النمو والبلدان الرئيسيةالمصدرة للنفط على السواء) فمن المستبعد حدوث زيادة كبيرة في تدفقات الديون الرسمية في الاجلين القريب والمتوسط كليهما ،وقد يحافظ النمو على معدله الحالي فيبقى دون تغيير بالأسعار الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، وان كان من المتوقع ان تزيد الائتمانات التجارية الرسمية والمساعدة الانمائية الرسمية الثنائية . بمعدل اسرع عن سواها من عناصر الديون الرسمية .

١١٨- وينخفض متوسط سعر الفائدة على الديون الرسمية(يتراوح بين ٤وه في المائة تقريبا) انخفاضا كبيرا عن السعر التجارى ويرجع ذلك اساسا الى العناصر التساهلية للدين . ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه وبهذا تظل مدفوعات الفائدة على الديون الرسمية اقل من نظيرتها المدفوعة بمبلغ مقارن من الديون التجارية . وفيما يتعلق

بسداد رأس المال فقد يصادف بعض المدينين ارتباكا في السداد في عامي ١٩٨٧و١٩٨٨ بسبب اعادة جدولة الدين الرسمي الذى يصل اجل استحقاقه الجديد عادة الى ١٠ سنوات بما في ذلك فترة سماح تصل الى ٥ سنوات.

١١٩- ومن المتوقع ان يزيد عنصر المساعدة الانمائية الرسمية ضمن الدين الرسمي بنفس معدل الماضي القريب او بمعدل ادنى ، وهو ما يقل كثيرا بدوره عن المعدل السنوى المسجل خلال السبعينات (١٨ في المائة) . ولما كانت التوقعات متواضعة فيما يتعلق بعائدات التصدير عند مصدرى النفط ، كما ان معظم بلدان المساعدة الانمائية واقعة تحت ضغط يقضي بخفض نفقاتها العامة ، فمن غير المرجح ان تطرأ زيادة ملموسة على المساعدة الواردة من كلا المصدرين في الاجلين القريب والمتوسط (فيما عدا المساعدات المتأتية من البلدان النوردية) .

١٢٠- وقد تحملت المساعدة الانمائية الرسمية التي تنطوى على أسعار فائدة أقل معظم حجم الديون التي تتحملها البلدان المنخفضة الدخل (أقل البلدان نموا ولا سيما في افريقيا) . وهكذا لم تقاس هذه البلدان مباشرة من جراء الارتفاع السريع في أسعار الفائدة خلال أزمة الديون الأخيرة . الا أن كثيرا من تلك البلدان من مصدرى السلع الأساسية ومن هنا فقد تأثرت بصورة سلبية ، كما لوحظ آنفا ، من جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية وتباطؤ الطلب على التشكيلة المحدودة من صادراتها السلعية خلال الانتكاس المطول الذى وقع مؤخرا . وبرغم انخفاض أسعار الفائدة على الديون الرسمية لتلك البلدان ، الا أنه تعين عليها تحويل جزء متزايد من عوائد صادراتها من حيز الواردات الأخرى الى مجال خدمة ديونها ، مما أضطر عددا كبيرا منها الى خوض عملية اعادة الجدولة . ثم جاء ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة لينال بدوره من عوائد صادرات تلك البلدان . كما أن تحسن عائدات تلك الصادرات خلال الانتعاش الأخير كان متواضعا بالنسبة لمراحل الانتعاش التي حدثت في السابق حتى أنها لم تسترد الخسائر التي تكبدتها خلال الانتكاس . على أن توقعات المستقبل أمام صادراتها من السلع الأساسية ليست مبشرة بدورها . ومن هنا فمن المتوقع أن تستمر أمامها مصاعب المدفوعات وحتى نهاية العقد . وقد تلقت أقل البلدان نموا في جنوب الصحراء الكبرى وهي التي تعاني أسوأ حالة اقتصادية بسبب الجفاف المطول جزءا متزايدا في الآونة الأخيرة من المساعدة الانمائية الرسمية (حوالي ٣٠ في المائة عام ١٩٨٣ في مقابل ٢٥ في المائة عام ١٩٧٥) ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه على الأقل في المستقبل القريب .

دال - سيناريوهات انمائية بديلة لبقية العقد

١٢١- يعرض السيناريو الوارد أدناه النتائج التجريبية لعمليات المحاكاة للسيناريوهات البديلة الرامية الى قياس أثر تغيرات السياسة العامة على النمو في الناتج القومي الاجمالي العالمي في المجالات الحساسة لحوار الشمال والجنوب . وقد تمت عمليات المحاكاة بمساعدة النماذج الايكونومترية لمشروع لينك ونموذج فوجي العالمي المشار اليهما سابقا . وتسعى السيناريوهات بالذات الى قياس الأثر المحتمل على النمو ، الناجم عن الاجراءات الانفرادية التالية في مجال السياسة العامة :

١ - خفض أسعار الفائدة الذى يتم عن طريق سياسات نقدية وضرائبية ملائمة ومتناسقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ؛

٢ - تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ؛

٣ - احراز هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧ر٠ من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ ؛

٤ — زيادة الاستثمار الخاص المباشر ؛

٥ — اعادة جدولة الديون ؛

٦ — زيادة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وتطوير القوى العاملة بهـا ؛

٧ — التقدم في نزع السلاح العالمي ؛

٨ — انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة ؛

٩ — السيناريوهات المركبة ؛

١٠ — توسع التجارة فيما بين بلدان الجنوب .

١٢٢ — وبالاضافة الى تدابير السياسة الانفرادية التي سبق تعدادها ، فقد تم أيضـا تقدير الأثر الناجم عن عدد من مجاميع السياسة العامة التي تشمل بدورها تركيبات مختلفـة من تلك التدابير الانفرادية . ويرد في الجدولين ٢٢ و ٢٣ نتائج عمليات محاكـاة هـذه السيناريوهات القائمة على نموذج فوجي العالمي للاقتصاد الكلي ، فيما يعرض الجدولان ٢٤ و ٢٥ النتائج المستندة الى النماذج الايكونومترية لمشروع لينك . كما ترد أوصاف موجـزة للافتراضات التي انطلقت منها السيناريوهات المتنوعة في مرفق هذا القسم .

الجدول ٢٢ — عمليات محاكاة باستخدام نموذج فوجي . اختلاف معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في السيناريوهات البديلة عن اسقاطات خط الأساس ، ١٩٨٥ — ١٩٩٠

(بالنقاط المئويـة)

السـيناريو	متوسط الاختلاف السنوي في السيناريو عن خط الأساس (أ)			
	البلدان النامية			
	الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	المجموع	المصدّرة للنفط	المستوردة للنفط
١ــ خفض أسعار الفائدة الدولية	٠ر٢٦	٠ر٣٢	٠ر١٨	٠ر٣٩
٢ــ تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	ــ٠ر٠١	٠ر٢٢	٠ر١٣	٠ر٢٧
٣ــ تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ١٩٩٠	٠ر٠٢	٠ر١٥	٠ر٠٢	٠ر٢١
٤ــ زيادة الاستثمار الخاص المباشر (ب)	٠ر٠٨	٠ر٧٠	٠ر٧٤	٠ر٦٨
٥ــ اعادة جدولة الديون	٠ر٠١	٠ر٠٦	٠ر٠٤	٠ر٠٧
٦ــ زيادة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وتنمية قواها العاملة	ــ٠ر٠٥	١ر٠٢	١ر٥٧	٠ر٧٥
٧ــ التقدم في نزع السلاح العالمي	٠ر١٣	٠ر٧٢	٠ر٥٢	٠ر٨١
السيناريوهات المركبة :				
ألف = ١+٢	٠ر٢٥	٠ر٥٤	٠ر٣١	٠ر٦٦
باء = ١+٢+٣	٠ر٢٧	٠ر٦٩	٠ر٣٣	٠ر٨٧
جيم = ١+٢+٣+٤	٠ر٣٦	١ر٣٦	١ر٠٥	١ر٥٢
دال = ١+٢+٣+٤+٥	٠ر٣٧	١ر٤٢	١ر٠٨	١ر٥٩
هاء = ١+٢+٣+٤+٥+٦	٠ر٣٥	١ر٨٧	٢ر١٩	١ر٧١
واو = ١+٢+٣+٤+٥+٦+٧	٠ر٢٥	٢ر٣٨	٢ر٥٩	٢ر٢٧

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالاستناد أساسا الى عمليات محاكات باستخدام نموذج فوجي .

(أ) الاختلاف = معدل النمو في السيناريو ــ معدل نمو خط الأساس .

(ب) السيناريو ٤ لا يأخذ في اعتباره آثار اعادة الارباح الى موطنها الأصلي ولا يحدث هذا اذا أعيد استثمار جميع الأرباح في البلدان النامية .

/...

الجدول ٢٣ ـ اسقاطات خط الأساس وعمليات محاكاة بالسيناريو باستخدام نموذج فوجي :
معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ١٩٨٥-١٩٩٠

(بالنقاط المئوية)

	اسقاطات خط الأساس (أ)	اختلافات السيناريوهات عن خط الأساس (ب)					
		ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
العالم	٣ر٥	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٧
العالم (فيما عدا الاقتصادات المخططة مركزيا)	٣ر٤	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٧
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ر٩	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٣
الاقتصادات المخططة مركزيا	٤ر٥	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٥
الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية	٤ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٨
الصين	٦ر٤	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
البلدان النامية	٤ر٣	٠ر٥	٠ر٧	١ر٤	١ر٤	١ر٩	٢ر٤
المصدرة للنفط	٣ر٩	٠ر٣	٠ر٣	١ر١	١ر١	٢ر٢	٢ر٦
المستوردة للنفط	٤ر٦	٠ر٧	٠ر٩	١ر٥	١ر٦	١ر٧	٢ر٣
البلدان المصنعة حديثا	٥ر٦	١ر٦	١ر٧	٢ر٠	٢ر١	٢ر١	٢ر٤
البلدان الأخرى المستوردة للنفط	٤ر٢	٠ر٢	٠ر٥	١ر٣	١ر٣	١ر٥	٢ر٢
افريقيا	٣ر٣	١ر٠	٠ر٤	١ر٥	١ر٥	١ر٨	٢ر١
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣ر٠	٠ر٠	١ر٠	١ر٩	٠ر١	١ر٣	١ر٧
جنوب وشرقي آسيا	٥ر٥	٠ر٣	٠ر٦	١ر٣	١ر٣	١ر٦	١ر٩
غرب آسيا	٣ر٧	١ر٠	١ر٠	٠ر٤	٠ر٤	٢ر٦	٣ر١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣ر٩	١ر٣	١ر٣	٢ر١	٢ر٢	١ر٩	٢ر٨

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى اسقاطات وعمليات محاكاة باستخدام نموذج فوجي .

(أ) الأرقام المعروضة تحت " اسقاطات خط الأساس " تمثل تقديرات ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى مصادر عديدة .

(ب) الاختلاف = معدل النمو في السيناريو ـ معدل نمو خط الأساس ، تعرف السيناريوهات من ألف الى هاء على النحو التالي : (أ) سيناريو ألف : خفض أسعار الفائدة الدولية + تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ (ب) سيناريو باء يساوي سيناريو ألف + تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ١٩٩٠ ؛ (ج) سيناريو جيم يساوي سيناريو باء + سياسة زيادة الاستثمار الخاص المباشر ؛ (د) سيناريو دال يساوي سيناريو جيم + اعادة جدولة الديون ؛ (هـ) سيناريو هاء يساوي سيناريو دال + نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وتنمية قواها العاملة ؛ (و) سيناريو واو يساوي سيناريو هاء + التقدم في نزع السلاح العالمي .

الجدول ٢٤ - اختلافات معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في سيناريوهات الانتعاش عن اسقاطات خط الأساس ، ١٩٨٥-١٩٩٠

(متوسطات سنوية بالنسبة المئوية)

	اسقاطات خط الأساس	اختلافات السيناريوهات عن خط الأساس (أ)				
		١	٢	٣	ألف	باء
صادرات العالم ، حقيقية معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي	٤ر٧	٥ر٠	٥ر٠	٤ر٠	١ر١	٥ر١
العالم	٥ر٣	٢ر٠	١ر٠	٠ر٠	٣ر٠	٤ر٠
البلدان الصناعية	٩ر٢	٣ر٠	١ر٠	٠ر٠	٥ر٠	٥ر٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أوروبا الشرقية	٠ر٤	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
البلدان النامية	٤ر٣	١٤ر٠	١ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٥ر٠
المصدرة للنفط	٩ر٣	٣ر٠	١ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٥ر٠
غير المصدرة للنفط	٤ر٦	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٥ر٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالاستناد أساسا الى عمليات محاكاة مشروع لينك .

(أ) السيناريوهات كالتالي :

سيناريو ١ : خفض أسعار الفائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

سيناريو ٢ : خفض الحواجز التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٥ في المائة من اجمالي تكلفة الاستيراد .

سيناريو ٣ : تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ .

سيناريو ألف : مجموع السيناريو ١ والسيناريو ٢ .

سيناريو باء : مجموع السيناريوهات ١ و ٢ و ٣ .

الجدول ٢٥ – عمليات محاكاة باستخدام نموذج لينك : اختلافات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للسيناريوهات البديلة عن اسقاطات خط الأساس ، ١٩٨٥–١٩٩٠

(بالنقاط المئوية)

السيناريو	متوسط الاختلاف السنوي للسيناريو عن خط الأساس (أ)							
	الاقتصادات السوقية المتقدمة	البلدان النامية						
		المجموع	المصدرة للنفط	غير المصدرة للنفط				
				المجموع	افريقيا	جنوب شرقي آسيا	غرب آسيا	نصف الكرة الغربي
١ – خفض أسعار الفائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠ر٣	٠ر١	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢
٢ – خفض الحواجز التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢
٣ – تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٠ر٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠	٠ر٠	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٤	١ر٤	٠ر٢	٠ر٥	٠ر٣
السيناريوهات المركبة								
ألف (= ١+٢)	٠ر٥	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢
باء (= ١+٢+٣)	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	١ر٧	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٥

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى عمليات محاكاة بالنماذج الايكونومترية لمشروع لينك .

(أ) الاختلاف = معدل النمو في السيناريو – معدل نمو خط الأساس

١ - خفض أسعار الفائدة الدولية

١٢٣- في هذه المحاكاة المتعلقة بالسياسة العامة ، يفترض أن البلدان الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سوف تنفذ سياسات ايجابية ملائمة في المجالين النقدي والضرائبي رامية لخفض أسعار الفائدة بمقدار نقطتين مئويتين تقريبا (٣ نقاط مئوية للولايات المتحدة ، ونقطتان مئويتان لمعظم بلدان أوروبا الغربية ونقطة مئوية واحدة لليابان) بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ، وذلك بالمقارنة مع اسقاطات خط الأساس . وتبين نتائج فوجي زيادة مقدارها ثلاث نقاط مئوية في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في ١٩٨٥ - ١٩٩٠ مقارنة باسقاطات خط الأساس ، فيما تكاد الزيادة المناظرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات النامية ، تصل الى نفس القدر أى ٣٢ر٠ في المائة (الجدول ٢٢) . وتتحقق نتائج مشابهة من خلال عمليات محاكاة لينك (زيادة بمقدار ٣ر٠ و ٤ر٠ في الطاقة في متوسط النمو السنوي في معدلات الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على التوالي) ، (انظر الجدول ٢٤ ، سيناريو ( ) . وتبين عمليات محاكاة لينك أيضا أن حجم التجارة العالمية سوف يزداد بنسبة ٥ر٠ في المائة فوق اسقاطات خط الأساس للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . وفي هذا السيناريو تعمد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى العمل ، في المتوسط ، على خفض موازينها التجارية اذ أن كثيرا منها لديها ميول قوية نحو الاستيراد ويبدو ان البلدان النامية ، ولا سيما بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) ستفيد فيما يتعلق بالميزان التجاري ، كما تشارك في المكاسب التجارية أيضا الاقتصادات المخططة مركزيا . ويمضي هذا السيناريو ليوضح أن ثمة مكاسب رئيسية في البلدان الصناعية في أسواق العمل بأمريكا الشمالية اضافة الى مكسب محدود في أوروبا الغربية وفي هذه المحاكاة ، تنخفض معدلات التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بادئ الأمر ، ثم لا تلبث أن ترتفع بصورة طفيفة في سنوات لاحقة من العقد .

٢ - تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٢٤- تختلف صياغة هذا السيناريو بين مشروع لينك ونموذج فوجي اذ يفترض مشروع لينك خفضا للحواجز التجارية من تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على واردتها من البلدان النامية ويصل الى ٥ في المائة ابتداء من ١٩٨٥ . أما نموذج

فوجي فيفترض أن الشمال سيزيد من وارداته من البلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة ٥ في المائة سنويا فوق اسقاطات خط الأساس ، وان التجارة فيما بين بلدان الجنوب ستزيد بنسبة ١٠ في المائة سنويا فوق اسقاطات خط الأساس خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . وتبين عمليات محاكاة فوجي أثرا سلبيا طفيفا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو (نقطة واحدة من النسبة المئوية) ، فيما تبين معدل نمو بمقدار ٢٢ر٠ في المائة فوق اسقاطات خط الأساس للبلدان النامية (الجدول ٢٢) . أما نتائج عمليات محاكاة لينك فتتبين (انظر الجدولين ٢٤ و٢٥) أن تحريرا للتجارة بنسبة ٥ في المائة سيزيد من الحجم المقدر للتجارة العالمية بنسبة تتراوح بين ٢ في المائة و ٣ في المائة (أو بدقة أكثر تزيد ٥ر٠ في المائة للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ عن معدل نمو خط الأساس) . ويقدر أن تزيد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وللبلدان النامية على السواء بنسبة ١ر٠ في المائة في ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . كما ستنخفض معدلات البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتيجة ارتفاع مستويات الانتاج ، أما اثار التضخم فهي محدودة .

٣ - تحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ١٩٩٠

١٢٥- يفترض هذا السيناريو أن البلدان المانحة للمساعدة الانمائية ضمن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سوف تزيد بانتظام من تحويلاتها في مجال المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية ابتداء من عام ١٩٨٥ بحيث تصل الى هدف ٧ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ ، وأن الزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية سوف تمول بواسطة زيادة في ايرادات الضرائب (في حالة نموذج فوجي) أو من خفض في نفقات الدفاع (في حالة مشروع لينك) في معظم البلدان المتقدمة النمو . وتوضح نتائج فوجي أن الزيادة في تحويلات المساعدة الانمائية الرسمية ستؤدي الى تعزيز معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتفوق اسقاطات خط الأساس بنسبة ٢ ٠ر٠ في المائة و ١٥ر٠ في المائة على التوالي . (أنظر الجدول ٢٢) .

١٢٦- وفي حالة عملية محاكاة لينك ، يفترض أن تحويل أموال المساعدة الانمائية الرسمية المقدرة بمبلغ ٩ر٥ بليون من الدولارات في عام ١٩٨٥ والتي من شأنها أن ترتفع بصورة خطية على نحو أو آخر الى ٩ر٥٣ بليون من الدولارات في عام ١٩٩٠ ، سوف يجرى توزيعه بين البلدان النامية كل على حدة بنسبة انصبتها في عام ١٩٨٣ . ولتظهر نتائج هذا

السيناريو التجارة العالمية وهي تتوسع بنسبة تبلغ في المتوسط ٤ر٠ على خط الأساس للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . كما سيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية في ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بنسبة ٣ر٠ في المائة فوق خط الأساس ، فيما لن تظل هذه النسبة في حالة افريقيا عن ٤ر١ في المائة (أنظر الجدولين ٢٤ و٢٥) وتلك دلالة واضحة على الفعالية التي يمكن أن ينطوي عليها هذا السيناريو لأقل البلدان نموا .

٤ - زيادة الاستثمار الخاص المباشر

١٢٧- يفترض هذا السيناريو الذي جرت محاكاته مع نموذج فوجي اتخاذ سياسات محلية ملائمة لتشجيع زيادة كبيرة في الاستثمار الخاص المباشر بالبلدان النامية . ولا يأخذ السيناريو في اعتباره الاثار الناجمة عن التحويلات الصافية التي لا تنشأ اذا ما أعيد استثمار جميع الأرباح في البلدان النامية . وفي هذه المحاكاة تقوم البلدان المتقدمة النمو بتوسيع استثمارها الخارجي المباشر في البلدان النامية بنسبة ٢٥ر٠ في المائة من ناتجها المجلي الاجمالي بدءا من عام ١٩٨٥ وبما يفوق المستويات المسقطة بصورة أو بأخرى ، فيما توسع البلدان النامية استثمارها المباشر في بلدان نامية أخرى بنسبة ٥ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي سنويا ابتداء من ١٩٨٥ . وتبين النتائج أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو سوف يرتفع للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بحوالي ٨ ٠ر٠ في المائة فوق المستويات المسقطة لخط الأساس ، فيما يزيد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بمقدار هامش كبير (٧ر٠ في المائة) (أنظر الجدول ٢٢) .

٥ - اعادة جدولة الديون

١٢٨- هذا السيناريو الذي جرت محاكاته باستخدام نموذج فوجي يفترض اعادة جدولة الديون القصيرة الأجل لتصبح ديونا متوسطة الأجل وطويلة الأجل حيث يتراوح مداها في المتوسط ما بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة كما يتراوح متوسط هامشها بين ٠ر١ و ٢٥ر١ في المائة بأكثر من المعدل المصرفي المشترك المعروض في لندن ، اضافة الى منح فترة سماح تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات على القروض الجديدة لا يدفع خلالها سوى فائدة الديون فقط . وتظهر نتائج هذا السيناريو أثرا ايجابيا على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء (١ ٠ر٠ في المائة و ٦ ٠ر٠ في المائة فوق اسقاطات خط الأساس للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على التوالي) . (أنظر الجدول ٢٢) .

ويبد و أن عمليات جد ولة الديون هذه تنطوى على أثر محد ود نسبيا وقد تحتاج الـــى أن تصحبها تحسينات واسعة تضفي على شروط التمويل بحيث ينجم عنها أثر ملحوظ على النمو .

٦ - زيادة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وتنمية القوى العاملة في تلك البلدان

١٢٩- هذا السيناريو الذى تمت محاكاته باستخدام نموذج فوجي يفترض أن انتاجية العمل في البلدان النامية كمجموعة بحد ذاتها سوف تزيد خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بنسبة تقرب من ٧٥ر٠ من النقاط المئوية في السنة ، في مقابل النسبة المتعلقة باسقاط خط الأساس ، ويتم ذلك بفضل جهود متناسقة تبذلها كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لتطوير التكنولوجيا وتنمية القوى العاملة . ومن المفترض أن يسند دور حيوى الى الاستثمار الخاص المباشر من البلدان المتقدمة النمو والى عملية نقل التكنولوجيا عن طريق التعاون التقني ، في سبيل رفع انتاجية العمل في البلدان النامية . وينطوى هذا السيناريو على نفقات رأسمالية اضافية يبلغ مجموعها ٣٧٤ بليون من الدولارات (١ر٢٥٦ بليون من دولارات ١٩٧٥ الثابتة) للسنوات الست ١٩٨٥ - ١٩٩٠ على أن يجرى تمويلها من (أ) زيادة الاستثمار الخاص المباشر بنسبة ٢٥ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو وهذا المصدر سيشكل حوالي ٣٩ في المائة من المجموع ؛ (ب) زيادة التعاون التقني الرسمي الذى يشمل نقلا للأموال الى البلدان النامية عن طريق خفض ١٠ في المائة من النفقات العسكرية للبلدان المتقدمة النمو ، وهذا المصدر سيشكل بدوره حوالي ٤٦ في المائة من المجموع ؛ (ج) زيادة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة وعلى أنشطة البحث والتطوير بالبلدان النامية وهو ما سيتاح بفضل خفض في النفقات العسكرية لتلك البلدان بنسبة ١٠ في المائة على أن يشكل هذا المصدر حوالي ١٥ في المائة من المجموع . وتشير نتائج هذا السيناريو الى زيادة بنسبة ٢ ر١ في المائة فوق اسقاط خط الأساس في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ كما تشير الى أثر ضئيل للغاية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو (أنظر الجدول ٢٢) . ومن هنا يصور هذا السيناريو فعالية هذا الاجراء في مجال السياسة العامة في الاسراع بالنمو في البلدان النامية .

٧ - التقدم في نزع السلاح العالمي

١٣٠- يفترض لهذا السيناريو أن تقوم البلدان كافة بتجميد نفقاتها الدفاعية الى المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٨٤ ، ابتداء من عام ١٩٨٥ ، كما يفترض أن توجه خمسون في المائة

من الموارد المالية المتاحة بعد هذا التجميد في النفقات الدفاعية في معظم البلدان المتقدمة النمو (ذات الاقتصاد السوقي أو الاقتصاد المركزي التخطيط على السواء) الى سبل المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية ، فيما تستخدم الخمسون في المائة المتبقية لتحسين رفاه سكان البلدان المتقدمة النمو (من ذلك مثلا خفض أوجه العجز في الميزانية وتوسيع البحث والتطوير .. الخ) . وفيما يتعلق بالبلدان النامية والاقتصادات المركزية التخطيط في آسيا ، فمن المفترض أن تستخدم الموارد المالية المحررة من أعباء الدفاع لكي تزيد الاستثمار الرأسمالي المحلي . وتبدو هذه الاجراءات الافتراضية في مجال السياسة العامة وكأنها أشد الاجراءات فعالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي : بنسبة ٢٧ر٠ من النقاط المئوية في البلدان النامية و ١٣ر٠ من النقاط المئوية في البلدان المتقدمة النمو (أنظر الجدول ٢٢) .

٨ - سيناريو انخفاض قيمة الدولار

١٣١ - يفترض هذا السيناريو الذى جرت محاكاته باستخدام النماذج الايكونومترية لمشروع لينك حدوث انخفاض سريع في قيمة الدولار (بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦ بما يفوق بشكل أو بآخر الانخفاض المعتدل والمفترض في سيناريو خط الأساس) وذلك نتيجة لاندفاع التدفق في صافي رؤوس الأموال الى خارج الولايات المتحدة ، مع ما يصحب ذلك من زيادة في معدلات الفوائد القصيرة الأجل بالولايات المتحدة ، وارتفاع في أسعار النفط للتعويض عن انخفاض قيمة الدولار . وينتج عن ذلك انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية بمقدار ٤ر. في المائة في ١٩٨٥ - ١٩٩٠ مقارنا بخط الأساس (مع حدوث آثار أقسى في الولايات المتحدة واليابان عنها في اوروبا الغربية) وينخفض أيضا المعدل المناظر للبلدان النامية بمقدار ٢ر. من النقاط المئوية ، فيما لا تتأثر الاقتصادات المخططة مركزيا الا بصورة محدودة. كما ينخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٣ر. في المائة خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٠ مقارنة باسقاطات خط الأساس . وسوف يجرى خفض معدلات التضخم في العملات المحلية ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بمقدار ٥ر. من النقاط المئوية فيما يرفع معدل البطالة بمقدار ٥ر. من النقاط المئوية وينجم عن ذلك المزيد من الآثار السلبية العديدة بالنسبة للعمالة في الولايات المتحدة .

٩ - السيناريوهات المركبة

١٣٢ - بالاضافة الى السيناريوهات الانفرادية المتعلقة بالسياسة العامة التي سبق وضعها أعلاه ، فقد تمت أيضا محاكاة عدد من السيناريوهات المركبّة التي تتألف كل منها من عدد من سيناريوهات السياسة العامة ، وذلك باستخدام مشروع لينك ونماذج فوجى على السواء . ويعرض الجدولان ٢٣ و ٢٥ أثر تلك السيناريوهات المركبة على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو وفي الاقتصادات النامية .

١٣٣ - وبين المجاميع الشاملة للسياسة العامة التي تمت محاكاتها بنموذج فوجى ، يبدو أن أكثرها تبشيرا بالخير هو السيناريو هاء (١٢) الذى من شأنه رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بمقدار ٥ر. من النقاط المئوية سنويا ، بالمقارنة مع اسقاطات خط الأساس أما الهامشان المناظران للزيادة في معدلات النمو للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للفترة المذكورة فهما ٣ر. و ٩ر١ من

النقاط المئوية على التوالي (انظر الجدول ٢٣). ويشمل السيناريو المركب هاء لنموذج فوجي عدة تدابير للسياسة العامة من قبيل خفض معدلات الفائدة الدولية، وتحرير التجارة، وتحقيق هدف الـ ٧ر٠ في المائة للمعونة الانمائية الرسمية. بحلول عام ١٩٩٠، وتعميق سياسة نقل التكنولوجيا وتنمية القوى العاملة، اضافة الى زيادة في الاستثمار الخاص المباشر.

١٣٤- واذا ما تحقق السيناريو المركب هاء بالكامل فسوف يضيف ٩ر١ من النقاط المئوية الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي المسقط في خط الاساس للبلدان النامية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (اي ٣ر٤ في المائة) ما يفضي الى معدل متوسط للنمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢ر٦ في المائة للفترة المذكورة. وليس التنفيذ الكامل للسيناريوهين ٤ و٦ بالمهمة الميسورة (انظر الجدول ٢٢)، اذ ان نقل التكنولوجيا وتعزيز الاستثمار الخاص المباشر سوف يتطلبان مبالغ هائلة من تدفقات رؤوس الاموال الى البلدان النامية، وان كان يتعين على المجتمع الدولي وكذلك الاقتصادات النامية المعنية ان تكشف ما ينطوي عليه هذا الامر من امكانيات وفي هذه العملية، ثمة دور مهم بوجه خاص تضطلع به البلدان المتقدمة النمو، بحكم ما تتمتع به من قيادة تكنولوجية وقوة مالية.

١٠ - توسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب

١٣٥ - من المصادر التي يمكن ان تدر المزيد من النقد الاجنبي توسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ففي العقدين السابقين على عام ١٩٨٠ زادت التجارة باطراد فيما بين البلدان النامية ولا سيما ضمن نصف الكرة الغربي وآسيا، وكذلك بين افريقيا وبقية العالم الثالث. وقد زادت السلع غير الانتاجية التي استوردتها كثير من البلدان من الجنوب الى ٥٠ في المائة أو أكثر من مشترواتها من الشمال فيما لا تزال تدفقات السلع الانتاجية تأتي في معظمها من الشمال. وفي جانب الصادرات فان البلدان النامية المشترية الرئيسية للسلع الوافدة من الجنوب كانت البلدان الأكثر تصنيعا وكذلك البلدان المصدرة للنفط. وعلى أساس هذه التجربة التاريخية فمن الحكمة دراسة آفاق المزيد من التوسع في تجارة الجنوب - الجنوب في المستقبل.

١٣٦ - ومن المفيد، لاغراض التحليل، النظر في الزيادات المتوازنة في التجارة بين البلدان النامية للسلع غير الانتاجية والخدمات (على افتراض أن الاستعاضة الاقليمية

عن واردات السلع الانتاجية لن يتسنى تحقيقها من الناحية التقنية على الأقل في الأجل المتوسط) فمثلا اذا قام كل من البلدين الناميين الف وباء بتصدير ما قيمته مليون دولار من السلع أو الخدمات غير الانتاجية الى البلد الآخر بدلا من مشتروات من الشمال ، ففي هذه الحالة يكسب البلدان كلاهما مليونا من الدولارات من النقد الأجنبي الذى يمكن استخدامه للحصول على المزيد من واردات السلع الانتاجية بشرط وجود مشكلة كساد في العرض في كلا البلدين الناميين . ويبقى الشمال في وضع توازن تجارى (صادراته المنخفضة من السلع غير الانتاجية الى الف وباء يستعاض عنها بسلع انتاجية) . واذا ما تسنى للاقتصاديين الناميين ان يحصلا على المكافئ الادخارى للاستثمار المتزايد الذى تمثله الواردات الجديدة من السلع الانتاجية ، فان بوسعهما أن يحققا نموا أسرع . ومن هنا فان تحول التجارة من الشمال الى الجنوب يمكن استخدامه لدعم النمو الاقتصادى في ظل وجود عائق ملزم يتمثل في النقد الأجنبي . (وتختلف هذه النتيجة عن التنبؤات المعتادة لنظرية الاتحاد الجمركي التي تفترض ضمنا أن بالامكان دائما تلافي اختناقات النقد الأجنبي باجراء تحولات في مستويات التجارة المتنافسة . ومشكلة هذه النظرية تتمثل في أن معظم واردات الاقتصادات النامية هي عبارة عن سلع وسيطة لازمة أو سلع انتاجية ولا سبيل الى تخفيضها دون الحاق أثر مباشر على الناتج او النمو.

١٣٧ - وفي ضوء المعدلات المرتفعة نسبيا لتجارة الجنوب - الجنوب قبل عام ١٩٨٠ وما نتج عن ذلك من واردات مكافئة واسعة من الجنوب ، فان الاستيفاء البسيط يوحي بأنه يمكن للمزيد من نمو التجارة أن يعزز زيادات تطرأ على المعدل الوسيط لنمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تبلغ حوالي ٥ر٠ في المائة أو أكثر في المناطق النامية المختلفة . أما النمو المكافئ الناجم عن زيادات الصادرات الى الشمال في ظل افتراضات معقولة فيصل الى نفس القدر أو يقل عنه . ولا يكفي المصدران كلاهما للتغلب على التخفيضات التي عاناها الجنوب في معدل نموه في أوائل الثمانينات وان كان لتوسعات التجارة المتوازنة أن تقطع شوطا نحو معالجة هذا الضرر .

١٣٨ - على أن مشاكل السياسة العامة التي يثيرها هذا التوسع التجارى مشاكل قاسية ، فلم تكن الاتفاقات الاقليمية للتعاون التجارى ناجحة تماما في العالم النامي وقد نجمت اختلالات تجارية محتملة بين الاقتصادات الكبيرة والصغيرة (مثلا ، واجهت البرازيل في السبعينات فوائض تجارية على نطاق واسع مع جاراتها في امريكا اللاتينية لتمويل وارداتها النفطية) ومنذ ١٩٨٠ ثارت مشكلة أخرى متعلقة بتمويل التجارة اذ أعيقت المقاصة المالية فيما بين البلدان النامية بسبب النقص في النقد الاجنبي المتاح في المصارف المركزية ولكن

اذا ما استمر النمو البطيء نسبيا في الشمال ، فقد يمكن بث الحركة في القوى المؤسسية وصولا الى المزيد من التكامل بين بلدان الجنوب . وقد تدعم الوشائج الثقافية والاقليمية استمرار التوسع في تجارة المصنوعات والخدمات (كما فعلت في الواقع في العقدين السابقين على ١٩٨٠) كما أن من شأن انتعاش النمو على صعيد البلدان النامية الأكثر تصنيعا أن يوفر أسواقا متوسعة للمواد الأولية . واذا ما انسحبت المصارف التجارية من مجال اقراض الجنوب لمدة عقد من الزمن أو أكثر ، فقد يتاح مجال مبشر للنشاط الاقتصادي يتمثل في تطوير تجارة وتمويل يستندان الى وساطة محلية (تتم اما على مستوى اقليمي أو يعين عليها مصرف من نوع ما في الجنوب) .

حواشي الفرع ثالثا

(١) النماذج القطرية الانفرادية لمشروع لينك LINK الذى يشمل ٢٥ نموذجا قطريا للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو و ٩ نماذج للاقتصادات المخططة مركزيا وحوالي ٣٥ نموذجا للاقتصادات السوقية النامية متصلة مع نموذج المشروع للتجارة العالمية . وقد تم وضعها وتطويرها في مركز لينك بجامعة بنسلفانيا ؛ ثم نموذج فوجي العالمي للاقتصاد الكلي الصادر عن جامعة سوكا في اليابان الذى يتألف من نماذج ٦٥ بلدا/منطقة ومما يزيد في مجموعه عن ١٢٧٠٠ معادلة .

(٢) البنك الدولي " تقرير التنمية العالمية ١٩٨٤ " وصندوق النقد الدولي " التوقعات الاقتصادية في العالم " ورقه غير دورية رقم ٢٧ ، ١٩٨٤ .

(٣) لمزيد من المناقشة المفصلة انظر " الحالة الاقتصادية في العالم" اعداد مختلفة .

(٤) تقديرات صندوق النقد الدولي . المصدر : صندوق النقد الدولي " التوقعات الاقتصادية في العالم " ورقة غير دورية ، رقم ٢٧ ، ١٩٨٤ .

(٥) أنظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.82.II.D.12) .

(٦) اسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، المصدر : التوقعات الاقتصادية في العالم رقم ٣٦ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الجدول ٥٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.II.D.23) .

حواشي الفرع ثالثا (تابع)

(٧) انظر الاونكتاد ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٤ ، الجزء الثالث المرفق الثالث ، الجدول العاشر .

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٤ ، الجزء الثالث ، المرفق الثالث ، الجدول السادس . وقد قدر أن ما يتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة تقريبا من قيمة واردات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي من المنسوجات والاحذية من البلدان النامية عام ١٩٨٠ كان خاضعا لحواجز غير جمركية ، (للمنسوجات : المملكة المتحدة ٣ر٨١ في المائة ، وفرنسا ٣ر٧٠ في المائة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ٦ر٨٤ في المائة ، وايطاليا ٤ر٦٥ في المائة . وللاحذية : المملكة المتحدة ٤ر٨٠ في المائة ، وفرنسا ٦ر٧٨ في المائة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ٨ر٧٢ في المائة ، وايطاليا ٢ر٧٦ في المائة .

(٩) المصدر : الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.II.C.1) ، الجدول خامسا - ٣ .

(١٠) المصدر : مورغان غارانتي ترست كمباني ، نيويورك " الأسواق المالية العالمية " تشرين الأول /أكتوبر - تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ . وتشير البيانات الى ١٦ من البلدان المدينة الرئيسية التي تشكل في مجموعها ٥٠٠ بليون دولار من المجموع البالغ ٨١٢ بليون دولار من الديون الخارجية (القصيرة الأجل والطويلة الأجل) التي كانت تتحملها البلدان النامية في عام ١٩٨٤ .

(١١) لا يمكن على وجه الدقة استخدام حقوق السحب الخاصة بوضعها الراهن بديلا عن العملات الرئيسية الأخرى التي يلزم على أساسها قياس التطور في سعر صرف دولار الولايات المتحدة عبر الزمن . وذلك لان وحدة حقوق السحب عبارة عن وحدة عملة مركبة مرجحة تجاريا من عملات عدة بما فيها دولار الولايات المتحدة . وتتكون سلة تقييم وحدات السحب الخاصة حاليا من خمس من العملات الرئيسية مع أوزان تعكس ضخامة الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة والمالية الدولية (وهي ٤٢ في المائة لدولار الولايات المتحدة ، و ١٩ في المائة للمارك الألماني ثم ١٣ في المائة لكل من الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والين الياباني) .

(١٢) السيناريو المركب واو في الجدول ٢٣ له أثر أكبر على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وان كان أقل واقعية من السيناريو هاء .

مرفق الفرع الثالث

افتراضات تؤكد اسقاطات خط الأساس

١ - تغطي اسقاطات خط الأساس لمشروع "لنك" ونموذج فوجي السنوات من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ . وتغطي اسقاطات البنك الدولي الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٥ وتتصل اسقاطات صندوق النقد الدولي بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

٢ - وتفترض اسقاطات خط الأساس التي وضعت وفقا لنموذج "لنك" للاقتصاد القياسي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ : (أ) سياسة نقدية محايدة وتقييد حذر للسياسة المالية في معظم البلدان المتقدمة النمو ؛ (ب) انخفاض طفيف في أسعار الفائدة ولكن بصفة اجمالية لم يحدث انخفاض كبير في أسعار الفائدة خلال الفترة ؛ (ج) انخفاض السعر الفعلي لدولار الولايات المتحدة بنحو ١٥ في المائة في ١٩٨٧ بالمقارنة بمنتصف ١٩٨٥ ؛ (د) تحريك ضئيل لأسعار النفط من المتوقع وفقا له أن تنخفض أسعار النفط الأسمية بنسبة ٦ في المائة في سنة ١٩٨٥ وأن تظل ثابتة في سنة ١٩٨٦ ثم ترتفع بنسبة ٣ في المائة في سنة ١٩٨٧ وبعد ذلك بنسبة ٥ في المائة سنويا تمشيا مع معدل التضخم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٣ - وبالنسبة لاسقاطات خط الأساس لنموذج فوجي من المفترض استمرار السياسات النقدية والمالية الراهنة . وتفترض الاسقاطات أيضا أن القيود التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستظل عند المستوى الذي كان سائدا في نهاية سنة ١٩٨٤ وستبقى المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية عند نفس المعدل المئوي من الناتج القومي الاجمالي للمانحين في سنة ١٩٨٤ . ومن المفترض فضلا عن ذلك أن تكون أسعار نفط منظمة البلدان المصدرة للنفط مرتبطة الى مدى كبير بمعدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي وأسعار الصرف لـ ١٠ بلدان مختارة متقدمة النمو وأن الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية غير النفطية سيكون دالة للمتوسط المرجح للرقم القياسي لأسعار الصادرات للبلدان المتقدمة النمو ومعدلات نموها الاقتصادي وسعر الفائدة القصيرة الأجل في الولايات المتحدة .

٤ - وفي سيناريو النمو "البطيء" للبنك الدولي من المفترض أن تنمو البلدان الصناعية بنسبة ٢٫٥ في المائة سنويا فقط في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٥ مع آثار عكسية بالنسبة للتجارة وتدفقات المعونة التي تؤثر على البلدان النامية ؛ ومتوسط معدل التضخم في البلدان المتقدمة النمو يبلغ ٦ في المائة سنويا وسعر فائدة حقيقي يبلغ ٣٫٥ في المائة ينتج عنه سعر فائدة اسمية قدره ٩٫٥ في المائة . وفي سيناريو النمو "المرتفع" للبنك سيبلغ نمو الناتج

المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ٤ر٣ في المائة سنويا وسيبلغ متوسط التضخم ٥ر٣ في المائة وسعرا الفائدة الاسمي والحقيقي ٦ و ٥ر٢ في المائة على التوالي .

٥ - وفي سيناريو "الأساس" لصندوق النقد الدولي افترض أن الناتج القومي الاجمالي في البلدان الصناعية سينمو بنسبة ٥ر٢ ٣ في المائة سنويا خلال ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛ وأسقطت أسعار الواردات من المصنوعات على أساس افتراضات بشأن التضخم في البلدان المتقدمة النمو ؛ وسيظل سعر النفط ثابتا مقيّما بالدولار في سنة ١٩٨٥ وثابتا بالأسعار الحقيقية بعد ذلك ؛ وأسقطت أسعار السلع الأولية بحيث تترك معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية غير المصدرة للنفط بدون تغيير ؛ ومن المفترض أن تظل أسعار الفائدة على القروض التجارية الى البلدان النامية بدون تغيير في سنة ١٩٨٥ وأن تنخفض بنسبة ٢ في المائة في سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وأن تنخفض بنسبة ١ في المائة اضافية في ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ؛ وسيظل مستوى شدة القيود التجارية ضد الصادرات من البلدان النامية بدون تغيير ؛ ومن المفترض أن تبقى الزيادة في الاقراض الخاص الى البلدان النامية ثابتة بمعدلها الحقيقي لسنة ١٩٨٤ ؛ ومن المفترض أن تظل أسعار الصرف الحقيقية بين العملات الرئيسية بدون تغيير عبر فترة السيناريو . وتتعلق اسقاطات صندوق النقد الدولي فقط بالبلدان النامية غير المصدرة للنفط .

رابعا - الاسقاطات حتى عام ٢٠٠٠

ألف - مقدمة

١٣٩ - استعرض الفرع السابق عناصر التوقعات العالمية المتوسطة الأجل للفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ والتي تم تحديدها بتوافق الآراء . ويقيم هذا الفرع الاحتمالات الانمائية الأطول أجلا والمتداخلة مع التوقعات المتوسطة الأجل من الآن وحتى نهاية القرن العشرين . وتختلف الاسقاطات المبينة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ اختلافا طفيفا عن تلك المبينة في الفرع الثالث بسبب اختلاف نماذج الاقتصاد القياسي المستخدمة في هذه العملية . ويقوم هذا التقييم جزئيا على أساس صيغ من نموذجي " لنك " و " فوجي " . أدت الى توسيع التفطية القطرية خلال السنتين الماضيتين وعلى الأخص فيما بين المناطق النامية وعلى صيغة من النموذج الاقتصادى العالمي لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مع علاقات تجارية دولية محسنة . ويقوم أيضا جزئيا على أساس صيغة أولية للنموذج العالمي للأمم المتحدة الذى وضعته الادارة والذى يقدم نظير جديد طويل الأجل للنموذج الاقتصادى العالمي مؤكدا على حالات توفر الاستثمار والتدفقات المالية الأخرى بالمقارنة باحتياجات التوجيه المقابلة للنموذج الاقتصادى العالمي .

١٤٠ - وعلى الرغم من أن الكساد العالمي في أوائل الثمانينات كان الى حد كبير ظاهرة من ظواهر الدورة الاقتصادية فقد زادت من حدته الصفقات السياسية في البلدان الرئيسية المتقدمة النمو وأثر بدرجة كبيرة على احتمالات النمو الطويلة الأجل للبلدان النامية . ويركز هذا الفرع على الآثار المترتبة على التوقعات الطويلة الأجل بالنسبة لسؤالين رئيسيين أساسيين بالنسبة للاحتمالات الانمائية العالمية على مدى الـ ١٥ سنة القادمة ، الأول هو هل التوقعات قوية بما فيه الكفاية لتسمح بأداء انمائي معقول حتى في وجود أزمات متكررة مثل تلك التي ظهرت منذ أوائل السبعينات حتى اليوم أو هي يتوقف التقدم في تحقيق التطلعات الانمائية العالمية على تطور اقتصادى عالمي مستقر ، استقرارا غير مماثل لاستقرار الستينات ؟ والثاني هو ما هي الآثار التي تنطوى عليها التوقعات الطويلة الأجل بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وبالنسبة لعقد رابع متوقع ؟

١٤١ - ويصف القسم الفرعي باء (الفقرات من ١٤٦ الى ١٥٩) أول السيناريوهات الثلاثة وهو سيناريو خط الأساس الذى يعكس أساسا استقراء الاتجاهات الراهنة حتى سنة ٢٠٠٠ والتوقعات المتوسطة الأجل التي تم تحديدها بتوافق الآراء من الفرع الثالث . وعرضت مجموعتان متساويتان من افتراضات السياسة العامة بالنسبة للنموذجين أدت الى اسقاطات

في الأجل الطويل مع نمو حقيقي يبلغ حوالي ٣ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو و ٤ في المائة في الاقتصادات المخططة المتقدمة النمو ؛ ومن المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة عند نهاية القرن ؛ كما أن من المتوقع أن تشهد الاقتصادات السوقية النامية معدلات نمو في الأجل الطويل تبلغ ٤ر٢ في المائة فيما تبقى من العقد و ٤ر٦ في المائة بالنسبة للتسعينات .

١٤٢ - وتشمل المشاكل الرئيسية الطويلة الأجل توقعات بأن أسعار الفائدة الاسمية ستنخفض تدريجيا لتظل فوق ٧ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ وتوقعات بأن البطالة في أوروبا ستظل عالية على الدوام على مدى فترة الاسقاط . (يرد في الفرع الخامس المزيد من المعلومات عن مشكلة البطالة في البلدان النامية). وفضلا عن ذلك فان المعدل المطلق للدخل الحقيقي للفرد في أقل البلدان نموا سيظل منخفضا بطريقة لا يصدقها عقل . وفي افريقيا على سبيل المثال من المتوقع أن تحصل نحو نصف البلدان على دخل حقيقي أقل من ٣٠٠ دولار للفرد حتى نهاية القرن العشرين . (يرد المزيد من المعلومات عن الحالة الافريقية في الفرع السابع فيما بعد) .

١٤٣ - ويقارن القسم الفرعي جيم (الفقرات من ١٦٠ الى ١٦٣) سيناريو خط الأساس وسيناريو النمو الأبطأ حيث يكون الانتعاش المتوقع في خط الأساس غير كامل وتسود معدلات النمو القائمة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ حتى سنة ٢٠٠٠ . ونظرا لأن اسقاطات خط الأساس تفترض ضمنا استقرارا كبيرا في المعلومات الأساسية ونظرا لأن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ تميزت بعدم استقرار كبير ، فانه يمكن النظر الى سيناريو النمو الأبطأ باعتباره اختبارا لحساسية سيناريو خط الأساس . ويعتبر سيناريو النمو الأبطأ أكثر تشاؤما بدرجة كبيرة من سيناريو خط الأساس ؛ والمعتاد هو معدلات النمو الحقيقي ٥ر٢ في المائة و ٣ في المائة . وتشير مقارنة هذين السيناريوهين الى أن خطوات ضمان استقرار الاقتصاد العالمي لن تدعم فقط الجهود الانمائية وانما ستمنع البلدان أيضا من التعرض لفترات طويلة من هذا الأداء الضحل الذى يشكل مأساة انسانية .

١٤٤ - ويعرض القسم الفرعي دال (الفقرات من ١٦٤ الى ١٨٣) سيناريو بديل للنمو الأسرع حيث يتحرك الجهد الاستثمارى وكفاية رأس المال في البلدان النامية تدريجيا في اتجاه أهداف الاستراتيجية الانمائية للعقد الثالث . والغرض هو دراسة جدوى سيناريو النمو الأسرع عن طريق استكشاف الاحتياجات الرأسمالية التي ينطوى عليها النموذج الاقتصادى العالمي والفروق بين هذا السيناريو وسيناريو خط الأساس . والاستنتاج العام الذى يظهر هو أن بالامكان التوصل الى نمو حقيقي يبلغ ٧ في المائة لا بالنسبة للبلدان النامية ككل ولكن ليس مثل التسعينات ، والعنصر السلبي بهذا الاستنتاج يأتي من مقارنة حتى السيناريو التفاؤلي لمعدل النمو المستهدف في الاستراتيجية وهو ٧ في المائة بالنسبة للعقد ١٩٨١ - ١٩٩٠ ككل . وعند تطبيقه على العقد بأكمله (والذى يمكن القول بأنه يحتاج

الى موازنة الأداء الضحل عن طريق معدلات للنمو أعلى من ٧ في المائة) . يمكن أن يكون هذا الهدف انعكاسا للضرورة أكثر منه انعكاسا للجدوى . وعلى أى حال فان من الواضح الآن أن الهدف الأصلي غير قابل للتحقيق نظرا لأنه سيحتاج الى نمو حقيقي يبلغ ١٢ في المائة تقريبا في السنوات الخمس القادمة لمقابلة النتائج الضحلة للنصف الأول من العقد . ومع ذلك هناك جانب ايجابي هام لهذا الاستنتاج وهو أن هذا التقدم الكبير محتمل التحقق وأنه يمكن تحقيق المعدل المستهدف للاستراتيجية قبل نهاية العقد .

١٤٥ - ويتضح أيضا من هذه الاستنتاجات أن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاستراتيجية يتطلب اقتصادا عالميا داعما ونظاما اقتصاديا دوليا . والشرط الأساسي الأول هو تطور مستقر للاقتصاد العالمي كما أشير من قبل . واذا كان توقع الاستقرار من قبيل التمني أساسا فان الشرط الأساسي الحقيقي هو توفر درجة أكبر من التعاون الدولي وحتى ادارة للأزمات تتسم بالتنسيق . وثانيا فان تحقيق معدلات للنمو تبلغ ٧ في المائة أو أكثر تنطوى أساسا على استمرار التنازع بين تطلعات النمو للبلدان النامية من ناحية والضغوط الخارجية (أو الداخلية) لتجنب التضخم والعجز المفرط لميزان المدفوعات من ناحية أخرى . وفي حين أن السيناريو يشير الى أنه من المحتمل تمويل الاحتياجات الرأسمالية المسقطة من الموارد المحلية بالاضافة الى المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة الأخرى فانه يشير أيضا الى أن التوازن حرج جدا . ومن المحتمل أن يضطرب الأداء اذا لم تكن المساعدة الانمائية الرسمية في المتناول أو اذا توقفت التدفقات الرأسمالية الخاصة عند كل أزمة في الأجل القصير . ومع افتراض التوترات الضرورية لحفز التنمية عند هذا المعدل فان الأزمات محتومة تقريبا في بعض الحالات .

باء - سيناريو خط الأساس

١٤٦ - ان اسقاط خط الأساس هو على السواء علامة على الطريق واستقراء للأحوال الراهنة وللتوقعات بالنسبة للأجل القريب والأجل المتوسط من الفرع الثالث ، وتشمل الأحوال الراهنة في هذا الصدد على السواء السياسات الاقتصادية الراهنة والمنظورة وعودة الى الأحوال العادية بالنسبة للعوامل الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد ، ولا يوجد على الدوام اتفاق عام فيما يتعلق بسير المبادرات المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالسياسة ؛ وهناك في الواقع تنوع كبير في الآراء . ويعكس خط الأساس وجهة نظر واحدة ويلاحظ عند مناقشة خط الأساس وجود خلافات أساسية . وقد يعكس سيناريو النمو الأبطأ الذى نوقش في الفقرات من ١٦٠ الى ١٦٣ أدناه بعض الشكوك التي ينطوى عليها الأمر .

١ - الافتراضات المتصلة بالسياسة

١٤٧ - ان الافتراضات الاساسية المتصلة بالسياسة تتعلق بالسياسة المالية والضريبة والسياسة النقدية وسياسة التبادل . ومن السهل نسبيا شرح الافتراضات المتعلقة بالسياسة المالية والضريبية . ويشير التقدير الاستقرائي للفكر الحالي الى ان السياسة المالية والضريبية في البلدان المتقدمة الكبرى ستظل عموما متسمة بالحذر حتى نهاية ١٩٩٠ وستصبح بعد ذلك اكثر توسعا بقدر ضئيل فقط . وتتسم السياسة النقدية ، من جهة أخرى ، بدرجة أكبر من التعقيد . ففي الوقت الحاضر ، ينتظر ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بنسبة تصل بحلول سنة ١٩٨٧ الى ١٠ في المائة لسندات الخزانة التي مدتها ٣ أشهر ، ثم انخفاضها تدريجيا بعد ذلك . وكنتيجة جزئيا لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة نجد أن التنبؤات المتعلقة ببعض البلدان الأخرى مماثلة ، ولكنها أقل . بيد أنه نظرا لأن هذه التغيرات المتوسطة الأجل تعكس تقلبات في النشاط الفعلي في ظل توسع نقدي مستقر نسبيا ، فانه يمكن توقع انخفاض اسعار الفائدة بعد ذلك بشكل مستمر تقريبا ، ولكن ببطء شديد . وليس من المحتمل أن يعطي التقدير الاستقرائي لهذه السياسات أسعار فائدة اسمية تقل بكثير عن ٧ في المائة حتى بحلول سنة ٢٠٠٠ . وعلاوة على ذلك فحيث انه يتنبأ بأن تظل نسب التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة ، فانه يمكن توقع أن يستمر ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية حتى نهاية القرن تقريبا .

١٤٨ - ومن الأصعب بكثير التنبؤ بسياسات أسعار الصرف التي ستسري في المستقبل (أو ، بصورة بديلة ولكن معادلة ، بالسياسات التي تؤثر على أسعار الصرف) . ففي كثير من التنبؤات المتوسطة الأجل يبدو من المتوقع على نطاق واسع حدوث تغيرات صغرى مثل انتعاش الجنيه الاسترليني . بيد أن المسألة الطاغية هي مصير دولار الولايات المتحدة الذي يدور حوله نقاش واسع النطاق ويبدو من المستحيل التوصل الى توافق للآراء بشأنه . ووفقا لنموذج "لينك" تفترض السيناريوهات الطويلة الأجل زيادة عامة في قيمة معظم العملات في مواجهة الدولار بنسبة ١٥ في المائة تقريبا خلال السنتين القادمتين . وتستثنى من ذلك البلدان المرتبطة تقليديا بعملة ما أو بمجموعة من العملات والبلدان الأخرى التي تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة جدا بالنسبة للعالم . وهذا افتراض محافظ . وبعد سنة ١٩٨٧ ستحدد معدلات التضخم النسبية حركة أسعار الصرف - تعادل القوة الشرائية المطبق على السلع المتجر فيها . ولذا فان القدرة التنافسية النسبية للأسعار لا تؤثر بشكل ملموس على التصدير في السيناريوهات الطويلة الأجل .

١٤٩- ويقوم النموذج الاقتصادى العالمي على فرضين أساسيين هما : الجهد الاستثمارى مقاسا بحصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي وفعالية رأس المال مقاسة بتزايد نسبة الناتج الى رأس المال . وبالنسبة لجميع البلدان حددت حصة الاستثمار بالنسبة الملاحظة في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ . ومن ناحية أخرى ، افترض أن النسبة المتزايدة بين الناتج ورأس المال في البلدان المتقدمة تعود تدريجيا الى طبيعتها في المدى الطويل أى متوسطها في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ، في حين كان التغير التدريجي في البلدان النامية نحو نقطة متوسطة تقريبا بين قيم الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ الأكثر مواتاة وقيم الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ الأقل مواتاة .

١٥٠- ويستند كلا الفرضين جزئيا الى أن أهم تغير هيكلي لوحظ على مستوى العالم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية هو بكل تأكيد التغير الذى حدث بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ : فقد كان للنقل الكبير للثروة من البلدان المستهلكة للنفط الى البلدان المنتجة للنفط آثار ضخمة . فقد اصبحت القدرة ، التي تعتمد على استمرار توفر الطاقة الرخيصة بصورة غير واقعية ، فجأة بالفعل أمرا ولّى زمانه في المجال الاقتصادى . وانفجر التضخم الذى كان بالفعل قد تسارى بصورة معتدلة . واهتمت الحكومات بضرورة مكافحة التضخم حتى أثناء محاولة منع الآثار الحقيقية المترتبة على نقل الثروة . وفي النهاية ، بدا أن تعاقب السياسات قد حسم لصالح التقشف حتى ولو أدى ذلك الى حدوث خسائر في الانتاج أو بطالة لم يسبق لها مثيل - مازالت مستمرة في اوروبا حتى اليوم - أو الى كلا هذين الأمرين . واذا كانت الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ (أو ربما ١٩٧١ مع وقف التمويل) قد اتسمت نسبيا بالهدوء فقد اتسمت الفترة التالية بتغير أكبر بكثير في معدلات النمو الحقيقي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف ، في بعض الحالات الى درجة لم تحدث منذ الثلاثينات . ويستند الفرض النموذجي المتعلق بحصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي الى ملاحظة تاريخية ، لا تستند الى خبرة ما قبل عام ١٩٧٤ التي من الواضح أنها محدودة القيمة ، بل تستند الى خبرة ما بعد عام ١٩٧٤ .

١٥١- وفي المدى الأطول ، تعكس النسبة المتزايدة بين الناتج ورأس المال (أو النسبة بين الناتج ورأس المال فقط بدون صفة " المتزايدة ") أساسا العوامل المحددة للانتاجية الحقيقية . وتشمل هذه العوامل التوزيع القطاعي للناتج (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات .. الخ) ، رأس المال أو كثافة العمل في الانتاج حسب القطاع ، وحجم ونوعية القوى العاملة ، وحالة التكنولوجيا ، ومعدل التقدم التقني . وعلاوة على ذلك ، تميل النسبة بين الناتج ورأس المال ، مثلها في ذلك كمثل كل من العوامل الاخرى ، الى التغير ببطء . ونتيجة لذلك فمن المعقول ان يفترض ان البلدان المتقدمة تحقق تدريجيا نسبا متزايدة للناتج الى رأس المال في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ مع تحقق الانتعاش السقط .

١٥٢ - بيد أن انتعاش البلدان النامية يسير بخطى ابطأ من انتعاش البلدان المتقدمة فنظرا لبطء التغيرات التي تحدث في النسب بين الناتج ورأس المال ، فانه ينتظر أن يكون انتعاش النسب المتزايدة للناتج الى رأس المال تدريجيا بصورة أكبر . وفضلا عن ذلك فان هناك عدة عوامل في الوضع الاقتصادى العالمي ، مثل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات التبادل التجارى غير المواتية وندرة الاغذية في بعض البلدان النامية ، يحتمل أن تمنع البلدان النامية من استخدام الاستثمار بنفس الدرجة من الفعالية التي استخدم بها في الماضي . وعلاوة على ذلك ، فان النمو الكبير الذى شهدته الستينات يشمل النماء المبكر لبلدان منظمة البلدان للمصدرة للنفط وما يعتبر الآن البلدان الحديثة التصنيع . وبالطبع لا يمكن أن تتكرر خبرة الستينات بالنسبة لهذه البلدان بنفس الطريقة بالضبط . وأخيرا فان البلدان النامية تواجه مأزق هو أن تخصيص الاستثمار الذى ينتج أكبر عائد (وأقل تزايد لنسبة رأس المال الى الناتج) قد لا يكون أمثل من وجهة النظر الانسانية . وهذا يمكن أن يحدث لو عزز قطاع حديث يرتبط ارتباطا وثيقا بسائر العالم ، ولكنه مدعم تدعيما ضئيلا فقط بغيره من الانتاج المحلي . وسوف تنعم بالرخاء نسبة صغيرة نسبيا من السكان في حين ستعاني القطاعات التقليدية من الركود . ويوجد بالطبع نفس التناوب في الاقتصادات المتقدمة ، ولكن المستويات المطلقة الأقل بكثير لدخل الفرد في القطاعات التقليدية في البلدان النامية تجعل الحاجة الى تحسين الأحوال الاجتماعية أكثر الحاحا حتى عندما تسير السياسات على نحو يضر بالنمو الشامل .

٢ - نتائج المحاكاة

١٥٣ - تؤدى فروض السياسة الاساسية المستخدمة في عدد من النماذج الاقتصادية القياسية التقليدية والفروض المتعلقة بجانب العرض المشار اليها أعلاه الى اسقاطات طويلة الأجل متشابهة أساسا وترد معالمها البارزة في الجدول ٢٦ . ويتنبأ بأن يزيد قليلا معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة عن ٣ في المائة خلال الخمس عشرة سنة القادمة (١) . وهذا يتفق مع نموذج فوجي ، على الرغم من أن هذا النموذج يبين ما نسبته ٣ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ و٣ر١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ . هذا وتنتهي تنبؤات "لينك" في ١٩٩٠ ، ولكنها تتضمن قرب نهاية العقد معدلات نمو تزيد بشكل طفيف فقط عن ٣ في المائة . ومعدل النمو في البلدان النامية كمجموعة هو ٢ر٤ في المائة بالنسبة للفترة الباقية من العقد و٦ر٤ في المائة خلال التسعينات ، وهذا يتفق مع نموذج فوجي . وتنبؤات "لينك" "المتوسطة الأجل" أعلى اذ تزيد من ٥ر٤ في المائة الى اقل قليلا عن ٥ في المائة . والاختلاف الكبير الوحيد يظهر

بالنسبة للاقتصادات المخططة في شرق اوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية — التي تتجمع اسقاطات "لينك" المتوسطة الاجل المتعلقة بها حول ٣ر٢ في المائة ، وتقل اسقاطات نموذج فوجي المتعلقة بها تدريجيا من حوالي ٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ الى أقل قليلا من ٤ في المائة بحلول الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، في حين نجد أن الاسقاط الوارد في الجدول ٢٦ مستقر عند ٤ في المائة طوال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، وحيث ان النموذج الاقتصادى العالمي نموذج للقيمة الحقيقية ويرصد التغيرات في الانتاج فانه يتنبأ باستقرار الانتاج الحقيقي في هذه البلدان .

١٥٤ - وكانت الاسقاطات السابقة الطويلة الأجل قد وضعت في عام ١٩٨٢ لفترة العشرين سنة من ١٩٨٠ الى نهاية سنة ٢٠٠٠ . وبعد ادخال التعديلات المستمدة من الخبرة الفعلية المكتسبة خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٥ يمكن اجراء مقارنات تقريبية مفيدة . وكان معدل النمو الطويل الأجل المتوقع سابقا للبلدان المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ يبلغ ٣ر٤ في المائة ؛ ونظرا لان معدلات النمو خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ لم تتجاوز ٢ في المائة الا بقليل ، فان هذا يتطلب معدلا للنمو يتراوح بين ٣ر٥ و ٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، والاسقاط الحالي للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ أقل تفاؤلا لأن الانتعاش في الولايات المتحدة قد تسرب ببطء الى سائر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، ولانه ينتظر الآن أن تظل خطى السياسة المالية والضريبية والنقدية أكثر ضررا لأجل غير مسمى . وبالمثل ، ينتظر أن تنمو الاقتصادات المخططة المتقدمة بمعدل أبطأ قليلا في المدى الطويل ؛ فيتنبأ الآن بمعدل يبلغ ٠ر٤ في المائة بالمقارنة بحوالي ٥ر٤ في المائة في التقرير السابق (A/37/211).

الجدول ٢٦ ـ اسقاطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومستويات دخل الفرد والاستهلاك الخاص والمعدلات للعلاقة بين النتاتج ورأس المال (أ)

(اسقاطات الأساس)

	النسبة المئوية لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي			الدخل الفردي (بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٥)		
	١٩٦٥- ١٩٨٥	١٩٨٦- ١٩٩٠	١٩٩١- ٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٢	٣ر٠	٣ر١	٤ ١٧٦	٧ ٨٠٧	٩ ٩١٨
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي	٥ر٣	٤ر٢	٤ر٦	٣٤٤	٦٦٧	٨٤٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية	٤ر٨	٤ر٠	٤ر٠	١ ٥٧٨	٤ ٠٥٥	٥ ٦٥٧
رومانيا والصين ويوغوسلافيا	٦ر٩	٥ر٤	٥ر٥	١٤٦	٤٦٦	٧١٥
امريكا اللاتينية	٤ر٩	٤ر١	٤ر٧	٨٣٠	١ ٤١١	١ ٨٠١
افريقيا	٤ر٢	٢ر٧	٢ر٨	٣٣٧	٤١٥	٤٠٦
غربي آسيا	٥ر٩	٤ر٠	٤ر٦	٨٩٥	٢ ٢٠٠	٢ ٦٦٥
جنوبي وشرقي آسيا	٦ر٠	٥ر٢	٥ر٣	١٦٤	٣٧٢	٥٢٥
البلدان المصدرة للنفط	٥ر٤	٤ر٠	٤ر٦	٦٥١	١ ٣٤٢	١ ٦٥١
البلدان المستوردة للنفط	٥ر٢	٤ر٤	٤ر٧	٢٧٧	٥٠٦	٦٥١

(يتبع)

الجدول ٢٦ (تابـــــع)

	المعدل المتزايد للعلاقة بين الناتج ورأس المال			الاستهلاك الفردي الخاص (بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٥)		
	١٩٦٥- ١٩٨٥	١٩٨٦- ١٩٩٠	١٩٩١- ٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧ر٢	٧ر٤	٧ر٥	٢ ٤٦٩	٤ ٧٠٧	٥ ٩١١
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي	٤ر٤	٦ر٢	٥ر٩	٢٢١	٤٠٣	٥٠٨
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية	٣ر٥	٢ر٥	١ر٥	١ ١٣١	٢ ٧٩٢	٣ ٨٨٧
رومانيا والصين ويوغوسلافيا	٤ر٩	٧ر٥	٦ر٥	٩٣	٢٦١	٣٩٤
امريكا اللاتينية	٤ر٦	٩ر٥	٦ر٥	٥٣٥	٩٢٩	١ ١٧٣
افريقيا	٦ر٥	٩ر٩	٩ر٨	٢٢١	٢٤٦	٢٣٨
غربي آسيا	٣ر٩	٧ر٢	٦ر٧	٣٦٨	٩٧٦	١ ٢٠٠
جنوبي وشرقي آسيا	٣ر٩	٥ر٥	٥ر٥	١٢٤	٢٤٤	٣٣٧
البلدان المصدرة للنفط	٤ر٣	٧ر١	٦ر٦	٣٢١	٧٠١	٨٧٣
البلدان المستوردة للنفط	٤ر٤	٦ر٥	٤ر٥	١٩٩	٣٣٢	٤١٩

(أ) صافي الناتج المادي للاقتصادات المخطـــطة .

١٥٥- ومن الأمور التي تثير دهشة بالغة تدهور المستقبل المرتقب للاقتصادات النامية . ففي التقرير المتعلق بالمنظور الاجتماعي - الاقتصادي لعام ١٩٨٢ ، كان من المستهدف تحقيق نمو حقيقي بنسبة ٦ر٥ في المائة للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ . وباستخدام نسبة ٢ر٥ في المائة كأحسن تقدير للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، فان هذا يعني تحقيق نمو بنسبة ٦ر٥ في المائة تقريبا للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ . والتوقعات الحالية أدنى من ذلك بكثير - حوالي ٤ر٥ في المائة . ويمكن أيضا أن يعزى التدهور في هذه التوقعات الى عدم انتشار انتعاش الولايات المتحدة على نطاق واسع والى النتائج المترتبة على مواقف السياسة الأكثر تقشفا التي اتبعتها البلدان النامية في اطار بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما أنه مرتهن بعدم انخفاض سعر الفائدة الحقيقية مع تناقص التضخم وبالتقشف الذي تفرضه خارجيا أو داخليا ، كثير من البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها من الديون و/أو لتحسين موازين مدفوعاتها المتدهورة . وفي الختام ، تبين هذه التغيرات أيضا الاصداء الطويلة الأمد للمجاعة الواسعة الانتشار في افريقيا .

١٥٦- وفي اطار سيناريو خط الأساس ، من المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بمعدل يقل عن ٥ في المائة ، أبطأ من التجربة التاريخية في الستينات ولكن أفضل منه بكثير خلال أوائل الثمانينات . وبسبب التوسع المحلي البطيء نسبيا للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، من المتوقع أن تزيد وارداتها على نحو أبطأ ، بنسبة ٤ في المائة تقريبا ، مقابل نحو ٥ الى ٥ر٥ في المائة في الاقتصادات النامية . بيد أن معدلات نمو الصادرات هي اقرب الى التساوي ، وتبلغ ٤ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو و ٤ر٧ في المائة في الاقتصادات السوقية النامية .

١٥٧- ويقدر العجز التجاري الاسمي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل (السلع فقط ، وليس مجموع الحساب الجاري) بحوالي ٥٢ بليون دولار لعام ١٩٨٤ . ويقدر الفائض المقابل للبلدان النامية بـ ٤٥ر٨ بليون دولار . وطبقا لتنبؤات لينك ، من غير المتوقع أن يطرأ تغير كبير على ذلك بحلول عام ١٩٩٠ . ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، يتمثل الاسقاط الهام في استمرار استفحال العجز التجاري للولايات المتحدة ، الى حوالي ٢٠٠ بليون دولار ، يعوضه استمرار زيادة الفائض في جمهورية المانيا الاتحادية واليابان ، من ٦٥ بليون دولار الى ١٢٠ بليون دولار معا . وفيما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة للنفط ، جماعيا ، يعتبر رصيد الحساب الجاري أهم ؛ فعلى اساس معلومات جزئية ، بلغ على ما يبدو عجز الحساب الجاري المشترك للبلدان النامية الرئيسية المستوردة للنفط حوالي ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ومن المتوقع أن يزيد الى ٦٠ بليون دولار تقريبا بحلول عام ١٩٩٠ .

١٥٨ - ويفترض خط الأساس أن اسعار الصرف ستتغير لمعادلة تضخم الأسعار النسبي للبضائع المعدة للبيع بعد عام ١٩٩٠ . ولذلك ، يمكن تطبيق معدلات النمو الحقيقي للصادرات والواردات على صادرات وواردات عام ١٩٩٠ لايضاح الموازين التجارية المتوقعة في عام ٢٠٠٠ . واذا اخذنا في الاعتبار معدلات نمو الواردات النسبية المذكورة أعلاه ، سيتحسن الميزان التجارى المشترك للبلدان المتقدمة النمو الأبطأ نموا ليحقق فائضا بحلول عام ٢٠٠٠ ، في حين ستهبط البلدان النامية التي تحقق نموا أسرع الى عجز مشترك ، حتى ولو قيس بالميزان السلعي . ويرد مزيد من التفاصيل بشأن الموازين الخارجية (الحقيقية) في تحليل الاحتياجات الرأسمالية في الفقرات من ١٦٩ - ١٧٦ أدناه ، حيث تجرى مقارنة سيناريوهات خط الأساس والنمو الأعلى .

١٥٩ - كذلك ، تتسم اسقاطات المستويات المطلقة للناتج المحلي الاجمالي بالأهمية . فعلى سبيل المثال ، بالرغم من أن من المتوقع أن تنتعش معدلات النمو في أوروبا الى حوالي ٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ ، فانها لا تكفي لارجاع الناتج الى مسار نموه السابق . فالتغير الدائم ظاهريا في مسار النمو يدل ضمنا على أن الطلب على العمالة ، الذى هبط خلال الانتكاسات الماضية ، سيظل أدنى على الدوام . ولذلك ، ليس من المدهش ، ولو انه من المقلق ، امكان توقع بقاء معدلات البطالة في اوروبا مرتفعة بصورة دائمة طوال فترة الاسقاط (للحصول على معلومات بشأن مشكلة البطالة في البلدان النامية ، انظر الفرع الخامس) . وعلاوة على ذلك ، فانه في اطار سيناريو خط الأساس ، من المتوقع أن يزيد الدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية كمجموعة من حوالي ٥٥٠ دولار (مقيسا بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥) في عام ١٩٨٥ الى حوالي ٨٥٠ دولار بحلول عام ٢٠٠٠ . وعلاوة على ذلك ، فان متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذى سيبلغ ٨٥٠ دولارا في عام ٢٠٠٠ لجميع البلدان النامية يخفي فروقا كبيرة بين تلك البلدان . فعلى سبيل المثال ، من المتوقع أن يبلغ دخل الفرد في بلدان غربي آسيا ٢٦٦٥ دولار بحلول عام ٢٠٠٠ ، في حين أن المتوسط في ٤٩ من البلدان النامية في افريقيا سيبلغ حوالي ٤٠٠ دولار فقط ، أو سدس الدخل المقدر لغربي آسيا . كما تدل اسقاطات خط الأساس على انخفاض الدخل الحقيقي للفرد في افريقيا ككل . وعلاوة على ذلك ، من المتوقع أن يتراوح الدخل الحقيقي داخل افريقيا ما بين مائة دولار للفرد كحد أدنى و ١٠٠٠٠ دولار للفرد كحد أقصى مع نمو في السكان يتجاوز نمو الدخل الحقيقي في كثير من البلدان . ومن المتوقع أن يحصل نصف البلدان الافريقية تقريبا على دخل حقيقي يقل عن ٣٠٠ دولار للفرد في عام ٢٠٠٠ .

جيم- سيناريو النمو الأدنى

١٦٠ - يقطن هذا الفرع سيناريو خط الأساس مع سيناريو النمو الأدنى لا يكتمل فيه انتعاش بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتسوده معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ . ولذلك ، قد يعتبر سيناريو النمو الأدنى هذا بمثابة سيناريو يمكن أن ينشأ اذا تكرر حدوث صدمات من النوع الذي جرى التعرض له طوال العشر سنوات الماضية خلال الـ ١٥ سنة القادمة . وستبين المقارنة حساسية سيناريو خط الأساس للصدمات المحتملة .

١٦١ - وبالنظر الى تعذر اجراء هذا التحليل بسهولة باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي المعيارية ، فان النموذج العالمي للاقتصاد الرياضي يستخدم بدلا من ذلك ، مع افتراض بقاء نسب الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات الانتاج الاضافي لرأس المال عند مستويات ١٩٧٤ - ١٩٨٥ . وبالنظر الى ان هذا السيناريو هو بمثابة استنباط للاتجاهات التي توطدت في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ، فانه يقدم رؤية تشاؤمية الى حد ما للتوقعات حتى عام ٢٠٠٠ . بيد أنه لا بد من ملاحظة ان النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ لم يتسم بالكساء بصورة متماثلة في جميع السنوات أو في جميع البلدان . فقد حافظت منطقة جنوب وشرق آسيا على معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٧ر٥ في المائة خلال تلك الفترة ، وهي نسبة قريبة جدا من نسبة النمو في الأجل الطويل وقدرها ٦ في المائة التي تحققت في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ برمتها .

١٦٢ - وعلى ضوء هذه الافتراضات بشأن الاستثمار ومعدلات الانتاج الاضافي لرأس المال ، سيحقق الناتج المحلي الاجمالي في العالم نموا يقل عن ٣ في المائة في بقية العقد ويزيد قليلا عن ٣ في المائة في بقية القرن . كما ستكون التجارة العالمية أبطأ . وبالنظر الى عدم استمرار الانتعاش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل ، فستبقى مشاكل الفقر الشديد والمدقع قائمة في البلدان النامية طوال فترة الاسقاط . ولن تستمر في النمو بسرعة سوى منطقة جنوب وشرق آسيا ، بسبب القدرة الواضحة على التوسع حتى في مواجهة انتكاس معمم على الصعيد العالمي ، كما لوحظ ذلك طوال السنوات القليلة الماضية (انظر الجدول ٢٧) .

١٦٣ - ومن الواضح أن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ باعتبارها أساس الاستنباط هي فترة كانت فيها الصدمات العشوائية ، في العادة ، ضارة بتطلعات التنمية . ومع ذلك ، فان سيناريو النمو الأدنى يبين بالفعل قيمة الاستقرار النسبي في الستينات وأوائل السبعينات أو ، على نحو معادل ، تكلفة عدم الاستقرار النسبي في أواخر السبعينات واوائل الثمانينات . وبالنظر الى أن سيناريو لخط الأساس يتسم هو نفسه بالتشاؤم نسبيا ، فان هذا السيناريو للنمو

الأدنى يشدد على الحاجة الى تحقيق التعاون الدولي ، ليس لغرض النهوض بالتنمية وتعزيزها فحسب ، بل أيضا لمقاومة الصدمات التي تنشأ حتما بصورة دورية على ما يبدو . ومقارنة هذا السيناريو بخط الأساس تبين الحاجة الواضحة الى منع المشاكل القصيرة الأجل من تعكير صفو استقرار البنية الاقتصادية الدولية وهو أمر ضروري لاستمرار النمو والتنمية على النحو الذي توخته عقود الأمم المتحدة المتتالية للتنمية .

دال - سيناريو النمو الأعلى

١٦٤ - خلافا لخط الأساس ، فان السيناريو التفاؤلي هو بمثابة سيناريو محاوي ، مع انجاز مطرد للنمو والتنمية المعجلين في جميع البلدان النامية . ومن المفترض ان تنتعش البلدان النامية تدريجيا من الانتكاس العالمي الحالي لتحقق أهداف استراتيجية نمو الناتج المحلي الاجمالي في عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية ، داخل اطار التوسع الاقتصادي على الصعيد العالمي . ويمكن على ما يبدو تحقيق هذا الانتعاش والتوسع عطيا بالأرقام المادية ، اذا سلمنا بتنسيق السياسة الدولية بقدر كاف ، بافتراض عدم ظهور أزمات كبيرة يتعذر على الآليات الموجودة لسياسة الأزمات الدولية معالجتها . والسؤال الباقي اذن هو ما اذا كان هذا السيناريو ممكنا من الناحية المالية ؛ والاجابة التي تبرز من التحليل هي أنه على الرغم من بقاء مجال ضئيل للمناورة ، فأنه يمكن تحقيق التمويل اذا تحققت أهداف المساعدة الانمائية الرسمية .

الجدول ٢٧ - اسقاطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومستويات دخل الفرد والاستهلاك الخاص ، ومعدلات الانتاج الاضافي لرأس المال (اسقاطات النمو الأدنى) (أ)

	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النسبة المئوية)			الدخل الفردي (بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٥)		
	١٩٦٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣ر٢	٥ر٢	٦ر٢	٤ ١٧٦	٧ ٤٧٦	٩ ٠٥٤
الاقتصادات السوقية النامية،	٥ر٣	٦ر٣	٩ر٣	٣٤٤	٦٤٨	٧٦٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شرق اوروبا	٨ر٤	٨ر٣	٩ر٣	١ ٥٧٨	٤ ٠٢٧	٥ ٥٢١
الصين ، رومانيا ، يوغوسلافيا	٩ر٦	٣ر٥	٥ر٥	١٤٦	٤٦٣	٧٠٩
امريكا اللاتينية	٩ر٤	٣ر٣	٤ر٣	٨٣٠	١ ٣٦٧	١ ٥٤٨
افريقيا	٢ر٤	٦ر٢	٧ر٢	٣٣٧	٤٠٨	٣٩٤
غرب آسيا	٩ر٥	٦ر٢	٠ر٣	٨٩٥	٢ ٠٣٤	٢ ١٢٢
جنوب وشرق آسيا	٠ر٦	١ر٥	٢ر٥	١٦٤	٣٧٢	٥١٩
البلدان المصدرة للنفط	٤ر٥	١ر٣	٤ر٣	٦٥١	١ ٢٧١	١ ٤٠٥
البلدان المستوردة للنفط	٢ر٥	٠ر٤	١ر٤	٢٧٧	٤٩٩	٦٠٨

	معدل الانتاج الاضافي لرأس المال			الاستهلاك الخاص للفرد		
	١٩٦٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٧ر٢	٩ر٢	٨ر٢	٢ ٤٦٩	٤ ٤٩٢	٥ ٣٧٤
الاقتصادات السوقية النامية	٤ر٤	٧ر٠	٦ر٦	٢٢١	٣٩٥	٤٦٨
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شرق اوروبا	٣ر٥	٧ر٥	٦ر٥	١ ١٣١	٢ ٧٧٢	٣ ٧٩٢
الصين ، رومانيا ، يوغوسلافيا	٩ر٤	٧ر٥	٥ر٥	٩٣	٢٥٩	٣٩١
امريكا اللاتينية	٦ر٤	٧ر٠	٦ر٧	٥٣٥	٨٩٩	١ ٠٠٨
افريقيا	٦ر٥	١٠ر٢	١٠ر١	٢٢١	٢٤٣	٢٣٣
غرب آسيا	٩ر٣	١٠ر٧	٩ر٤	٢٦٨	٩٤٥	١ ٠٣٧
جنوب وشرق آسيا	٩ر٣	٥ر٠	٥ر٠	١٢٤	٢٤٤	٣٣٣
البلدان المصدره للنفط	٣ر٤	٠ر٩	٢ر٨	٣٢١	٦٨٤	٧٨٢
البلدان المستوردة للنفط	٤ر٤	٦ر٠	٨ر٥	١٩٩	٣٢٧	٣٩٠

(أ) صافي الناتج المادي للاقتصادات المخططة .

١ - الافتراضات

١٦٥ - فيما يتعلق بكل بلد نام تقل فيه حصة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الأخيرة (١٩٧٤ - ١٩٨٥) عن هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية البالغ ٢٨ في المائة و/أو الذى يزيد فيه معدل الانتاج الاضافي لرأس المال عن هدف الاستراتيجية البالغ ٠ر٤ ، من المفترض أن تتعدل هذه المؤشرات تدريجيا ، سنة بعد سنة ابتداء من ١٩٨٦ ، لحين بلوغ القيم المستهدفة . ومن المفترض أن تزيد حصص الاستثمار التي تقل عن ٢٨ في المائة بنسبة ١ في المائة سنويا في البلدان التي تقل فيها معدلات النمو عن ٧ في المائة . ومعدلات الانتاج الاضافي لرأس المال التي تزيد عن ٠ر١٢ من المفترض ان تصبح ٠ر١٢ في عام ١٩٨٦ ، وبعد ذلك تتعدل معدلات الانتاج الاضافي لرأس المال نزوليا بنسبة ٥ر٠ في المائة سنويا الى أن تبلغ القيمة المستهدفة (٠ر٤) . (بالنظر الى ان ٩٥ في المائة من البلدان تقل فيها معدلات الانتاج الاضافي لرأس المال عن ١٢ في عام ١٩٨٥ ، فانه يمكن تبرير الانخفاض في الـ ٥ في المائة الباقية من البلدان الى ١٢ على أساس أن ظروفا غير عادية ، كثيرا ما تضمنت آثارا خارجية على الانتاجية ، أدت الى ارتفاع معدلات الانتاج الاضافي لرأس المال في المقام الأول) . وتنطوى هذه الأهداف على الافتراضات القائلة بأنه سيجرى توجيه السياسات على الصعيدين الوطني والدولي نحو تشجيع تحقيق أعلى مستوى نمو ممكن في الاقتصادات النامية وان الجهود التي ستبذل لمعالجة الأزمات الوطنية والدولية ستكلل بالنجاح في مواجهة الأزمات العرضية القصيرة الأجل التي يرجح ان تنشأ في مثل تلك البيئة المتسمة بارتفاع النمو .

١٦٦ - وتتضمن الافتراضات بشأن الاداء الاقتصادى المقبل الذى تحققه الاستراتيجية ، معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يقترب تدريجيا من نسبة ٧ في المائة للبلدان النامية ككل . ومن الواضح أن التسارع لتحقيق هذا المعدل في البلدان النامية لا يمكن ان يحدث بمفرده . اذ يتعين على صادرات البلدان النامية ان تجد أسواقا تتسارع هي أيضا أو أن تزيد ، على الأقل ، من التغلغل في الأسواق الحالية . وهذا التسارع في النمو في البلدان النامية سيتطلب أيضا واردات أكبر بكثير ، سواء من المواد الأولية أو من المصنوعات على وجه الخصوص ، مما سينشط الصادرات ومن ثم معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة النمو . ولا يضاح هذه الاعتبارات في اطار النموذج العالمي للاقتصاد الرياضي ، أدخلت أيضا تعديلات صريحة على الافتراضات المتعلقة بالبلدان المتقدمة النمو . وتؤدى هذه التعديلات الى تحقيق معدلات نمو طويلة الأجل في حدود نسبة ٤ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو و ٥ في المائة في الاقتصادات المخططة المتقدمة النمو ، بدلا من اسقاطات خط الأساس وتبلغ حوالي ٣ و ٤ في المائة على التوالي . وتتمشى هذه الزيادات الكبيرة مع الافتراضات التي ترتكز عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٦٧ - ويجدر ذكر افتراضين آخرين يتضمنهما السيناريو التفاؤلي . الافتراض الأول ، هو أن تظل أسعار السلع الأساسية ثابتة ؛ وألا تتحرك معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل بصورة منتظمة ضد البلدان النامية ككل . ويتمشى هذا الافتراض مع نتائج توقعات خط الأساس ، ولكنها لن تكون متمشية مع سيناريو بديل تتسع فيه توريدات السلع الأولية اتساعا كبيرا ولكن لا يظهر فيه تغير ملموس في الطلب داخل البلدان المتقدمة النمو . ومع ذلك ، اذا كان للبلدان المتقدمة النمو أن تشارك في تحقيق توسع على النطاق العالمي ، فان معدلات التبادل التجاري لن تظل مستقرة فحسب ، بل أنها قد تتحول تماما لصالح البلدان النامية . والافتراض الثاني هو أنه ليست هناك زيادة ملحوظة في تأثير التدابير الحمائية ، المتعلقة بالتعريفة الجمركية أو بغيرها ؛ وسيكون ذلك بالاستطاع اذا شاركت جميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية ، في تحقيق توسع عام في الاقتصاد العالمي .

١٦٨ - وفي الختام ، هناك آثار مالية مترتبة على هذا السيناريو التفاؤلي . فبافتراض حدوث زيادة عامة في التجارة العالمية والناتج المحلي الاجمالي في العالم على النحو المتوخى أعلاه ، فانه يجب ان تمول جهود التنمية في البلدان النامية عن طريق مجموعة ما من الموارد المحلية والأجنبية . بيد أنه ليس هناك ما يضمن توفير موارد كافية من فائض مدخرات البلدان المتقدمة النمو وبلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط لتغطية الطلب الزائد على الأموال من جانب البلدان النامية . وفي الواقع ، فان السيناريو التفاؤلي هو حساب معياري والسبب في ذلك بالضبط هو عدم افتراض شئ من هذا القبيل . والغرض الرئيسي من تحليل سيناريو النمو الأعلى هو دراسة جدوى تحقيق البلدان النامية معدلات نمو مرتفعة بنفس ارتفاع هدف الاستراتيجية البالغ ٧ في المائة ، بافتراض أن البلدان المتقدمة النمو ستشارك في هذا التوسع ، وتقييم الموارد الأجنبية المطلوبة واحتمال توفير تلك الموارد .

٢ - الاداء الاقتصادى بالنسبة لسيناريو خط الاساس

١٦٩ - يظهر الجدول ٢٨ النتائج الاساسية لسيناريو النمو الاعلى في شكل يمكن مقارنته بالجدول ٢٦ الذى يتضمن سيناريو خط الاساس . وقد يرتفع النمو الحقيقي بالنسبة للبلدان النامية ، الذى يقترب تدريجيا من هدف الاستراتيجية البالغ ٧ في المائة ، ليصل الى ٥ في المائة في بقية الثمانينات ويزيد على ٦ في المائة في المتوسط في التسعينيات . وستصل العديد من البلدان النامية الى المعدل المستهدف ، ليس بصفة فورية او حتى بحلول سنة ١٩٩٠ ، ولكن في المتوسط في فترة ما في منتصف التسعينيات . ونتيجة لذلك لن يتحقق هدف الاستراتيجية بالنسبة لفترة الثمانينيات؛ وفي الواقع سيتجاوز النقص ، النقص الذى حدث في فترة السبعينات بنسبة كبيرة ، نظرا للاداء الضعيف الذى شهدته اوائل فترة الثمانينيات والصعوبات التي ستواجه معظم البلدان النامية في السنوات القليلة القادمة ، كما سبق أن ناقشنا في الفرع الثالث .

الجدول ٢٨ — اسقاطات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومستويات دخل الفرد والاستهلاك الخاص ، والمعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج

(اسقاطات النمو الاعلى) (أ)

	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)			الدخل بالنسبة للفرد (بدولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٥)		
	١٩٦٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة	٣ر٢	٤ر١	٤ر٢	٤ ١٧٦	٩ ٠٠١	١٢ ٨٠٤
الاقتصادات السوقية النامية	٣ر٥	٥ر٠	٦ر٢	٣٤٤	٧٠٢	١ ٠٤٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واوربا الشرقية	٨ر٤	٩ر٤	٩ر٤	١ ٥٧٨	٤ ٦١٦	٦ ٩٩٣
رومانيا والصين ويوغوسلافيا	٩ر٦	٧ر٠	١ر٧	١٤٦	٥٣٧	٩٥٧
امريكا اللاتينية	٩ر٤	٤ر٦	٦ر١	٨٣٠	١ ٤٤١	٢ ١٠١
افريقيا	٢ر٤	٩ر٣	٧ر٥	٣٣٧	٤٤٨	٥٧٤
غربي آسيا	٩ر٥	٩ر٤	٦ر٢	٨٩٥	٢ ٣٥٣	٣ ٣٢٤
جنوب وشرق آسيا	٦ر٠	٦ر٤	٦ر٨	١٦٤	٣٩٧	٦٤٨
المصدره للنفط	٤ر٥	٥ر٠	٦ر١	٦٥١	١ ٤٣١	٢ ٠٣٦
المستورده للنفط	٢ر٥	٣ر٥	٦ر٤	٢٧٧	٥٢٩	٨٠٢

	المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج			الاستهلاك الخاص بالنسبة للفرد		
	١٩٦٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة	٧ر٢	٩ر٥	٨ر٥	٢ ٤٦٩	٥ ٣٨٣	٧ ٣٣٨
الاقتصادات السوقية النامية	٤ر٤	٢ر٥	٥ر٤	٢٢١	٤٢٢	٦٢٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واوربا الشرقية	٣ر٥	٢ر٥	٢ر٥	١ ١٣١	٣ ١٦١	٤ ٧٧٠
رومانيا والصين ويوغسلافيا	٩ر٤	٤ر٧	٤ر٧	٩٣	٢٩٨	٥٢٢
امريكا اللاتينية	٤ر٦	٤ر٥	٤ر٦	٥٣٥	٩٥٠	١ ٣٧٤
افريقيا	٦ر٥	٧ر٤	٤ر٥	٢٢١	٢٦٤	٣٣٤
غربي آسيا	٣ر٩	٨ر٥	٤ر٨	٣٦٨	١ ٠٢٢	١ ٤٨١
جنوب وشرق آسيا	٣ر٩	٤ر٢	٤ر١	١٢٤	٢٦٠	٤١٤
المصدره للنفط	٤ر٣	٨ر٥	٤ر٩	٣٢١	٧٤٠	١ ٠٧٠
المستورده للنفط	٤ر٤	٤ر٩	٤ر٣	١٩٩	٣٤٦	٥١٣

(أ) الناتج المادي الصافي للاقتصادات المخططة .

١٧٠ - وفي الوقت نفسه ، من المهم للغاية أن نقر ، انه بافتراض توافر الوقت الكافي للتكيف ، ان المعدل المستهدف للنمو الاقتصادى البالغ ٧ في المائة والمحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، يتفق مع تجربة النمو السابقة للبلدان النامية اذا اخذت كمجموعة ، وذلك بافتراض اتباع الحكومات الوطنية سياسات ملائمة وتأييد المجتمع الدولي لتلك السياسات . ويمكن الوصول لهذا الهدف ، اذا ما حققت البلدان الابطأ نموا معايير الاداء التي سجلتها بالفعل البلدان الأسرع نموا .

١٧١ - وبموجب سيناريو النمو الاعلى ، سيرتفع نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للاقتصادات السوقية النامية كمجموعة من ٢٣ر٧ في المائة في سنة ١٩٨٥ الى ٢٩ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وسينخفض المعدل التزايدى للعلاقة بين رأس المال الناتج من ٧ر٢ الى حوالى ٤ر٥ محققا بذلك ما يساوى الاهداف الاستراتيجية . ومع زيادة الدخل ، سيزيد أيضا تجميع الدخل التقديرى وستتمكن البلدان نتيجة لذلك من تكريس جزء اكبر من الدخل للمدخرات المحلية . ويشير الجدول ٢٩ الى أنه من المتصور أن يزيد معدل المدخرات الوطنية بالنسبة للاقتصادات السوقية النامية من ٢٠ر٨ في المائة في سنة ١٩٨٥ الى ٢٥ في المائة بحلول نهاية القرن . ومن المتصور أن يصل الفرق أو الرصيد الداخلي الى ٣٠ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٠ .

١٧٢ - يتضح أيضا من الجدول ٢٩ أن الاستثمار المطلوب والمدخرات المحلية المتوفرة ستختلف اختلافا بينا فيما بين المجموعات المختلفة من البلدان النامية . اذ من المتوقع أن تحقق البلدان النامية المستوردة للبترول ككل رصيدا داخليا مشتركا يصل الى حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول سنة ٢٠٠٠ . أما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل فمن المتوقع أن يصل الرصيد الى ٦ في المائة وأن تزيد الفجوة عن ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لاقل البلدان نموا . وتعكس هذه الاختلافات ، الفوارق في الدخل الحقيقي والدخل الحقيقي التقديرى بالنسبة للفرد الواحد .

الجدول ٢٩ - المدخرات ، الاستثمار والفجوة الداخلية

(النسب المئوية للانصبة من الناتج المحلي الاجمالي)

	السابقة		اسقاطات			
			خط الاساس		النمو الاعلى	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية النامية						
المدخرات الوطنية الاجمالية	٢٦ر١	٢٤ر٢	٢٤ر٨	٢٥ر٦	٢٥ر٢	٢٥ر٨
تكوين رأس المال الاجمالي	١٩ر٢	٢٥ر٧	٢٦ر٤	٢٧ر٧	٢٨ر٢	٢٨ر٨
الرصيد الداخلي	٦ر٩	- ١ر٤	- ٦ر١	- ٢ر١	- ٣ر٠	- ٢ر٩
الاقتصادات المصدرة للنفط						
المدخرات الوطنية الاجمالية	٤٢ر٦	٣٢ر٨	٣٠ر٦	٣٠ر٦	٣١ر٠	٣٠ر٣
تكوين رأس المال الاجمالي	١٦ر٠	٢٨ر١	٢٩ر١	٣٠ر٦	٢٩ر٩	٣٠ر٢
الرصيد الداخلي	٢٦ر٦	٤ر٧	١ر٦	٠ر٠	١ر١	٠ر١
الاقتصادات المستوردة للنفط						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٦ر٦	١٩ر٠	٢١ر٢	٢٢ر٤	٢١ر٤	٢٣ر٠
تكوين رأس المال الاجمالي	٢١ر٠	٢٤ر٢	٢٤ر٨	٢٥ر٩	٢٧ر٢	٢٧ر٨
الرصيد الداخلي	- ٤ر٤	- ٥ر٢	- ٣ر٦	- ٣ر٥	- ٥ر٧	- ٤ر٩
الاقتصادات المنخفضة الدخل						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٣ر٧	١٤ر٧	١٨ر٠	١٩ر٧	١٨ر٤	٢٠ر٧
تكوين رأس المال الاجمالي	١٨ر٥	٢١ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٣	٢٥ر٩	٢٦ر٨
الرصيد الداخلي	- ٤ر٨	- ٦ر٦	- ٤ر١	- ٢ر٦	- ٧ر٥	- ٦ر١
اقل الاقتصادات نموا						
المدخرات الوطنية الاجمالية	٤ر٨	٤ر٥	٥ر٩	٦ر٤	٧ر٣	٩ر٥
تكوين رأس المال الاجمالي	١٣ر١	١٤ر١	١٣ر٨	١٣ر٧	١٩ر٢	٢٥ر١
الرصيد الداخلي	- ٨ر٢	- ٨ر٧	- ٧ر٩	- ٧ر٣	- ١١ر٨	- ١٥ر٦
الاقتصادات التي تعاني عجزا (أ)						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٥ر٧	١٧ر٩	٢٠ر٠	٢١ر٢	٢٠ر٤	٢٢ر١
تكوين رأس المال الاجمالي	٢٠ر٣	٢٣ر٣	٢٣ر٩	٢٤ر٩	٢٦ر٨	٢٧ر٤
الرصيد الداخلي	- ٤ر٥	- ٥ر٤	- ٣ر٩	- ٣ر٧	- ٦ر٤	- ٥ر٤

المصدر : أنظر الجدول ١

(أ) الاقتصادات التي تعاني عجزا هي الاقتصادات النامية المستوردة للنفط التي من المتوقع ان تسجل رصيدا خارجيا سالبا لسنة ٢٠٠٠ .

١٧٣ - يتضمن الجدول ٣٠ الارصدة الخارجية المطابقة لسيناريو هي خط الاساس والنمو الاعلى . والرصيدان (الخارجي والداخلي) متماثلان تاريخيا وفقا للتعريف اما بالنسبة للمستقبل ، فاذا كانت الفجوة الخارجية كبيرة ، فان نقص العملات الاجنبية التي يمكن الحصول عليها سيحد من امكانيات التنمية حتى ولو تمت تعبئة المدخرات الداخلية . فعلى سبيل المثال ، بموجب سيناريو النمو الاعلى بالنسبة للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، من المتوقع أن تصل الفجوة الخارجية الى ٢ر٧ في المائة من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاقتصادات التي تعاني عجزا . وهو ما يزيد بكثير عن الفجوة الداخلية التي سجلتها تلك المجموعة البالغة ٤ره في المائة (من الجدول ٢٩) . ومن ثم فتتمثل العقبة الرئيسية في توافر الموارد الاجنبية . ومع ذلك فعلى مدى السنوات الخمس القادمة ، اى في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، من المتوقع أن يصل الرصيد الخارجي للبلدان التي تعاني عجزا الى ١ر٤ في المائة في سنة ١٩٩٠ ، وذلك بالمقارنة بالفجوة الداخلية البالغة ٦ر٤ في المائة . ولفهم انعكاس الوضع ، من المهم دراسة المجموعات المختلفة من البلدان النامية المذكورة في الجدولين ٢٩ و ٣٠ والتمييز بين الانتعاش المسقط خلال ١٩٩٠ والتنمية الثابتة الطويلة المدى المفترضة للفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ .

١٧٤ - ولتحقيق اهداف الانتاج المحددة في سيناريو النمو الاعلى ، يتمثل المتطلب الاساسي بالنسبة للسنوات الخمس القادمة في زيادة الاستثمار الحقيقي كجزء من الناتج المحلي الاجمالي ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا . وبعد معدل المدخرات وحصة الاستثمار لسنة ١٩٨٠ الواردان في الجدول ٢٩ منخفضان للغاية في البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للنفط ، بالمقارنة بجميع البلدان النامية المستوردة للنفط ، كما انهما اكثر انخفاضا بالنسبة لاقل البلدان نموا . وبمقارنة سيناريو خط الاساس وسيناريو النمو الاعلى في الجدول ٢٩ ، سينخفض نصيب الاستثمار في سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣ر٧ في المائة عن خط الاساس (يتراوح بين ٢ر٢٢ في المائة الى ٩ر٢٥ في المائة) في البلدان المنخفضة الدخل وسيقل بنسبة ٤ره في المائة (يتراوح بين ٨ر١٣ في المائة الى ٢ر١٩ في المائة) في أقل البلدان نموا . وتفوق هذه الفروق الفرق المناظر البالغ ٠ر٣ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية المستوردة للنفط مجتمعة وهي تمثل الجانب المسيطر في المقارنة الكلية . وعلاوة على ذلك ، وحيث ان المدخرات غير متجاوبة الى حد بعيد مع تزايد الدخل في المستويات المنخفضة المطلقة للدخل الفردى ، من المتوقع أن يصبح متوسط الرصيد الداخلي في سنة ١٩٩٠ بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل ٥ر٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي و ٨ر١١ في المائة بالنسبة لاقل البلدان نموا . وتزيد هذه الارصدة بنسبة كبيرة عن المتوسط البالغ ٧ره في المائة بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ككل ، وهي تحدد أيضا الى حد كبير اجمالي الرصيد .

الجدول ٣٠ - المدخرات ، الاستثمار والفجوة الخارجية (أ)

(النسب المئوية للانصبة من الناتج المحلي الاجمالي)

	السابقة (ب)			اسقاطات (ب)		
				خط الاساس	النمو الاعلى	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية النامية						
المدخرات الوطنية الاجمالية	٢٧ر٠	٢٥ر٥	٢٨ر٩	٢٩ر٢	٢٨ر٧	٢٦ر٩
تكوين رأس المال الاجمالي	٢٠ر١	٢٧ر٠	٢٩ر٤	٣٠ر٨	٢٨ر٦	٣٠ر٠
الرصيد الخارجي	٦ر٩	- ١ر٤	- ٠ر٤	- ١ر٦	٠ر٢	- ٣ر٠
الاقتصادات المصدرة للنفط						
المدخرات الوطنية الاجمالية	٤٤ر٣	٣٤ر٢	٣٥ر١	٣٦ر٢	٣٤ر٤	٣٢ر٥
تكوين رأس المال الاجمالي	١٧ر٧	٢٩ر٥	٣٢ر٦	٣٣ر١	٣٠ر٠	٣١ر٣
الرصيد الخارجي	٢٦ر٦	٤ر٧	٢ر٥	٣ر١	٤ر٤	١ر٢
الاقتصادات المستوردة للنفط						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٧ر١	٢٠ر٢	٢٥ر٠	٢٤ر٩	٢٥ر١	٢٣ر٤
تكوين رأس المال الاجمالي	٢١ر٥	٢٥ر٤	٢٧ر٣	٢٩ر٤	٢٧ر٧	٢٩ر١
الرصيد الخارجي	- ٤ر٤	- ٥ر٢	- ٢ر٣	- ٤ر٥	- ٢ر٦	- ٥ر٧
الاقتصادات المنخفضة الدخل						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٤ر٥	١٥ر٢	١٥ر٧	١٥ر٨	١٥ر٥	١٣ر٩
تكوين رأس المال الاجمالي	١٩ر٣	٢١ر٨	٢٣ر٥	٢٤ر٥	٢٣ر٩	٢٥ر٢
الرصيد الخارجي	- ٤ر٨	- ٦ر٦	- ٧ر٨	- ٨ر٧	- ٨ر٤	- ١١ر٣
اقل الاقتصادات نموا						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٠ر٧	١٠ر٣	١١ر٠	١١ر٨	١١ر٢	١٠ر٣
تكوين رأس المال الاجمالي	١٩ر٠	١٩ر٠	٢١ر٨	٢٢ر٨	٢٢ر٣	٢٥ر٤
الرصيد الخارجي	- ٨ر٣	- ٨ر٧	- ١٠ر٩	- ١١ر٠	- ١١ر٠	- ١٥ر١
الاقتصادات التي تعاني عجز (ج)						
المدخرات الوطنية الاجمالية	١٧ر٨	٢٠ر٩	٢٢ر١	٢٢ر٠	٢٢ر٢	٢٠ر٥
تكوين رأس المال الاجمالي	٢٢ر٦	٢٦ر٢	٢٥ر٨	٢٧ر٤	٢٦ر٣	٢٧ر٧
الرصيد الخارجي	- ٤ر٥	- ٥ر٤	- ٣ر٧	- ٥ر٥	- ٤ر١	- ٧ر٢

(أ) الصادرات والواردات محسوبة بحيث تشمل الخدمات وعامل الدخل الصافي من الخارج .

(ب) لن تضاف التفاصيل على وجه الدقة الى الاجماليات بسبب تقريب الارقام .

(ج) الاقتصادات التي تعاني عجزا هي الاقتصادات النامية المستوردة للنفط التي من المقرر ان تسجل رصيدا خارجيا سالبا لسنة ٢٠٠٠ .

١٧٥ - وعلى كل وحيث ان النمو الاقتصادى المسقط للسنوات الخمس القادمة هو عبارة عن انتعاش من الانكماش الخطير الذى شمل العالم ، وليس نموا من أساس مرتفع ، لن يعتمد التكوين الرأسمالي للاقتصادات النامية بشكل كبير على الواردات من السلع المصنعة . اذ تزيد الواردات ولكن ليس بسرعة الاستثمار . والاهم من ذلك ، نظرا الى أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من المتوقع لها ان تتوسع بمعدل سنوى قدره ٤ في المائة بالمقارنة بـ ٣ في المائة بموجب خط الاساس ، ستزيد ايضا الصادرات الحقيقية للبلدان النامية زيادة كبيرة . ومن ثم ففي غضون السنوات الخمس القادمة لن تختلف كثيرا الارصدة الخارجية مع النمو الاعلى ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، عنها بموجب خط الاساس .

١٧٦ - ومع ذلك فخلال السنوات العشر الممتدة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٠ سيحدث على وجه التقريب انعكاس دقيق في هذه المقارنة . فكنصيب من الناتج المحلي الاجمالي ، سيزيد الاستثمار الحقيقي زيادة طفيفة فقط في سيناريو النمو الاعلى ، حيث ان القيمة في ١٩٩٠ هي في الاغلب قريبة للغاية من الهدف النهائى . وفي الوقت نفسه سيستمر نصيب المدخرات في الزيادة ؛ ومن ثم ستتقلص الارصدة الداخلية . (ولكن ستمثل اقل البلدان نموا حالة استثنائية . فكل من استثماراتها ومدخراتها ضعيفة للغاية لدرجة ان اى منها لم يقترب من المعدلات المستهدفة حتى بحلول سنة ٢٠٠٠) . وعلى الجانب الخارجي ستزيد الواردات بوصفها جزءا من الناتج المحلي الاجمالي زيادة كبيرة خلال عقد التسعينات ، في حين ستنخفض الصادرات بصفة عامة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي . وترجع الحالة الاخيرة الى ان التجارة العالمية بموجب سيناريو النمو الاعلى ، يتوقع لها ان لا تنمو في التسعينيات بشكل اسرع من الفترة الممتدة من ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ولئن يكن الانجاز التدريجي لاهداف النمو الاعلى يعني أن البلدان النامية سوف تنمو بمعدل اسرع من معدل نمو التجارة العالمية الحقيقية . ومن ثم فبنهاية القرن ستكون الارصدة الخارجية اكبر بكثير وستكون القيود المفروضة على تبادل العملات الاجنبية حرجة .

٣ - تمويل النمو الاعلى

١٧٧ - تتمثل المشكلة الرئيسية الباقية في كيفية تمويل الرصيد الخارجي للبلدان المستوردة للنفط ، الذى من المتوقع ان يصل الى ١٣٥ بليون من الدولارات بأسعار

سنة ١٩٧٥ أو ٢ر٧ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي المشترك في سنة ٢٠٠٠ . ويكاد يكون من المؤكد انه لتعبئة هذا المبلغ من التمويل سيصبح من الضروري زيادة المساعدة الانمائية الرسمية لتصل الى هدف الاستراتيجية البالغ ٧ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المانحة . وبموجب سيناريو النمو الاعلى ، ستبلغ المساعدة الانمائية الرسمية ١٠٤ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٠ اذا ما تحقق هدف المساعدة الانمائية الرسمية ؛ وسوف يغطي ذلك ما يزيد على ثلاثة ارباع التمويل المطلوب المسقط . وتشكل حاليا المساعدة المقدمة بشروط ميسرة من منظمة البلدان المصدرة للنفط نسبة مئوية اكثر ارتفاعا حتى من النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للمانحين ، تراوحت بين ١ر٥ الى ٢ر٥ في المائة خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ . وعند نسبة ١ر٥ في المائة سيدر هذا المصدر ١٩ بليونا اضافيا من الدولارات بحلول سنة ٢٠٠٠ . وسوف ينشّط الانتعاش العالمي العام في ظل سيناريو النمو الاعلى استخدام الطاقة ، مما سيثبت اسعار النفط او سيرفعها تدريجيا ومن ثم يجعل من الممكن تحقيق معدل النسبة المئوية البالغة ١ر٥ في المائة .

١٧٨ - وبمقارنة سيناريو خط الاساس بسيناريو النمو المرتفع ، نجد ان التجارة العالمية ليست الوحيدة التي تنمو بشكل اسرع ولكن تتحسن ايضا الارصدة الحقيقية للسلع والخدمات للبلدان النامية . ويشير هذا الى ان النمو الاسرع في البلدان النامية يتطلب استثمارا جديدا كبيرا ومن ثم واردات مصنعة اضافية . وعلى كل ، يعني ذلك ان اصول القطاع الخاص الاجنبي الصافية للبلدان المتقدمة كمجموعة ، من المقرر ان تزيد بمبالغ كبيرة للغاية ، تبلغ ذروتها بزيادة قيمتها ٦٠ بليون من الدولارات سنويا بالقيم الحقيقية . وسيزيد ايضا الرصيد الخارجي للبلدان المصدرة للنفط مجتمعة في سنة ٢٠٠٠ بما يربو على ١٠ بليون دولار عن سيناريو النمو الاعلى . ومن ثم فمن المعقول ان نفترض ان جزءا كبيرا من تلك الاصول المتزايدة سيوجه الى الجزء الاكثر فعالية من العالم وهو البلدان النامية . وعلى الرغم من أن التقديرات الكمية سوف تكون مجرد تخمينات ، فان توفير مبلغ كافي لتغطية الـ ١٢ بليونا المتبقية من الدولارات ، سيكون معقولا بلا شك (الرصيد الخارجي البالغ ١٣٥ بليون دولار ، مطروحا منه ١٠٤ بليون دولار قيمة الزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية ومطروحا منه الـ ١٩ بليون من الدولارات قيمة الزيادة في المساعدات المقدمة من منظمة البلدان المصدرة للنفط) .

١٧٩ - وتتمثل الامكانية الثالثة في ان النمو المتجدد على نطاق كبير سيؤدي الى تحسين معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية كمجموعة الى حد كبير ، حيث من المرجح ان يزيد الطلب على السلع الاساسية بقدر اسرع من العرض . ومن المتوقع ان يبلغ مجموع الصادرات الحقيقية ، للبلدان النامية باكملها ، بما فيها المصدرة للنفط بحلول سنة ٢٠٠٠ ، حوالي ٩٤٦ بليونا من الدولارات وان تبلغ الواردات حوالي ١٠٠٢ بليون دولار . فاذا ما زادت اسعار التصدير بمقدار واحد في المائة ونقصت

اسعار الواردات بمقدار واحد في الطاقة ، فستقل الاحتياجات من التحويل ، بافتراض عدم تغير التدفقات الحقيقية ، بما يزيد عن ١٩ بليونا من الدولارات . وبالطبع ، فان هذه الحسابات ليس لها دلاله الا في اطار ترتيب المبالغ المعنيه ، حيث ان التدفقات الحقيقية ستخفض الاحتياجات من التمويل الى ما يقل عن ١٩ بليونا من الدولارات، ولكن بالرغم من ذلك يعتبر التغير الذى نسبته ٢ في الطاقة في معدلات التبادل التجارى على مدى فترة ١٥ سنة بسيطا جدا .

٤- قابلية تطبيق النمو الأعلى

١٨٠- والنتيجة الشاملة من تحليل سيناريو النمو الأعلى هي أن تحقيق هدف الاستراتيجية المتمثل في نمو حقيقي للاقتصادات النامية على مدى الثمانينات بمقدار ٧ في المائة من المحتمل ألا يكون ممكنا ؛ ولكنه من الممكن الوصول الى معدلات النمو هذه في التسعينات وذلك لأسباب مادية ومالية في آن واحد .

١٨١- وثمة اهتمام رئيسي من الناحية المادية هو أن المعدل المتزايد لرأس المال بالنسبة للناتج لن ينخفض بقدر كاف أو سينخفض بأبطأ مما ينبغي . وفي الحقيقة فان التدهور الذي يبدو شاملا في الأداء في البلدان النامية من الستينات الى الثمانينات لم يكن سببه أداء سيئ في المدخرات وانما يرجع سببه على الأصح الى فقدان الفعالية في استخدام الاستثمارات . وربما يعكس هذا الى حد بعيد الفشل في نقل التكنولوجيا الحديثة بقدر كاف أو التكنولوجيا " المناسبة " في بعض الأحوال ، أو الى الفشل في النهوض بنوعية القوى العاملة ؛ اكثر مما يعكس الفشل في تأكيد تقنيات الانتاج القائم على تكثيف رأس المال . (وتناقش في القسم الثالث أعلاه أهمية نقل التكنولوجيا وتنمية القوى العاملة) . بيد أنه يعكس أيضا المحيط الاقتصادي الخارجي للبلدان الخارجية ولا سيما أسعار الفائدة الدولية المرتفعة وشروط التجارة الآخذة في الانخفاض .

١٨٢- وهناك اهتمامان رئيسيان من الناحية المالية . الأول ، هل ستزداد التزامات المساعدة الانمائية الرسمية بما يتناسب مع الناتج المحلي الاجمالي عندما تكون بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشغولة بتخفيض حجم الانفاق الحكومي وتحدق بها مشاكل البطالة المحلية ، وربما تتحرك في اتجاه زيادة الحمائية ؟ وثانيا ، هل ستختفي تدفقات رأس المال الخاص الى البلدان النامية أو تحمل أسعار فائدة مرهقة عند أول اشارة لوجود أزمة ؟ وكما يبين هذا التحليل فانه سيتعين على كثير من البلدان النامية بذل جهود كبيرة لزيادة صادراتها ومدخراتها حتى تتمكن من تحقيق أماني الاستراتيجية . وسوف تجعل الأخطاء المفهومة في الحسابات ، أو حتى التصرفات العشوائية ، حدوث بعض الأزمات أمرا محتما وان لم يكن من الصعب التنبؤ به . وان وجود تدفقات يمكن الاعتماد عليها من المساعدة الانمائية الرسمية من شأنه ان يكون مصدا تلح الحاجة الى وجوده ، كما ان تدفقات رأس المال الخاص قد تكون أكثرا استقرارا اذا أمكن طمأنة المقرضين الى أنه يمكن الاعتماد على المؤسسات الدولية في حالات الأزمة . وعلى العكس من ذلك فانه عندما تبدأ المساعدة الانمائية الرسمية في الاختفاء و/أو عندما يبدأ المقرضون في استرداد القروض ، لن تتمكن البلدان النامية ذات الأرصدة المحفوفة بالمخاطر من تأمين التمويل مما يعجل بمزيد من الأزمات .

١٨٣- وفي النهاية فان نتائج سيناريو النمو الأعلى يبين أيضا أنه يجب النظر في تدابير خاصة لتعزيز النمو المعجل والمتكافئ في البلدان النامية المنخفضة الدخل ولا سيما أقل البلدان نموا. ولا توفر معايير أداء النمو ، القائمة على الخبرة السابقة لكثير من هذه الاقتصادات ، أساسا كافيا لتحقيق هدف النمو المحدد في الاستراتيجية ولهذا السبب فانه تلزم ، لتحقيق تعجيل في النمو، تغييرات كبيرة في الانماط الحالية لاستخدام موارد هذه البلدان ومستويات فعالية الاستثمار فيها الى جانب الدعم الدولي الكبير .

حواشي الفرع الرابع

(١) لتبسيط العرض ، ادرجت فقط نتائج سيناريو النموذج الاقتصادي العالمي ، بيد ان النص يشير الى أية اختلافات كبيرة بين هذا وبين سيناريو خط الأساس .

خامسا - المناظير الاجتماعية - الاقتصادية

١٨٤- تتضمن مرامي وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية تقليل الفقر والقضاء عليه ، والتوزيع العادل لفوائد التنمية ، وازالة الجوع وسوء التغذية ، والعمالة الكاملة المنتجة ، والتوقعات العمرية الأطول ، والصحة والتعليم ومحو الأمية والمأوى للجميع . كما تدعو الاستراتيجية الى مساهمة جميع السكان الكاملة والفعالة في التنمية بما في ذلك المركز المتكافئ للمرأة من ناحية المبدأ والممارسة على السواء وادماج الفئات الضعيفة من السكان في المجتمع ولا سيما الأطفال والشباب والمعوقين . ويمتد الاطار الزمني المحدد في الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف عامة الى عام ٢٠٠٠ .

١٨٥- وتّذكر الحالة الاجتماعية في عدد من البلدان النامية بالآثار الاجتماعية للكساد الكبير الذى حدث في الثلاثينات في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ويعيش حوالي خمس اجمالي سكان المناطق النامية في مناطق كان فيها انخفاض مطلق في النشاط الاقتصادى في السنوات الثلاث الأولي من الثمانينات . ويعيش عُشر آخر من السكان في بلدان أصيب فيها نصيب الفرد من الناتج اما بالجمود أو الانخفاض . وانتشر الفقر ليس فقط في افريقيا وأقل البلدان نموا كمجموعة وانما أيضا في المناطق النامية ولا سيما أمريكا اللاتينية التي مرت بنمو سريع وتقدم اقتصادى وتغير اجتماعي خلال العقد السابق . وفي حوالي نصف البلدان النامية يجرى تنفيذ برامج تقشف كجزء من جهودها لتصحيح جوانب عدم التوازن الاقتصادى الخارجي والداخلي فيها ، والتكيف مع محيط دولي غير موات . ولم يؤد انخفاض الدخل الى تقليل الاستهلاك الجارى فحسب ، وانما كان له مضاعفات طويلة الأجل في ضياع الرعاية المستقبلية وزيادة قابلية التضرر من الصدمات الخارجية .

١٨٦- ونستعرض بالتفصيل الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في تقرير الأمين العام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية العالمية (١) . ويقارن القسم الحالي آثار الجوانب الاقتصادية الكلية (ولا سيما زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار) لسيناريوهات النمو الأعلى والنمو الأدنى بالنسبة لعدد من الجوانب الاجتماعية أو الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية بما في ذلك العمالة ومحو الأمية والقيد بالمدارس والتغذية وتوافر مياه الشرب والصرف الصحي . والنتيجة الأساسية التي تستخلص من هذه المقارنة هي أن هذه الجوانب الاجتماعية من شأنها أن تتحسن من عام ١٩٨٥ الى عام ٢٠٠٠ مع سيناريو النمو الاقتصادى الأعلى على وجه أسرع جدا كما تتحسن به مع سيناريو النمو الأدنى . بيد انه حتي مع النمو الأعلى ، ستكون هناك ثغرات كبيرة بين المستويات المنجزة بحلول عام ٢٠٠٠ والأهداف الموضوعة في

الاستراتيجية . ونتيجة لذلك سوف تلزم مبادرات رئيسية تتعلق بالسياسة وتطورات مؤسسية لزيادة كمية وكفاءة الانفاق العام والخاص اللذين يستهدفان تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية بالنسبة للتنمية الاجتماعية .

ألف - العمالة

١ - الحالة الراهنة والاتجاهات الحديثة

١٨٧ - تنادى الاستراتيجية الانمائية الدولية بتحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ وببذل جهود مكثفة لزيادة فرص العمالة المنتجة . وفي معظم البلدان النامية لا تزال الأغلبية ، أو الأقلية الكبيرة ، من الناس تكسب قوتها في مجال الزراعة التقليدية ، والحرف الصغيرة والنقل والخدمات الشخصية المنخفضة الانتاجية . ومن مصادر الدخل الهامة ؛ العمالة الذاتية على نطاق ضيق ، والعمالة بدون أجر بالنسبة لأعضاء الأسرة ، والعمالة بأجر في القطاع الحضري غير الرسمي . وفي المراحل المبكرة للنمو زادت هذه الأنواع الأخيرة من العمالة في أهميتها النسبية ؛ وفي المستويات الأعلى من التنمية كان من الطبيعي أن يقلل النمو من الأهمية النسبية لمثل هذه الأعمال بينما يجعل أيضا من الممكن زيادة الكسب من خلالها . وفي السبعينات ، ومع زيادة التحضر والفردية وانتشار الخدمات التجارية والزراعية والعامة ، انتشرت العمالة بأجر في المؤسسات المنظمة (أي القطاع الرسمي) انتشارا سريعا في جميع أنحاء المناطق النامية . وبينما كان التذبذب الاقتصادي ينعكس في الماضي أساسا في مستويات الدخل ومدى البطالة في البلدان النامية ، فانه أصبح مؤخرا يُرى بشكل مباشر في البطالة الصريحة . وكانت منظمة العمل الدولية تقدر في عام ١٩٨٠ ان البطالة الصريحة تمثل ٦ في المائة من القوى العاملة في البلدان النامية بوصفها مجموعة ، باستثناء الصين (أنظر الجدول ٣١) . وأسهم الكساد الذي حدث في أوائل الثمانينات في زيادة مثل هذه البطالة الصريحة زيادة كبيرة وفاقم من مشكلة نقص العمالة .

١٨٨ - ولقد وصلت بعض معدلات البطالة ، وبخاصة في البلدان ذات النسبة المئوية المرتفعة من العمالة بأجر ، مستويات عالية كما هو الحال في سري لانكا وبعض البلدان الكاريبية . وبقيت المعدلات بوجه عام كما هي في الأماكن التي كانت مرتفعة فيها في الستينات . وكانت البطالة المسجلة في معظم البلدان أعلى بكثير بالنسبة للمناطق الحضرية عنها بالنسبة للمناطق الريفية وبالنسبة للشباب عنها بالنسبة للشيوخ وغالبا أعلى بالنسبة للأكثر تعليما (خريجو المدارس الثانوية والجامعات) عنها بالنسبة

لهؤلاء الذين لم يتموا قط التعليم الابتدائي . وتدعم هذه الاتجاهات فكرة أن حدوث البطالة يتجاوب مع المدى المتصور لفرص العمل . ومع ذلك فانه صحيح أيضا أن الصورة في جنوبي آسيا ، بالنسبة للذكور على الأقل هي أن الأطفال المنحدرين من أسر فقيرة مهددون بالبطالة بعد ترك المدارس أكثر من المنحدرين من فئات ميسورة الحال .

الجدول ٣١ - البطالة الصريحة - المناطق النامية لعام ١٩٨٠

(النسبة المئوية لليد العاملة)

المجموعة	الاجمالي	الذكور	الاناث
جميع البلدان النامية (أ)	٦ر٠	٢ر٥	٨ر٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
بلدان الدخل المنخفض	٨ر١	٧ر٤	١٠ر٣
بلدان الدخل المتوسط	٦ر٥	٨ر٧	٤ر٨
آسيا			
بلدان الدخل المتوسط	٣ر٤	٣ر٤	٣ر٤
الهند	٦ر٤	٣ر٣	٧ر٣
بلدان الدخل المنخفض الأخرى	٥ر٤	٢ر٣	١٠ر٢
أفريقيا والشرق الأوسط			
بلدان الدخل المنخفض	٨ر١٤	٩ر١٥	١٢ر٦
بلدان الدخل المتوسط	٧ر٧	٤ر٧	٨ر٧
البلدان المنتجة للنفط ذات فائض رأس المال	٤ر٥	٦ر١	٤ر٠

المصدر : مكتب العمل الدولي ، " تقرير العمل العالمي " ، ١٩٨٤ ، المجلد الأول ، الجدول ١ - ٣ ص ٧٠

(أ) باستثناء الصين .

١٨٩- وفي أمريكا اللاتينية لا تظهر المجموعات الاحصائية لمعدلات البطالة أى نمط خاص حتى عام ١٩٨٠ . ففي خمسة بلدان فقط من ١٤ بلدا ارتفعت المعدلات بما لا يقبل الشك . وارتفع المتوسط غير المرجح لجميع البلدان ارتفاعا طفيفا من ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٥٠ الى ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ (٢) . بيد أن نمو الطلب على العمالة هبط منذ عام ١٩٨٠ الى ما هو أدنى من نمو السكان النشطين اقتصاديا وكان هناك ارتفاع حاد جدا في البطالة الصريحة في القطاع الحضرى (انظر الجدول ٣٢) . وفي بعض البلدان الكبيرة في أمريكا اللاتينية انخفضت العمالة في القطاع غير الزراعي بالقيمة المطلقة بعد عام ١٩٨٠ وبعد عقدين من النمو الاقتصادى السريع جدا وايجاد الأعمال . وسوف يلزم لاحياء العمالة مزيج من فرص التصدير المحسنة والامدادات الأكبر من المدخلات المستوردة اللازمة للانتاج واحياء الثقة الاستثمارية ، وترتبط كلها ارتباطا وثيقا بالانتعاش العالمي والحسم المرضي لمشاكل الدين الرئيسية .

١٩٠- وفي أفريقيا ، حيث تستمد نسبة محدودة فقط من اجمالي الدخل من العمالة في القطاع الحديث ، تنكمش بسرعة فرص العمالة المربحة في القطاع الحديث والاقتصاد الريفي على السواء . ولا تزال أوجه النقص الخطير في القوى العاملة الماهرة تتعايش مع انخفاض الانتاجية وانخفاض مستويات الدخل في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي الحضرى . كما تزداد البطالة الصريحة في هذه المنطقة . وستحتاج الفرص الجديدة للعمالة المربحة الى تطوير في قطاع زراعي يجرى تعزيزه وفي القطاع غير الرسمي الحضرى وكذلك من استخدام الاستثمارات القائمة والمقبلة في الصناعة والخدمات في القطاع الرسمي بصورة أكثر كفاءة .

الجدول ٣٢- معدلات البطالة الصريحة في الحضر في ١٢ من بلدان أمريكا اللاتينية

(نسبة مئوية)

البلد	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأرجنتين	٤ر٩	٢ر٨	٢ر٠	٢ر٣	٤ر٥	٤ر٧	٤ر٠
اورغواي	٧ر٥	١٠ر١	٨ر٣	٧ر٤	٦ر٧	١١ر٩	١٥ر٥
باراغواي	٠٠٠	٤ر١	٥ر٩	٤ر١	٢ر٢	٥ر٦	٤ر٨
البرازيل	٦ر٥	٦ر٨	٦ر٤	٦ر٢	٧ر٩	٦ر٣	٦ر٧
بنما	١٠ر٣	٩ر٦	١١ر٦	٩ر٨	١١ر٨	١٠ر٤	٠٠٠
بوليفيا	٠٠٠	٤ر٥	٦ر٢	٧ر٥	٩ر٧	٩ر٤	١٢ر١
بيرو	٦ر٩	٨ر٠	٦ر٥	٧ر١	٦ر٨	٧ر٠	٨ر٨
شيلي	٤ر١	١٣ر٣	١٣ر٤	١١ر٧	٩ر٠	٢٠ر٠	١٩ر٠
فنزويلا	٧ر٨	٥ر١	٥ر٨	٦ر٦	٦ر٨	٧ر٨	٩ر٨
كوستاريكا	٥ر٣	٨ر٥	٥ر٣	٦ر٠	٩ر١	٩ر٩	٨ر٥
كولومبيا	١٠ر٦	٩ر٠	٨ر٩	٩ر٧	٨ر٢	٩ر٣	١١ر٨
المكسيك	٧ر٠	٦ر٩	٥ر٧	٤ر٥	٤ر٢	٤ر١	٦ر٩

المصدر: " استعراض العمل الدولي " ، المجلد ١٢٣ ، العدد ٥ ، ايلول /سبتمبر - تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤ ، ص - ٥٨٨

١٩١- وفي جنوب شرقي آسيا تسبب التوسع الأبطأ في صادرات المصنوعات في ابطاء النمو في العمالة ؛ وكان هناك انخفاض حتي في مستويات العمالة في بعض البلدان . وفي البلدان الآسيوية الأكبر حيث لا تزال الصناعة تخلق فرص عمالة جديدة تظل الآثار الطويلة الأجل للتغيرات التكنولوجية على العمالة في الزراعة غير مؤكدة . لقد تم الحصول على بعض الاعمال في الزراعة ونتيجة لها عن طريق ادخال اصناف مرتفعة الغلة من المحاصيل والتقنيات الجديدة المرتبطة بها (الثورة الخضراء) . بيد أن بعض الاعمال الأخرى ضاعت ، وكان الرصيد يختلف من منطقة الى أخرى ومن ادخال التكنولوجيات الجديدة لأول مرة الى انتشار استخدامها . وكان هناك ربح صاف في العمالة في الأماكن التي كان عدد المالكين ـ المزراعين يزيد فيها زيادة كبيرة عن عدد المستأجرين وواضعي اليد وغير ذلك من العمال من غير ملاك الأراضي قبل ادخال التقنيات الجديدة . وكان من الطبيعي ان تحدث بعض الارتباكات المبدئية حتي في مثل هذه الظروف المواتية . أما المناطق الفقيرة التي لم تنتشر فيها الثورة الخضراء فكانت الظروف فيها أسوء بصورة تقليدية . ولم يتم في هذه المناطق تعويض الخسائر ، الناشئة عن تفتيت الملكيات وزيادة حالات الافتقار الى ملكية الأراضي والضغط السكاني على أسواق العمل ، بالمكاسب التي حدثت في العمالة خارج المزارع وفرص الحصول على الدخل ، أو بالزيادات الكبيرة في الفائض العام للأغذية والأمن الغذائي الموسمي ، وثمة مهمة رئيسية باقية هي توسيع شمول تقنيات الثورة الزراعية عن طريق التوسع في المساحات المروية والاصلاح المؤسسي لتقليل الحاجة الى المدخلات المكلفة بدون تقليل غلة الحبوب وبتوسيع البحوث في مجال رفع غلة المواد الأساسية الأقل غلة ولا سيما تلك المزروعة تحت الظروف البعلية .

١٩٢- وتمثل أهداف العمالة الكاملة تحديا صعبا بالنسبة للعالم النامي ككل وبالنسبة للمجتمع الدولي . وسوف تستثمر القوى العاملة في الاقتصادات السوقية النامية في التوسع بمعدل سنوى يزيد عن أثنين بالمائة ـ مما يضيف حوالي ٢٠ مليون نسمة في العام في الثمانينات وحوالي ٢٥ مليون نسمة سنويا في التسعينات ـ الى أن يبدأ انخفاض الخصوبة الحديث في ابطاء هذا الضغط نوعا ما بعد عام ٢٠٠٠ . ولقد أوجد النمو الاقتصادى السريع المصحوب بالحراك الاجتماعي في الستينات والسبعينات ، بالاضافة الى أثره على العمالة ، جوا من الأمل والحركة في عدد من البلدان النامية التي خففت من العواقب الاجتماعية والسياسية للفقر والبطالة والعمالة الناقصة . وسوف يكون لتطويل كساد أوائل الثمانينات الاقتصادى أثر عكسي .

١٩٣- وتستعرض بالتفصيل في تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية العالمية أسباب الجوانب السابقة للعمالة وآثارها الحديثة . (أنظر القسم السابع من

الوثيقة E/CN.5/1985/2) وتركز المناقشة الحالية على التوقعات بالنسبة للنمو الطويل الأجل للقوى العاملة (الامدادات من العمل) والطلب على الخدمات العمالية على النحو الذى تتضمنه سيناريوهات نمو اجمالي الناتج المحلي ، ومعدلات النمو الممكنة لانتاجية العمالة والتي تعرّف بأنها نصيب العامل من مردود الناتج المحلي الاجمالي .

٢- الامدادات من القوى العاملة

١٩٤- أكدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد التنمية الثالث والمؤتمر السكاني الدولي لعام ١٩٨٤ من جديد أن تحقيق عمالة كاملة بحلول عام ٢٠٠٠ لا يزال هدفا أوليا . ومع ذلك فقد شهدت السنوات المبكرة من هذا العقد زيادات في البطالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . والغرض من المناقشة الحالية دراسة الدور الذى تلعبه العوامل الديموغرافية وتقييم ما اذا كانت السياسات السكانية يمكنها أن تسهم ، بالاقتران مع السياسات الانمائية المناسبة والتغير الهيكلي ، في تخفيض البطالة ونقص العمالة . وتعرض الفقرتان اسقاطات للسكان في سن العمل للفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٢٥ . وتدرس المناقشة الواردة في الفقرات ٢٣٠ الى ٢٣٧ .

(أ) نمو فئة سن العمل من السكان

١٩٥- تقدر فئة سن العمل من سكان العالم ، والمحددون بالاشخاص من سن ١٥ الى ٦٤ ، بعدد ٢ر٦ بليون نسمة في عام ١٩٨٠ (أنظر الجدول ٣٣) ، حوالي ٥٩ في المائة من اجمالي السكان . وهكذا فان فئة سن العمل من السكان كانت أكبر من اجمالي سكان العالم في عام ١٩٥٠ (٢ر٥ بليون) . وحدث معظم النمو بالنسبة لفئة سن العمل من السكان منذ عام ١٩٥٠ (١ر١ بليون) في المناطق الأقل نموا . فبينما زادات فئة سن العمل من السكان بنسبة ٣٩ في المائة في المناطق الأكثر نموا (من ٥٣٧ الى ٧٤٥ مليون) خلال فترة الثلاثين عاما هذه فان هذه الفئة العمرية زادت بنسبة ٩٥ في المائة في المناطق الأقل نموا (من ٩٥٥ الى ١٨٦٥ مليون) . ونتيجة لذلك يكون القسط العائد الى المناطق الأقل تقدما من فئة سن العمل السكانية قد زاد من ٦٤ في المائة في عام ١٩٥٠ الى ٧٢ في المائة في عام ١٩٨٠ .

١٩٦- وفيما بين عام ١٩٨٠ ونهاية القرن ، سوف تنمو فئة سن العمل من السكان بعدد اضافي قدره ٢٥ر١ بليون (٥٠ في المائة تقريبا) . وسيحدث ما يقرب من ٩٠ في المائة من هذا النمو (حوالي ١٥ر١ بليون) في المناطق الأقل نموا . ومن بين المناطق الرئيسية فان عدد سكان فئة سن العمل سوف يزداد بنسبة ٨٥ في المائة في افريقيا و ٦٦ في المائة في امريكا اللاتينية و ٦٤ في المائة في جنوب آسيا و ٤٤ في المائة في شرقي آسيا و ٨٠ في المائة فى أقل البلدان نموا (٣). وستكون الزيادة المناظرة بالنسبة للمناطق الأكثر تقدما ١٣ في المائة فقط .

الجدول ٣٣- السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما ، بما في ذلك النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما ، والسكان المقيمون في مناطق حضرية ، حسب المنطقة في السنوات ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ (التباين الوسطي)

المنطقة (أ)	١٩٨٠			٢٠٠٠			٢٠٢٥		
	ملايين	النسبة المئوية حضر	النسبة المئوية ١٥-١٩	ملايين	النسبة المئوية حضر	النسبة المئوية ١٥-١٩	ملايين	النسبة المئوية حضر	النسبة المئوية ١٥-١٩
العالم	٢ ٦١٠	٤٤	١٧	٣ ٨٦٠	٥٣	١٤	٥ ٣٨٤	٦٩	١٢
المناطق الأكثر نموا	٧٤٥	٧٤	١٣	٨٤٢	٨٢	١٠	٨٧٨	٨٩	١٠
المناطق الأقل نموا	١ ٨٦٥	٣٢	١٩	٣ ٠١٨	٤٥	١٥	٤ ٥٠٥	٦٥	١٣
أقل البلدان نموا	١٤٦	١٦	٢٠	٢٦٣	٢٨	٢٠	٥٣٤	٤٨	١٧
افريقيا	٢٤٦	٣١	٢٠	٤٥٤	٤٦	٢٠	٩٩٦	٦٣	١٨
الامريكتان	٣٧١	٧٢	١٧	٥٣٧	٨٠	١٤	٧٣٤	٨٨	١٢
أمريكا اللاتينية	٢٠٤	٦٨	٢٠	٣٣٨	٧٨	١٦	٥١٧	٨٥	١٣
أمريكا الشمالية	١٦٧	٧٨	١٤	١٩٩	٨٥	١١	٢١٧	٩٣	١١
آسيا	١ ٤٩١	٣٠	١٨	٢ ٣٠٧	٤٢	١٤	٣ ٠٦٣	٦٢	١١
شرق آسيا	٧٠٣	٣٥	١٦	١ ٠١٣	٤٦	١٠	١٥٩	٧٠	٩
جنوب آسيا	٧٨٨	٢٦	١٩	١ ٢٩٥	٣٨	١٦	١ ٩٠٤	٥٨	١٢
اوروبا	٣١٣	٧٢	١٢	٣٣٩	٨٠	١٠	٣٣٢	٨٧	١٠
أوقيانوسيا	١٤	٧٨	١٤	٢٠	٨٣	١٠	٢٦	٨٩	١٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٧٤	٦٩	١٤	٢٠٣	٧٩	١٢	٢٣٢	٨٩	١١

المصدر: استمدت التقديرات والاسقاطات التي تظهر في الجدولين ٣٣ و ٣٤ من "توقعات سكان العالم : تقديرات واسقاطات مقدرة في عام ١٩٨٢". (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83. XIII.) والاستثناء الوحيد من ذلك يتعلق بالنسبة المئوية لسكان الحضر ، حيث أستمدت نسب عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ من "هيكل العمر والجنس لسكان الحضر والريف ، ١٩٧٠-٢٠٠٠ : تقدير عام ١٩٨٠" . (ESA/P/WP.81) ؛ أما النسب المتعلقة بعام ٢٠٢٥ فهي تقديرات استقرائية تستند الى مجموع اسقاطات السكان ونسب سكان الحضر الى مجموع السكان في الأعوام ١٩٨٠ ، و ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

(أ) تشمل المناطق الأكثر نموا ، أمريكا الشمالية واليابان وجميع مناطق أوروبا واستراليا ونيوزيلندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وتشمل المناطق الأقل نموا جميع مناطق افريقيا وجميع مناطق أمريكا اللاتينية والصين والبلدان الأخرى في شرق آسيا ، وجميع مناطق جنوب آسيا وميلانيزيا وميكرونيزيا - بولينزيا . وللاطلاع على تعاريف العناصر دون الاقليمية المكوّنة لهذه المناطق ، أنظر "توقعات سكان العالم" ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ .

١٩٧- وتشير اسقاطات عام ٢٠٢٥ الى حدوث زيادات سريعة واضافية في عدد السكان الذين هم في سن العمل في المناطق الأقل نموا ، تقترن بتغييرات طفيفة نسبيا في المناطق الأكثر نموا . ووفقا لاسقاط التباين الوسطي ، فان عدد السكان الذين هم في سن العمل سيبلغ بحلول عام ٢٠٢٥ زهاء ٤ر٥ بليون نسمة ، أى قرابة ضعف عددهم الحالي ؛ وستزيد نسبة من يعيشون منهم في أقل المناطق نموا من ٧٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٢٥ ، وفي ذلك الوقت ، تشير الاسقاطات الى أن عدد السكان الذين هم في سن العمل في المناطق الأقل نموا سيكون مساويا تقريبا للمجموع الحالي لسكان العالم بأسره .

١٩٨- وفي العقود القادمة ، ستعيش نسبة أكبر من السكان الذين هم في سن العمل في مناطق حضرية . ففي عام ١٩٨٠ ، بلغ عدد السكان الذين هم في سن العمل ويعيشون في مناطق حضرية في المناطق الاقليمية الأقل نموا ، ثلث عدد السكان الذين هم في سن العمل ، الا أن هذا العدد سيبلغ قرابة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ، وبحلول عام ٢٠٢٥ ستصل هذه النسبة الى الثلثين تقريبا . وفي البلدان الأقل نموا ، من المتوقع أن تزيد نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٥ر١٥ الى ٥ر٤٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٢٥ .

' ١ ' الوافدون الجدد على السكان الذين هم في سن العمل

١٩٩- ثمة أهمية خاصة لفئة العمر التي تتراوح بين ١٥ الى ١٩ عاما حيث أنها تشكل الوافدين الجدد ، خلال كل فترة خمس سنوات ، على السكان الذين هم في سن العمل . وتوجد حاليا نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من هذه الفئة في المناطق الأقل نموا ، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة الى ٨٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . كذلك فان عدد البالغين من العمر ١٥ الى ١٩ عاما في المناطق الأقل نموا سيزيد بنسبة ٦٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ ، بينما يتوقع أن ينقص العدد في المناطق الأكثر نموا من ٩٦ مليونا في عام ١٩٨٠ الى ٩٠ مليونا في عام ٢٠٢٥ . وعلى العكس من ذلك ، فمن المتوقع أن تزيد فئة العمر هذه (١٥ الى ١٩ عاما) في الـ ٣٦ بلدا من البلدان الاقل نموا ثلاث مرات على مدى الأربعين عاما المقبلة ، من ٢٩ مليونا في عام ١٩٨٠ الى ٩١ مليونا .

٢٠٠- وفي عام ١٩٨٠ كان قرابة ١٣ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل في المناطق الأكثر نموا مندرجين في فئة العمر من ١٥ الى ١٩ عاما ، في حين بلغت النسبة المناظرة في المناطق الأقل نموا قرابة ١٩ في المائة ، وتراوحت بين ١٦ في المائة في شرقي آسيا و ٢٠ في المائة في افريقيا . ومن المتوقع خلال العقود الأربعة

المقبلة أن تنخفض نسبة السكان الذين هم في سن العمل ، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما انخفاضا كبيرا في المناطق الأقل نموا ككل ، فتهبط الى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ والى ١٣ في المائة في عام ٢٠٢٥ . أما في أقل البلدان نموا وفي افريقيا ككل ، فمن المتوقع أن تظل النسبة قريبة من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ ، وأن تنخفض الى ما بين ١٧ و ١٨ في المائة فقط بحلول عام ٢٠٢٥ ، نظرا لاستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة .

' ٢ ' نسب الاعالة

٢٠١- سن الاعالة هو أحد الأبعاد الهامة التي ينبغي النظر فيها عند تناول السكان الذين هم في سن العمل (٤) وفي عام ١٩٨٠ ، بلغت نسبة اعالة الأطفال (عدد الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ الى ٦٤ عاما) في المناطق الأقل نموا ضعف النسبة في المناطق الأكثر نموا - ١ر٧١ لكل ١٠٠ شخص في سن العمل مقابل ١ر٣٥ لكل ١٠٠ شخص في سن العمل على التوالي ؛ وفي المناطق الأقل نموا تزيد النسبة بقدر أكبر حيث تبلغ ٨ر٨٩ (أنظر الجدول ٣٤) . والأمر عكس ذلك فيما يتعلق بنسبة اعالة المسنين (وهم الذين تزيد أعمارهم عن ٦٤ عاما لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما) : فتبلغ ٤ر١٧ في المائة في المناطق الأكثر نموا و ٦ر٨ في المائة في المناطق الأقل نموا . ويزيد مجموع نسبة الاعالة (مجموع نسب الاشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما والأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٤ عاما) زيادة كبيرة في المناطق الأقل نموا عن نسبتها في المناطق الأكثر نموا ، حيث تبلغ ٩ر٧٧ مقابل ٦ر٥٢ ؛ وتبلغ في أقل البلدان نموا ٦ر٩٥ .

الجدول ٣٤- نسب الاعالة العمرية لمجموع المعالين ، وللأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما ، والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر ، حسب المنطقة ، في الأعوام ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥
(التباين الوسطي)

المنطقة (أ)	المجموع			أقل من ١٥ عاما			٦٥ عاما فأكثر		
	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
مجموع العالم	٧٠ر٦	٥٨ر٧	٥١ر٩	٦٠ر٨	٤٨ر٢	٣٧ر٥	٩ر٨	١٠ر٥	١٤ر٤
المناطق الأكثر نموا	٥٢ر٦	٥١ر٥	٥٩ر٠	٣٥ر١	٣١ر٥	٣١ر٤	١٧ر٤	٢٠ر٠	٢٧ر٦
المناطق الأقل نموا	٧٧ر٩	٦٠ر٨	٥٠ر٥	٧١ر١	٥٢ر٩	٣٨ر٧	٦ر٨	٧ر٨	١١ر٨
أقل البلدان نموا	٩٥ر٦	٨٧ر٧	٥٩ر٢	٨٩ر٨	٨٢ر٥	٥٣ر٢	٥ر٨	٥ر٢	٦ر٠
افريقيا	٩٣ر٤	٩٣ر١	٦٤ر٩	٨٧ر٥	٨٧ر٣	٥٨ر٦	٥ر٩	٥ر٩	٦ر٣
الامريكتان	٦٥ر٥	٥٨ر٠	٥٤ر٤	٥٣ر٨	٤٦ر٢	٣٧ر٥	١١ر٧	١١ر٨	١٦ر٩
أمريكا اللاتينية	٧٧ر٥	٦٢ر٧	٥٢ر٢	٦٩ر٩	٥٤ر٣	٣٩ر٧	٧ر٦	٨ر٤	١٢ر٤
أمريكا الشمالية	٥٠ر٧	٤٩ر٩	٥٩ر٧	٣٤ر٠	٣٢ر٣	٣٢ر٢	١٦ر٧	١٧ر٦	٢٧ر٦
آسيا	٧٣ر٨	٥٣ر٦	٤٥ر٨	٦٦ر٦	٤٤ر٩	٣١ر٨	٧ر١	٨ر٧	١٤ر٠
شرق آسيا	٦٨ر٢	٤٥ر٢	٤٦ر٣	٥٩ر٦	٣٤ر٣	٢٧ر٠	٨ر٥	١٠ر٩	١٩ر٤
جنوب آسيا	٧٨ر٨	٦٠ر٢	٤٥ر٥	٧٢ر٩	٥٣ر٢	٣٤ر٧	٥ر٩	٧ر٠	١٠ر٨
أوروبا	٥٤ر٦	٥١ر٢	٥٨ر٥	٣٤ر٥	٢٩ر٢	٢٩ر٣	٢٠ر١	٢٢ر٠	٢٩ر٢
اوقيانوسيا	٥٩ر٩	٥٤ر٤	٥٤ر٧	٤٧ر٢	٤٠ر٤	٣٥ر٥	١٢ر٧	١٤ر٠	١٩ر٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥٢ر٤	٥٥ر٠	٥٨ر٥	٣٧ر١	٣٦ر٦	٣٤ر٩	١٥ر٣	١٨ر٤	٢٣ر٦

المصدر : أنظر الجدول ٣٣ .

(أ) تشمل المناطق الأكثر نموا أمريكا الشمالية واليابان وجميع مناطق أوروبا واستراليا ونيوزيلندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وتشمل المناطق الأقل نموا جميع مناطق أفريقيا وجميع مناطق أمريكا اللاتينية ، والصين ، والبلدان الأخرى في شرق آسيا ، وجميع مناطق جنوب آسيا ، وميلانيزيا وميكرونيزيا - بولينزيا .

٢٠٢ - ومن المتوقع أن تتناقص في عام ٢٠٠٠ الفروق الكبيرة الحالية فيما بين المناطق ، في مجموع نسبة الاعالة وأن تأخذ اتجاها عكسيا بحلول عام ٢٠٢٥ ، حيث تتجه النسبة الى الارتفاع في المناطق الأكثر نموا والى الانخفاض الملحوظ في المناطق الأقل نموا . وبحلول عام ٢٠٢٥ ، سيتراوح مجموع نسبة الاعالة بين ٥ر٤٥ في جنوب آسيا و ٩ر٦٤ في افريقيا ، بالمقارنة بـ ٥٩ في المناطق الأكثر نموا . وستنخفض نسبة اعالة الأطفال (أقل من ١٥ عاما) وترتفع نسبة اعالة المسنين (ذوى الأعمار التي تزيد على ٦٤ عاما) في جميع المناطق . وستكون زيادة عدد المسنين الذين تزيد أعمارهم على ٦٤ عاما أكبر من الانخفاض في عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما في المناطق الأكثر نموا . وسيزيد عدد السكان الذين هم في سن العمل زيادة بطيئة . وبناء على ذلك ، سيزيد مجموع نسبة الاعالة من ٦ر٥٢ في عام ١٩٨٠ الى ٥٩ في عام ٢٠٢٥ . وعلى النقيض من ذلك ، يتوقع أن يكون الانخفاض في نسبة اعالة الأطفال في المناطق الأقل نموا أكبر من الزيادة في نسبة اعالة الكبار الذين تزيد أعمارهم على ٦٤ عاما ؛ ونتيجة لذلك من المتوقع أن تكون نسبة الاعالة العمرية الاجمالية في عام ٢٠٢٥ أقل كثيرا مما هي حاليا - ٥ر٥٠ مقابل ٩ر٧٧ .

(ب) العوامل الديموغرافية التي تؤثر في عرض اليد العاملة وفي العمالة

٢٠٣ - سيولي الاهتمام في هذا الجزء الى ما يمكن أن يترتب على الخصوبة ، ومعدل الوفيات ، والهجرة الداخلية والهجرة الدولية من آثار على عرض اليد العاملة وعلى العمالة . ومن العسير الى حد بعيد ان لم يكن من غير الطبيعي ، معالجة علاقة سببية ذات اتجاه واحد فقط . فالعلاقة بين المتغيرات الديموغرافية وعرض اليد العاملة هي في معظم الحالات علاقة دائرية ، وليست علاقة أحادية الاتجاه ، ومن ثم فقد ذكرت أيضا بعض الآثار الارتجاعية .

٢٠٤ - ويتضح كل الوضوح مما يلي انه ليس بوسع المرء أن يقدم بيانات قاطعة عن ما يترتب على المتغيرات الديموغرافية من آثار على عرض اليد العاملة والعمالة . فعلى سبيل المثال ، لا يتبين أن ثمة علاقة بين الخصوبة ومشاركة الاناث في القوة العاملة في البلدان التي توجد في أدنى مستويات التنمية . ومع ذلك ، تصبح هذه العلاقة سلبية بدرجة قوية في المناطق الحضرية والصناعية في البلدان النامية . ويتبين ، حتى في هذه

الحالة الأخيرة ، أن التعليم الثانوى أكثر أهمية من الخصوبة في التنبؤ بمشاركة الاناث في القوة العاملة . ويبدو بصفة عامة أن وجود علاقة عكسية بين الخصوبة وعرض اليد العاملة مسألة تتوقف على مستوى التنمية في البلد ، وعلى المنجزات المتحققة للمرأة في مجال التعليم .

٢٠٥ - وعند دراسة الآثار المترتبة على الوفيات ، جرت دراسة الأثر " الصافي" للوفيات . وتظهر النتائج أن حدوث انخفاض نمطي في الوفيات لن يؤثر الا بشكل هامشي على نسبة السكان الموجودة في الفئة العمرية المكونة للقوة العاملة . وحيث أن انخفاض الوفيات يرتبط عادة ارتباطا ايجابيا بانخفاض الخصوبة ، يمكن للمرء ان يتوقع ، ان يكون للوفيات بعض الآثار على عرض اليد العاملة ، وان كانت غير مباشرة .

٢٠٦ - ويترك المتوسط العمرى الصغير للمهاجرين داخليا آثارا مباشرة على عرض اليد العاملة ، سواء في مناطق المنشأ أو مناطق المقصد . والواقع أن فرص العمل ، سواء كانت متصورة أو حقيقية ، توفر زخما للهجرة بصفة عامة . وبناء على ذلك ، فان هناك علاقة ترابط قوية بين الهجرة الداخلية وعرض اليد العاملة والعمالة . وعلى سبيل المثال ، بينما تؤدى الهجرة من الريف الى الحضر الى زيادة الانتاجية الاجمالية للعمل ، فان الاختلافات في الانتاجية بين المناطق الحضرية والريفية تحدث في الغالب نتيجة للقرارات الاقتصادية و/أو السياسية المتعلقة بالاستثمار والتي تحبذ عامة المناطق الحضرية .

٢٠٧ - وعند تناول أثر الهجرة الدولية على عرض اليد العاملة ، لم تتناول الدراسة سوى الهجرة الدولية المشروعة . وفي هذا الصدد يبدو أن حكومات البلدان المستقبلة يمكنها استخدام هذا النوع من الهجرة كأداة لتنظيم عرض اليد العاملة ، وبذلك نتفادى القيود التي يفرضها عليها حجم وتكوين عرض اليد العاملة الوطنية فيها . ويبدو أن بلدان المنشأ غير قادرة على التأثير على معدل تدفقات العمالة المهاجرة وحجمها . وبالاضافة الى ذلك ، لا تؤدى هذه الهجرة العمالية بالضرورة الى خفض البطالة ، ويرجع ذلك جزئيا الى أن مهارات العمال المهاجرين لا يسهل احلالها دائما .

' ١ ' الخصوبة وعرض اليد العاملة والعمالة

٢٠٨ - ورغم أن هناك مجموعة معقدة من المشاكل المنهجية تؤثر بشدّة في البحث في أوجه التفاعل بين العمل والخصوبة ، يبدو أن الدلائل المتراكمة حتى الآن تؤيد الافتراض القائل أن أثر تنشئة الطفل على مشاركة الاناث في القوة العاملة يتغير أثناء عملية التصنيع (٥) .

ويعتمد حجم السببية واتجاهاتها الغالبة في العلاقة بين الخصوبة والنشاط الاقتصادى اعتمادا أساسيا على نوع العمل (فرص العمل) (٦) ، وعلى عدد من العناصر العامة يبدو التعليم أكثرها أهمية في عديد من البلدان النامية .

٢٠٩ - ويرجح أن هناك أثرا ضعيفا أو منعدما للخصوبة في مجتمعات ما قبل التصنيع ، بينما يزيد الأثر التقييدى للخصوبة على مشاركة الاناث في القوة العاملة في بداية عملية التصنيع ، فانه قد يصبح أقل شأنا في مرحلة متأخرة في الاقتصادات العالية التصنيع .

٢١٠ - وينزع دورا المرأة الانتاجي والتناسلي الى الاتساق في المناطق الريفية في البلدان منخفضة الدخل، نظرا لأن الزراعة الأسرية والصناعات المنزلية تبقي المرأة قريبة من المنزل ، الأمر الذى يتيح مرونة في ظروف العمل ، ويتطلب استثمارا محدودا لوقت الأم (٧) . ووجود الأطفال الرضع هو وحده الذى يقلل من معدل مشاركة المرأة في الانتاج . وعادة أجداد وأشقاء أكبر يقومون برعاية الأطفال . وفي بعض الثقافات ، يشترك أفراد آخرون من العائلات الأكبر حجما في رعاية الأطفال أيضا (٨) . وعلاوة على ذلك ، ولكون الاسهام الاقتصادى للطفل والمرأة ذا أهمية قصوى للعائلة (٩) ، فان أى تناقض بين رعاية الطفل والعمل يحل عادة على حساب وقت فراغ المرأة لا على حساب وقت عملها أو حجم أسرتها (١٠) . ويفسر هذا ضعف أو عدم وجود ترابط بين الخصوبة ومشاركة المرأة في القوة العاملة في البلدان التي توجد في أدنى مستوى من التنمية (١١) . وقد أوضح تحليل مقارن اضطلعت به الأمم المتحدة لـ ٣١ بلدا ناميا أن الارتباط بين مركز المرأة في مجال العمل ، وحجم أسرتها لا ينطوى على أهمية من الناحية الاحصائية أو أنه يقترب للغاية من الصفر في المجتمعات الزراعية بصرف النظر عن مستوى التنمية في البلد (١٢) .

٢١١ - وتغدو العلاقة العكسية بين الخصوبة ومشاركة الاناث في القوة العاملة أكثر وضوحا في المناطق الحضرية والصناعية في البلدان النامية (١٣) . ويفترض أن السبب في ذلك يرجع الى زيادة عدم توافق الأدوار ، لأن معظم فرص العمل القائمة في القطاع الصناعي الحديث تتطلب ظروف عمل خارج المنزل غير مرنة ، ولأن معظم المهن الحضرية تؤثر أيضا على أنماط تقسيم العمل بين الجنسين في نطاق الأسرة ، وقد أدى توافر التعليم لأطفال المناطق الحضرية ، على نطاق أكبر وبنوعية أفضل ، واقتران ذلك بادراك واسع النطاق للتعليم بوصفه وسيلة للترقي الاجتماعي ، الى تقوية هذه العلاقة العكسية ، وعلى وجه الخصوص حيثما لا تتوفر المرافق الحديثة لرعاية الأطفال . وقد انتهت دراسة الأمم المتحدة نفسها الى أن المرأة العاملة في وظائف ذات المركز العالي (الياقات

البيضاء) ، تقل خصوبتها عن خصوبة المرأة غير العاملة في البلدان النامية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية . الا أن هذه العلاقة كانت أكثر ضعفا في أقل البلدان نموا (١٢) . ويبدو أن التعليم الثانوى المرتبط بمركز عال في التركيب الاجتماعي هو أكثر العناصر العامة قوة ، وأشدها في التنبؤ بالامكانية المرتفعة للحصول على عمل في الوظائف الفنية أو الكتابية وكذلك بانخفاض الخصوبة . ويؤجل التعليم الدخول في علاقات زواج ، ويحسّن فرص الحصول على وظيفة مرموقة ، ويوْجِد رغبة في تكوين أسرة أصغر ، ويمكّن المرأة من مزاولة تنظيم الأسرة (١٤) .

٢١٢ - الا أن اعباء رعاية الطفل خفت بالنسبة للمرأة التي تنتمي الى الطبقة المتوسطة في معظم البلدان النامية ، وذلك لوجود مجموعة كبيرة من العاملات الشابات اللاتي ينتمين تقليديا الى فئة النازحات الى المناطق الحضرية ممن يقبلن العمل بأجور قليلة . غير أن التنمية الاقتصادية تتجه ، على الأقل في الأجل الطويل ، الى تقليل توافر الخدمة المنزلية الرخيصة ، وتزيد أيضا من تكلفة تنشئة الطفل ، وتكلفة الفرصة البديلة للوقت الذى تخصصه المرأة المتعلمة لرعاية الطفل . ولأن المرأة التي تلتحق بالعمل قبل الزواج تميل الى أن تتزوج في وقت متأخر عن المرأة التي ليس لديها تجربة للعمل قبل الزواج ، ولانها قد تكون أيضا أكثر التزاما بعملها وأشد اقبالا عليه ، فمن المحتمل أن تنجب عددا أقل من الاطفال وأن تستأنف عملها بعد فترة قصيرة نسبيا تقضيها في تنشئة الطفل (١٢) . ويؤدى هذا الى وجود علاقة على شكل حرف U بين السن ومعدلات مشاركة المرأة المتعلمة ، وهو نمط يسود بالنسبة لجميع الاناث في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات السوقية (٧) . الا أنه نظرا لصغر نسبة المرأة الحاصلة على تعليم جيد بالنسبة لعدد سكان معظم البلدان النامية ، فان العلاقة المذكورة لا تؤثر بأى نحو ملموس على عرض القوة العاملة من الاناث في مجموعها .

٢١٣ - أما بالنسبة للنساء في المجموعات ذات الدخل المنخفض اللاتي تعملن أساسا لاسباب اقتصادية ملحة (١٥) ، فان انخفاض خصوبتهن لا يرجع الى رغبتهن في أسرة أصغر أو الى توقع الحصول على وظيفة مرضية من الناحية الاجتماعية . وقد يرجع الضعف الظاهر في هذه العلاقة في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية (١٢) الى التأثير المضاد للمساهمة الاقتصادية التي يقدمها صغار الأطفال الى الأسرة حتى في المناطق المتروبولية في عدد من البلدان النامية ، وكذلك الى عجز النساء اللاتي لم يحصلن على تعليم جيد ، عن التحكم في خصوبتهن . ومن هنا يمكن القول أن العنصر الحاسم لتعزيز العلاقة العكسية القائمة بين الخصوبة ومشاركة النساء في القوى العاملة قد يتمثل ، في البلدان النامية ، في زيادة امكانية حصول هؤلاء النساء على التعليم ، وخاصة التعليم

الثانوى والعالي وعلى التدريب الفني . غير أن نسبة تسجيل البنات في المدارس الثانوية لا تزال منخفضة في معظم البلدان النامية ولا يبدو أن هذا الوضع آخذ في التحسن (١٦).

٢١٤ - انتهت أغلب الدراسات التي أجريت في البلدان المصنعة الى وجود العلاقة العكسية المتوقعة (١٧) ، ورغم أن بعض الشكوك لا تزال قائمة بشأن التفسير السببي لنتائج البحث ، يبدو أن مدة العمالة ،بعد مغادرة المدرسة وبعد الزواج ، ترتبط بحجم أسرة مرغوب فيه وفعلي أصغر وبتخطيط أكبر للخصوبة . وتشهد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية نسبا ثابتة الارتفاع ومتطابقة من حيث السن لمشاركة النساء في القوى العاملة ، وهي نسب تفوق في المتوسط نسب البلدان المصنعة الأخرى(١٨). بيد أن هذه الأنماط المختلفة لا ترتبط بأوجه تمايز قطرية في مستويات الخصوبة . غير أنه يبدو أن التأثير التقييدى للأطفال قد يعتدل نوعا ما مع اقتراب معدلات الخصوبة من مستوى الاحلال ، ومع التوسع في المرافق المؤسسيةلرعاية الطفل وغيرها من وسائل الدعم الاقتصادى للأسر .

٢١٥ - وفي حين وجد عدد من الدراسات أن ثمة علاقة ايجابية هامة بين عمل الأطفال والخصوبة على مستوى الأسرة المعيشية (١٩) ، فان علاقة السببية تتجه من عمل الاطفال نحو الخصوبة بدلا من العكس . غير أنه يمكن القول بأنه ، من المحتمل أن تنخفض نسب مشاركة الأطفال في القوى العاملة بقدر ما يساهم انخفاض الخصوبة في تزايد الدخل الفردى والموارد العامة المخصصة للتعليم . وبالاضافة الى ذلك ، فمن شأن انخفاض نسبة الأطفال في مجموع السكان أن يساهم أيضا في انخفاض حجم عمالة الأطفال . وعلاوة على ذلك ، من المحتمل أن يؤدى انخفاض نسبة الخصوبة في ظل ظروف معينة ، الى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية للمسنين ، بتخفيض حجم المساعدة التي يمكن أن يوفرها الاطفال .

' ٢ ' الوفيات وعرض اليد العاملة والعمالة

٢١٦ ـ يمكن لأنماط الوفيات والاصابة بالأمراض أن تؤثر في كل من عرض اليد العاملة ونوعيتها . وبصورة مطلقة ، يرتبط عرض اليد العاملة ارتباطا مباشرا بنمو السكان العام . فاذا تساوت جميع العوامل الأخرى ، يرتفع العدد المحتمل لأفراد القوى العاملة بقدر ارتفاع نسبة نمو السكان . وأدى الانخفاض في الوفيات ، مثل الانخفاض الذى شهدته بلدان نامية عديدة خلال فترة ما بعد الحرب، الى ارتفاع معدل النمو السكاني . وعلى العكس من نمو السكان الذى تتسبب فيه الخصوبة وبالرغم من أهميته ، فان نمو السكان الذى يتسبب فيه نمط معين من انخفاض الوفيات يزيد من عدد الأشخاص في جميع الأعمار ؛ ويكبر حجم القوى العاملة مع عدد الأشخاص المعتمدين على الدعم الاقتصادى . ولذلك فلعل من المفيد جدا استقصاء تأثير انخفاض الوفيات في عرض اليد العاملة النسبي وليس تأثيره في عرضها المطلق ، أى الطريقة التي يؤثر بها انخفاض الوفيات النمطي ، بصورة متباينة في حجم القوى العاملة من السكان والمعالين منهم .

٢١٧ ـ ويتمثل نوع بسيط نسبيا من أنواع انخفاض الوفيات التي يمكن تصورها في ذاك الذى تتغير فيه معدلات وفيات سن معينة بقدر متساو في كل سن . ويسمى مثل هذا التغير في الوفيات عادة بالتغير المحايد في الوفيات ؛ ويسمى كذلك لأنه ليس له تأثير في توزيع السكان حسب الأعمار ، وتبقى النسبة المئوية للسكان في كل فئة عمرية كما هي . ولذا ، وبافتراض نسب لا تتغير لمشاركة القوى العاملة ، من حيث السن والجنس ، يبقى عرض اليد العاملة ثابتا . على أن افتراض نسب غير متغيرة لمشاركة القوى العاملة قد لا يكون واقعيا في ظل ظروف معينة . وحتى حدوث تغير محايد في الوفيات يولد زيادة في نسبة نمو السكان . ويمكن ان تؤدى الزيادة في نمو السكان الى تغير اجتماعي او الى تغير هيكلي في الاقتصاد ، وذلك مثلا بسبب وجود قدر محدد من الأراضي ورؤوس المال أو بسبب وفورات الانتاج الكبير الذى يؤثر في مستوى مشاركة القوى العاملة ونمطها .

٢١٨ ـ ولم يكن انخفاض الوفيات تاريخيا انخفاضا محايدا في واقع الأمر . فقد انخفضت الوفيات عامة ، بصورة مطلقة ، بين الشباب والكهول أكثر من انخفاضها بين فئة صغار السن ، وهي فئة تشمل أغلبية القوى العاملة . وكان لنمط انخفاض الوفيات هذا التأثير المتوقع على هيكل الأعمار والعرض النسبي لليد العاملة ؛ ذلك ان نسبة السكان في سن الشباب والكهولة تتزايد بمعدل يتناسب مع تزايد نسبة السكان في سن القوى العاملة التقليدية . ولقياس هذه النتيجة كميا ، يمكن اجراء مقاربة بسيطة بين هاتين المجموعتين من السكان . فكل منهما تشهد نفس مستوى الخصوبة (نسبة خصومة اجمالية تبلغ ٥ في المائة ولكنها تختلف باختلاف مستوى الوفيات في كل منهما . ويتبين في المجموعة

الأولى أن العمر المتوقع عند الميلاد هو ٤٠ سنة، وهي السن المعهودة في أى بلد قبل بداية مرحلة التحول في معدلات الوفيات . ويتبين في المجموعة الثانية أن العمر المتوقع عند الميلاد هو ٦٥ سنة ، وهي السن المعهودة في أى بلد يقترب من نهاية مرحلة التحول في معدلات الوفيات ويجوز توقع أن تستغرق مرحلة التحول في معدلات الوفيات ربع قرن أو أكثر . ويفترض أن تشهد كل من المجموعتين معدلات لمشاركة كل فئة عمرية في القوى العاملة مميزة لبلد في مستوى تحديث " متوسط " (٢٠) ، ولم تؤخذ كنموذج الا مجموعة الذكور . ولا تختلف النتائج بالنسبة للنساء الا بسبب اختلاف مستوى مشاركتهن في القوى العاملة .

٢١٩ــ وفي اطار هذا المثل الافتراضي ، تتغير نسبة مجموع السكان الداخلية في القوى العاملة من نسبة ٥٣ر٠ في ظروف ارتفاع معدل الوفيات الى أكثر من ٥٩ر٠ بقليل في ظروف معدل وفيات ادنى . (واذا اخذ في الاعتبار السكان البالغ سنهم ١٥ سنة وأكثر فقط ، فان النسبة تتغير تغيرا كبيرا فتتراوح بين ٨٧ر٠ و٨٦ر٠ ، وهو ما يشير الى أن معظم الانخفاض في عرض اليد العاملة يرجع الى النمو المفرط في عدد الصغار المعالين). وتعني هذه النسب ضمنيا انخفاضا من ١٤ر١ عامل متوفر لاعالة كل فرد معال من السكان الى ١٠١ر١ عامل نظرا لأن البقاء على قيد الحياة يتحسن فيصبح العمر المتوقع عند الميلاد ٦٥ سنة بعد ان كان ٤٠ سنة . وهذا يتضمن انخفاضا بنسبة ١١ر٥ في المائة في العمال المتوفرين بالنسبة للفرد المعال الواحد ؛ ويكون من الضروري احداث زيادة مقابلة في الانتاجية للاحتفاظ بالدخل الفردي المطابق .

٢٢٠ــ وليس عرض اليد العاملة النسبي هو وحده الذي يتغير خلال مرحلة الانتقال من معدلات وفيات مرتفعة الى معدلات وفيات منخفضة، بل يمكن أن يتغير كذلك التوزيع حسب الأعمار للأفراد الموجودين في القوى العاملة على نحو يتغير معه توزيع طول العمر في القوى العاملة والانتاجية ذات الصلة ، غير ان ما يبعث على الدهشة هو أن متوسط العمر في القوى العاملة في مجموعتي السكان في هذا المثال يكاد يكون متطابقا ، أى ٣٥ر٨ سنة قبل بداية فترة انخفاض الوفيات و٣٥ر٧ سنة قبل نهاية هذه الفترة . غير أن هذا الثبات يخفي تغيرات . فانخفاض الوفيات يزيد نسبة العمال في فئتي العمر الأكبر والأصغر بطريقة متناسقة تقريبا . ويبقى متوسط العمر دون تغيير ، ولكن يتسع نطاق التوزيع حسب الأعمار .

٢٢١ــ ان تحسين مستويات الوفيات والاصابة بالأمراض قد يجلب معه تحسينات في نوعية القوى العاملة لازما لموازنة الانخفاض الصغير في عرض اليد العاملة النسبي . وسيؤدي انخفاض مستويات وفيات الرضع والأطفال الى زيادة في العائدات المرتقبة من الاستثمارات التي تمت خلال المراحل المبكرة من تنشئة الأطفال . ونظرا لأن انخفاض معدلات

الوفيات يزيد من العائدات بالنسبة للطفل الذى يبقى على قيد الحياة ، تمت زيادة الحوافز المقدمة الى الوالدين والى المجتمع للقيام بمثل هذه الاستثمارات في الرعاية الصحية للطفل وفي تعليمه . ومع زيادة الاستثمارات سترتفع نوعية اليد العاملة المقدمة ونوعية العمالة المتوفرة .

٢٢٢ــ ان استثمار رأس المال الانساني ليس السبب الوحيد ، بالطبع ، لتوقع وجود علاقة ايجابية بين الصحة والانتاجية ، فمن المرجح ان يكون الشخص الأكثر صحة شخصا أقوى جسديا وأنشط فكريا من غيره وأن يتغيب عن العمل أقل من غيره بسبب المرض. فتاريخ صحة الشخص يؤثر في كل من حصوله على وظيفة ومكان عمله وما يمكن أن يقوم به في عمله ودوره في المنظمة(٢١) .

٢٢٣ــ ان المناقشة السابقة لم تنظر الا في تأثير انخفاض معدلات الوفيات والتحسينات في مجال الصحة على عرض اليد العاملة وعلى انتاجيتها . وأشار بعض الباحثين الى أن العلاقة السببية تسير في الاتجاه المعاكس ايضا . فقد أظهرت مثلا الدراسات التي اجريت في عدة بلدان متقدمة النمو ان معدل وفيات الأشخاص العاملين أدنى منها بين العاطلين في نفس السن . فمن الواضح أن هذا الأمر لا يبين في حد ذاته ان البطالة تؤدى الى زيادة خطر الوفاة والمرض نظرا لأن تأثيرات العمالة والطبقة الاجتماعية والدخل تأثيرات متشابكة على نحو لا ينفصم . اما الدراسات التي تثبت ان التقلبات في العمالة عبر الزمن تعقبها تقلبات مماثلة في الوفيات ، فهي دراسات أكثر اقناعا . غير أن بعض الباحثين قد شككوا ايضا في مغزى هذه النتائج نظرا لأن هيكل العلاقات المدركة يختلف باختلاف الزمان والمكان .

٣ ' الهجرة الداخلية وعرض اليد العاملة والعمالة

٢٢٤ــ ان التميز العمرى للمهاجرين قد يكون العنصر المميز الأكثر شيوعا للهجرة الداخلية(٢٢) . وتفيد دراسات تغطي عددا كبيرا من البلدان في مناطق متقدمة النمو ومناطق اقل نموا ، ان المهاجرين عادة ما يكونون اشخاصا صغار السن نسبيا ويتركزون في الفئة العمرية من ١٥ الى ٣٠ سنة(٢٣) . وهذه هي السن التي تدخل فيها الأشخاص عادة ، القوى العاملة على أساس دائم (بالنسبة للرجال على الأقل) ، وتبلغ نسبة مشاركة الشبان الذين يوجدون في العقد الثالث من عمرهم أكبر نسبة في القوى العاملة(٢٤) . ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع ان البحث عن العمل هو عامل رئيسي ــ ان لم يكن أهم عامل ــ في اتخاذ الشخص قرار الهجرة(٢٥) . ولهذه الأسباب ، يمكن توقع أن يكون للهجرة آثار كبيرة على العمالة من حيث العرض والمميزات (مثل انتاجية اليد العاملة وطريقة الانتاج وتقسيم العمل) .

٢٢٥ــ غير أن هذه الآثار تتوقف على عدة عوامل ، بما فيها سياق التنمية والأشكال المميزة للهجرة الداخلية من حيث اتجاهها وطول مدتها . فمن المرجح أن يكون للهجرة الموسمية او الدائرية تأثيرات على العمالة تختلف عن تأثيرات الهجرة الدائمة ، ويجوز ايضا أن تتأثر العمالة بالهجرة من الريف الى المدن وفيما بين المناطق الريفية بدرجات مختلفة .

٢٢٦ــ وفي الحالات التي يغادر فيها الشبان وغيرهم من الأشخاص العاطلين مجتمعاتهم المحلية ويحصلون على عمل في مكان آخر ، يمكن القول بأن الهجرة تزيد من مستوى العمالة لأنها توفر آلية نقل عرض اليد العاطلة الى المناطق التي تحتاج الى العمال . وبصورة مماثلة ، كثيرا ما تزيد الهجرة من انتاجية اليد العاطلة اما بسبب البطالة المقنعة في مناطق المنشأ أو بسبب الانتاجية التفاضلية في المناطق الموفدة والمستقبلة . فالهجرة من الريف الى المدن ، مثلا ، تزيد من انتاجية اليد العاطلة بتسهيل الانتقال من أنشطة زراعية (ريفية) الى أنشطة صناعية (حضرية) ، وهو ما تستلزمه عملية التصنيع . غير انه ينبغي الاشارة الى أن الفروق في الانتاجية الاقليمية هي نفسها نتيجة قرارات اقتصادية ــ وكثيرا ما تكون هذه القرارات سياسية ــ بتركيز الاستثمارات في مناطق معينة ، مع تفضيل المدن عادة (٢٦) . ولا يتطلب التصنيع وزيادة الانتاجية في الاقتصاديات الوطنية عامة ذاك المستوى من الهجرة من الريف الى المدن الذى يتميز به كثير من البلدان النامية لو زادت الاستثمارات في المناطق الريفية .

٢٢٧ــ وما زالت آثار الهجرة على البطالة في المدن موضع جدل . ففي حين تبين في العديد من الدراسات أن نسبة البطالة بين المهاجرين وعادة لا تزيد على مثيلتها بين المواطنين الحضريين (٢٧) ، فمن الممكن ان يتسببوا في تشريد عمال المدن ، مما يؤدى بالتالي الى تزايد البطالة في المدن (٢٨) .

٢٢٨ــ وكثيرا ما يكون للهجرة وخاصة الهجرة من الريف الى المدن والهجرة الدائرية ، أثر على طريقة الانتاج ، بالتعجيل بعملية الانتقال الى العمل مقابل أجر الذى يمكن أن يحدث بعدة طرق . فأغلب المهاجرين من الريف الى المدن مثلا ، وحتى المهاجرين الذين كانوا مزارعين يعملون لحسابهم أو عمالا يعملون بدون أجر في مزارع عائلية ، يصبحون مزارعين بأجر . وفي حالات أخرى يشغل المهاجرون الدائريون وظائف لا يقبلها المحليون ؛ ووجد أن ادخال العمل مقابل أجر في مجتمع محلي معين ؛ في بعض الحالات ، لم يصبح ممكنا ألاّ بفضل جلب مهاجرين الى تلك المنطقة (٢٩) .

٢٢٩ــ وفي حين تشمل الهجرة من الريف الى المدن ، في العديد من البلدان النامية اليوم ، اشخاصا كانوا اما يعملون لحسابهم الخاص أو افراد عائلة يعملون بدون أجور ،

لم تكن هذه التجربة بالضرورة تجربة البلدان المتقدمة النمو . ففي المملكة المتحدة مثلا ، سبق اضفاء الطابع التجاري على الزراعة التحضر والهجرة من الريف الى المدن . وفي هذه الحالة ، مثلت الهجرة من الريف الى المدن في معظمها نقلا لليد العاملة مقابل اجر من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية (٣٠) . وينبغي أيضا ملاحظة أن هناك عدة اشكال من الهجرة تميل الى الحفاظ على طريقة الانتاج السائدة قبل التصنيع . فالمستوطنون الرواد ، مثلا ، كثيرا ما تدفعهم الى الهجرة رغبتهم في العمل في اراضيهم الخاصة بدلا من العمل مقابل أجر ، وهناك بعض المهاجرين الى المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا لا يتطلعون الى العمل في القطاع الحديث . ووجد انه في البلدان التي تنخفض فيها الأجور السائدة ، وتشح فرص الترقية ، يكون بعض المهاجرين على استعداد لتحمل مجازفة العمل لحسابهم الخاص مقابل امكانية تحقيق دخل أكبر بكثير مما يمكن الحصول عليه في أغلب الوظائف الصناعية منخفضة المستوى في هذه البلدان .

٢٣٠ - كما تبين ان الهجرة من الريف الى المدن وفيما بين المناطق الريفية تؤدي الى تغيرات في تقسيم العمل بين الجنسين في كل من المناطق المرسلة والمستقبلة (٣١) ففي مناطق المنشأ خاصة ، كثيرا ما تؤدي هجرة الذكور الى فرض عبء ثقيل ، على كاهل النساء والأطفال الذين يتركونهم وراءهم للقيام بالعمل الزراعي اللازم (٣٢) .

'٤' الهجرة الدولية وعرض اليد العاملة والعمالة

٢٣١ - ان الهجرة الدولية هي احدى الوسائل التي يمكن ان تستعملها الحكومات لتنظيم عرض اليد العاملة . ويتضح استعمال الهجرة الدولية هذا أكثر من منظور البلدان المستقبلة لان توظيف الاجانب المصادق عليه قانونيا ، للقيام بأعمال محددة في أراضيها ، هي ممارسة تتفادى القيود التي يفرضها حجم عرض اليد العاملة القومية وتركيبه . اما بالنسبة للبلدان المرسلة ، فغالبا ما بدت الهجرة الدولية كوسيلة للتخفيف من عدة اشياء منها البطالة المحلية والعمالة الناقصة . وفعلا فان التأثير السلبي المحتمل الذى يمكن ان تحدثه الهجرة على حجم عرض اليد العاملة يعتبر ، عموما ، احدى العواقب الايجابية للهجرة الدولية بالنسبة للبلدان المرسلة .

٢٣٢ - وحدثت خلال هذا القرن عدة حالات ، صادقت فيها بعض البلدان قانونيا على ان يقيم في اراضيها مؤقتا عمال أجانب ذوو مهارات تحتاج اليها . وأحسن أمثلة للتدفقات المنظمة لليد العاملة واحدثها هي التدفقات التي وجهت الى بلدان الاقتصاد السوقي العالية التصنيع في اوروبا ، والى البلدان الغنية بالموارد في اسيا الغربية وشمال افريقيا . ويرد أدناه وصف للحالات المتعارضة في هاتين المنطقتين .

٢٣٣ - ففي اوروبا ، ادى الانكماش الاقتصادى الذى اثر على العديد من الدول المستوردة لليد العاملة في اوائل السبعينات الى وقف الهجرة عمليا سنة ١٩٧٤ بالنسبة لغير مواطني دول الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . الا أن هذا الوقف لم يعن ارجاع العمال الاجانب الى اوطانهم باعداد ضخمة ، بل ، بدلا من ذلك ، انتهجت البلدان التي كانت تستورد اليد العاملة سياسات ترمي الى تثبيت السكان الاجانب الموجودين في أراضيها بتشجيع الهجرة العكسية وبالسماح لجمع شمل الاسرة في ظروف معينة (٣٣) وتترتب على اعتماد مثل هذه السياسات تأثيرات هامة بالنسبة لتطور عرض اليد العاملة . فأولا ، لدى الاعتراف بأن السكان الأجانب هم أكثر من مجرد عنصر مؤقت ، من عناصر السكان المحليين ، يمكن الاستغناء عنه ، فان نصيب هؤلاء السكان الاجانب من عرض اليد العاملة يفقد المرونة التي كانت مرتبطة اساسا بطبيعتهم المؤقتة البحتة . ثانيا ، ان امكانية جمع شمل الاسرة يزيد من دينامية الجوانب الديمغرافية لعرض اليد العاملة لأنه لا يمكن ان تبقى المساهمة في سوق اليد العاملة المحلية مقصورة على العمال الاجانب الاصليين . ونتيجة لذلك فان البلدان المستقبلة تواجه اليوم عنصرا جديدا في عرض اليد العاملة (يتألف من اطفال العمال المهاجرين) يجب ادماجه في الاتجاه السائد للنشاط الاقتصادى بغية ضمان التفاعل الايجابي بينه وبين السكان القوميين ككل .

٢٣٤ - ويتواصل في آسيا الغربية وشمال افريقيا تدفق العمال المهاجرين الى الداخل . وقد بلغ عدد السكان الاجانب في بعض البلدان المستقبلة نسبة كبيرة من مجموع سكان البلد (٣٤) . ونظرا لاختلال التوازن بين الموارد وحجم القوى العاملة الاصلية وتوزيعها حسب المهارات فان اليد العاملة الاجنبية ضرورية لدعم البرامج الانمائية الطموحة ، التي لولا هذه اليد العاملة لما كانت ممكنة ، وللمحافظة عليها . غير ان الدول المستقبلة رأت ان بقاء الاجانب مدة طويلة على أراضيها قد يحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية غير مرغوب فيها فاتخذت تدابير حازمة لضمان تناوب اليد العاملة الأجنبية ؛ فأصبح لا يسمح للمهاجرين بالدخول الى البلد المستقبل والبقاء فيه الا في حالة الاحتياج الى عملهم ولا يسمح عموما لافراد اسرهم بمصاحبتهم ، كما يتوقع منهم أن يغادروا البلاد عند انتهاء مهمتهم (٣٥) . وقد نجحت البلدان المستقبلة ، من هذه الناحية ، في المحافظة على الطابع المرن لعرض اليد العاملة الأجنبية . ويبدو ان لهذه الاستراتيجية عواقب قصيرة ايجابية عموما ، الا أن عواقبها الطويلة الأجل قد لا تكون مشجعة بنفس الدرجة ، لا سيما فيما يتصل بعرض اليد العاملة القومية . وفعلا فان الوضع المتميز نسبيا الذى يتمتع به مواطنو البلد المعني تجعل من المستبعد اقبالهم على الاعمال التي يضطلع بها الاجانب (٣٦) . ولذلك فان النهوض بعرض اليد العاملة القومية من حيث المهارات ، وزيادة الحوافز لتيسير الاستعاضة بها عن اليد العاملة الاجنبية هما من بين المهام التي ما تزال تواجه الدول المستقبلة .

٢٣٥ - اما البلدان المرسلة فان موقفها من الهجرة الدولية لليد العاملة يميل الى السلبية ، نظرا الى انها عاجزة عموما عن احداث تدفقات هجرة اليد العاملة او على تحديد نسقها ، وبالاضافة الى ذلك فان هجرة اليد العاملة لا تؤدى بالضرورة الى تخفيض البطالة لأسباب منها ان مهارات الذين يغادرون لا يمكن ، دائما ، ايجاد بديل لها بسهولة . وتوجد بالفعل دلائل على ان بعض البلدان المرسلة أصبحت عليا بلدانا مستوردة لليد العاملة لتحل محل المهارات المطلوبة التي فقدت عن طريق الهجرة (٣٧) . وهكذا فان هجرة اليد العاملة لا تؤثر فقط على حجم عرض اليد العاملة ، وانما أيضا ، وهذا لأهم ، على تركيبها ، كما انه قد تؤدى الى عواقب غير مستحبة حتى عندما يجرى تخفيض مستويات العرض القومية .

٢٣٦ - وهناك جانب آخر من الهجرة الدولية لليد العاملة ، قد تكون له تأثيرات ضارة النسبة للبلدان المرسلة ، هو عودة المهاجرين ، خاصة عندما يجرى ذلك على نطاق واسع جزء من وقف تدفق ثابت الاركان . وغالبا ما يكون المهاجرون العائدون في هذه الظروف غير المخططة " غير مستعدين لبداية حياة جديدة في بلدهم الاصلي ، كما أن الاقتصاد

القومي غير مستعد لاستيعاب زيارة مفاجئة في عرض اليد العاملة . الا أن عمليات عودة المهاجرين لا تحدث كلها في ظل مثل هذه الظروف . فمن الممكن الا يرافق عودة المهاجرين بصورة منظمة ، مصحوبة بتعزيز الدول المستقبلة لتناوب اليد العاملة ، الا قدر أدنى من الفوضى . بل انه قد يسفر عن فوائد عظيمة اذا ما استخدمت مدخرات المهاجرين في الخارج استخداما منتجا .

٢٣٧ - وتظهر هذه المناقشة الوجيزة ان عواقب تنقل العمال دوليا ليست واضحة ، لانها تتغير حسب السياق . وتختلف العواقب ، بالاضافة الى ذلك ، حسب نوع التنقل المعني . وقد ركزت هذه المناقشة على دور هجرة اليد العاملة المصادق عليها قانونيا . اما آثار الهجرة غير المشروعة او الهجرة بدون وثائق على عرض اليد العاملة فهي أكثر تعقيدا ، نظرا الى ان اليد العاملة الاجنبية ليست في نظر الدولة المستقبلة ضرورية . ولا يشمل نطاق هذه الدراسة اجراء مناقشة تفصيلية للآثار المترتبة على الهجرة بدون وثائق بالنسبة لعرض اليد العاملة .

٣ - توازن الطلب والعرض في اليد العاملة

٢٣٨ - تنظر المناقشة أدناه بايجاز في الآثار المترتبة ، بالنسبة للعمالة في البلدان النامية ذات الاقتصادات السوقية ، على اسقاطات الناتج المحلي الاجمالي في مختلف التصورات الاجمالية الطويلة الاجل التي نوقشت في الجزء الرابع . وقد جرت اسقاطات تقريبية للعمالة ، في شكل نسب مئوية من القوى العاملة ، اعتمادا على الافتراض بأن الانتاجية سترتفع بمعدل ٢ في المائة سنويا بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ . ويجب التشديد على ان هذه الاسقاطات عرجة لدرجة عالية من الشك نظرا لقلة توفر البيانات التاريخية الجديرة بالثقة عن العمالة والانتاجية ومعدلات مشاركة القوى العاملة في البلدان النامية . ومن المتوقع ان تراجع منظمة العمل الدولية في اواخر ١٩٨٥ الاسقاطات الاساسية لمعدلات مشاركة القوى العاملة ، ومن المحتمل ان يكون ذلك في اتجاه رفعها .

٢٣٩ - وبالنسبة للاقتصادات السوقية النامية ككل (نفس البلدان التي شملها تحليل الناتج المحلي الاجمالي في الجزء الرابع) فقد بلغت العمالة الاجمالية حوالي ٩٣ في المائة من القوى العاملة سنة ١٩٨٠ ثم انخفضت بحدة الى ٨٣ في المائة فقط سنة ١٩٨٥ بسبب البطء الشديد الذى رافق نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة ١٩٨٠ (انظر الجدول ٣٥) . وفي حين ان ذلك يعني وجود بطالة بمعدل ١٧ في المائة ، فلعله ينبغي تفسير هذا الرقم على انه يتضمن تحول العمالة بعض الشيء من القطاع الرسمي الى القطاع غير

الرسمي ، ليس على انه يمثل كله بطالة سافرة . وعلى سبيل المقارنة فان التقديرات المحدودة المتوفرة عن معدل البطالة السافرة في المناطق الحضرية في ١٢ بلدا في امريكا اللاتينية بلغت في المتوسط حوالي ٩ الى ١٠ في المائة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، كما يظهر في الجدول ٣٢ أدناه .

٢٤٠ - وفي سيناريو النمو الأدنى ، سوف يتحسن مستوى العمالة في الاقتصادات السوقية النامية بحيث يبلغ ٨٨ في المائة في حدود سنة ١٩٩٠ ، ممثلا بذلك تحسنا ضئيلا بعد الانكماش القاسي الذى شهدته بداية الثمانينات . الا أنه سينخفض الى ما دون ٨٤ في المائة في حدود سنة ٢٠٠٠ ، مع استمرار النمو السريع للقوى العاملة (انظر الجدول ٣٦) مما يعني عودة الصعوبات الاقتصادية بمستواها الحالي وما يصحب ذلك من اضطرابات اجتماعية . وسوف تكون الحالة في اقل البلدان نموا اسوأ من ذلك ، اذ سوف ينخفض معدل العمالة باستمرار الى ٧٨ في المائة سنة ١٩٩٠ ثم الى ٦٦ في المائة فقط سنة ٢٠٠٠ . وينبغي تفسير ذلك بأنه دليل على الضغط على القطاعات الرسمية في هذه البلدان . وسوف يضطر معظم " العاطلين " الى ايجاد " عمل ذاتي" لهم في الزراعة او في قطاع الاقتصاد الحضرى غير الرسمي .

الجدول ٣٥ - العمالة كنسبة مئوية من القوى العاملة في الاقتصادات السوقية النامية ، ١٩٨٠-٢٠٠٠ ، حسب سيناريو النمو الاعلى والنمو الادنى للناتج المحالي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠

فئة البلدان /التصور الاجمالي	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية النامية					
النمو الأدنى			٨٨ر١	٨٤ر٩	٨٣ر٥
الأساس	٩٣ر٣	٨٢ر٩	٩٠ر٦	٩٠ر٢	٩٢ر٠
النمو الأعلى			٩٥ر٤	١٠٢ر٥	١١٣ر٩
الاقتصادات الأقل نموا					
النمو الأدنى			٧٧ر٦	٧٠ر٨	٦٥ر٨
الأساس	٨٩ر٧	٨١ر٥	٧٧ر٧	٧٠ر٩	٦٦ر٠
النمو الأعلى			٨١ر٠	٨٣ر٤	٩١ر٨

الجدول ٣٦ - مستويات القوى العاملة ومعدلات النمو في الاقتصادات السوقية النامية ١٩٨٠ - ٢٠٠٠

فئة البلدان	القوى العاملة (بالملايين)						
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية النامية	٥٧٤	٦٣٤	٧٠٤	٧٨٠	٨٦٨	٩٦٧	١٠٩٥	١٢٢٤
اقل الاقتصادات نموا	٦٨	٧٦	٨٤	٩٥	١٠٧	١٢٢	١٤١	١٦٠

	نمو القوى العاملة (المعدل السنوي بالنسب المئوية)						
	١٩٧٠-١٩٦٥	١٩٧٥-١٩٧٠	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٨٥-١٩٨٠	١٩٩٠-١٩٨٥	١٩٩٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-١٩٩٥
الاقتصادات السوقية النامية	٢ر٠٦	٢ر١٢	٢ر٠٨	٢ر١٧	٢ر١٩	٢ر٥٣	٢ر٢٥
اقل الاقتصادات نموا	٢ر٣٨	٣ر١٥	٢ر٥٦	٢ر٥٤	٢ر٦٧	٣ر٠٤	٢ر٦٧

المصدر: استنادا الى التقديرات القطرية لمنظمة العمل الدولية وشعبة السكان التابعة للامانة العامة للامم المتحدة .

٢٤١ - وبموجب سيناريو النمو الاعلى سوف يتحسن معدل العمالة في الاقتصادات السوقية النامية ، ككل ، بسرعة الى حوالي ٩٥ في المائة سنة ١٩٩٠ ، وسوف يبلغ ١٠٠ في المائة قبل ١٩٩٥ . ويعني رقم ١٠٠ في المائة هذا ورقم ١١٤ في المائة الذى يقابله سنة ٢٠٠٠ ان تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي المسقط في هذا السيناريو يتطلب توفر أحد العاملين الاتيين او كليهما : (أ) نموا لمتوسط الانتاجية يفوق ٢ في المائة سنويا ؛ و (ب) معدلات مشاركة للقوى العاملة أعلى من معدلات اسقاطات منظمة العمل الدولية سنة ١٩٧٧. ويدل اعتبار اسقاطات العمالة بالمقارنة مع اسقاطات السكان الذين بلغوا سن العمل على امكانية مشاركة أعلى . واذا ما بلغ نمو الانتاجية ٢ في المائة فان العمالة ، كنسبة مئوية من السكان الذين بلغوا سن العمل ، سوف تبلغ ٦٤ في المائة سنة ١٩٩٥ و ٧١ في المائة سنة ٢٠٠٠ . بالمقارنة مع ٦٢ في المائة سنة ١٩٨٠ (انظر الجدول ٣٧) . ومثل هذا الارتفاع ممكن طبعا بسبب مختلف العوامل المؤثرة على مشاركة القوى العاملة التي نوقشت أعلاه . وسوف يتحسن معدل العمالة في أقل البلدان نموا بنسبة أقل بكثير ، فيبلغ ٩٢ في المائة سنة ٢٠٠٠ . وهو مستوى أعلى بكثير من مستوى سيناريو النمو الأدنى ، الذى لم يبلغ سوى ٦٦ في المائة .

الجدول ٣٧ - العمالة كنسبة مئوية من السكان الذين بلغوا سن العمل في الاقتصادات السوقية النامية ، ١٩٨٠-٢٠٠٠ حسب سيناريو النمو الأعلى والنمو الأدنى للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠

فئة البلدان / سيناريو	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاقتصادات السوقية النامية					
النمو الأدنى			٥٥ر٤	٥٣ر٣	٥١ر٨
الأساس	٦٢ر٠	٥٣ر٥	٥٦ر٩	٥٦ر٧	٥٧ر١
النمو الأعلى			٦٠ر٠	٦٤ر٤	٧٠ر٧
أقل الاقتصادات نموا					
النمو الأدنى			٦٠ر٨	٥٥ر٣	٥٠ر٢
الأساس	٧٢ر٦	٦٤ر٦	٦٠ر٩	٥٥ر٤	٥٠ر٣
النمو الأعلى			٦٣ر٤	٦٥ر١	٧٠ر١

باء - التعليم - الالمام بالقراءة والكتابة والتسجيل للدراسة في المدارس الابتدائية

٢٤٢- الأمية منتشرة على نطاق واسع في العديد من البلدان النامية لان الفرص التعليمية ليست متاحة بعد لملايين من الأشخاص . ومنذ عهد قريب في سنة ١٩٨٠ كانت نسبة الأميين في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي نحو ١٨ في المائة من الذكور البالغين (في سن ١٥ فما فوق) و ٥٨ في المائة من الاناث البالغات ، (انظر الجدول ٣٨) . وكانت معدلات الأمية أقل بالنسبة للفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة في هذه البلدان - ٢٣ في المائة من الذكور و ٣٨ في المائة من الاناث - ولكنها مع ذلك عالية الى درجة تكفي للاشارة الى انه من المحتمل ان تظل الامية بين البالغين مشكلة رئيسية لعدة عقود قادمة في العديد من البلدان .

٢٤٣ - وينجم ارتفاع معدلات الأمية ، الى حد كبير ، عن انخفاض عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية الذى مازال غير كاف . ففى سنة ١٩٨٠ كانت هناك نسبة التلاميذ المسجلين فى المدارس في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي تقدر بـ ٧٥ في المائة من الذكور من سن ٦ الى ١١ و ٥٩ في المائة من الاناث في نفس السن . وعلى الرغم من أن هذه الأرقام توضح أن هناك تحسنا كبيرا في نسب التسجيل في المدارس في سنة ١٩٧٠ وهي ٦٥ في المائة و ٤٨ في المائة فان التوقعات بالنسبة للتحسينات المستمرة في الالتحاق بالمدارس والالمام بالقراءة والكتابة وعلى الاخص في أقل البلدان نموا غير مشجعة .

٢٤٤- وعلى الرغم من أن أسباب الامية في أى بلد محدد معقدة فانه من الصحيح بصفة عامة عدا استثناءات ضئيلة - أن معدل الامية في البلدان الأفقر هو أعلى من غيرها . وتميل المشكلة الى أن تكون أكثر حدة في المناطق الريفية حيث لا توجد عادة أموال كافية لتوفير المعلمين في المدارس . وفضلا عن ذلك فان الاسر الأفقر تعتمد من أجل تأمين معيشتها على مساهمة أولادها الأكبر سنا في دخل الاسرة المعيشية . ولذلك فان معدل هؤلاء الأولاد الذين يتركون المدرسة قبل انهاء دراستهم عال ويميل هؤلاء الأولاد الى نسيان الكثير مما تعلموه لانهم لا يمارسونه في المنزل أو لانه لا يعزز بأى نوع من برامج الحفاظ على الالمام بالقراءة والكتابة ، وبناء على ذلك فان أفقر الناس هم الأكثر عرضة لان يصبحوا أميين .

٢٤٥- ويستدل على صلة معدلات الدخل الفردى بقدرة بلد ما على بلوغ معدلات عالية في الألمام بالقراءة والكتابة عن طريق مقارنة معدلات الالمام بالقراءة والكتابة لمختلف فئات الدخل فيما بين البلدان النامية . ففي سنة ١٩٨٠ وصلت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من فئة ذوى الدخل العالي الى ٨٢ في المائة من الذكور البالغين و ٧٢ في المائة من الاناث ، في حين أن هذه النسبة من الملمين بالقراءة والكتابة من فئة ذوى الدخل المنخفض

لم يتجاوز ٥٢ في المائة من الذكور البالغين و ٢٩ في المائة من الاناث البالغات . وكانت الحالة في البلدان ذات الاقتصادات الأقل نموا أكثر سوءا حيث لا يوجد سوى ٣٦ في المائة فقط من الذكور البالغين و ٢٠ في المائة من الاناث البالغات ملمين بالقراءة والكتابة (انظر الجدول ٣٨) .

٢٤٦- وعلى الرغم من أن بضعة من البلدان من ذوات الدخل المنخفض قد حققت نسبيا معدلات عالية من الالمام بالقراءة والكتابة وهي أساسا تلك البلدان النموذجية التي بدأت فيها عملية تنمية كبيرة للتعليم الابتدائي منذ عقود عديدة سابقة كما هو الحال في سري لانكا على سبيل المثال ، وأن بضعة من البلدان ذات الدخل الأعلى والمصدرة للنفط مازالت تتسم بمعدلات منخفضة في الالمام بالقراءة والكتابة فان ارتفاع معدلات الدخل الفردى فيها قد سمح بصفة عامة بنفقات أكبر على التعليم أدت بالتالي الى زيادات في معدلات التسجيل في المدارس والالمام بالقراءة والكتابة . وفي سنة ١٩٨٠ وصلت فئة البلدان ذات الدخل الأعلى والمستوردة للنفط الى معدلات تسجيل في المدارس مقدرة ب ٨٢ في المائة للذكور في سن ٦ الى ١١ و ٧٩ في المائة للاناث في نفس السن بالمقارنة ب ٦٨ في المائة للذكور و ٤٦ في المائة للاناث في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض . وفي فئة أقل البلدان نموا هناك ٥١ في المائة فقط من الذكور في سن ٦ الى ١١ مسجلين في المدارس مقابل ٣١ في المائة فقط من الاناث . وهناك مؤشر آخر يدل على أثر الدخل الفردى أو القوة الشرائية هو النمو السريع لمعدلات التسجيل في المدارس في مجموعة البلدان المصدرة للنفط في السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ حيث ارتفعت نسبة الأولاد من سن ٦ الى ١١ المسجلين في المدارس من ٦٢ الى ٨٦ في المائة بالنسبة للذكور ومن ٥١ الى ٧٧ في المائة بالنسبة للاناث .

الجدول ٣٨ - المعدلات الحديثة للالمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للكبار والصغار ومعدلات التسجيل في المدارس بالنسبة للأولاد (أ)

فئة البلدان	معدلات الالمام بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية) البالغون (في سن ١٥ فما فوق) ١٩٧٠	١٩٨٠	الشبان (في سن ١٥-١٩) ١٩٧٥	١٩٨٠	معدلات التسجيل في المدارس (نسبة مئوية) الأولاد (في سن ٦-١١) ١٩٧٠	١٩٨٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي						
ذكور	٩٨ر٠	٩٨ر٨	٩٩ر٤	٩٩ر٥	٩٧ر٣	٩٧ر٦
اناث	٩٦ر٥	٩٧ر٤	٩٩ر٣	٩٩ر٣	٩٧ر٦	٩٧ر٩
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي						
ذكور	٥٨ر٤	٦٩ر٠	٨١ر٢	٨٥ر٧	٦١ر٨	٨٦ر٢
اناث	٣٧ر٩	٥٠ر٢	٦٦ر٦	٧٣ر٤	٥٠ر١	٧٧ر٣
البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل الأعلى						
ذكور	٧٦ر١	٨٢ر٥	٩٣ر٠	٩٤ر٣	٧٨ر٤	٨١ر٧
اناث	٦٢ر٦	٧١ر٧	٨٩ر٩	٩٢ر٠	٧٣ر١	٧٨ر٦
البلدان ذات الدخل المنخفض						
ذكور	٤٣ر٥	٥٢ر٧	٦٦ر١	٦٧ر٣	٦٢ر٠	٦٨ر٥
اناث	١٨ر٨	٢٨ر٥	٤٣ر٢	٤٦ر٦	٣٨ر١	٤٦ر٣
أقل البلدان نموا						
ذكور	٢٧ر٩	٣٦ر١	٥٤ر٠	٦١ر٩	٣٦ر٤	٥٠ر٧
اناث	٩ر٨	٢٠ر٤	١٨ر٢	٢٧ر٠	١٨ر٢	٣١ر٤
المجموع، البلدان المستوردة للنفط						
ذكور	٥٢ر١	٦٠ر١	٧٣ر٤	٧٤ر٦	٦٦ر٣	٧١ر٨
اناث	٣٠ر٣	٤٠ر٠	٥٥ر٠	٥٨ر٨	٤٧ر٣	٥٤ر٤
المجموع ، البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي						
ذكور	٥٣ر٣	٦١ر٨	٧٤ر٩	٧٦ر٨	٦٥ر٤	٧٤ر٧
اناث	٣١ر٧	٤٢ر٠	٥٨ر١	٦١ر٧	٤٨ر٠	٥٩ر٠

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ؛ اتجاهات واسقاطات التسجيل في المدارس حسب مرحلة التعليم والسن (CSR-E-46) آذار/مارس ١٩٨٣ ؛ تقديرات واسقاطات الالمام بالقراءة والكتابة (CSR-E-29) أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ؛ الحولية الاحصائية ، ١٩٨٤ ومستنسخات الحاسبة الالكترونية غير المنشورة .

(أ) تم التوصل الى معدلات التسجيل في المدارس والالمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لمختلف فئات البلدان النامية عن طريق تطبيق المعدلات الواردة في الوثائق المشار اليها اعلاه عن كل قطر من الاقطار على الفئات العمرية من السكان في كل منها واضافة البلدان من فئة معينة بحيث يتم ترجيح معدلات الفئة على أساس احجام سكان البلدان .

٢٤٧- وتختلف النفقات لكل تلميذ في مرحلة الدراسة الابتدائية بدرجة كبيرة فيما بين مختلف فئات البلدان ذات الدخل المختلف (انظر الجدول ٣٩) . ولكي تزيد البلدان النامية معدلات قيد أولادها في المدارس فهي تحتاج الى زيادة نفقاتها على التعليم الابتدائي بمعدل اسرع من نمو سكانها الذين هم في سن المدرسة الابتدائية (أي الاولاد من سن ٦ الى ١١ وان كانت الفئات العمرية الأخرى هي المعيار في بعض البلدان) . ويجب عليها في الوقت ذاته أن تحد من ارتفاع التكلفة أو الانفاق لكل تلميذ والا فان الزيادات الكبيرة في الانفاق يمكن أن تنتهي الى زيادة ضئيلة أو بدون زيادة في معدل القيد في المدارس .

١ - اسقاطات القيد في المدارس

٢٤٨- نظرا للعلاقات الملحوظة بين تكاليف ونفقات التعليم ومعدلات الدخل الفردي فان التحسينات في معدلات القيد التي يمكن توقعها في البلدان النامية خلال الثمانينات والتسعينات ستتوقف جزئيا على نموها الاقتصادي . ويبين الجدول ٤٠ اسقاطات معدل قيد الاولاد في المدارس في ظل التصورين الاجماليين للنمو الأدنى والأعلى للسنتين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ . وتقوم الاسقاطات على أساس تحليل احصائي على نطاق قطري للعلاقات بين الدخل الفردي والانفاق على التعليم الابتدائي لكل فرد والانفاق على التعليم الابتدائي لكل تلميذ في ٦٦ بلدا من البلدان النامية في النصف الأول من السبعينات (٣٨) . ويشير التحليل الى أن الانفاق على التعليم الابتدائي لكل فرد يميل الى الزيادة بمقدار أسرع قليلا من زيادة الناتج المحلي الاجمالي للفرد في حين أن الانفاق لكل طالب يزيد بمعدل ٧٠ في المائة تقريبا عن الناتج المحلي الاجمالي للفرد ويصل على الأقل الى متوسط معدل دخل فردي يبلغ ٣٠٠٠ دولار (من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٧٥) .

الجدول ٣٩- انفاق القطاع العام (الحساب الجاري) على التعليم الابتدائي في ٨٦ بلدا (أ) في سنة ١٩٧٤ (أو أقرب سنة سابقة توفرت لها البيانات)

مجموعة البلدان	الانفاق في ١٩٧٥ بدولارات الولايات المتحدة لكل تلميذ (ب)	لكل فرد (ج)
البلدان المتقدمة النمو	٩٢٤ر٤٥	١١٩ر٥١
البلدان النامية		
المصدرة للنفط	١١٦ر٥٢	١٣ر٣٣
المستوردة للنفط		
فئة البلدان ذات الدخل العالي	٨٩ر٧٩	١٤ر٤٧
فئة البلدان ذات الدخل المتوسط	٤٤ر٦٨	٥ر٥٦
فئة البلدان ذات الدخل المنخفض	١٤ر٢٠	١ر٣٠
فئة أقل البلدان نموا	٢٧ر٣٢	١ر٤٨
المجموع ، البلدان المستوردة للنفط	٣٣ر١٩	٤ر٤٨
المجموع ، البلدان النامية (المصدرة للنفط بالاضافة الى المستوردة للنفط)	٤١ر٨٥	٥ر٤٠

المصدر : اليونسكو : رصد الموارد اللازمة للتعليم في العالم (CSR-E-35) آذار/مارس ١٩٨٠ ، المرفق السادس ويتضمن بيانات عن النفقات في ١٩٧٦ بدولارات الولايات المتحدة وعدد التلاميذ بالنسبة لكل بلد .

(أ) يشمل ٢٢ بلدا من البلدان المتقدمة النمو و ٦٤ بلدا من البلدان النامية.

(ب) الرقم بالنسبة لكل فئة من البلدان هو متوسط مرجح بعدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في كل بلد .

(ج) الرقم بالنسبة لكل فئة من البلدان هو متوسط مرجح بسكان كل بلد في الفئة في السنة التي سجل عنها الانفاق .

٢٤٩- ويمكن أن يختلف تطور الانفاق والتسجيل في المدارس في أى بلد بدرجة كبيرة عن المسار النموذجي الذى تنطوى عليه هذه العلاقات . وتتوقف معدلات الانفاق للفرد وللتلميذ في التعليم الابتدائي ، ومعظمها انفاق حكومي على القرارات الحكومية المتصلة بالسياسة العامة الى حد كبير . وشهدت بعض البلدان النامية ذات المعدلات العالية نسبيا للتسجيل في المدارس والالمام بالقراءة والكتابة زيادات سريعة نسبيا في هذه المعدلات خلال عقد أو نحو ذلك في وقت ما في الماضي عندما أخذت على عاتقها تعهدا أساسيا بأن تحسن نظمها التعليمية وعلى الأخص في المرحلة الابتدائية .

٢٥٠- وبناء على ذلك ينبغي اعتبار معدلات التحسين بالنسبة لمختلف فئات البلدان الواردة في الجدول ٤٠ مجرد متوسط معدلات لكل فئة وهي تشير الى تحسينات يمكن منطقيا توقعها في بلد ينمو فيه دخل الفرد بمعدل متوسط مسقط بالنسبة لهذه الفئة وفقا لسيناريو النمو الاقتصادى ذى الصلة . ومع ذلك فمن الممكن حدوث تحسن أكبر بكثير اذا ما عمد البلد الى زيادة مجموع انفاقه بصورة أسرع والى الحد بطريقة اكثر صرامة من الزيادة في الانفاق أو التكلفة لكل طالب أو الى كليهما معا وذلك شريطة الانفاق بما فيه الكفاية لكل طالب لتوفير التدريب في مجال الالمام بالمعلومات الأساسية للقراءة والكتابة .

٢٥١ - ومع افتراض توفر المؤهلات المناسبة يبين الجدول ٤٠ أن معدل الاولاد الذكور في سن ٦ الى ١١ المسجلين في المدارس في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي سيزيد من ٧٥ في المائة في سنة ١٩٨٠ الى نحو ٧٧ في المائة فقط في سنة ١٩٩٠ والى ٨١ في المائة في سنة ٢٠٠٠ وفقا للتصور الاجمالي للنمو الأبطأ . وبالمثل سيرتفع معدل الفتيات المسجلات في المدارس من ٥٩ في المائة في سنة ١٩٩٠ الى نحو ٦٢ في المائة في سنة ١٩٩٠ والى ٦٧ في المائة في سنة ٢٠٠٠ .

٢٥٢- ووفقا لسيناريو النمو الادنى فان التوقعات بالنسبة لمعدل الفتيات المسجلات في المدارس في البلدان ذات الدخل المنخفض وبالنسبة لمعدل التلاميذ الذكور والاناث على السواء المسجلين في المدارس في أقل البلدان نموا ، هي متشائمة بصفة خاصة . اذ لن يرتفع معدل الفتيات من سن ٦ الى ١١ المسجلات في المدارس في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض الا من ٤٦ في المائة في سنة ١٩٨٠ الى ٤٩ في المائة فقط في سنة ١٩٩٠ و٥٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . وفي أقل البلدان نموا سيزيد بنسبة ضئيلة من ٣١ر٤ في المائة سنة ١٩٨٠ الى ٣٢ر٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ في حين أن معدل الذكور المسجلين في المدارس سيزيد من ٥٠ر٧ في المائة الى ٥١ر١ في المائة فقط .

٢٥٣- ووفقا لسيناريو النمو الأدنى ستقترب الاقتصادات المستوردة للنفط ذات الدخل الأعلى من المعدل الكامل للتسجيل (١٠٠ في المائة) المتمثل بتسجيل جميع الأولاد الذكور والاناث في المدارس بحلول سنة ٢٠٠٠ ومستقبل البلدان ذات الدخل المنخفض الى معدل ٨٠ في المائة من التسجيل في المدارس بالنسبة للذكور و ٦١ في المائة بالنسبة للاناث ، وستكون المعدلات في البلدان المصدرة للنفط ٩٣ في المائة بالنسبة للذكور و ٨٨ في المائة بالنسبة للاناث ، بيد أن معدل الاناث المسجلات في المدارس أقل الاقتصادات نموا سيبلغ ١٨ في المائة فقط بينما سيبلغ معدل الذكور ٥٥ في المائة فقط مما يشير الى الحاجة الى اتخاذ تدابير خاصة تتعلق بالسياسة العامة على الصعيد الوطني وبالمساعدة التقنية والمالية الملائمة على الصعيد الدولي اذا ما كان لهذه البلدان أن تقترب من تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق تسجيل جميع الأولاد ذكورا واناثا في مدارس المرحلة الابتدائية في جميع ارجاء العالم بحلول عام ٢٠٠٠ .

الجدول ٤٠ـ معدلات التسجيل بالمدارس بالنسبة للأولاد من سن ٦ الى ١١ المسقطة للسنتين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ وفقا لسيناريو النمو الأدنى وسيناريو النمو الاعلى

البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي	١٩٨٠	النمو الأبطأ ١٩٩٠	النمو الأبطأ ٢٠٠٠	النمو الأسرع ١٩٩٠	النمو الأسرع ٢٠٠٠
المصدرة للنفط					
ذكور	٨٦ر٢	٨٧ر٨	٨٨ر٨	٨٩ر٨	٩٢ر٧
اناث	٧٧ر٣	٧٩ر٨	٨١ر٩	٨٢ر٤	٨٧ر٨
المستوردة للنفط ذات الدخل الأعلى					
ذكور	٨١ر٧	٨٤ر٨	٩١ر١	٨٦ر٣	٩٦ر٧
اناث	٧٨ر٦	٨٢ر٢	٨٩ر٧	٨٤ر١	٩٨ر١
ذات الدخل المنخفض					
ذكور	٦٨ر٥	٧٠ر٦	٧٤ر٩	٧١ر٤	٨٠ر١
اناث	٤٦ر٣	٤٩ر١	٥٤ر٩	٥٠ر١	٦١ر١
أقل البلدان نموا					
ذكور	٥٠ر٧	٥٠ر٢	٥١ر١	٥٠ر٧	٥٥ر٤
اناث	٣١ر٤	٣١ر١	٣٢ر٥	٣١ر٧	٣٧ر٨
المجموع، البلدان المستوردة للنفط					
ذكور	٧١ر٨	٧٤ر١	٧٨ر٧	٧٥ر١	٨٤ر٠
اناث	٥٤ر٤	٥٧ر٣	٦٣ر١	٥٨ر٥	٦٩ر٩
المجموع ، البلدان المصدرة للنفط					
ذكور	٧٤ر٧	٧٦ر٩	٨٠ر٩	٧٨ر١	٨٥ر٩
اناث	٥٩ر٠	٦٢ر٠	٦٧ر٢	٦٣ر٥	٧٣ر٨

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

ان الزيادات المقارنة في معدلات الأولاد من الذكور والاناث ، ممن هم في سن ٦ الى ١١ المسجلين في المدارس مسقطة في كل من التصورين الاجماليين وفقا لعلاقة محددة جيدا بين معدلات التسجيل هذه وما يسمى بمعدل التسجيل " الاجمالي " في المدارس الابتدائية وهو مجموع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية في بلد ما (بما في ذلك عدد كبير من الأولاد الأكبر من ١١ سنة والأصغر عن سن ٦) مقسوما على السكان في سن ٦ - ١١

وبعد سنة ١٩٩٥ سيبدأ معدل البالغين الملمين بالقراءة والكتابة في الاختلاف وفقا لمختلف التصورات الاجمالية وذلك كنتيجة للفروق في معدلات الشبان الملمين بالقراءة والكتابة بعد سنة ١٩٩٥ ، ولكن بحلول سنة ٢٠٠٠ سيكون البالغون الأصغر سنا فقط هم المستفيدون من آثار زيادة سرعة النمو على معدل الاولاد المسجلين في المدارس بعد سنة ١٩٩٥ . وعلى ذلك فان الفروق بين معدلات البالغين الملمين بالقراءة والكتابة وفقا لسيناريوهي النمو الأسرع والأبطأ صغيرة جدا ـ أقل من واحد في المائة . وحتى هذه الفروق تمثل مع ذلك ملايين اضافية من البالغين الملمين بالقراءة والكتابة وستزداد الفروق المطلقة والمئوية سريعا بعد سنة ٢٠٠٠ .

٢ ــ الاسقاطات الخاصة بمحو الأمية

٢٥٤ــ تم وضع اسقاطات لعام ١٩٩٠ لمعدلات محو الأمية بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ، على أساس معدلات التحاق الأطفال البالغين من العمر من ٦ سنوات الى ١١ سنة بالمدارس في عام ١٩٨٠ ، وذلك حسب علاقة التتابع الزمني بين هذه المعدلات ، التي توصلت اليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٣٩) . ولأن معدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة لعام ١٩٨٠ غير متأثرة بمختلف التصورات الخاصة بالنمو الاقتصادى فان معدلات محو الأمية بالنسبة للشباب في عام ١٩٩٠ غير متأثرة بها كذلك . وليست هذه العلاقة محتومة ، لكن المعدلات الكلية لمحو الأمية بالنسبة للشباب في عام ١٩٩٠ ستعتمد الى حد كبير على نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم في عام ١٩٩٠ بين ١٥ و ١٩ سنة ممن كانوا قد التحقوا بالمدارس الابتدائية في أوائل الثمانينات ، وذلك نظرا للفترة الزمنية النموذجية التي تتطلبها الزيادات الرئيسة في الالتحاق بالمدارس . واستنادا الى هذه العلاقة ، سيكون معدل محو الأمية بالنسبة للذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و١٩ سنة في عام ١٩٩٠ حوالي ٩٧ في المائة في البلدان المصدرة للنفط ، و ٩٦ في المائة في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل العالي و ٨٩ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل لكنه لن يبلغ الا ٧٥ في المائة فقط في أقل البلدان نموا . وستكون معدلات محو الأمية بالنسبة للشباب من الاناث في عام ١٩٩٠ متنوعة أكثر ــ اذ تبلغ ٩٣ في المائة في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل العالي وفي البلدان المصدرة للنفط ، وفي حين انها ستبلغ ٦٥ في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل و ٤١ في المائة في أقل البلدان نموا (انظر الجدول ٤١) .

٢٥٥ــ وستؤدى مختلف السيناريوهات الاقتصادية ، بمعدلاتها المتباعدة للنمو الاقتصادى وبالتالي المعدلات المتباعدة للالتحاق بالمدارس بعد عام ١٩٨٥ الى معدلات مختلفة لمحو الأمية بالنسبة للشباب بعد عام ١٩٩٥ . وبحلول عام ٢٠٠٠ ستكون هناك اختلافات طفيفة فقط بين نتائج سيناريوهات النمو الأدنى وسيناريوهات النمو الأعلى ، لكن سيكون هناك اختلافات كبيرة بحلول عام ٢٠١٠ ، وعلى الرغم من أن الاختلافات بين السيناريوهين المبينة في الجدول ٤١ ، قد تبدو متواضعة نسبيا ، فان مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة سيكون في عام ٢٠٠٠ أكبر بكثير مما كان عليه في عام ١٩٨٠ أو ما سيكون عليه حتى في عام ١٩٩٠ ، بحيث تمثل تلك الزيادات الطفيفة في معدلات محو الأمية ملايين اضافية من الشباب المتعلم .

٢٥٦ــ وقد تم وضع اسقاطات حتى عام ١٩٩٠ لمعدلات محو الأمية لدى الراشدين البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر ، على أساس المعدلات المقابلة للراشدين غير الأميين في عام ١٩٨٠

وعلى أساس المعدلات المقابلة للراشدين غير الأميين في عام ١٩٨٠ وعلى أساس الاسقاطات الموضوعة لمعدلات محو الأمية بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم في عام ١٩٩٠ بين ١٥ و ١٩ سنة (٤٠) . وبسبب تماثل معدلات محو الأمية لدى الشباب في عام ١٩٩٠ في اطار مختلف تصورات النمو الاقتصادى فان معدلات محو الأمية بالنسبة للراشدين في عام ١٩٩٠ غير متأثرة هي الأخرى بالاختلافات بين السيناريوهات . وسيبلغ معدل الأمية بالنسبة للراشدين في عام ١٩٩٠ ، حوالي ٨٨ في المائة بالنسبة للذكور في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل العالي ، ولن يتعدى ٤١ في المائة بالنسبة للاناث في البلدان المنخفضة الدخل ، و ٢٧ في المائة فقط بالنسبة للاناث في أقل البلدان نموا (انظر الجدول ٤١) .

الجدول ٤١ - معدلات محو الأمية في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠

مجموعة البلدان النامية	الراشدون (البالغون من العمر ١٥ سنة فأكثر)				الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠		١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	
			الأدنى (أ)	الأعلى (ب)			الأدنى (أ)	الأعلى (ب)
البلدان المصدرة للنفط								
الذكور	٦٩ر٠	٨١ر٥	٨٨ر٤	٨٨ر٩	٨٥ر٧	٩٧ر٥	٩٦ر٨	٩٧ر٧
الاناث	٥٠ر٢	٦٤ر٨	٦٨ر٥	٦٩ر٢	٧٣ر٤	٩٣ر١	٩٢ر٠	٩٣ر٩
البلدان المستوردة للنفط المرتفعة الدخل								
الذكور	٨٢ر٥	٨٨ر٢	٩١ر٨	٩٢ر١	٩٤ر٨	٩٥ر٦	٩٦ر٦	٩٧ر١
الاناث	٧١ر٧	٧٩ر٠	٨٤ر١	٨٤ر٤	٩٢ر٠	٩٣ر٤	٩٤ر٧	٩٥ر٧
البلدان المنخفضة الدخل								
الذكور	٥٢ر٠	٦٧ر٣	٧٦ر٦	٧٦ر٨	٦٧ر٣	٨٩ر٢	٨٩ر٨	٩٠ر٢
الاناث	٢٨ر٥	٤٠ر٧	٤٩ر٧	٥٠ر١	٤٦ر٦	٦٥ر٨	٦٧ر٨	٦٩ر٠
أقل البلدان نموا								
الذكور	٣٦ر١	٥١ر١	٥٩ر٦	٥٩ر٩	٦١ر٩	٧٥ر٤	٧٤ر٨	٧٥ر٣
الاناث	٢٠ر٤	٢٦ر٥	٣٠ر٤	٣٠ر٩	٢٨ر٠	٤١ر٣	٤٠ر٥	٤١ر٩
المجموع ، البلدان المستوردة للنفط								
الذكور	٦٠ر١	٧٢ر٨	٨٠ر٦	٨٠ر٨	٧٤ر٦	٩٠ر٨	٩١ر٥	٩١ر٩
الاناث	٤٠ر٠	٥٠ر٨	٥٨ر٧	٥٩ر١	٥٨ر٨	٧٢ر٨	٧٤ر٥	٧٥ر٧
المجموع ، البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط								
الذكور	٦١ر٨	٧٤ر٥	٨٢ر٢	٨٢ر٥	٧٦ر٨	٩٢ر١	٩٢ر٦	٩٣ر١
الاناث	٤٢ر٠	٥٣ر٦	٦١ر٨	٦٢ر٣	٦١ر٧	٧٧ر١	٧٨ر٣	٧٩ر٦

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) سيناريو النمو الأدنى .

(ب) سيناريو النمو الأعلى .

٢٥٧- وتمثل الاسقاطات السابقة للالتحاق بالمدارس ومحو الأمية تقديرات استقرائية تفترض ضمنا استمرار الاتجاهات التاريخية فيما يتعلق بتخصيص الموارد للتعليم . ويمكن أن تؤدى اجراءات أكثر شمولا تقوم بها البلدان منفردة ، والمجتمع الدولي الى الاسراع بزيادة معدلات محو الأمية . واذا كان للعالم أن يحقق قبل عام ٢٠٠٠ تقدما حثيثا نحو هدف الاستراتيجية المتمثل في القضاء على الأمية أو تخفيضها تخفيضا كبيرا ، فسيحتاج الى بذل جهود كبيرة في كل من تطوير سياسة التعليم وتمويله على المستوى الوطني ، وتوفير المساعدة التقنية والمالية المناسبة على المستوى الدولي . ومن الناحية الاقتصادية ستكون مثل هذه الجهود ممكنة أكثر في معظم البلدان اذا نمت اقتصاداتها بالمعدلات التي يفترضها تصور النمو الأعلى . وسيؤدى غياب مثل هذه الجهود ، لا سيما في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل ، الى عدد مطلق من المواطنين الأميين متزايد للغاية ، اذا نمت اقتصاداتها ببطء .

٢٥٨- وبالاضافة الى توسيع طاقة النظم الرسمية لتعليم الأطفال والشباب في كثير من البلدان ستستفيد هذه البلدان كثيرا من توسيع نطاق التعليم المناسب غير الرسمي للراشدين على أساس عدم التفرغ . وقد يكون هذا عمليا بالدرجة الأولى ، كادخال مهارات جديدة ، أو ثقافيا بالدرجة الأولى . وفي هذا الصدد يبشر دور تكنولوجيا الاتصالات بخير كبير . اذ يستعمل الآن عدد من البلدان النامية الاذاعة التعليمية . فعلى سبيل المثال استخدمت الهند على نحو فعال ، التابع الاصطناعي في البث التليفزيوني المباشر لنقل المعلومات الحديثة عن مجالات مثل الزراعة والتغذية والصحة الى القرى النائية التي لم تكن لتتوفر لها فرصة التمشي مع تلك التطورات لولا هذه البرامج .

٢٥٩- وستواجه البلدان النامية ، بالاضافة الى التحدى الذى يشكله خطر الأمية المتزايدة ، احتياجات تعليمية أخرى خلال العقدين المقبلين وبخاصة الحاجة الى ربط التعليم بالعمل المنتج . وسيشكل دمج جوانب التعليم النافعة ثقافيا وتنمية المهارات المناسبة مطلبا هاما بالنسبة لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة . وينبغي أن يحتل تلقين الجوانب المناسبة من العلم والتكنولوجيا مكانة هامة في الخطة الانمائية الشاملة . وفي الوقت نفسه يمر كثير من البلدان النامية المستقلة حديثا بمراحل مختلفة فيما يخص تغيير مناهجها التعليمي كي يعكس ما تنطوى عليه لغاتها القومية وعاداتها ودياناتها من ثراء . وقد بدأ مخططو التنمية في جميع أنحاء العالم يعترفون أكثر فأكثر بضرورة ربط المنهاج التعليمي لبلد ما بظروفه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، غير أن تبادلا أوسع للآراء بين مخططي التنمية الاقتصادية ومخططي التعليم أمر ضرورى كذلك .

جيم ـ التغذية (٤١)

٢٦٠ـ تتميز الحالة التغذائية الراهنة باستهلاك ملائم بالنسبة لأغلبية سكان العالم ونقص غذائي خطير بالنسبة لأقلية كبيرة . ومن شأن الاتجاهات الحالية أن تجعل النموذج العالمي لانتاج واستهلاك الأغذية أسوأ ، وتؤدي الى زيادات لا يمكن قبولها في عدد الراشدين والأطفال المحرومين من الناحية الغذائية . غير أن التقييمات المفصلة لاحتمالات الانتاج تبين أنه اذا أعطت السياسات الوطنية والدولية وزنا أكبر للزراعة واذا صاحب التوزيع المحسن زيادات الانتاج الممكنة ، فانه يمكن القضاء على الحالات الخطيرة لسوء التغذية بالرغم من الارتفاع الكبير المتوقع في عدد السكان (انظر A/37/211 ، الفقرات من ٣٨٣ الى ٤١١) .

٢٦١ـ وعلى الرغم من أن أسباب سوء التغذية معقدة وغير معروفة تماما حتى الآن ، فالمعتقد عامة هو أن الحصول على سعرات حرارية كافية يجب أن يولى الاعتبار الأول . وبصفة عامة فان وجبة غذائية كافية لتغطية المتطلبات من السعرات الحرارية تكفي لتوفير المتطلبات من البروتينات ، ولكن اذا حدث نقص في تناول السعرات الحرارية ، يستهلك جزء من البروتينات الغذائية لتوفير الطاقة .

٢٦٢ـ وتشكل الحبوب أهم عنصر في توفير السعرات الحرارية ، اذ مثلت ، في عام ١٩٧٦ ، حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الامداد في ٩٠ من البلدان النامية . ومثل نصيب الجذور الغذائية والعساقيل ، التي تحتوى على بروتينات قليلة ، نسبة ٢١ في المائة من مجموع الامداد بالسعرات الحرارية ولو أن نصيبها بالنسبة لبعض البلدان المنفردة قد تجاوز نصف مجموع الامداد بالسعرات الحرارية . ولما كانت افريقيا ، ولا سيما مناطق الغابات الاستوائية الكثيفة والمنخفضات الواقعة حول البحيرات الكبرى وسكان المناطق الساحلية لافريقيا الغربية أكثر اعتمادا من مناطق العالم الأخرى على الجذور الغذائية والعساقيل كمصدر للتزود بالطاقة ، فانها أكثر تعرضا للنقص في البروتينات .

٢٦٣ـ ويعطى نمو متوسط ما يتناول من السعرات الحرارية فكرة عن اتجاهات التغذية ، لكنه لا يمكن أن يعطي اشارة عن العدد الاجمالي للذين يعانون من سوء التغذية ، اذ يعتمد هذا العدد بصفة أساسية على توزيع الدخل . وفي وسط السكان الزراعيين يشكل العمال الزراعيون الذين لا أراض لهم ، والمزارعون الصغار الهامشيون وقبائل الرحل معظم من هم أكثر عرضة للنقص الغذائي كما أن الوجبة الغذائية في غالب الأحيان تنحو الى التوزع بشكل غير منصف بين أفراد الأسرة . وتشير دراسات مختلفة الى أن الأطفال في

مرحلة الفطام والنساء ، وبخاصة الحوامل والمرضعات منهن ، يتأثرون بشكل خطير . ويثير هذا مسائل تتعلق بالموقف الآخر من التغير من مركز المرأة في المجتمعات التقليدية .

٢٦٤ - وتؤثر التقلبات في توافر الامدادات الغذائية وأسعارها على الأسر الفقيرة بشكل أكثر خطرا نسبيا . ويمكن أن يكون للتقلبات التي تحدث من سنة الى أخرى والتغيرات الموسمية عواقب مؤذية ، ولا سيما في المناطق التي يتسم فيها هيكل توزيع الأغذية بالضعف ، لعدم ملاءمة التخزين والنقل والتسويق . وعلاوة على ذلك قد تكون أرقام متوسط الوجبات السنوى مضللة في حالة حدوث تقلبات موسمية . وعلى سبيل المثال ، غالبا مايضطر المزارعون الصغار والهامشيون الى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة في وقت الحصاد لتلبية الحاجة الملحة الى النقد ثم يشترون مقدارا صغيرا منها بأسعار أعلى في فترة لاحقة من العام . وعلاوة على ذلك فان المجموعات ذات القدرة الشرائية الفعلية المحدودة تتأثر بوجه خاص بما يمكن أن يحدث في فترات نقص الأغذية من استيلاء المحظوظين اقتصاديا على امدادات السوق .

التقديرات الخاصة بسوء التغذية

٢٦٥ - هناك طريقة بسيطة لتقدير العدد الاجمالي للسكان الذين يعانون من سوء التغذية ونسبتهم تتمثل في حساب عدد السكان الذين يعيشون على مستويات تزود بالسعرات الحرارية دون المستويات التي تعتبر حرجة بالنسبة لقيام الفرد بالحد الأدنى من الأنشطة اليومية من غير حدوث ضعف خطير . ويختلف الحد الأدنى للاحتياجات باختلاف الأفراد وحسب النشاط والمناخ والجنس ووزن الجسم .

٢٦٦ - ولتقدير عدد الذين يعانون من سوء التغذية يحتاج مثاليا الى بيانات عما يتناوله كل فرد من سعرات حرارية وعن احتياجاته . واكتشف في دراسة شاملة أجريت في تونس ، أن بعض الأسر في جميع طبقات الدخل تعاني من نقص في السعرات الحرارية ، في حين أن ١٩ في المائة من جميع الأسر الريفية تعيش دون المستوى الحرج للتزود بالسعرات الحرارية . وتتجاوز هذه النسبة في طبقتي الدخل الأدنى (وتضمان ٢٣ في المائة من مجموع السكان) ٣٠ في المائة ، ويبين أثر سوء التغذية بوجه عام علاقة عكسية بمستويات الدخل . وقرن سوء التغذية بالحجم الكبير للأسرة في كل طبقة دخل .

٢٦٧ - ولما كانت البيانات عما يتناوله الفرد من سعرات حرارية واحتياجاته غير متوافرة عموما ، فان تقدير عدد الذين يعانون من سوء التغذية يحسب باتباع النهج المتبع في المسح الغذائي العالمي الرابع . ويعتبر الأشخاص الذين يقل ما يتناولونه من السعرات الحرارية أقل من ٢ر١ من معدل الأيض الأساسي (٤٢) أشخاصا يعانون من سوء التغذية . واستنادا الى هذا المعيار ، فان ٤٣٦ مليون نسمة عانوا من سوء التغذية خلال الفترة

من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ في البلدان الـ٨٦ التي كانت البيانات الضرورية عنها متوافرة ، أو ما يمثل ٢٣ في المائة من مجموع سكانها (انظر الجدول ٤٢) . وينتمي معظم الذين كانوا يعانون من سوء التغذية ـ٣٤٩ مليون نسمة ـ الى البلدان المنخفضة الدخل ، حيث كان ٢٩ في المائة من السكان يعانون من سوء التغذية . وفي أقل البلدان نموا عانت ٧٤ مليون نسمة ، أو ٣١ في المائة من مجموع سكانها ، من سوء التغذية . وتشير البيانات المتوافرة الى أن الناس ينحون الى انتقاء وجبات البروتينات التي تقدم من ١٠ الى ١٢ في المائة من الطاقة الغذائية الاجمالية بحيث أنه بشكل عام اذا هبطت مستويات التزود بالسعرات الحرارية دون المستوى المطلوب يصبح الشخص عرضة كذلك لنقص في البروتينات. وبذلك فان من المرجح أن تكون أرقام الجدول ٤٢ مطابقة بدقة الى حد ما لعدد أولئك الذين يعانون أيضا من سوء التغذية بالنسبة للبروتينات حتى وان كانت هناك بالتأكيد حالات نقص في البروتينات لدى أشخاص يفوق متوسط ما يتناولونه من سعرات حرارية الحد الحرج البالغ ١ر٢ من معدل الأيض الأساسي .

٢٦٨ـ وقدرت منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية سيرتفع بحلول عام ٢٠٠٠ ، اذا استمرت اتجاهات السبعينات ، الى ٥٨٨ مليون نسمة منهم ٤٧٧ مليون نسمة في البلدان المنخفضة الدخل و ١١١ مليون نسمة في البلدان المتوسطة الدخل (انظر الجدول ٤٢) . وعلى عكس من ذلك ، سيتناقص مجموع عدد الذين يعانون من سوء التغذية ، في اطار تصور نمو زراعي عال ، الى ٢٦٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ .

دال ـ توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

٢٦٩ـ يمثل نقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الملائمة سببا رئيسيا في وفاة ملايين الأطفال كل سنة في البلدان النامية وأمراض الاسهال ، التي تنشأ أساسا عن مياه الشرب القذرة ورداءة المرافق الصحية مسؤولة عن وفاة حوالي ٤ ملايين من الـ ١٣ مليون طفل الذين يموتون كل سنة في البلدان النامية . كما أن حوالي نصف سكان البلدان النامية مصابون بالديدان التي تنتشر بسبب رداءة المرافق الصحية . ويمكن ارجاع كثير من الأمراض الجلدية والرمدية الى عدم كفاية المياه للنظافة الشخصية وبالاضافة الى هذه الآثار المباشرة على الصحة فان لندرة المياه الصالحة للشرب تكاليف اقتصادية واجتماعية أخرى . فمن المألوف في أجزاء معينة قاحلة وشبه قاحلة من العالم أن يقضي أفراد الأسرة أكثر من ست ساعات كل يوم في جمع المياه من مصادر نائية . وفي مثل هذه الظروف يقع الجانب الاكبر من المعاناة عادة على عاتق النساء والأطفال . وبدلا من أن يبدأ يوم الطفل بالذهاب الى المدرسة فانه يمكن أن يبدأ برحلة طويلة شاقة بحثا عن المياه . وان اختلال انتظام الأطفال في المدارس اختلالا بالغا بسبب الأمراض المرتبطة بالمياه يشكل تكلفة اجتماعية أخرى لهذه الظروف (انظر A/35/367 ، الفقرتان ١٣ و ١٤) .

الجدول ٤٢ — تقديرات النسبة المئوية وعدد الأشخاص الذين نقص ما تناولونه من حزيرات خلال الفترة ١٩٧٤—١٩٧٦ عن الحد الأدنى الحرج المتمثل في ٢ر١ من معدل الاستقلاب الأساسي، والاسقاطات لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

مجموعة البلدان	النسبة المئوية للسكان الذين دون ٢ر١ من معدل الاستقلاب الأساسي		عدد الأشخاص الذين دون ٢ر١ من معدل الاستقلاب الأساسي (بالملايين)	
	الاتجاه	النمو المرتفع	الاتجاه	النمو المرتفع
المجموع، ٨٦ بلدا ناميا ذات اقتصاد سوقي				
١٩٧٤—١٩٧٦	٢٣	٢٣	٤٣٦	٤٣٦
١٩٩٠	١٨	١٢	٥٠٨	٣٤٦
٢٠٠٠	١٧	٧	٥٨٨	٢٦٠
البلدان المتوسطة الدخل				
١٩٧٤—١٩٧٦	١٣	١٣	٨٧	٨٧
١٩٩٠	٩	٦	٩٦	٦٧
٢٠٠٠	٨	١	١١١	٤٦
البلدان المنخفضة الدخل				
١٩٧٤—١٩٧٦	٢٩	٢٩	٣٤٩	٣٤٩
١٩٩٠	٢٣	١٥	٤١٢	٢٧٩
٢٠٠٠	٢٢	٩	٤٧٧	٢١٤
أقل البلدان نموا				
١٩٧٤—١٩٧٦	٣١	٣١	٧٤	٧٤
١٩٩٠	٢٩	١٩	١٠٤	٧٢
٢٠٠٠	١٨	١١	١٣٣	٥٥

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الزراعة: باتجاه عام ٢٠٠٠ (روما، ١٩٨١)، المرفق الاحصائي، الجدول ٧.

٢٧٠ — أجريت اسقاطات لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ لتغطية حاجات السكان من مياه الشرب المأمونة (٤٣) والمرافق الصحية الكافية (٤٤) في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، وذلك بالنسبة لمستوياتها من الدخل الفردي والاستثمارات في اطار احتمال النمو الأكثر ارتفاعا واحتمال النمو أكثر انخفاضا وبالنسبة للاسقاطات المتعلقة بالنمو السكاني ومستويات التحضر فيها (٤٥) . وتفترض هذه الاسقاطات ضمنا أن الاستثمارات المكرسة لمياه الشرب والمرافق الصحية بالنسبة للاستثمارات الاجمالية في جميع القطاعات ستتبع علاقة المقطع العرضي التي كانت سائدة في عام ١٩٨٠ . ومادامت البلدان تنقح سياساتها الاستثمارية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية وفق الخطوط التي دعت اليها قرارات الجمعية العامة التي انشأت العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان استثماراتها لتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية الكافية سوف تزداد أكثر بكثير من المستويات التي تنطوي عليها مستويات الاستثمارات التراكمية المفترضة في حالة النمو الأكثر انخفاضا بل وأكثر من المستويات المفترضة في حالة النمو الأكثر ارتفاعا . وان بلوغ أهداف العقد المتمثلة في توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الكافية للجميع (١٠٠ في المائة) بحلول عام ١٩٩٠ يتطلب استثمارا يبلغ حوالي ٤٠ بليون دولار كل عام خلال الثمانينات ، حتى مع الاستخدام الواسع للتكنولوجيات الأقل تكلفة ، بالمقارنة مع تقديرات الاستثمارات الفعلية التي تتراوح بين ٦ و ٩ بلايين دولار كل عام في أواخر السبعينات ومع الاستثمارات المقترحة التي تبلغ حوالي ١٠ بلايين دولار كل عام خلال السنوات الأولى من العقد (انظر E/C.7/1983/11 ، الفقرة ٧٤) . (من أجل الحصول على تقييم للتقدم المحرز من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ وللاجراءات التي يجرى اتخاذها فيما يتعلق بالعقد ، انظر تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في بلوغ أهداف العقد (A/40/108-E/1985/49)) .

٢٧١ — وفي اطار احتمال النمو الأكثر انخفاضا ، تزداد النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة في البلدان المنخفضة الدخل من ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ و ٤٧ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ ، وفي أقل البلدان نموا تزداد النسبة المئوية من ٢٨ الى ٣٥ في المائة فقط (انظر الجدول ٤٣) . وفي البلدان المستوردة للنفط الأعلى دخلا تزداد هذه النسبة المئوية من ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ و ٧٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ . وعلى النقيض من ذلك ، ستحقق البلدان المنخفضة الدخل في اطار احتمال النمو الأكثر ارتفاعا تقدما أكبر يبلغ ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ ، بسبب الزيادة السريعة في مجموع استثماراتها . وفي البلدان الأعلى دخلا ، سيكون من شأن النمو الأكثر ارتفاعا

زيادة تغطية خدمات المياه بحوالي ٤ في المائة فوق المستويات المسقطة لعام ٢٠٠٠ مع النمو الأكثر انخفاضا . وقد تبدو الاسقاطات التي أجريت لمجموعة البلدان المصدرة للنفط منخفضة بشكل يدعو الى الدهشة بالنسبة لمستوياتها الأخيرة المسقطة فيما يتعلق بالاستثمار الفردى ، بيد أنها حصيلة لعوامل اخرى متعددة ، بما فيها انخفاض مستويات التغطية في عام ١٩٨٠ ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، وانخفاض مستويات التحضر .

٢٧٢ - ويمكن رؤية أهمية التحضر بمقارنة مستويات الخدمات في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٨٠ . اذ بلغ متوسط النسبة المئوية لمن تلقوا الخدمات في المناطق الحضرية من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي مجتمعة ٧١ في المائة ، بالمقارنة مع ٣٢ في المائة في المناطق الريفية . كما كانت النسبة المئوية لمن تلقوا الخدمات في المناطق الحضرية متشابهة تماما بين مجموعات البلدان المختلفة ، وتراوحت بين ٦٨ و ٨٠ في المائة باستثناء أقل البلدان نموا ، حيث بلغت نسبة السكان الحضريين الذين حصلوا على مياه مأمونة ٤٧ في المائة فقط . بيد أن النسب المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة في المناطق الريفية هي أكثر تباينا بين مجموعات البلدان ، وذلك بما يتناسب تقريبا مع الفروق الحاصلة بينها في الدخل الفردى .

٢٧٣ - ومستقبل التحسينات في المرافق الصحية مشابه بوجه عام لمستقبل التحسينات في توفير المياه ، ولكن لما كانت النسب المئوية للسكان الذين يحصلون على مرافق صحية كافية في عام ١٩٨٠ أكثر انخفاضا بكثير من النسب المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة ، فان النسب المئوية للسكان الذين لمّا تزل حاجاتهم غير ملبّاة في عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ستكون أكثر ارتفاعا بكثير .

الجدول ٤٣ ــ النسبة المئوية للسكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠ (أ)

مجموعة البلدان	١٩٨٠ (ب) الحضريون	الريفيون	المجموع	١٩٩٠ (ج) الاكثر انخفاضا	الاكثر ارتفاعا	٢٠٠٠ (ج) الاكثر انخفاضا	الاكثر ارتفاعا
المصدرة للنفط	٦٨ر٣	٣٠ر٣	٤٤ر٨	٥١ر٨	٥٢ر٤	٥٧ر٨	٦١ر٢
المستوردة للنفط الأطى دخلا	٧٩ر٨	٤٨ر٩	٦٦ر٩	٧١ر٩	٧٢ر٧	٧٧ر٦	٨١ر٤
المنخفضة الدخل	٦٨ر٦	٢٧ر١	٣٦ر٩	٤١ر٩	٤٣ر٠	٤٧ر٤	٥٢ر٦
أقل البلدان نموا	٤٦ر٧	٢٤ر٢	٢٧ر٧	٣١ر١	٣٢ر٧	٣٥ر٢	٤٣ر٥
المجموع ، المصدرة للنفط والمستوردة للنفط	٧٠ر٨	٣٢ر٢	٤٤ر٦	٥٠ر٠	٥١ر٠	٥٥ر٦	٦٠ر١

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة .

(أ) النسب المئوية لكل مجموعة هي متوسط النسب المئوية لكل بلد في المجموعة ، مرجحة بواسطة سكان البلد (للسنة التي تعود اليها النسبة المئوية) .

(ب) بالاستناد الى الأرقام القطرية في الوثيقتين A/35/367 ، المرفق الخامس ؛ و A/40/108-E/1985/49 ، المرفق الثاني .

(ج) تستند الاسقاطات الى احتمال الدخل الأكثر انخفاضا واحتمال الدخل الأكثر ارتفاعا (انظر الفقرة ٢٧١) .

وفي اطار سيناريو النمو الأكثر انخفاضا ، تزداد النسبة المئوية للسكان الحاصلين على مرافق صحية كافية في البلدان المنخفضة الدخل من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ و ٢٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ ؛ بل ان التحسن الحاصل في أقل البلدان نموا سيكون أقل من ذلك ، من ١٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٤٤). وفي البلدان المستوردة للنفط الأعلى دخلا تزداد النسبة المئوية من ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٥٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ و ٥٦ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ . وعلى النقيض من ذلك ، ستحرز البلدان المنخفضة الدخل في اطار سيناريو النمو الأكثر ارتفاعا تقدما أكبر يبلغ ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ ، بسبب الزيادة الأكثر سرعة في مجموع الاستثمارات. اما أثر النمو الأكثر ارتفاعا فسيكون أكثر اعتدالا في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة الأعلى دخلا مما يرفع تغطية الخدمات بحوالي ١ في المائة فوق المستويات المسقطة لعام ١٩٩٠ مع النمو المنخفض ، وبين ٤ و ٥ في المائة فوق المستويات المسقطة لعام ٢٠٠٠ .

٢٧٤ - وخلاصة القول ، وفي اطار سيناريو النمو الأكثر انخفاضا ومع استمرار العلاقة النموذجية بين الاستثمارات في المياه والمرافق الصحية والدخل الفردي والاستثمارات التراكمية ، لن يحصل الا ٥٠ في المائة من السكان في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ١٩٩٠ و ٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي اطار سيناريو النمو الأكثر ارتفاعا ، سيحصل ٦٠ في المائة على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ٢٠٠٠ . وبالمثل ، ومع النمو الأكثر انخفاضا لن يحصل الا ٢٨ في المائة من سكان هذه البلدان على مرافق صحية كافية بحلول عام ١٩٩٠ و ٣٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . ومع النمو الأكثر ارتفاعا ، سيحصل ٤٠ في المائة على مرافق صحية كافية بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٧٥ - وهكذا ، سيضطر المجتمع الدولي والبلدان النامية الى منح أولوية أعلى للمياه والمرافق الصحية ضمن ميزانيات الاستثمارات الاجمالية المسقطة حتى مع النمو الأكثر ارتفاعا ، وأولوية عالية للغاية ضمن الاستثمارات الاجمالية المحدودة المسقطة في اطار سيناريو النمو الأكثر انخفاضا ، في سبيل توفير مياه شرب مأمونة ومرافق صحية كافية للجميع بحلول عام ١٩٩٠ بل بحلول عام ٢٠٠٠ . (للاطلاع على المناقشات الاضافية للمشاكل وعلى التقدم المحرز في بلوغ أهداف العقد ، انظر الوثيقتين : E/C.7/1983/11 ، و A/40/108-E/1985/49) .

الجدول ٤٤ - النسبة المئوية للسكان الحاصلين على مرافق صحية كافية في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي، ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (أ)

مجموعة البلدان	١٩٨٠ (ب) الحضريون	الريفيون	المجموع	١٩٩٠ (ج) الأكثر انخفاضا	الأكثر ارتفاعا	٢٠٠٠ (ج) الأكثر انخفاضا	الأكثر ارتفاعا
المصدرة للنفط	٥٢ر٩	١٧ر٥	٣٤ر٦	٤٤ر٢	٤٤ر٩	٥٣ر٥	٥٧ر٨
المستوردة للنفط الأعلى دخلا	٦٠ر٢	٣٥ر٣	٤٨ر٤	٥١ر٩	٥٢ر٩	٥٦ر٤	٦١ر٤
المنخفضة الدخل	٣٢ر٧	٦ر٧	١٢ر٦	١٧ر٤	١٨ر٩	٢٢ر٨	٢٩ر٦
أقل البلدان نموا	٣٣ر٩	١٢ر٩	١٥ر٨	١٦ر١	٣٨ر١	١٩ر٣	٣٠ر٢
المجموع، المصدرة للنفط والمستوردة للنفط	٤١ر٣	١٤ر١	٢٣ر١	٢٨ر٣	٢٩ر٥	٣٤ر٠	٤٠ر٠

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة.

(أ) النسب المئوية لكل مجموعة هي متوسط النسب المئوية لكل بلد في المجموعة، مرجحا بواسطة سكان البلد (في السنة التي تعود اليها النسبة المئوية).

(ب) بالاستناد الى الأرقام القطرية في الوثيقتين A/35/367، المرفق الخامس، و A/40/108-E/1985/49، المرفق الثاني.

(ج) تستند الاسقاطات الى سيناريو النمو الأكثر انخفاضا وسيناريو النمو الأكثر ارتفاعا. (انظر الفقرة ٢٧٣).

حواشي الفرع خامسا

(١) تم توزيعها بوصفها الوثيقة E/CN.5/1985/2 ، وسوف تصدر ضمن منشورات الأمم المتحدة .

(٢) أنظر منظمة العمل الدولية ، تقرير عن حالة العمل في العالم ، المجلد الأول ، ١٩٨٤ ، الصفحة ٧ .

(٣) البلدان الستة والثلاثون التي تعتبر أقل البلدان نموا هي اثيوبيا ، وافغانستان ، وأوغندا ، وبنغلاديش ، وبنن ، وبوتان ، وبوتسوانا ، وبوركينا فاصو ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وجزر القمر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجيبوتي ، والرأس الأخضر ، ورواندا ، وساموا ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغامبيا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، وليسوتو ، ومالي ، وملاوى ، وملديف ، ونيبال ، والنيجر ، وهايتي ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

(٤) تحدد النسب الثلاثة لأعمار المعالين على النحو التالي : (أ) نسبة الاطفال المعالين هي نسبة السكان دون سن الـ ١٥ سنة الى السكان بين سن الـ ١٥ و ٦٤ سنة لكل ١٠٠ نسمة ؛ (ب) نسبة المعالين من المسنين هي نسبة السكان في سن ٦٥ فما فوقها الى السكان بين سن ١٥ و ٦٤ سنة لكل ١٠٠ نسمة ؛ (ج) نسبة المعالين اجمالا هي نسبة تعداد الاطفال تحت سن ١٥ سنة وتعداد الراشدين في سن ٦٥ سنة وما فوقها بالقياس الى السكان بين سن ١٥ و ٦٤ سنة لكل ١٠٠ نسمة .

(٥) غي ستاندنغ ، اشراك القوى العاملة وتنميتها (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٨)

(٦) ن . يوسف ، توظيف المرأة وخصوبتها : أهي فترة انتقال ديمغرافي أم الحاجات الاقتصادية للأمهات؟ (المركز الدولي لبحوث المرأة ١٩٧٧) ؛ و. ر. ديكسون ، المرأة الريفية في العمل : استراتيجيات التنمية في جنوب افريقيا (بلتيمور مطبعة جامعة جونز هوبركنز ، ١٩٧٣) .

حواشي الفرع خامسا (تابع)

(٧) Guy Standing, "Women's work activity and fertility", in Determinants of fertility in developing countries, R. Bulatao and D. Lee, eds. (New York, Academic Press, 1983), vol. I.

(٨) F. Ware, "Women's work and fertility in Africa", in The fertility of working women : A synthesis of international research, S. Kupinsky, ed. (New York, Praeger Publishers, 1977); and C. Oppong, "Family structure and women's reproductive and productive roles, some conceptual and methodological issues", in Women's roles and population-trends in the third world, R. Anker, M. Buvinic and N. Youssef, eds. (London, Croom Helm, for the International Labour Organisation, 1982).

(٩) J. Caldwell, "Direct economic costs and benefits of children" in Pulatao and Lee, op. cit.

(١٠) دراسات وردت في كتاب ستاند ينغ " عمل المرأة وخصوبتها "، الصفحة ٥٢٥ .

(١١) دراسات وردت في كتاب ستاند ينغ ، اشراك القوى العاملة وتنميتها ، الصفحة ١٨٨ ؛ واى . واير ، المرجع السابق ؛ ور. لي ، " النتائج الاقتصادية لحجم السكان وتكوينهم ونموهم " ، الاتحاد الدولي لدراسة السكان علميا ، الرسالة الاخبارية رقم ١٧ (كانون الثاني /يناير - نيسان /ابريل ١٩٨٣) .

(١٢) الأمم المتحدة " معدلات الخصوبة وانماطها وأوجه تمايزها : تحليل مقارن باستخدام بيانات الدراسة الاستقصائية العالمية للخصوبة . سيصدر ضمن منشورات الامم المتحدة .

(١٣) ج . رود ريغزوج . كليلاند ، " العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد الخصوبة الزوجية في ٢٠ بلدا : تحليل متعدد الاتجاهات " ، ورد في محضر أعمال مؤتمر الدراسة العالمية للخصوبة لعام ١٩٨٠ ؛ (لندن) ، معهد الاحصاء الدولي ، ١٩٨٠) ؛ دراسات وردت في كتاب ستاند ينغ ، اشراك القوى العاملة وتنميتها ، الصفحة ١٨٩ ، وفي آنكر وبوفنتش ويوسف ، المرجع السابق ، الصفحات ١٧٧-١٧٩

(١٤) دراسات وردت في كتاب ستاند ينغ ، اشراك القوى العاملة وتنميتها ، الصفحة ١٤٧ - ١٤٩ ؛ و س. كوشراين ، الخصوبة والتعليم : ما الذى نعرفه حقا ؟ (بلتيمور ولندن ، مطبعة جامعة جونز هوبكنز ، لحساب البنك الدولي ، ١٩٧٩) ؛ وس. كوشراين ، " آثار التعليم والحياة الحضرية في الخصوبة " ، بولاتا و ولي ، المرجع السابق ، المجلد الثاني .

(يتبع)

حواشي الفرع خامسا (تابع)

(١٥) ف. هل ، " الخصوبة وعمل المرأة وطبقتها الاجتماعية " ، في كتاب كوبنسكي ، المرجع السابق .

(١٦) استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان (E/CONF.76/4 و Corr.1) .

(١٧) الأمم المتحدة ، الخصوبة والاسرة (ST/ESA/SER.A/88 ، الصفحات ٢٠١-٢٢٢ ؛ دراسات وردت في كتاب ستاند ينغ ، اشراك القوى العاملة وتنميتها ، الصفحات ١٧٢- ١٧٥ .

(١٨) المرأة العاملة في البلدان الاشتراكية - المحرران : ر. آنكروف . بود روفا (جنيف ، منظمة العمل الدولية) (قيد النشر) .

(١٩) دراسات وردت في كتاب بولاتاو ، تقليل الخصوبة في البلدان النامية (واشنطون العاصمة ، ورقة عمل لموظفيي البنك الدولي ، ٦٨٠ ، ١٩٨٧) ، الصفحات ٢٢و٢٣و٨٧و٨٨ .

(٢٠) جون د . ديوراند ، القوى العاملة في التنمية الاقتصادية - مقارنة لبيانات التعداد الدولي ، ١٩٤٦-١٩٦٦ (برنستون ، نيوجيرسي ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٧٥) .

(٢١) " الوفيات والسياسة الصحية : المعالم البارزة للقضايا التي تدخل في اطار خطة العمل العالمية للسكان " ، وردت في " الوفيات والسياسة الصحية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/84.XIII.4) (ST/ESA/SER/91) .

(٢٢) د وروثي س . توماس ، مذكرة بحث في خصائص وحركة الهجرة ، النشرة رقم ٤٣ (نيويورك : مجلس بحوث العلوم الاجتماعية ، ١٩٣٨) ، الصفحة ١ .

(٢٣) للاطلاع على موجز دراسات كثيرة تتناول عامل السن عند انتقاء المهاجرين ، انظر " مسببات وآثار الاتجاهات السكانية " (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع E.71.XIII.5) ، الصفحة ١٨١ .

(٢٤) ديوراند ، المرجع السابق ، الصفحة ٩٥ .

(٢٥) Alan Gilbert and Josef Gugler, Cities, Poverty and Development- Urbanization in the Third World (Oxford, Oxford University Press, 1982).

(٢٦) Michael Lipton, Why Poor People Stay Poor - A Study of Urban Bias in World Development (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press,1977).

(٢٧) See Min Kyong-Hee, "Labour utilization of migrants in urban Korea, 1970", Bulletin of the Population and Development Studies Center, No. 12 (1983), pp. 21 - 40 .

(يتبع)

حواشي الفرع خامسا (تابع)

(٢٨) غاى ستاندينغ ، " حركة السكان وعملية العمل " ، وردت في توزيع السكان والهجرة والتنمية ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XIII.3)

(٢٩) Ibid., and Peter Peek and Guy Standing, "State policies and labour migration", in State Policies and Migration - Studies in Latin America and the Caribbean, Peek and Standing, eds. (London, Croom Helm, 1982), pp. 1 - 34 .

(٣٠) Brian Roberts, Cities of Peasants - The Political Economy of Urbanization in the Third World (London, Edward Arnold, 1978), pp. 18 - 35 .

(٣١) ستناندينغ ، " نشاط المرأة في العمل . . . " .

(٣٢) ألن ب . سيمونز ، " الهجرة والتنمية الريفية : نهج المفاهيم ونتائج الابحاث وقضايا السياسة " ، الصفحات ١٥٦ - ١٩٢ ، وردت في توزيع السكان والهجرة والتنمية .

(٣٣) السياسات والبرامج الدولية للهجرة : دراسة استقصائية عالمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.XIII.4) الصفحات ٢٨ - ٣٣ .

(٣٤) انظر مثلا دولة البحرين ، تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٨١ (البحرين ، ١٩٨٢) ؛ ودولة الكويت ، الملخص الاحصائي السنوى لعام ١٩٨٣ ، (الكويت ١٩٨٣) وج . س. بيركس وس . أ . سنكلير ، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٨٢) .

(٣٥) السياسات والبرامج الدولية للهجرة ، الصفحات ٥٣ - ٥٧ .

(٣٦) انظر مثلا بيركس وسنكلير ، المرجع السابق ، الصفحة ٦٦ .

(٣٧) المرجع نفسه ، الصفحات ٩١-٩٨ .

(٣٨) نشرت اليونيسكو ، بيانات اساسية عن مجموع الانفاق على التعليم الابتدائي ومجموع الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي ، وردت في " توزيع الموارد على التعليم في انحاء العالم " (CSR-E-35) ، آذار/مارس ١٩٨٠ ، المرفق السادس.

(٣٩) اليونيسكو ، تقديرات واسقاطات الأمية (CSR-E-29) ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ ؛ و" الاتجاه نحو منهجية لتقدير معدلات الامية وجدوى التعليم" (CSR-E-28) ، نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

(٤٠) تقوم الاسقاطات على الصورة المبينة في منشورى اليونسكو CSR-E-28 و CSR-E-29 المذكورين اعلاه .

(يتبع)

حواشي الفرع خامسا (تابع)

(٤١) مناقشة مسألة التغذية مأخوذة من مشروع نص دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة عنوانها " الزراعة عام ٢٠٠٠ " وأصدرتها منظمة الأغذية والزراعة بوصفها الوثيقة رقم C/79/24 ، الفصل التاسع ، الصفحات ١٤٥ - ١٤٧ . ونوقشت قضايا أخرى تتعلق بالأغذية والزراعة في التقرير السابق الذى يتناول المنظور الاجتماعي والاقتصادى (A/37/211) ، الفرع خامسا - باء) .

(٤٢) تمثل النسبة الأيضية الأساسية الطاقة اللازمة في احوال الراحة والصوم .ومن المهم ان نلاحظ ان النسبة الأيضية الاساسية تختلف بين الافراد باختلاف وزن الجسم ونوع الجنس . وبناء على ذلك فان الحد الحاسم للسعرات الحرارية في كل بلد يتوقف على معدل وزن الجسم وتكوين السكان حسب الجنس .

(٤٣) لا يوجد لدى البلدان الأعضاء في منظمة الصحة العالمية أى تعريف محدد لمياه الشرب " المأمونة " في استعمالها العام ، فالمياه المأمونه من زاوية الصحة العامة هي التي يمكن استخدامها للاستهلاك البشرى دون المخاطرة بصحة من يستهلكها . وذكرت منظمة الصحة العالمية في دراساتها لعام ١٩٧٠ و١٩٧٥ و ١٩٨٠ أن " مصطلح الامدادات المأمونة من المياه ، يشمل المياه السطحية المعالجة او المياه غير المعالجة لكن غير الملوثة ، مثل تلك المأخوذة من ثقوب حفر محمية ومن الينابيع والآبار الصحية . اما المياه الاخرى المشكوك في سلامتها فتعتبر غير مأمونة " . وفيما يتعلق بالحصول على المياه ، ذكرت منظمة الصحة العالمية " أن اية حنفية عامة أو سبيل عام في منطقة حضرية على مسافة لا تبعد اكثر من ٢٠٠ متر عن اى منزل ، يمكن اعتبارها في متناول هذا المنزل بشكل معقول . اما في المناطق الريفية فان اعتبار وجود الماء في متناول معقول يعني ضمنا أن لا يكون على ربة البيت أو اعضاء الاسرة ان يقضوا وقتا أكثر من اللازم خلال النهار لجلب المياه اللازمة لحاجات الاسرة " (منظمة الصحة العالمية . التقرير الاحصائي للصحة العالمية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١٠ ؛ ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٤٦ والرسائل التالية) . وقد وضعت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية تقنية لنوعية مياه الشرب ، يمكن ان تستعملها البلدان كمرجع عند وضع مقاييس وطنية لنوعية مياه الشرب (انظر منظمة الصحة العالمية ، مبادئ توجيهية لنوعية مياه الشرب ، المجلد الاول - توصيات ، EFP/82/93) .

(٤٤) ترى منظمة الصحة العالمية أن " المرافق الصحية الكافية" تعني توفير المرافق المادية واتخاذ الاجراءات لعزل وتصريف الفضلات البشرية ومياه الصرف التي يمكن أن تحتوى على مخلفات بشرية . وذكرت منظمة الصحة العالمية في دراساتها الاستقصائية لعام ١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٠ أن " تصريف الفضلات يجوز أن يشمل جمع

(يتبع)

حواشي الفرع خامسا (تابع)

وتصريف الفضلات البشرية ومياه الصرف التي تنقلها شبكات نقل المياه سواء كان ذلك بمعالجتها أو بغير معالجتها ، أو استخدام مراحيض الحفر والمنشآت المشابهة " (منظمة الصحة العالمية ، التقرير الاحصائي للصحة العالمية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١٠ ، ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٤٦ والرسائل التالية) .

(٤٥) وضعت هذه الصلة على أساس عينة من ٦١ بلدا ناميا وبلدين من البلدان المتقدمة النمو ذات الدخل المنخفض نسبيا هما اليونان والبرتغال . وهناك صلة مماثلة جدا وجدت في عينة موسعة بها ٤٣ ملاحظة اضافية من البلدان النامية و٢٥ من البلدان المتقدمة النمو في السبعينات .

سادسا - تجربة عقود الأمم المتحدة الانمائية

٢٧٦ - يلخص هذا القسم باختصار التجربة الانمائية للاقتصاد العالمي خلال السنين الـ ٢٥ الأخيرة بقصد تقييم التقدم المحرز على الأجل الطويل في تحقيق الغايات والاهداف المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة المنشئة لعقود الأمم المتحدة الانمائية . وعند القيام بذلك يبذل جهد لتحديد بعض القيود الرئيسية المفروضة على التنمية في البلدان النامية فيما مضى ، والتعرف على أسباب الصعوبات المستمرة التي تحول دون توصل البلدان المتقدمة اقتصاديا الى معدلات عالمية وثابتة من النمو الاقتصادي (١) .

ألف - تطلعات التنمية وغاياتها

٢٧٧ - قبل الشروع في عقود الأمم المتحدة الانمائية التي يشكل تحضير الاستراتيجية الانمائية الدولية جزءا منها ، على أنه الوسيلة الأساسية والمحورية للتعبير عن احتياجات التنمية العالمية وتطلعاتها ولوضع الاهداف الانمائية الخاصة بالمجتمع الدولي . وهو ، فضلا عن تشجيع انشاء نظام اقتصادي دولي جديد وتشجيع التعاون الدولي من اجل التنمية ، يركز الاهتمام على الاهداف الدولية الواقعية التي يجب التوصل اليها كجزء من عملية التنمية العالمية ، ومما هو أكثر أهمية أنه يقدم برنامج عمل لتعجيل خطوات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية . ولذلك فان العقود الانمائية تشتمل ضمنا على الاعتراف بضرورة الايضاح الصريح لكل من الأهداف والسياسات التي تعتزم الحكومات اتباعها سعيا وراء التنمية العاجلة للبلدان النامية .

٢٧٨ - وكان الهدف المعين الذي ذكرته الجمعية العامة في قرارها ١٧١٠ (د - ١٦) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦١ ، الذي أقرت فيه الستينات على أنها عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول ، هو "التوصل الى تحقيق زيادة ملموسة في معدل النمو في جميع البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ، على أن يقوم كل بلد بتحديد هدفه متوخيا تحقيق معدل انمائي سنوي أدنى في مجموع الدخل القومي قدره ٥ في المائة في نهاية هذا العقد" ، (الفقرة ١) . وكجزء من برنامج للتعاون الاقتصادي الدولي في تحقيق ما كان يعتبر غاية جريئة وتحديا ، طلبت الجمعية العامة الى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة انتهاج سياسات ترمي الى زيادة صادرات البلدان النامية والى التأكد من أنها تتقاسم أرباحها من مصادرها الطبيعية بانصاف ، كما ترمي الى تزويدها بتدفق متزايد من الموارد الانمائية ومن رأس المال الاستثماري الخاص . ولقد أعربت الجمعية

العامة في قرارها ١٥٢٢ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، عن استحسانها توسيع وتنظيم نقل المصادر المطّرد الى البلدان النامية ووضع هدف لعمليات النقل هذه يستند الى أساس مجموع الدخل القومي لأكثر الدول تقدما اقتصاديا . وأخيرا طلبت الجمعية في قرارها ١٧١٠ (د - ١٦) الى الأمين العام أن يعمد ، بالتشاور مع رؤساء الوكالات الدولية المختصة ، الى وضع الاقتراحات اللازمة لمضاعفة العمل الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٧٩ - بيد أنه في أواخر الستينات ، اتضحت بشكل متزايد ضرورة تحسين التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواضع المحرز خلال العقد الانمائي الاول . كما اتضح وجوب وضع برنامج شامل ومتكامل للعمل الوطني والدولي من أجل تحقيق ذلك . وبناء عليه فان الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ ، لدى اعلانها في قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ أن عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني سوف يبتدئ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ ، اعتمدت الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تتضمن مجموعة مترابطة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العالمي . وكما كان عليه الحال في العقد الانمائي الاول ، شكلت زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية هدفا أساسيا من أهداف الاستراتيجية . وبعد أن ناقشت الجمعية القدرة الانمائية الكامنة للبلدان النامية خلال فترة السبعينات ، قررت وجوب " أن يبلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الانتاج الاجمالي للبلدان المتنامية مجتمعة ، خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، ٦ في المائة على الأقل ، مع امكان بلوغ معدل أعلى من هذا في النصف الثاني من العقد يحدد مقداره بعد اجراء دراسة شاملة في أواسط العقد " (القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) ، الفقرة ١٣) .

٢٨٠ - وركزت أهمية متزايدة في الاستراتيجية على الأهداف الانمائية الدولية الأخرى النابعة عن الرغبة في توسيع وتنويع اقتصاديات البلدان النامية . كما تم تعيين مجموعة من الأهداف الكمّية التي تغطي الانتاج ، وتعبئة الموارد من أجل تكوين رأس المال ، وتوسيع التجارة الدولية ، على أنها أهداف يجب تحقيقها في السبعينات . وفضلا عن ذلك أعلنت أهداف اجتماعية مهمة في مجالات مثل التوزيع الأكثر عدلا للدخل والثروة وتحسين التعليم والصحة والاسكان والتغذية ، على أنها أهداف العقد الانمائي الثاني ، رغم أنها لم تحدد كميا . ولتحقيق هذه الأهداف ، تضمنت الاستراتيجية تدابير شاملة تتطلب جهودا أكبر وتعديلات بعيدة المدى في سياسة البلدان النامية لتشكيل بيئة مواتية لتحقيق تنمية سريعة ، كما تتطلب جهودا نشطة تبذلها البلدان المتقدمة النمو لتحسين البيئة الدولية التي تستطيع البلدان النامية من خلالها تخطيط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها . وبهذا الصدد حددت تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من

البلدان المحرومة لتمكينها من التغلب على ما تنفرد به من عجز . وختاما دعت الاستراتيجية الى استعراض وتقييم التقدم المحرز خلال العقد الانمائي الثاني مع امكانية التوصية بأهداف وسياسات جديدة حسب الحاجة .

٢٨١ - ودفعت تجربة السبعينات الانمائية المخيبة للأمل الجمعية العامة ، لدى اعتمادها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث في سنة ١٩٨٠ (القرار ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المرفق) ، الى الاشارة الى أوجه القصور في استراتيجية صيغت في اطار النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية . وكما كان عليه الحال في العقود الانمائية الاخرى ، تمثل جانب أساسي في عملية تعجيل التنمية في البلدان النامية ، في رفع معدل نموها الاقتصادي ، وبخاصة فيما يخص البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . وكان نطاق الجهود المتضافرة المطلوب بذلها على الصعيدين الوطني والدولي واردا فيما أعلنته الجمعية من أنه " لتحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ينبغي أن يكون متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ككل في خلال العقد هو ٧ في المائة وأن يكون في مستهل العقد أقرب ما يكون الى هذا المعدل " . (القرار ٣٥/٥٦ ، المرفق ، الفقرة ٢٠) .

٢٨٢ - وبالرغم من أن التوسع الاقتصادي ما زال هدفا مهما جدا ، فانه يعتبر في الاستراتيجية الجديدة ضروريا ولكنه غير كاف على الاطلاق للتقدم الانمائي . وترد تنمية الموارد البشرية وتحقيق مجموعة واسعة من الغايات الاجتماعية في مجالات العمل والتعليم والصحة والمأوى حتى عام ٢٠٠٠ على أنها أيضا أهداف أساسية للاستراتيجية . وان غرض مجموعة الأهداف الكاملة هو القضاء على الفقر المدقع وسدّ الحاجات الاساسية لسكان العالم قاطبة حتى نهاية القرن ، وهي تحث على زيادة مساهمة كافة السكان في عملية التنمية والتزامهم بها . وبهذا الصدد تبيّن الاستراتيجية ضرورة بذل جهود خاصة لضمان مساهمة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المحرومة ، التي تكون فيها الاحتياجات والمشاكل الانمائية مكثفة ، مساهمة كاملة في عملية تنمية العالم .

باء - التقدم الانمائي ومشاكله

١ - النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة

٢٨٣ - خلال ربع القرن الذي يغطي الفترة من عام ١٩٦٠ حتى منتصف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في العالم ، محسوبا بالأرقام الفعلية ،

بنسبة تفوق ٥ر٣ في المائة في المتوسط سنويا (انظر الجدول ٤٥) . وهذا المعدل أقل من معدل الخمسينات عندما ارتفع ناتج جميع الاقتصادات السوقية والمخططة بمعدل يفوق ٤ في المائة في المتوسط سنويا ، ومع ذلك فهو يشكل تحسنا ملموسا بالنسبة لمعدلات العقود السابقة له مباشرة . وارتفع ناتج الدول النامية بسرعة أكبر من معدل سرعة الناتج العالمي ليصل الى معدل يقارب ٥ر٤ في المائة سنويا في المتوسط خلال فترة الـ ٢٥ سنة هذه وكان معدل نمو الانتاج المادى في اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مذهلا ، فقد تجاوز معدل النمو في الاقتصادات السوقية . وصاحبت هذه الزيادة في الانتاج تغييرات مهمة في هيكل الانتاج العالمي وتوزيعه وفي نمط التجارة العالمية .

٢٨٤ - وعلى عكس التوقعات ، كان أداء النمو الاجمالي للبلدان النامية كمجموعة ، خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٥ ، دون معدلات نموها المستهدفة بكثير خلال معظم هذه السنين ، (انظر الجدول ٤٥) . ويجب التذكير بأن معدلات النمو المستهدفة لمجموعة البلدان النامية كانت ٥ في المائة سنويا حتى نهاية العقد الانمائي الاول وبمعدل ٦ في المائة سنويا في المتوسط بالنسبة للعقد الانمائي الثاني ، وبمعدل ٧ في المائة سنويا في المتوسط بالنسبة للعقد الانمائي الثالث . أما المعدلات المناظرة المحققة فعليا بالنسبة للعقود الانمائية الثلاثة حسب ترتيبها السابق فهي ٨ر٥ و ٤ر٥ في المائة و ٨ر١ في المائة لغاية عام ١٩٨٥ . وكذلك كان النمو الاقتصادى في مناطق العالم الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية دون مستواه المتوقع بكثير منذ أواسط السبعينات . ومن هنا نتج نقص خطير في مجال النمو الاقتصادى بين التطلعات المعلنة والأداء الفعلي باستثناء فترة العقد الانمائي الاول .

الجدول ٤٥ - النمو في الاقتصاد العالمي، ١٩٦١-١٩٨٥

المجموعة الاقتصادية	متوسط معدل الزيادة السنوية في ١٩٦١-١٩٨٥	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥
العالم	٣ر٦	١ر٥	٣ر٦	٢ر٢
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣ر٤	٤ر٩	٣ر٢	٢ر٢
الاقتصادات المخططة مركزيا	٣ر٥ (ب)	٧ر٢ (ج)	٤ر٥	٣ر٩
الاقتصادات السوقية النامية	٤ر٤	٥ر٨	٤ر٥	١ر٨
أقل الاقتصادات نموا	٢ر٩	٢ر٩	١ر٣	٢ر٧
بند تذكيري : معدلات النمو المستهدفة للبلدان النامية كمجموعة	٥ (د)		٦	٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة . وتشير معدلات النمو لمجموعة الاقتصادات المخططة مركزيا الى صافي الناتج المادي .

(أ) نمو الناتج المحلي الاجمالي محسوبا بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٧٥ . وتشمل البيانات الخاصة بالاقتصادات المخططة مركزيا المبالغ المقدرة للصين .

(ب) ١٩٦٥-١٩٨٥ .

(ج) ١٩٦٥-١٩٧٠ .

(د) أدنى معدل للنمو الاقتصادي في أواخر العقد الانمائي الأول .

٢٨٥- وحتى الأداء المتواضع لنمو البلدان النامية كمجموعة انما يحجب الفروق الملحوظة في أداء المجموعات المختلفة من البلدان النامية . فعلى مدار السنوات الخمس والعشرين (١٩٦٥ - ١٩٨٥) ، بلغ متوسط نمو الانتاج في الاقتصادات التي أخذت بأسباب التصنيع حديثا ٦ في المائة سنويا ، على حين لم يبلغ متوسط النمو في أقل البلدان نموا سوى ٩ر٢ في المائة سنويا في الستينات ، ولم يرتفع الا الى نسبة عامة متواضعة قدرها ١ر٣ في المائة خلال السبعينات ثم انخفضت الى ٧ر٢ في المائة سنويا خلال النصف الأول من الثمانينات والواقع أن النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض وأقل الاقتصادات نموا ليس فقط ضئيلا بالمقارنة بالمجموعات الأخرى من البلدان النامية ، وانما أيضا بسبب معدل النمو السكاني المرتفع في هذه البلدان ، والركود في تحسين المستويات المعيشية لهؤلاء السكان .

٢٨٦- ومع أن متوسط معدل النمو العام في الاقتصاد العالمي خلال ربع القرن هذا كان جيدا نسبيا بالمقاييس السابقة ، فهناك اتجاه يدعو الى القلق بالتباطؤ مع مرور الوقت . وقد كانت الستينات عقدا تميز بالثبات النسبي والنمو المرتفع في الاقتصاد العالمي ، اذ تزايد الانتاج العالمي في المتوسط اكثر من ٥ في المائة سنويا ورغم معوقات الفقر وضيق قاعدة الصادرات في اقتصادات السوق النامية ، فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي في هذه الاقتصادات خلال عقد التنمية الأول بمعدل اكبر كثيرا منه في اقتصادات السوق المتقدمة النمو ككل . على انه بانتهاء الستينات أخذ معدل زيادة الانتاج العالمي في الهبوط من ذروته التي سجلت قبل ذلك خلال العقد . وعلى النقيض من ذلك ، تميزت السبعينات ببطء عام في النمو في معظم مناطق العالم وبعدم استقرار لا نظير له في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وسجلت في أعقاب النمو السريع خلال السنوات الثلاث الاولى من عقد التنمية الثاني تقلبات حادة في دورة الأعمال . أحدها كان يمثل أعمق الانتكاسات وأشدها حدة منذ الثلاثينات . وعندما تعثر النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، انتقل البطء الاقتصادي بشكل مباشر الى الاقتصادات النامية عن طريق التوجه القوي لهذه الاقتصادات في صادراتها الى الاقتصادات السوقية المتقدمة . كما اقترن عدم الاستقرار في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بتضخم جامح وارتفاع في مستويات البطالة استمر خلال الثمانينات . وبانتهاء السبعينات وبداية الثمانينات كان للزيادات المفاجئة الكبيرة في أسعار الطاقة وأسعار الفائدة أثر بالغ الضرر على اقتصادات العديد من البلدان وتسارع التدهور في نمو الانتاج العالمي وسط هبوط عام في مستويات الأداء الاقتصادي في جميع مناطق العالم . من الواضح اذن ، رغم النجاح الاولي ، أن محاولة تحقيق معدلات نمو سنوي محددة وعالية على نحو مطرد في البلدان النامية لم تصادف نجاحا ، وأن النمو الاقتصادي في جميع مناطق العالم ، في الحقيقة ، قد مال الى البطء وبدرجة كبيرة على مدار السنوات الخمس والعشرين الأخيرة . انظر الجدول ٤٦ الخاص بتوزيع النمو في الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان النامية .

الجدول ٤٦ - توزيع النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي خلال عقود التنمية

نطاق المعدل السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	عدد البلدان النامية التي تقع معدلات نموها في النطاق المحدد			
	١٩٦١-١٩٨٥	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥
أكثر من ١/٢ ٧ في المائة	صفر	٣	٣	صفر
بين ٥ و ١/٢ ٧ في المائة	٥	١٥	١١	٣
بين ١/٢ ٢ و ٥ في المائة	٢٣	٣٥	٢٥	١١
بين صفر و ١/٢ ٢ في المائة	٤٩	٣٥	٣٠	٢٨
أقل من صفر في المائة	٢٢	١١	٣٠	٥٧

المصدر: ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة.

٢٨٧- أن أكثر عواقب هذا السجل المخيب للآمال مدعاة للقلق فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى هو أثره على تحسين مستوى معيشة السكان المنخفض أصلا في البلدان النامية. ورغم ان الانتاج الكلي في البلدان النامية زاد بمعدل أسرع منه في الاقتصادات المتقدمة النمو ، فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان بمعدل أبطأ ، مما أوجد اختلافات متزايدة في المستويات المعيشية بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية (انظر الجدول ٤٧). وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥ تضاعف تقريبا النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، فتجاوز رقمه ٠٠٠ ٦٨ دولار مقيسا بدولارات ١٩٧٥. وفي المقابل لم يزد ، خلال نفس الفترة النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ، الذى بدأ من المستوى الأساسي المخفض وقدره ٣٠٠ دولار ، الا ٧٥ في المائة فبلغ ٥٣٠ دولارا وكان في عام ١٩٨٥ أدنى منه في عام ١٩٨٠. ونتيجة لذلك زادت النسبة بين المستوى المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وفي البلدان النامية ، والتي بلغت حوالي ١١٫٥ الى ١ في سنة ١٩٦٠ ، الى ١٣ الى ١ تقريبا بحلول سنة ١٩٨٥ .

الجدول ٤٧ - نسب مستويات نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي في مناطق مختارة الى المتوسط بالنسبة لجميع الاقتصادات السوقية النامية ١٩٦٠-١٩٨٥ (أ)

فئة الاقتصاد	الرقم القياسي لنصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط الاقتصادات السوقية النامية=١٠٠			
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١ ١٤٤	١ ٢٣٠	١ ١٦٢	١ ٢٩١
الاقتصادات السوقية النامية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أقل الاقتصادات نموا	٤٩	٣٨	٢٩	٣٠

المصدر: ادارة الشؤون الدولية ، الاقتصادية والاجتماعية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي مقيسا بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٧٥ .

٢٨٨ - وعلاوة على ذلك ، بسبب النمو الاقتصادي الأبطأ ومعدل التزايد السكاني الأسرع في أفقر البلدان النامية فقد زاد أيضا اتساع الفجوة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية من حيث مستويات دخل الفرد النسبي لكل منا . وهكذا ، على حين كانت الدخول الفردية في البلدان النامية كمجموعة ترتفع في المتوسط أكثر من ٢ في المائة سنويا على مدار العقدين ونصف العقد ، فلم يزد الا ١ر٨ في المائة سنويا في البلدان ذات الدخل المنخفض ، بل والأدعى الى القلق ، زاد بأقل من ٥ر٠ في المائة في المتوسط في أقل البلدان نموا . وتأسيسا على ذلك ، لم يكن المستوى الاساسي للدخل الفردي في أقل البلدان نموا أدنى بكثير منه في فئات البلدان الأخرى فحسب ، بل انه تناقص ايضا بمرور الوقت . فالدخل الفردي في أقل البلدان نموا ، الذي كان حوالي نصف المتوسط الخاص بالبلدان النامية في عام ١٩٦٠ ، هو الان أقل من ثلث الدخل الفردي

في مجموعة البلدان النامية ككل . ونتيجة لذلك ، تزايدت ، خلال عقود التنمية الفروق النسبية في الدخول الفردية - ناهيك عن الفجوة المطلقة المقيسة بالدولار - بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وضمن البلدان النامية ، بين أقل البلدان نموا وسائر البلدان الأخرى .

٢٨٩- ويورد الجدول ٤٨ مؤشرات تتعلق بتقييم المراكز المطلقة والنسبية لفئات البلدان النامية المختلفة فيما يتعلق ببعض الجوانب الرئيسية من اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٦٠ وحوالي بداية الثمانينات . كما ينسو البطء في التقدم الاقتصادي الى عرقلة الجهود الرامية الى تحسين الخدمات الاجتماعية ، الضرورية ، حتى تلك الخدمات التي من قبيل تحسين الصحة والتغذية والتعليم ، التي تعتبر أمورا مستصوبة في حد ذاتها وتسهم ايضا في رفع كفاءة ومهارات القوى العاملة ومن ثم في أداء النمو ، ورغم ان الجهود السابقة في تحسين التغذية والصحة قد أسفرت عن ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في البلدان النامية خلال الـ ٢٥ سنة الماضية كما يتضح من الجدول ٤٨ ،فما زالت هناك فجوة واسعة بين البلدان النامية ، وخاصة البلدان المحرومة ، وبين سائر بلدان العالم . ويرتبط انخفاض متوسط العمر المتوقع بارتفاع وفيات الرضع وسوء الاصحاح وعدم كفاية المرافق الصحية وهي جميعا أمور تتميز بها أفقر البلدان . فمتوسط معدلات وفيات الأطفال في أقل البلدان نموا ، على سبيل المثال ، يتجاوز كثيرا ، باستثناء بعض الحالات ، ١٤٠ طفلا في كل ١٠٠٠ مولود حي . أما الأرقام المناظرة بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة فيقل متوسطها كثيرا عن ١٠٠ ، وبالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو عن ١٥ . وبالمثل لا تزال الامدادات المائية الملوثة والشبكات غير الكافية للتخلص من الفضلات ونقص المرافق الطبية للرعاية الصحية تميز الاوضاع التي تعيش في ظلها الغالبية العظمى من شعوب أقل البلدان نموا . ورغم ان استراتيجيات السبعينات والثمانينات تصدت للحاجة الى تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات خلال عقود التنمية ، فلم يتم احراز تقدم يذكر في تذليل المشاكل التي تسهم في انخفاض مستوى المعيشة في كثير من البلدان النامية . والصورة العامة التي تواجهنا هنا هي صورة التفاوتات المتزايدة بين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بالمقارنة بالظروف السائدة في الاقاليم المتقدمة اقتصاديا .

الجدول ٤٨ - مؤشرات المستويات المعيشية بالنسبة لأقاليم البلدان النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٨٥

فئة التصنيف والاقتصاد	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة للشرب		معدل وفيات الرضع (العمر صفر - ١) لكل ١٠٠٠ مولود حي	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة						
النمو	٤٥	٥٣	٢٩	٤٣	١٣٦	١٠٠
افريقيا	٤٠	٥٠	—	٣٨	١٦٠	١٢٧
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٥٦	٦٤	—	٥٦	١٠٠	٧٠
غربي آسيا	٤٩	٥٩	—	٥٩	١٥٧	١١٠
شرقي وجنوب شرقي آسيا	٤٣	٥١	—	٣٨	١٣٠	٩٢

المصدر : ادارة الشؤون الدولية ، الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

٢ - الانتاج والهياكل الاساسية المادية

٢٩٠- يورد الجدول ٤٩ معدلات التوسع في الانتاج في قطاعات الانتاج الرئيسية في مناطق العالم المختلفة منذ عام ١٩٦٠ . وتمثل معدلات النمو المتفاوتة لقطاعات الانتاج المختلفة تحولات مستمرة في مكونات الانتاج والموارد المنتجة وذلك من الزراعة الى الصناعة في البلدان النامية ومن الصناعة الى الخدمات في الاقتصادات المتقدمة النمو . ورغم ان معدل النمو المركب في انتاج الصناعات التحويلية لكل البلدان النامية لا يقترب من المعدل السنوي الذي يتراوح بين ٨ و ٩ في المائة والوارد في الاستراتيجيات ، فقد كان أعلى بكثير منه بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ككل ، وكان مصدرا رئيسيا للتغيير الهيكلي في عدد من البلدان النامية ذات الدخل المرتفع والدخل المتوسط . وفي المقابل ، تخلف معدل النمو في الزراعة في جميع فئات البلدان النامية متجاوزا بالكاد معدل النمو السكاني في بعض الفئات بل قاصرا عنه في بعض الفئات الأخرى . ورغم ان أنماط التطور الهيكلي العامة في الاقتصادات المتقدمة النمو لم تكن ملحوظة بنفس القدر ، نظرا لأن التغيير الهيكلي لديها هو تغيير رأسي في طبيعته اكثر منه أفقي ، فقد حدثت تغييرات هامة في أنماط النشاط الاقتصادي داخل فئات الانتاج العريضة هذه . ومن ثم ، فرغم انه لم يتم تحقيق الأهداف المحددة فيما يتعلق بالتغيير الهيكلي في الانتاج خلال عقود التنمية ، فقد تغير كثيرا ، مع ذلك ، نمط النشاط الاقتصادي الطويل الأجل داخل البلدان وفيما بينها خلال الـ ٢٥ سنة الماضية .

الجدول ٤٩ - متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي المتولد في قطاعات انتاجية مختلفة خلال عقود التنمية (أ)

فئة الاقتصادات	الزراعة	الصناعة	الصناعة التحويلية	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
اقتصادات السوق العالمية	٢ر٢	٣ر٨	٤ر١	٤ر٣	٤ر٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١ر٧	٣ر٥	٣ر٨	٤ر٠	٣ر٧
الاقتصادات السوقية النامية	٢ر٧	٥ر٤	٦ر٤	٦ر٢	٥ر١
أقل الاقتصادات نموا	١ر٥	٤ر١	٤ر٢	٤ر٨	٣ر٠

بند للتذكرة :

معدل النمو القطاعي المستهدف للبلدان النامية كمجموعة	٤	(ب)	٩ر٨ (ج)

المصدر : ادارة الشؤون الدولية ، الاقتصادية والاجتماعية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) متوسط النمو للفترة ١٩٦١ - ١٩٨١ مقيسا بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٧٥ .

(ب) معدل النمو المحدد لعقدي التنمية الثاني والثالث.

(ج) معدلات النمو المحددة لعقدي النمو الثاني والثالث على الترتيب .

٢٩١- فشلت الزراعة ، التي لا تزال تمثل القطاع الاقتصادي الرئيسي في غالبية البلدان النامية ، في النمو كما كان متوقعا في الاستراتيجيات وكان لذلك آثاره المعاكسة بالنسبة للتوسع المتوقع في انتاج العديد من البلدان النامية . وبقيت الزراعة المصدر الغالب للدخول والعمالة في معظم البلدان النامية ، ولهذا السبب أدى بطء النمو في الزراعة خلال عقود التنمية ، بشكل مباشر ، والى بطء النمو في الاقتصاد ككل في هذه البلدان . على أنه ، بالاضافة الى ذلك ، انتقل بطء النمو في الزراعة الى قطاعات أخرى وعمل على تقييد نموها هي الأخرى . فعلى سبيل المثال ، أدت الصلات الأمامية والخلفية القوية بين الزراعة وبقية الاقتصاد الى عرقلة نمو الطاقات الانتاجية للصناعات التحويلية التي يقوم معظمها على الزراعة في البلدان المحرومة وذلك بسبب عدم انتظام الامدادات من المواد الاولية الزراعية وعدم استقرار الطلب على السلع الصناعية المنتجة محليا من قبل القطاع الزراعي . وحتى في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والدخل المرتفع كان للقطاع الزراعي تأثير قوي على سرعة النمو الاقتصادي العام من خلال تأثيره على بقية الاقتصاد ونمط التجارة الخارجية .

٢٩٢- يكمن أحد اسباب توقع تقدم انتاج الصناعة التحويلية بمعدل أعلى كثيرا من الانتاج الزراعي في طابع التغيير الهيكلي في البلدان التي تضطلع بالتنمية . وعلى الرغم من امكان تلاحق نمو الانتاجية والتغيير الهيكلي في الزراعة ، مما يتيح للناتج التوسع بسرعة ، الا أن مرونة الدخل والأسعار المتعلقة بالمنتجات الزراعية أدنى كثيرا من الوحدة ، مما يسفر ، في الاجل الأطول ، عن ميل الدخل المتولد في الزراعة الى الانخفاض كحصة من اجمالي الناتج . وعلاوة على ذلك ، حيث ان المستوى المتوسط لانتاجية العمل في الزراعة أدنى في البلدان النامية بالمقارنة بمستوى القطاع غير الزراعي ، فان حصص الانتاج والقوة العاملة في الزراعة تميل ايضا الى الانخفاض كرد فعل للاجور والدخول الاعلى في قطاعات أخرى ، مما يؤدي الى حدوث هجرة من الريف الى الحضر . وتمضي هذه الهجرة في العادة بمعدل ابطأ من التغيير في الانتاج ، وتظل الزراعة مصدرا رئيسيا للعمالة والدخل حتى بعد انطلاق العملية الانمائية تماما . ويعكس هذا التغير في مجال الزراعة الاهمية المتزايدة للصناعة والخدمات بوصفهما القطاعين اللذين ترتفع فيهما الدخول والنقطتين اللتين ينبعث منهما النمو المتواصل .

٢٩٣- ولهذا السبب ، كان يتعين توقع أن تكون الزيادة الحادة في اهمية قطاع الصناعة التحويلية خلال الاعوام الخمسة والعشرين هذه دالة للتنمية فيها . وبدلا من ذلك ، فان عملية التغيير الهيكلي هذه ، مقيسة بالحصص المتغيرة للناتج الناجم عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية (انظر الجدول ٥٠) ، كانت بطيئة أو غير قائمة في كثير من البلدان النامية . وظلت حصة الصناعة التحويلية كما كانت في سنة ١٩٦٠ ، ويمكن ملاحظة حدوث زيادة

طفيفة في اهمية الصناعة بوجه عام خارج الاقتصادات المصدرة للنفط . وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الزيادة ، في كثير من البلدان المغبونة حيث هبطت حصة الزراعة بشكل ملحوظ نتيجة ، بدرجة أكبر ، لتدهور الاداء الزراعي ثم التنمية الناجحة للصناعة والصناعة التحويلية ، وفي بلدان أخرى تتسم بالجمود ، يمثل قطاع الخدمات كثيرا من التغير الملموس في الهيكل الاقتصادي ، ولم تحقق القطاعات المنتجة للسلع الاساسية أي تغيير هيكلي ايجابي على شكل تحسينات في التنظيم والتقنيات والمرافق الجوهرية لانتاج السلع والخدمات الاساسية .

الجدول ٥٠ - حصة القطاعات الانتاجية الرئيسية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في المناطق الاقتصادية العالمية الرئيسية ، ١٩٦٠ و ١٩٨١ (أ)

المجموعة الاقتصادية	الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية	
	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٦ر٥	٣ر٧	٤١ر٦	٣٧ر٨	٣٠ر٥	٢٥ر٣
اقتصادات السوق النامية	٣١ر٦	١٦ر٧	٢٦ر٠	٣٨ر١	١٥ر٤	١٧ر١
أقل الاقتصادات نموا	٦٠ر٩	٤٤ر٦	١٠ر٠	١٧ر٤	٥ر٤	٩ر٢

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) الناتج المحلي الاجمالي الناشئ في قطاعات معينة مقيسا بالأسعار الجارية وأسعار الصرف .

٢٩٤ - وعلى الرغم من توفر امكانات التوسع المنتظم في قطاع الصناعة التحويلية الذى يتأثر تأثرا ضارا بالاداء الضعيف للزراعة ، الا أن نمو ذلك القطاع في كثير من البلدان النامية كان بوجه عام أدنى من الأهداف المحددة للعقود الانمائية . وفي حالة أقل البلدان نموا ، يبدو أنه لا يمكن للصناعة التحويلية ، بسبب استنادها الى حد كبير الى تجهيز الاغذية وصناعات نسيج الخيوط الطبيعية ، أن تتوسع بقوة بدون قطاع زراعي نابض بالحياة وقوى يوفر على السواء ما يلزم من مدخلات والطلب الفعال على مخرجاتها . وحتى في مجموعات أخرى من البلدان النامية ، حيث يبدو نشاط الصناعة التحويلية أكثر انتاجا ، فان التوسع في الزراعة وتحديثها لا يزالان من الأمور الحيوية لتخفيف الضغوط التضخمية وتخفيف ما يعانيه ميزان المدفوعات من ضغوط ولتوفير فرص العمل وتوليد مدخرات ، ولتحسين التغذية وزيادة الدخول في المناطق الريفية التي يقيم فيها معظم السكان .

٢٩٥ - ويعطي الجدول ٥١ فكرة عن حالة الهيكل الأساسي المادى غير الكافية وهو الهيكل الذى يدعم الانتاج في كثير من البلدان النامية قرب نهاية السبعينات (٥١). ولا تقتصر مشاكل النقل في تلك البلدان على شبكات الطرق والسكك الحديدية والطيران غير الكافية أو على خدمات الموانى المحدودة والمكلفة ، وان كانت هذه العوامل قد أعاقت بوضوح توفير خدمات النقل الفعالة غير المكلفة اللازمة لزيادة الناتج . وكثير من هذه البلدان غير ساحلية أو هي جزر منعزلة أو لا يوجد بها سوى منافذ غير كافية للموانى . وبالمثل ، لا تزال بعض المرافق المتعلقة بامدادات الطاقة وبالاتصالات غير كافية في كثير من البلدان النامية . وفي البلدان المغبونة ، بوجه خاص ، يمثل نقص الهيكل الأساسي المادى والمهارات اللازمة لصيانته عائقا رئيسيا يحول دون التوسع في الانتاج . وبذلك تكون الجهود الرامية للتغلب على أوجه القصور هذه ضرورة حيوية ، لأنه لا يمكن لعملية التصنيع والتنمية أن تمضي في سبيلها دون تحسينات كبيرة في هذه المجالات .

الجدول ٥١ - مؤشرات الهيكل الأساسي الانتاجي المادي في المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم، ١٩٧٠ و ١٩٨٠

المجموعة الاقتصادية	النقل: المركبات التجارية لكل ١ ٠٠٠ من السكان	المرافق: طاقة الكهرباء القائمة بالكيلووات/ ١ ٠٠٠ من السكان	الاتصالات: أجهزة الهاتف لكل ١ ٠٠٠ من السكان	
	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١ر٩٢	١ ٧٥٧	٠ر٣٣	٣ر٥٥
الاقتصادات السوقية النامية	٣ر٨	١٠٠	٠ر٩	٠ر٢
أقل البلدان نموا	١ر٤	١٣	٠ر٢	٠ر٥

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

٣ - تعبئة الموارد الحقيقية والمالية

٢٩٦ - يضم الجدولان ٥٢ و ٥٣ الواردان أدناه التقديرات التاريخية المتصلة بالجهود الاستثمارية وكفاءة الاستثمار ومعدلات الادخار في الاقتصادات العالمية عن الفترات التي تشملها العقود الانمائية . ويمكن أن يتضح من هذين الجدولين أن التغييرات في تخصيص الموارد في معظم مجموعات البلدان النامية قد تحركت في اتجاهات داعمة للنمو الأسرع خلال العقدين الانمائيين الاول والثاني ، مقترنة بزيادة حصة كل من الاستثمارات والمدخرات بوجه عام . وعلى مدار العقدين ، مثلا ارتفعت حصة تكوين رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي في كل مجموعات البلدان النامية ، باستثناء أقل البلدان نموا ، الى مستوى الحصة السائدة في الاقتصادات المتقدمة من الناحية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن زيادة الجهود الاستثمارية طيلة تلك الفترة قد تكون أقل وضوحا في أقل البلدان نموا ، الا أنها تمثل مع ذلك ، فيما يبدو زيادة جذرية ومستمرة . وعلى الرغم من عدم ايراد أهداف صريحة للجهود الاستثمارية في البرامج المتعلقة بالعقدين الانمائيين الأول والثاني ، الا أن زيادة الحصص الاستثمارية المسجلة خلال هذه الفترة في البلدان النامية تبدو متسقة مع مطامحها العامة في هذا المجال .

الجدول ٥٢ - الجهود الاستثمارية وكفاءة الاستثمارات خلال العقود الانمائية

(نسبة مئوية)

المجموعة الاقتصادية	حصة تكوين رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي (أ)				الزيادة في نسبة الناتج الى رأس المال		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٣-١٩٦١	١٩٨٠-١٩٧٤	١٩٨٥-١٩٨١
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ر٢١	٠ر٢٣	٥ر٢٢	٨ر٢٠	٨ر٤	١ر٨	٦ر٩
الاقتصادات السوقية النامية	٩ر١٨	٤ر٢٠	٢ر٢٤	٣ر٢٣	٢ر٩	٠ر٥	٨ر١٢
أقل الاقتصادات نموا	٨ر٩	١ر١١	٩ر١٤	١ر١٥	١ر٥	٤ر٤	٥ر٦
المجموعة المصدرة للنفط	٢ر٢٢	٣ر٢١	٣ر٢٥	٨ر٢٥	١ر٢	٩ر٥	٧ر٤٠
المجموعة الحديثة التصنيع	١ر٢٠	٩ر٢٣	٠ر٢٤	٦ر٢٤	٦ر٢	٨ر٣	٥ر٩
مجموعة الانتاج الزراعي	٤ر١٨	٢ر٢١	٤ر٢٥	٤ر٢١	٩ر٣	٥ر٥	٩ر٩
المجموعة المصدرة للمعادن	٢ر١٨	٥ر١٨	٣ر٢٠	٨ر١٦	٦ر٣	٠ر٧	٢ر٢٢
اقتصادات نامية أخرى	١ر١٧	٩ر١٧	٨ر٢٢	٧ر٢٢	٢ر٥	١ر٤	٧ر٤

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) مقيسة بالأسعار الجارية وأسعار الصرف .

(ب) مقيسة بالأسعار وأسعار الصرف في سنة ١٩٧٥ .

/...

٢٩٧ - وفي استراتيجية العقد الانمائي الثالث ، حددت الجمعية العامة هدفا للجهود الاستثمارية خلال الثمانينات عندما ذكرت أن حث خطى الانتاج في البلدان النامية خلال العقد " يستدعي أن يصل اجمالي الاستثمارات الى مستوى يقرب من ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ " (القرار ٣٥/٥٦ ، الفقرة ٢٣) . ولما كان هذا الهدف يتجاوز كثيرا النسب الاستثمارية السائدة في سنة ١٩٨٠ فانه ينبغي الاستمرار في الاتجاه السابق المشار اليه أعلاه نحو تكريس حصة أكبر من الانتاج لتكوين رأس المال . بيد أن الاسراع بخطى تكوين رأس المال في البلدان النامية الذى جرب في ظل العقدين الانمائيين الأول والثاني توقف على نحو مفاجئ في السنة الأولى من العقد الثالث وقد سببت أسعار الفائدة المرتفعة وأزمة الديون الكبرى والظروف النقدية المقيدة وابقاء حركة الاستثمارات الاجنبية وتدفقات المعونة والأثر الضار لارتفاع أسعار النفط والانتكاس العالمي انخفاضا كبيرا في النفقات الاستثمارية في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وكان الانخفاض شديدا بوجه خاص في البلدان التي تعاني من تقييد شديد لميزان المدفوعات بسبب العبء الثقيل لمدفوعات الفوائد على ديونها الخارجية المتراكمة . وفي أمريكا اللاتينية حيث تتركز غالبية البلدان ذات الديون الكبيرة ، هبط مستوى الاستثمارات بنسبة ٢٥ في المائة في الفترة من سنة ١٩٨١ الى سنة ١٩٨٣ ، وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات . وهبطت كذلك معدلات الاستثمارات في مناطق بلدان نامية أخرى وفي الاقتصادات المتقدمة النمو أيضا ، وان لم يكن ذلك بالقدر المسجل في أمريكا اللاتينية . وهكذا بدلا من أن تواصل البلدان النامية الاتجاه الايجابي والتحرك على نحو أوثق لبلوغ هدف تعبئة الموارد من أجل تحقيق نمو أسرع فانها عانت من نكسة كبيرة في جهودها للتوسع في اقتصاداتها خلال السنوات الأولى للثمانينات .

٢٩٨ - وهناك أولويات أخرى في مجال الاداء الاستثماري وهي تحسين انتاجية الموارد المعبأة لاغراض الاستثمار وزيادة الكفاءة التي يستخدم بها رأس المال القائم . وتمثلت معايير فعالية الاستثمار الملازمة للنمو والاهداف الاستثمارية الواردة في الاستراتيجية المتعلقة بالعقد الانمائي الثالث ، معبرا عنها بالزيادة في نسبة الناتج الى رأس المال ، ٤ وحدات من الانفاق الاستثماري لكل وحدة زيادة في الناتج . وما برحت النتائج في هذا المجال مختلطة . وعلى الرغم من أن المستوى العام لكفاءة الاستثمار في البلدان النامية يماثل على نحو مرض نظيره في الاقتصادات المتقدمة النمو ، الا أنه يتميز الى حد كبير بالتوزع بين البلدان فرادى ، بل انه يميل ، على نحو أكثر مدعاة للانزعاج أيضا ، الى التدهور بطريقة ملحوظة بمرور الزمن . ومن المسلم به أن أسرع مجموعات البلدان نموا قد سجلت زيادة منخفضة في نسبة زيادة الناتج الى رأس المال وهي مجموعات معينة تقل عن ٣ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ؛ وعلى العكس من ذلك ، دعت

الحاجة خلال الفترة نفسها الى توفر أكثر من ٥ وحدات من رأس المال الاضافي لانتاج وحدة اضافية من الناتج في المجموعة " اقتصادات نامية أخرى " . غير أنه حدث في سنة ١٩٧٠ ، ان اقترنت درجة متزايدة من الجهود الاستثمارية بنمو اقتصادى أبطأ بوجه عام ، متضمنا انخفاضا عاما في فعالية الاستثمار . ولم تنتج أية مجموعة من مجموعات الاقتصادات من هذا الاتجاه السلبي ، الذى ازداد سوءا بدرجة كبيرة في السنوات الأولى من الثمانينات عندما اعترى الكساد النمو الاقتصادى . وتبدو مستويات انتاجية الاستثمار الضعيفة بوجه عام والمسجلة في كل مجموعات الاقتصادات العالمية نتيجة ، بصفة رئيسية ، للبيئة غير المواتية التي يتم فيها الاستثمار حاليا وللمستوى المنخفض للانتفاع بالقدرة الانتاجية القائمة لا بسبب الزيادة في الطابع المتسم بكثافة رأس المال للمرافق الجارى انشاؤها .

٢٩٩ - وضع هدف الادخارى المحلي للعقد الانمائي الثاني فيما يتعلق بالبلدان النامية كمجموعة على أساس توسع سنوى يبلغ " ٠٥ر في المائة في نسبة الادخار الداخلي الاجمالي الى الانتاج الاجمالي بحيث ترتفع هذه النسبة الى حوالي ٢٠ في المائة من الان حتى سنة ١٩٨٠ " (الفقرة ١٧ من القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) وأدرج في الاستراتيجية المتعلقة بالعقد الانمائي الثالث رقم مستهدف أعلى وهو " يزداد اجمالي المدخرات المحلية بحيث يبلغ نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ " . (الفقرة ٢٣ من القرار ٣٥/٥٦).

الجدول ٥٣ - نسبة المدخرات والموارد الداخلية في اقتصادات السوق النامية خلال العقود الانمائية (أ)

المجموعة الاقتصادية	حصة المدخرات الوطنية في الناتج المحلي الاجمالي				حصة المدخرات الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي			
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢١ر٩	٢٣ر٦	٢٢ر٢	٢٢ر٤	- ٠ر٨	- ٠ر٦	٠ر٣	- ٠ر٦
الاقتصادات السوقية النامية	١٦ر٢	١٨ر٣	٢٤ر٥	١٩ر١	٢ر٤	١ر٩	- ٠ر٣	٥ر٦
أقل الاقتصادات نموا	٩ر١	٥ر٠	٧ر٥	٩ر٥	٠ر٤	٢ر٥	٨ر٦	٨ر٩
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢١ر٢	٢٠ر٠	٣٣ر٨	٢١ر٥	٠ر٤	١ر٣	- ٨ر٥	٧ر٦
الاقتصادات الحديثة التصنيع	١٢ر٠	١٩ر٧	١٧ر١	١٦ر٨	٤ر٠	٢ر٩	٦ر٧	٨ر٠
المجموعة المصدرة للمنتجات الزراعية	١٥ر٤	١٨ر٧	٢٠ر٣	٢٠ر٢	١ر٩	٢ر٠	٥ر٠	١ر٥
المجموعة المصدرة للمعادن	١٦ر٧	١٣ر٨	١٤ر١	١٣ر٤	٢ر٢	٢ر٥	٥ر٩	٤ر٥
اقتصادات نامية أخرى	١١ر٤	١٥ر٦	١٩ر٢	٢٠ر٨	٣ر٨	١ر٣	٣ر٣	١ر٩

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) مقيسة بالأسعار الجارية وأسعار الصرف .

٣٠٠ - وفيما يتعلق بهدف تحسين الاداء الادخاري كما هو الحال في الاداء الاستثماري ، يبدو سجل البلدان النامية خلال العقود الانمائية مختلطا . فقد تحسن أداء المدخرات في معظم مجموعات البلدان النامية بوجه عام خلال العقد الانمائي الأول ، وان لم يكن بمعدل كاف لتمويل مستويات انفاقها المتزايدة للأغراض الاستثمارية وتخطت حصة المدخرات الوطنية في الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة النامية بسرعة ذات الاقتصادات الحديثة التصنيع نسبة ٠٧٥ر في المائة كل عام في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، مما خفض فعليا من اعتمادها الكبير على تدفقات رأس المال الأجنبي . وسجلت أيضا زيادات كبيرة في حصص المدخرات في الستينات في الاقتصادات المصنفة بأنها مصدرة للمنتجات الزراعية والمجموعة المتبقية من " الاقتصادات النامية الأخرى" . ومن جهة أخرى ، كان لمجموعتين من الاقتصادات النامية مجموعة أقل الاقتصادات نموا والمجموعة المصدرة للنفط ، حصص أدنى من المدخرات في سنة ١٩٧٠ بالمقارنة بسنة ١٩٦٠ (انظر الجدول ٥٣ أعلاه) .

٣٠١ - وكان الاداء الادخاري فيما بين الاقتصادات النامية أكثر تنوعا أيضا خلال العقد الانمائي الثاني . وعلى الرغم من أن النسبة العامة لمتوسط المدخرات في جميع البلدان النامية ارتفعت بمتوسط يتجاوز ٥ر٠ في المائة في السنة ، الا أن هذه الزيادة تعزى بصفة رئيسية للاقتصادات المصدرة للنفط . وعلى العكس من ذلك ، انخفضت معدلات الادخار في الاقتصادات المصدرة للنفط بوجه عام في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ . وهناك مثل لذلك ، وهو أن التزويد بالمدخرات الوطنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض في ٢١ من أقل البلدان نموا تتوفر عنها البيانات وارتفع في ١٢ بلدا فقط . ويمكن أن يعزى أحد أسباب هذا الانخفاض في الاداء الادخاري بهذه البلدان الى الاداء الضعيف للقطاع الزراعي ، حيث يدخر جانب كبير من أي دخل اضافي . وانخفض ناتج الاغذية بالنسبة للفرد في كثير من البلدان المغبونة في السبعينات ، في حين ارتفعت الاسعار الدولية للسلع الأساسية الأولية وزاد الاقتراض الأجنبي ، مما أدى الى تقلص المصدر الرئيسي للمدخرات المولدة محليا في نفس اللحظة التي اشتدت فيها الحاجة اليها أعظم اشتداد .

٣٠٢ - ولم يحدث خلال النصف الأول من العقد الانمائي الثالث أي تحسن فعلي في مجال الادخار . ففي أوائل الثمانينات أدى الانتكاس العالمي النطاق الى تخفيض الطلب على النفط ، وهبط سعره في وقت ارتفع فيه الاستهلاك في البلدان النامية المصدرة للبترول بدرجة سريعة . ونتيجة لذلك هبطت نسبة مدخراتها هبوطا حادا وشرعت كمجموعة ، في استيراد رأس المال . وأحدثت برامج التقشف التي نفذتها البلدان النامية المدينة ارتفاعا في المدخرات من خلال ما أحدثته هذه البرامج

من آثار ضمارة على الدخول والانفاق ، بيد أن التغيرات غير الطبيعية التي طرأت على أنماط الانفاق بدافع من هذه السياسات لا يمكن اعتبارها تغيرات دائمة أو مستصوبة .

٣٠٣ - وباستثناء فائض رأس المال الذى تحققه البلدان المصدرة للطاقة ، حيث يتولد من المدخرات أكثر مما يمكن أن تستخدمه هذه البلدان ، كان كثير من البلدان النامية يعتمد بشدة خلال العقد الانمائي الأول على تدفقات الموارد المالية الاجنبية بغية تمويل عملية تكوين رأس المال التي أخذت تسير بسرعة متزايدة . وعلى الرغم من أن حصة تدفقات رأس المال الأجنبي من الخارج ظلت عالية في مجموعة البلدان النامية ككل ، فقد أمكن تسجيل بعض النجاح في الستينات فيما يتعلق بالحد من هذه التبعية. ومن ناحية أخرى ، أمكن في السبعينات توليد فائض كبير في المدخرات في الاقتصادات ذات الفائض الرأسمالي ، ولكن كان هناك في المقابل حالات عجز متزايدة في مدخرات مجموعات أخرى من البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، نمت عائدات التصدير نموا بطيئا لأسباب داخلية وخارجية على السواء ، وأصبحت غير مستقرة للغاية خاصة بعد عام ١٩٧٣ ، وبدلا من أن توفر مصدرا للطلب الثابت على تحقيق نمو اقتصادى مستقر ، عرقلت الانتاج وأدت الى احداث تقلبات في قدرة بعض البلدان النامية على الاستيراد . كذلك أدى الطلب القوى على الواردات الى توليد ضغوط مستمرة على موازين المدفوعات . ونظرا لأن الزيادات السنوية في الموارد المالية المحلية في كثير من البلدان النامية لم تكن كافية في السبعينات لمجاراة استثماراتها المتنامية ، ونظرا لأن ايرادات التصدير لم تف باحتياجات الاستيراد . فقد ازدادت بشدة درجة اعتماد البلدان النامية على تدفقات رأس المال الخارجي خلال العقد الانمائي الثاني . ويبين لنا الجدول ٨ الوارد في المرفق الطابع المعاكس للتحولات المفاجئة في اتجاه هذه التدفقات التي حدثت نتيجة للتغير في المحيط الاقتصادى الدولي . وقد حدث ذلك التحول في أوائل الثمانينات . ومع انكماش الاقتصاد العالمي في أوائل الثمانينات وجدت بعض البلدان النامية أن ايراداتها من الصادرات أخذت في التباطؤ في الوقت الذى ازدادت فيه مدفوعاتها اللازمة لخدمة ديونها الخارجية المتراكمة .

٤ ـــ التجارة الدولية والمدفوعات

٣٠٤ـ تتضح الأهمية المعلقة على نمو الصادرات فيما يؤتى من تركيز خاص في كل قرار للجمعية العامة يتعلق بالعقود الانمائية على تدابير السياسة التي تستهدف تعزيز وتنويع تجارة الصادرات في البلدان النامية ، لاسيما المصنوعات وشبه المصنوعات . وتؤكد تدابير السياسة في البرامج المتعلقة بالعقود الانمائية على الالتزام بنظام للتجارة مفتوح وآخذ في الاتساع، نظام من شأنه أن يعزز التكيف الهيكلي داخل سياق نظام دينامي للفائدة النسبية . بيد أن البرامج سلمت بأنه بغية تحقيق منفعة كاملة من امكانات التبادل الذى ينطوى على منفعة لكلا الجانبين ، فانه يلزم توخي الاستقرار والانصاف في الاتفاقات الاقتصادية الدولية . وقد حثت الجمعية العامة من خلال قراراتها المنشئة للعقود الانمائية، على زيادة تدفق المساعدات الميسرة ورأس المال الانمائي الى البلدان النامية بدرجة كبيرة بحيث تصل الى واحد بالمائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصادات النامية . وفي استراتيجيتي العقدين الانمائيين الثاني والثالث ، كان الهدف المحدد للصافي السنوى لتدفق الموارد المالية للبلدان النامية المقرر تقديمه في صورة مساعدات انمائية رسمية هو ٧ر٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي الشامل للبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة . وقد اقترح في الاستراتيجيتين تحقيق تقدم مطرد صوب بلوغ الهدف، وأن على كل بلد متقدم النمو أن يبذل كل ما في وسعه من جهد لبلوغ الرقم المستهدف بحلول منتصف كل عقد. وبالاضافة الى تقديم موارد مالية أكبر حجما الى البلدان النامية ، جرى حث البلدان المتقدمة اقتصاديا ايضا على ازالة القيود المفروضة على استخدام تحويلاتها من المساعدات المقدمة . وأخيرا يتعين على البلدان النامية أن تتخذ تدابير ملائمة لتوسيع وتنويع اقتصاداتها على نحو يولد نموا يكفي نفسه بنفسه ، وذلك بغية الاستفادة الكاملة والفعالة من زيادة تدفق المساعدة ورأس المال الأجنبيين .

٣٠٥ـ ومن الجوانب الهامة لأهداف توسيع التجارة فيما يتعلق بالعقد الانمائي الثاني ، انه من المقرر أن يقل رقم التخطيط الارشادى لمتوسط معدل النمو السنوى للواردات ("أقل من ٧ بالمائة الى حد ما") عنه بالنسبة للصادرات ("أعلى من ٧ بالمائة الى حد ما") (القرار ٢٦٢٦ (د ـ ٢٧) ، الفقرة ١٧) . ويتمشى هذا النمط مع التركيز الشديد على المحافظة على الواردات واحلالها ، ويقوم على أساس مساهمة كبيرة متوقعة من جانب قطاع المصنوعات الآخذ في الاتساع ، بيد أنه في حالة استراتيجية العقد الانمائي الثالث ، من المستهدف أن تنمو الواردات على نحو أسرع من نمو الصادرات (بنسبة لا تقل عن ٨ بالمائة سنويا بالمقارنة بنسبة ٧ر٥ بالمائة سنويا بالنسبة للصادرات) (القرار ٣٥/٥٦ ، الفقرة ٢٢) . وينشأ هذا الرقم المستهدف السريع نسبيا لنمو الصادرات من التعجيل بتحقيق نمو اقتصادى متوقع خلال الثمانينات . وفي استراتيجية العقد الانمائي الثالث ، أولى تركيز خاص كذلك

على حاجة البلدان النامية الى زيادة التجارة فيما بينها وزيادة تعاونها المتبادل في مجال العمليات المالية الدولية. ويستند التشديد القوى على تحسين الاداء التجارى، الى ادراك أن القطع الأجنبي يمثل شرطا ضروريا لنجاح النمو الاقتصادى للبلدان النامية وخاصة أقلها نموا .

٣٠٦- وفي ضوء ذلك ، كان المحيط التجارى العالمي في العقد الانمائي الأول مؤاتيا بدرجة غير عادية . وكانت الستينات تمثل فترة من النمو السريع والواسع النطاق في النشاط الاقتصادى والتجارة العالمية ، بالاضافة الى انخفاض التضخم واستقرار اسعار السلع نسبيا، وتقليل حواجز التجارة ، والتوسع في تحويلات الموارد الحقيقية الى البلدان النامية . وفي هذا المحيط ، رفعت البلدان النامية معدل نمو صادراتها من ٣ بالمائة في السنة خلال العقد السابق الى أكثر من ٧ بالمائة في السنة خلال الستينات (انظر الجدول ١٥٤ أدناه) . ويخفي هذا المتوسط الشامل تغيرات واسعة في اداء الصادرات لمجموعة قائمة بذاتها من البلدان النامية نظرا لأن الصادرات من الوقود والمصنوعات من البلدان المصدرة للبترول وحديثة التصنيع حققت نموا سريعا في حين زادت الصادرات من المواد الخام الصناعية والمواد الغذائية من مجموعات أخرى من البلدان النامية بمعدل أكثر بطئا . وبينما كانت المنتجات الأولية بكافة أنواعها التي تباع أساسا للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية تمثل المصدر الغالب لايصالات الصادرات في جميع أقاليم البلدان النامية (انظر الجدول ٥٥ أدناه) كانت الواردات الى البلدان النامية تشكل أكثر من ٥٠ بالمائة من السلع المصنوعة المشتراه من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية .

الجدول ٥٤ — متوسط معدل نمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير الداخلة في عناصر الانتاج

(النسبة المئوية)

	١٩٦١ — ١٩٧٠		١٩٧١ — ١٩٨٠		١٩٨١ — ١٩٨٣	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاقتصادات السوقية العالمية	٨ر٤	٨ر٣	٥ر٨	٥ر٩	٣ر٨	٣ر٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية	٨ر٢	٨ر٨	٦ر١	٤ر٩	١ر٩	١ر٢
الاتحاد السوفياتي والبلدان الأوروبية الشرقية	٩ر٣	٨ر١	٦ر٨	٦ر٨	٤ر٦	٠ر٩
البلدان النامية ذات الاقتصادات السوقية	٧ر٩	٦ر٠	٤ر٢	٨ر٩	— ٠ر١	١ر٣
أقل الاقتصادات نموا	٤ر٨	٥ر٧	٤ر٦	٣ر٨	٢ر٦	٢ر٩
بند تذكيري						
المعدلات المستهدفة لنمو صادرات وواردات البلدان النامية كمجموعة			٨	٧	٧ر٥	٨

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ٥٥ ــ حجم وتكوين الصادرات العالمية حسب السلعة الرئيسية ١٩٦٠ و١٩٨٠

المجموعة المصدرة	الصادرات الكلية بمليارات دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية لتكوين الصادرات السلعية			
		السلع الأولية			
		الاجمالي	الوقود	المعادن	المصنوعات
العالمية					
١٩٦٠	١٢٧ر٧	٥٣ر١	٩ر٩	١٣ر٠	٤٥ر٧
١٩٨٠	١ ٩٩٤ر٧	٤٧ر٤	٢٤ر٠	٨ر٥	٥٠ر٩
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية					
١٩٦٠	٨٥ر٤	٤١ر٤	٣ر٩	١٣ر٧	٥٧ر٢
١٩٨٠	١ ٢٦٠ر٣	٣٢ر٠	٦ر٩	١٠ر٠	٦٦ر٥
البلدان النامية					
١٩٦٠	٢٧ر٤	٩٠ر٧	٢٧ر٩	١٠ر٩	٨ر٩
١٩٨٠	٥٥٩ر٠	٨٢ر٠	٦٢ر٠	١ر٥	١٧ر٢
الاقتصادات المخططة مركزيا					
١٩٦٠	١٣ر٠	٤٩ر٦	١٢ر٥	١٣ر٤	٤٩ر٥
١٩٨٠	١٥٥ر٢	٤٦ر٨	٢٧ر٢	٨ر٥	٤٦ر٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ٥٦ — مستوى وتكوين الواردات العالمية
حسب السلع الرئيسية ، ١٩٦٠ و ١٩٨٠

المجموعة المستوردة	اجمالي الواردات ببلايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية لتكوين واردات السلع الأساسية			
		السلع الأولية			
		الاجمالي	الوقود	المعدن	المصنوعات
العالم					
١٩٦٠	١٢٧ر٩	٥٣ر١	٩ر٩	١٣ر٠	٤٥ر٧
١٩٨٠	١ ٩٩٤ر٧	٤٧ر٤	٢٤ر٠	٨ر٥	٥٠ر٩
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو					
١٩٦٠	٨٢ر٨	٥٧ر٦	١٠ر٠	١٤ر٤	٤٠ر٢
١٩٨٠	١ ٣٤٣ر٠	٤٩ر٩	٢٧ر١	٨ر٧	٤٨ر٩
البلدان النامية					
١٩٦٠	٢٩ر٣	٤٠ر١	٩ر٩	٧ر٤	٥٥ر٧
١٩٨٠	٤٦٣ر٨	٤٠ر٣	١٨ر٤	٧ر٠	٥٧ر٢
الاقتصادات المخططة مركزيا					
١٩٦٠	١٢ر٩	٥٣ر٧	٧ر٢	١٦ر٤	٤٥ر٧
١٩٨٠	١٤٣ر٨	٤٥ر٠	١٣ر٢	١١ر٣	٥٣ر١

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

٣٠٧- حققت أسعار التجارة العالمية استقرارا تدريجيا في الستينات ، بيد أنه كان هناك اتجاه مطرد نحو مزيد من التدهور في الشروط التي يمكن بمقتضاها تبادل صادرات البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي مقابل الواردات . وقد كان لهذا تأثير سلبي على قدرة تلك البلدان على كسب النقد الأجنبي مثلما حدث نتيجة لعدم الاستقرار الشديد لأسعار صادراتها بالمقارنة بأسعار صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية . ومن ثم ففي حين ارتفعت معدلات التبادل التجاري للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية بنسبة ١٢٥ بالمائة تقريبا من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ، كانت الزيادة المقابلة في قدرة البلدان النامية على الاستيراد ٨٠ بالمائة فقط . وأخيرا ، ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من أن الزيادة في قيمة صادرات البلدان النامية من السلع على مدى العقد قد تجاوزت الزيادة المقابلة في وارداتها من السلع ، فان حسابات ميزان مدفوعات هذه البلدان سجلت تدهورا مستمرا للاختلالات في صافي النشاط التجاري بها .

٣٠٨- وهكذا ، بحلول عام ١٩٧٠ لم يطرأ أي تحسن يذكر على الموقف النسبي للبلدان النامية في مجال التجارة العالمية أو في موقف ميزان مدفوعاتها . وبلغت صادرات السلع من البلدان النامية أقل من ١٨ في المائة من قيمة التجارة العالمية (انظر الجدول ١٠ من المرفق) . وظلت السلع الأولية المصدر الرئيسي للايرادات من الصادرات ، واستأثرت بما يقرب من ٨٥ في المائة من جميع حصائل صادرات البلدان النامية . وكان ١٦ في المائة من صادرات البلدان النامية ، وهو ما يمثل تجارتها في السلع المصنوعة (الفئات من ٥ الى ٨ من التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ناقصا ٦٧ و٦٨) ، يعادل ما يزيد قليلا عن ٥ في المائة من التجارة العالمية في المصنوعات في ذلك العام . وأدت الزيادة المتعثرة في حجم صادرات البلدان النامية الى بقية دول العالم ، وتدهور معدلات تبادلها التجاري مع الاقتصادات المتقدمة النمو ، الى انخفاض نصيب تجارتها الخارجية في جملة التجارة العالمية من أكثر من ١٦ في المائة في عام ١٩٦٠ (وأكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٥٠) الى ما يزيد قليلا عن ١٣ في المائة في عام ١٩٧٠ . والأهم من ذلك أنه يمكن ايضا ملاحظة مزيد من التآكل في العلاقة التجارية الوثيقة فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٧٠ نظرا لأن نصيب التجارة مع البلدان النامية الأخرى هبط الى أقل من ٢١ في المائة من جملة صادراتها ، أو ٤ في المائة فقط من جملة التجارة العالمية . ومع أن البلدان النامية سجلت فائضا كبيرا في تجارتها من السلع في عام ١٩٧٠ (ويمكن أن يعزى ذلك أساسا الى انخفاض معدل استيعاب الواردات من جانب البلدان النامية المصدرة للنفط) ، أدت المدفوعات الصافية لحساب الخدمات من أجل التأمين والشحن ودخل الممتلكات والخدمات الأخرى الى رصيد سلبي في الحساب الجاري يعادل ٣٠ في المائة من قيمة السلع التي استوردتها البلدان النامية .

٣٠٩- وعلى عكس العقد الانمائي الأول كانت السبعينات تمثل مرحلة من عدم الاستعداد لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد العالمي . فقد تضافرت التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادى ، والزيادات الكبيرة في الأسعار وفي أسعار الفائدة ، والاختلالات المالية الواسعة النطاق في الاقتصادات المحلية لمجموعات البلدان بأسرها ، وكذلك في الاقتصاد الدولي ، وعدة أحداث خارجية أخرى لتحدث انخفاضا شيرا في ستويات الأداء الاقتصادى العالمي التي تحققت في السابق . ونمت التجارة العالمية ، بالقيمة الاسمية ، بمعدل يزيد عن ٢٠ في المائة سنويا ، وعلى عكس ما حدث في العقود السابقة تجاوز النمو في قيمة صادرات البلدان النامية نظيره في المناطق الاقتصادية الرئيسية الأخرى . وحتى الآن ، فقد تحقق أعلى معدل للتوسع في التجارة فيما بين البلدان النامية ، وهذا يؤكد ايضا أنه أهم ميزة دينامية للصادرات من مجموعتي الاقتصادات المتقدمة النمو، السوقية والمخططة على السواء ، خلال السبعينات . غير أن معدل النمو السنوى لحجم الصادرات من البلدان النامية نما بنسبة أكثر بطئا ، وحجب الاختلافات الواسعة في اتجاهات التصدير لدى مختلف مجموعات البلدان النامية . فقد شهدت البلدان النامية المصدرة للنفط ، على سبيل المثال ، طفرة مضاعفة في سعر سلعة التصدير الرئيسية لديها ، اقترنت بزيادة طفيفة أو زيادة غير منتظمة في حجم النفط المباع في الأسواق العالمية . وفي مقابل ذلك ، سجلت البلدان النامية الرئيسية المصدرة للصنوعات زيادات سريعة في حجم صادراتها خلال السبعينات، واقترن ذلك بزيادات بطيئة نسبيا في القيمة الافرادية لصادراتها . ووجدت تلك البلدان النامية التي كانت تستبدل المصنوعات بمنتجات أولية أخرى غير النفط ، انها أصبحت في موقف أسوأ ، اذ هبطت معدلات تبادلها التجارى خلال العقد الانمائي الثاني ، بينما تعثر ايضا حجم صادراتها . ويمكن أن يعزى جانب من التعثر الذى أصاب حجم الصادرات الى النمو البطيء في الطلب العالمي على المنتجات الأولية التي تصدرها البلدان النامية . غير أن الأهم من ذلك هو هبوط نصيب تلك البلدان في السوق اللازمة لمنتجاتها الرئيسية، والذى نتج الى حد ما ، عن حالات الفشل المحلي في الزراعة . وأدت هذه الاتجاهات المتنافرة الى احداث تغييرات واسعة النطاق في الهيكل السلعي لصادرات البلدان النامية وفي موقف الميزان التجارى لتلك البلدان . ومن حيث الهيكل السلعي لصادرات البلدان النامية ، والذى يعكس زيادات كبيرة في قيمتها الافرادية ، زاد نصيب الوقود في قيمة هذه الصادرات بدرجة كبيرة . وزادت المنتجات المصنوعة ايضا كنسبة من اجمالي تجارة السلع في البلدان النامية ، استجابة للتوسع السريع في حجم الصادرات من هذه السلع .

٣١٠ — وفي الأعوام الأولى من العقد الانمائي الثالث حدثت تغييرات شاملة في مستوى التجارة العالمية واتجاهها وتكوينها في الوقت الذى مر فيه الاقتصاد العالمي بمرحلة من الاجهاد والضغط الشديدين . وقد نوقشت هذه التغييرات بشيء من التفصيل في الفرع ثالثا . وخلال السنوات الأولى من العقد الانمائي الثالث كانت عملية التسوية الشاملة لا تزال مستمرة، مع استمرار الاختلالات الواسعة النطاق في الحسابات الخارجية لمجموعات البلدان بأسرها .

٣١١ — وخلال فترة العقود الانمائية بكاملها كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه كثيرا من البلدان النامية تتمثل في اتجاه سلبي في الشروط التي تتم على أساسها مبادلة صادراتها بالواردات . وفي الفترة ما بين عام ١٩٦٠ والسنوات الأولى من الثمانينات سجلت خسائر صافية في القوة الشرائية للصادرات بسبب التغييرات المعاكسة في معدلات التبادل التجارى في عدد يتراوح ما بين ٦٢ و ٩٩ بلدا من البلدان النامية التي توافرت عنها بيانات في هذا الشأن . وقد انتشر هذا الاتجاه السلبي على نطاق واسع نظرا لأن مجموعات البلدان النامية عانت جميعها من انخفاضات كبيرة في معدلات تبادلها التجارى في وقت ما خلال هذه الفترة . وفضلا عن هذا ، في الوقت الذى تباطأ فيه معدل النمو في حجم صادرات البلدان النامية خلال العقود الانمائية، اتجهت معدلات تبادلها التجارى أيضا الى التدهور، لتحد من قدرة هذه البلدان على الاحتفاظ بالمعدلات السابقة لاستيعاب الواردات واعادة تعزيز الاتجاهات التنازلية التي أصبحت ملموسة بالفعل في كثير من البلدان. وفيما يتعلق بأقل الاقتصادات نموا ككل، انخفضت في الواقع القوة الشرائية لصادراتها في كل عقد من العقود الانمائية بمعدل سنوى بلغ في المتوسط ١ في المائة منذ عام ١٩٧٠ . ونظرا لأن هذه البلدان غير المتميزة هي بالتحديد تلك البلدان التي تتسم بظروف اقتصادية أقل مواتاة لسياسة التنمية الداخلية القائمة على مواردها المحدودة، فقد أثر التدهور الحاد لمعدلات تبادلها التجارى تأثيرا خطيرا في قدرتها على تمويل الواردات اللازمة لاستمرار الانتاج وزيادة القدرة .

٣١٢ — ويشير النمو البطيء للقوة الشرائية لصادرات البلدان النامية وحاجتها الملحّة للدفع من أجل الحصول على الواردات الأساسية الى أهمية المساعدات الدولية في التغلب على المعوّقات الخارجية لتنميتها . ومنذ بدء العقود الانمائية كان هناك اعتراف بالمسؤولية المشتركة للبلدان المتقدمة اقتصاديا عن توفير المساعدات الاقتصادية، وفي كل قرار من قرارات اعلان العقود الانمائية تم الاعراب عن الأمل في أن يزداد تدفق المساعدات ورؤوس الأموال الدولية لتصل الى مستويات تتلاءم مع الرقم المستهدف وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان مجتمعة . وعند بدء العقد الانمائي الأول كان نصيب المساعدة الانمائية الرسمية في الناتج القومي الاجمالي لاقتصادات السوق المتقدمة النمو يزيد قليلا عن ٥ر٠ في المائة . وفي السنوات التي تلت عام ١٩٦٠، زاد حجم المعونة

المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الانمائية، ولكن بمعدل أبطأ من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان مجتمعة، ونتج عن ذلك أن أصبحت نسبة المساعدات الى الناتج القومي الاجمالي أقل في عام ١٩٧٠ منها عند بداية العقد الانمائي الأول . وخلال فترة العقد الانمائي الثاني سجل تحسن طفيف في أداء المعونة التي تقدمها تلك البلدان، نظرا لأن نصيب المساعدة الانمائية الرسمية في ناتجها القومي الاجمالي ارتفع من ٣٤ر٠ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٣٨ر٠ في المائة في عام ١٩٨٠ . وخلال السبعينات سجلت أيضا زيادة في نصيب المساعدات التساهلية في الناتج القومي الاجمالي لعدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وزادت تدفقات المعونة من هذه البلدان زيادة سريعة من حيث القيمة في الفترة بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . ولكن منذ عام ١٩٨٠ انخفض نصيب المعونة التي قدمتها جميع المجموعات المانحة فيما عدا بلدان مجلس التعاون الاقتصادي .

٥ — الموارد البشرية والمهارات

٣١٣ — من بين السمات الهيكلية لبلد ما من البلدان النامية، ولا سيما بلد من أقل البلدان نموا، والتي أسهمت في الأداء المخيب للآمال الذي نوقش أعلاه، تلك الحالة الصعبة للموارد البشرية من حيث ديناميات السكان وصفات القوى البشرية (انظر الجدول ٥٧) . وهناك بعض السمات السلبية التي يستحيل تغييرها في المدى القصير أو المتوسط . فالكثافات السكانية، على سبيل المثال، عالية بصورة غير عادية في بعض من أقل البلدان نموا، وكذلك في أماكن أخرى، ومنخفضة بصورة غير عادية في عدد آخر من البلدان، مثل بوتسوانا وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى . وقد تركز مزيد من الاهتمام في السبعينات على خفض معدل النمو السكاني السريع في معظم البلدان النامية باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية، ولكن المعدلات الحالية للنمو السكاني في كثير من البلدان النامية تتراوح ما بين ٥ر٢ في المائة وحوالى ٤ في المائة سنويا، وهذه السرعة من شأنها أن تضاعف عدد سكانها خلال جيل واحد اذا استمرت هذه المعدلات دون تغيير . وهذا النمو السريع في عدد السكان يحمل معه مشاكل مختلفة تعوق قدرة الحكومات على بلوغ أهدافها الانمائية : كثافات سكانية عالية، واكتظاظ، وهيكل أعمار غير موات مع ارتفاع نسبة الاعالة، وزيادات كبيرة تضاف كل عام الى القوى العاملة وتخلق حاجة الى زيادات كبيرة مقابلة في العمالة، وصعوبات تمويل الخدمات الاجتماعية المتزايدة من ايرادات حكومية غير كافية بالفعل .

الجدول ٥٧ -- الموارد البشرية والمهارات في مناطق اقتصادية عالمية مختلفة، ١٩٦٠ و ١٩٨٠

	نسبة الاعالة		معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الكبار (أ)	الكثافة السكانية (ب)	
	١٩٦٠	١٩٨٠		١٩٦٠	١٩٨٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ر٣٥	٢ر٢٦	٩٥ر١	١٩ر٧	٢٣ر٧
الاقتصادات السوقية النامية	٢ر٥٤	٢ر٧٩	٤٦ر٣	٢٠ر٦	٣٣ر٨
أقل الاقتصادات نموا	٢ر٣٧	٢ر٥٥	٢٤ر١	١٢ر٦	٢١ر١

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تتعلق البيانات بآخر الأعوام المتاحة .

(ب) محسوبة بعدد السكان في كل كيلو متر مربع .

٣١٤ — وتتميز القوى العاملة في جميع أقل البلدان نموا بمشاكل طويلة الأجل في مجال تنمية الموارد البشرية . فتسود تلك البلدان مستويات عالية من الأمية، كما أن نسب الالتحاق بالمدارس منخفضة، ولا سيما في المستويات الأكثر تقدما، وتوجد نتيجة لذلك ندرة حادة في الافراد المدربين وفي المهارات في جميع الفئات الوظيفية. وتشير البيانات الواردة في الجدول ١١ من المرفق الى أن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية في أقل البلدان نموا ككل يبلغ ١٢ في المائة فقط، وأن ما يزيد قليلا عن نصف الأطفال بين سن ٦ و ١١ عاما يذهبون الى المدرسة . ومعدلات الالتحاق بين الفتيات ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين النساء منخفضة للغاية . ويعد الاعتماد الشديد على الاجانب في هذه المهنة وفي قطاعات الخدمات الأخرى، وفي مجال الادارة الصناعية انعكاسا لهذه الحالة . ويتسم التعليم العالي أيضا بضعف النظم التعليمية؛ ونتيجة لهذا، يجب الحصول على التدريب اللازم للوظائف التقنية ذات المستوى العالي مثل الطب والعلوم والقانون في أماكن أخرى ويقل عدد الأشخاص المدربين في تلك المجالات بالنسبة لعدد السكان في تلك البلدان .

٣١٥ — وتتمثل احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في ميدان الموارد البشرية فيما يسمى "باستنزاف الأدمغة" . فبسبب اختلاف ظروف المعيشة والعمل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يهاجر كثير من الفنيين من البلدان النامية الى اقتصادات السوق المتقدمة النمو . وتخسر البلدان النامية، ليس فقط ملايين الدولارات من الناتج القومي الاجمالي المحتمل، بل أيضا استثماراتها في تعليم هؤلاء المهاجرين . وهكذا تخسر البلدان النامية جانبا كبيرا من أمهر القوى العاملة لديها — وهو أهم عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جيم - بعض الدروس المستمدة من الخبرة

٣١٦- يتضح من هذه الدراسة الاستقصائية على عكس ما كان يراه بعض المراقبين قبل بدء العقد الانمائي ، أن البلدان النامية قد أثبتت قدرتها على النمو بسرعة على مدى فترة طويلة من الزمن . وبالاضافة الى اضطلاع كثير من البلدان النامية بعملية تغيير هيكلي كبير وتغييرها للأساس المادي لانتاجها ، فقد تمكنت تلك البلدان خلال السنوات المستعرضة من أن تزيد كثيرا من معدلاتها الاستثمارية والادخارية ، واضعة بذلك الأساس لنموها وتنميتها باستمرار . بيد أنه من الواضح كذلك أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان النامية ، فان النمو الشامل للبلدان النامية خلال العقود الانمائية كان أقل بكثير من معدلات نموها المستهدفة خلال معظم هذه السنوات . وتخلفت أقل البلدان نموا ، على وجه الخصوص في مواكبتها لعملية التنمية العالمية ولا تزال تعطي صورة للفقر والتخلف المستمرين . وأحد الآثار المزعجة للسجل المخيب للآمال المتعلق بالنمو الاقتصادي هو تزايد التباين في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، وضمن المجموعة الأخيرة ، بين مجموعة البلدان النامية الغنية ومجموعة البلدان النامية الفقيرة .

٣١٧- ومن الواضح أيضا أن من أهم الشروط اللازمة لتحقيق نمو سريع ومستمر في البلدان النامية تحقيق نمو كبير ومستمر في البلدان المتقدمة النمو وعدم حدوث صدمات غير متوقعة أو تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي . ويرتبط تدهور النمو في مجموعات كثيرة من البلدان النامية ارتباطا مباشرا بعدم الاستقرار والتغيرات الكبيرة في أسواق السلع الأساسية الأولية والانتكاسات الشديدة التي تعرضت لها اقتصادات البلدان المتقدمة النمو خلال السبعينات والثمانينات .

٣١٨- ومن الأسباب الرئيسية التي أدت الى بطء النمو والتغير الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي خلال الخمس وعشرين سنة الماضية تزايد عبء الديون ، والتدفق غير الكافي من الموارد ، ونقل التكنولوجيا ، والقيود التي تحول دون الوصول الى الأسواق الخارجية . وكما ذكر أعلاه ، فان البلدان النامية تحتاج الى قطاع زراعي نشط لتوفير وسائل انتاج المصنوعات والايرادات اللازمة لشرائها ، على حد سواء .

٣١٩- وخلال فترة الخمس وعشرين سنة التي تشملها العقود الانمائية ، سارت التغيرات في تخصيص الموارد في البلدان النامية ، عموما ، في اتجاهات تدعم تحقيق نمو اقتصادي أسرع . ونظرا لأن حصص الاستثمار قد ازدادت ببطء أكبر في البلدان المحرومة ، فانه سيتعين وضع سياسات خاصة لدعم الجهد الاستثماري اللازم لتلك البلدان من أجل التعجيل بنموها الاقتصادي .

٣٢٠ - وتبين نتائج العقود الانمائية أيضا أنه نظرا لطبيعة الترابط القائم بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، فان ايجاد بيئة اقتصادية دولية داعمة له أهمية حاسمة في الحفاظ على زخم نموها .

حاشية الفرع السادس

(١) يركز هذا الفرع على خبرة البلدان النامية ولكنه يتضمن اشارات وبيانات تتعلق بمجموعة الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والاقتصادات المخططة عند الاقتضاء . وضمن مجموعة البلدان النامية، يولى اهتمام خاص لخبرة أقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ويشار الى هاتين المجموعتين معا باصطلاح البلدان المحرومة .

مرفق احصائي للفرع السادس

١ - يقدم المرفق الاحصائي للفرع السادس مجموعة بيانات قابلة للمقارنة دوليا تتعلق بتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي واجهها الاقتصاد العالمي خلال سنوات العقود الانمائية . بيد انه من الجدير بالذكر انه في حين لم يدخر أي جهد لتجميع واعداد البيانات وفقا للتغطية والتعريفات القياسية، فان القابلية الكاملة للمقارنة غير ممكنة بسبب أوجه القصور والنقص والاختلافات الموجودة بين التعريفات في المجموعة الأساسية من البيانات التي تقوم عليها الجداول . وبصوره عامة، فان البيانات التاريخية المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي وتفاصيله، والسكان والقوى العاملة، والخصائص الديموغرافية تشمل تغطية كاملة للبلدان بالنسبة للاقتصادات السوقية . وصنّفت هذه البيانات وجمّعت وفقا للمجموعات الواردة في كتيب احصاءات التنمية العالمية الذي أصدرته ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وقد تكون تنويهات اسقاطات الحسابات القومية والمجاميع الواردة في الفروع الأخرى من الدراسة المنظورية الاجتماعية الاقتصادية مبنية على بيانات ربع سنوية تختلف عن التقديرات المبلغة الى المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة في استبيانه السنوي المتعلق بالحسابات القومية . وبالاضافة الى ذلك فانه من الجدير بالذكر أن المجاميع والمتوسطات الاقليمية المتعلقة بتجارة السلع الأساسية أو الظروف المعيشية مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية، والمتعلقة بخصائص الهياكل الأساسية المادية مثل النقل، والمرافق العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية، تستند الى بيانات أساسية مطابقة للأطر المحاسبية التي تختلف عن نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ولهذا السبب قد تختلف اختلافات طفيفة في تفاصيل مجموعات البلدان وقد تشمل تغطية أو بيانات قطرية ناقصة للسنوات الواقعة حول السنوات المدرجة في الجداول . وأخيرا، فنظرا للحاجة الى الحفاظ على قابلية المقارنة بالمجموعة الرئيسية من البيانات التي يقوم عليها كل فرع من فروع الدراسة المنظورية، فانه يمكن أن تحدث اختلافات طفيفة في التغطية القطرية والتعريفات بين الفصول المختلفة . وتستند البيانات الواردة في الدراسة المنظورية الى البيانات المتاحة للأمانة العامة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

الجداول المرفقة

٢ - يجمع الجدول ١ في شكل مجدول الغايات والأهداف الكمية للتنمية العالمية المحددة في قرارات الجمعية العامة المنشئة لعقود الأمم المتحدة الانمائية .

٣ - يقدم الجدول ٢ بيانات تتعلق بنمو مجموع الناتج المحلي الاجمالي، وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مختلف المناطق الاقتصادية في العالم خلال كامل الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٥ .

٤ — ويتضمن الجدول ٣ مستويات السكان والنسبة المئوية للحصص في مجموع سكان العالم لعام ١٩٨٠ ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الكلي ونصيب الفرد منه للفترات الثلاث المشمولة في العقود الانمائية .

٥ — وترد في الجدول ٤ مؤشرات مستوى المعيشة لمختلف المناطق الاقتصادية في العالم في بداية عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول وفي آخر سنة توفرت عنها البيانات ذات الصلة .

٦ — ويقدم الجدول ٥ معلومات عن توسع الانتاج والموارد العمالية في قطاعات مختلفة من النشاط الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨١ .

٧ — ويبين الجدول ٦ مدى التغير الهيكلي في الانتاج الذي كان جاريا في مناطق العالم المختلفة منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨١ ، وذلك عن طريق استخدام حصص الناتج الناشئ في قطاعات الانتاج الرئيسية المختلفة والقوى العاملة المستخدمة فيها .

٨ — ويقدم الجدول ٧ مؤشرات مختارة للهياكل الأساسية الانتاجية المادية القائمة في مناطق العالم المختلفة في عام ١٩٦٠ وفي آخر سنة تتوفر عنها البيانات .

٩ — ويلخص الجدول ٨ التغيرات الحاصلة في الجهد الاستثماري ، وكفاءة الاستثمار ونسب الادخار الداخلي والخارجي مجموعة مختارة من مناطق العالم ، خلال مختلف الفترات التي تشملها العقود الانمائية .

١٠ — ويقدم الجدول ٩ معلومات عن نمو حجم الصادرات والواردات من السلع ومن الخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج خلال العقود الانمائية ، وعن نمو القوة الشرائية لهذه الصادرات فيما يتعلق بقدرتها على تمويل الواردات .

١١ — ويورد الجدول ١٠ بيانات أساسية تتعلق بمستوى وتكوين الصادرات من السلع الأساسية لمناطق العالم الاقتصادية والجغرافية الرئيسية في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٠ .

١٢ — ويقدم الجدول ١١ نفس المعلومات الواردة في الجدول ١٠ ولكن فيما يتعلق بالواردات من السلع الأساسية لا الصادرات .

١٣ — ويورد الجدول ١٢ النمط التاريخي للصادرات والواردات العالمية حسب المنشأ والمكان المقصود ، للمناطق المصدرة والمستوردة الرئيسية في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٠ .

١٤ — ويلخص الجدول ١٣ بعض المؤشرات المفيدة في تقييم الموارد البشرية والمهارات في مختلف المناطق الاقتصادية في العالم في عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ .

الجدول ١ — غايات وأهداف التنمية الدولية المحددة لعقود الأمم المتحدة الانمائية

العقد الانمائي ، ومجموعة البلدان والهدف	الموعد
عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول	
البلدان النامية (أ)	
المعدل السنوي للزيادة في الدخل القومي	٥ في المائة (ب)
البلدان المتقدمة اقتصاديا	
تدفق المساعدات ورؤوس الأموال الدولية الى البلدان النامية بوصفها حصة من الايرادات القومية المجمّعة للبلدان المتقدمة اقتصاديا	١ في المائة (ج)
عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني	
البلدان النامية (أ)	
المعدل السنوي للزيادة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ :	
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	٦ في المائة
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٣ر٥ في المائة
عدد السكان	٢ر٥ في المائة
الانتاج الزراعي	٤ في المائة
الانتاج الصناعي	٨ في المائة
الصادرات	تزيد قليلا عن ٧ في المائة (ج)
الواردات	تقل قليلا عن ٧ في المائة (ج)
متوسط التوسع السنوي في نسبة الادخار المحلي الاجمالي الى الناتج الاجمالي	٠ر٥ في المائة سنويا
حصة الادخار المحلي الاجمالي في الناتج الاجمالي في عام ١٩٨٠	٢٠ في المائة
البلدان المتقدمة اقتصاديا	
الاعتماد السنوي لصافي تحويلات الموارد المالية الى البلدان النامية بحلول عام ١٩٧٢ بوصفها حصة من الناتج القومي الاجمالي	١ في المائة
الاعتماد السنوي لصافي تحويلات الموارد المالية الى البلدان النامية بحلول عام ١٩٧٥ والمقدمة في شكل مساعدة انمائية رسمية بوصفها حصة من الناتج القومي الاجمالي	٧ر٠ في المائة

الجدول ١ (تابع)

العقد الانمائي ، ومجموعة البلدان والبنـــد	المؤشـــر
عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث	
البلـــدان النامية (أ)	
المعـــدل السنوى للزيادة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠	
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	٧ في المائة
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٥ر٤ في المائة
السكـــان	٥ر٢ في المائة
الانتاج الزراعي	٤ في المائة
الانتاج الصناعي	٩ في المائة
الصادرات	لا تقل عن ٥ر٧ في المائة (ج)
الواردات	لا تقل عن ٨ في المائة (ج)
حصة اجمالى الاستثمار من الناتج الاجمالي في عام ١٩٩٠	٢٨ في المائة
حصة اجمالى الادخار المحلي في الناتج الاجمالي في عام ١٩٩٠	٢٤ في المائة
البلدان المتقدمة اقتصاديا	
الاعتماد السنوى من صافي تحويلات الموارد المالية الى البلدان النامية بحلول عام ١٩٨٥ والمقدمة في شكل مساعدة انمائيـــة رسمية بوصفها حصة من الناتج القومي الاجمالي	٧ر٠ في المائة

المصدر: قرارات الجمعية العامة ١٧١٠ (د-١٦) و ٢٦٢٦ (د-٢٥)، و ٥٦/٣٥ ٠

(أ) باستثناء الاقتصادات المخططة النامية بسبب انعدام البيانات القابلة للمقارنة .

(ب) أدنى معدل سنوى للنمو الاقتصادى في نهاية العقد .

(ج) الصادرات والواردات تتعلق بالسلع والخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج .

الجدول ٢ — نمو مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، وعدد السكان ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العالمي ١٩٦١ — ١٩٨٥ (أ)

(النسبة المئوية)

التصنيف والمجموعة الاقتصادية (ب)	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
العالم	٣ر٦	٢ر٠	١ر٧
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية			
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٤	٠ر٩	٢ر٦
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط (ج)	٤ر٧	١ر٠	٣ر٨
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي	٤ر٤	٢ر٥	٢ر١
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي حسب وجهة الصادرات الرئيسية			
أقل البلدان نموا	٢ر٩	٢ر٦	٠ر٣
البلدان المصدرة للنفط	٤ر٣	٢ر٧	٢ر٠
البلدان الحديثة التصنيع	٦ر٠	٢ر٤	٣ر٧
البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية	٤ر١	٢ر٥	١ر٧
البلدان المصدرة للانتاج المعدني	٣ر٣	٢ر٧	٠ر٩
بلدان نامية أخرى	٤ر٢	٢ر٢	١ر٨
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي حسب المناطق الجغرافية			
افريقيا	٣ر٨	٢ر٨	١ر٣
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤ر٢	٢ر٦	١ر٨
غرب آسيا	٤ر٤	٣ر٠	١ر٨
شرق وجنوب شرقي آسيا	٥ر٤	٢ر٣	٣ر٠
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي حسب فئة الدخل الفردي			
البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع	٤ر٥	٢ر٧	٢ر١
البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط	٤ر٦	٢ر٧	٢ر٠
البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض	٤ر٣	٢ر٣	١ر٨

(يتبع)

الجدول ٢ — (تابع)

التصنيف والمجموعة الاقتصادية (ب)	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي حسب صافي تجارة الطاقة			
البلدان ذات الفائض الرأسمالي	٣ر٩	٣ر٣	٥ر١
بلدان أخرى مصدرة صافية للطاقة	٤ر٦	٢ر٦	٢ر١
بلدان مستوردة صافية للطاقة	٤ر٥	٢ر٤	٢ر٢

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) استنادا الى بيانات الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بأسعار الصرف والأسعار في عام ١٩٧٥ .

(ب) للاطلاع على تعريفات مجموعات البلدان المستخدمة في هذا التقرير انظر الحواشي التفسيرية المتعلقة بالمرفق الاحصائي .

(ج) صافي الانتاج المادي .

المرفق الجدول ٣ ـ السكان والناتج الاجمالي لمناطق العالم الرئيسية خلال عقود الأمم المتحدة الانمائية ١٩٦١ـ ١٩٨٥ (١)

التصنيف والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	السكان (١٩٨٠) بالملايين	الحصة المئوية	المعدل السنوي المتوسط للزيادة في الناتج الاجمالي (أ) المجموع ١٩٦١ـ٧٠	١٩٧١ـ٨٠	١٩٨١ـ٨٥	نصيب الفرد ١٩٦١ـ٧٠	١٩٧١ـ٨٠	١٩٨١ـ٨٥
العالم	٣ ٢٧٩	١٠٠	٤ر٥	٣ر٨	٣ر٣	٢ر٣	٣ر١	٠ر٤
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية								
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٧٦٣	٢٣ر٣	٤ر٩	٣ر٢	٢ر٢	٣ر٨	٢ر٤	١ر٥
الاقتصادات المخططة المتقدمة النمو	٣٦٦	١٠ر٨	٦ر٧	٤ر٨	٣ر٠	٥ر٥	٣ر٩	٢ر١
الاقتصادات السوقية النامية	٢ ١٦٠	٦٥ر٩	٥ر٨	٤ر٥	١ر٨	٢ر٣	٢ر٩	ـ ٠ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات								
أقل الاقتصادات نموا	٢٧٠	٨ر٢	٢ر٩	١ر٣	٢ر٧	٠ر٤	٠ر٣	ـ ٥ر٠
الاقتصادات المصدرة للنفط	٤٧٠	١٤ر٣	٧ر٠	٤ر٥	٥ر٠	٤ر٢	٢ر٧	ـ ١ر٢
الاقتصادات الحديثة التصنيع	١٨٧	٣ر٥	٧ر١	٨ر١	٢ر٤	٤ر١	٥ر٧	٢ر٠
مصدرو المنتجات الزراعية	٣٦٦	١١ر٢	٥ر١	٤ر٧	١ر٠	٢ر٤	٢ر٢	ـ ٠ر٣
مصدرو المنتجات المعدنية	١١٠	٣ر٤	٥ر٥	٣ر٣	١ر٠	٣ر٠	٦ر٠	ـ ١ر٨
الاقتصادات النامية الأخرى	٧٧٢	٢٣ر٥	٣ر٨	٤ر٢	٤ر٧	٢ر٢	١ر٩	٢ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الجغرافية								
افريقيا	٤٤٠	١٣ر٤	١ر٦	٤ر٣	١ر٠	٣ر٣	١ر٤	ـ ٢ر١
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٣٤٨	١٠ر٦	٩ر٩	٥ر٧	٥ر٠	٣ر٠	٣ر١	ـ ١ر٩
غربي آسيا	١٢٤	٣ر٨	٧ر٣	١ر٥	٠ر٣	٤ر٤	٢ر٣	ـ ٢ر٨
شرق وجنوب شرق آسيا	١ ٢٤٨	٣٨ر١	٤ر٨	٦ر٠	٥ر٠	٢ر٢	٣ر٦	٢ر٨
الاقتصادات السوقية النامية حسب فئة الدخل الفردي								
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	٤٤٨	١٣ر٧	٦ر٨	٦ر٥	٠ر٨	٣ر٩	٣ر٠	ـ ١ر٨
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط	٤٣٨	١٣ر٣	٥ر٥	٧ر٥	٢ر٣	٢ر٦	٢ر٩	ـ ٠ر٤
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	١ ٢٧٤	٣٨ر٩	٣ر٧	٤ر٥	٤ر٤	١ر٢	١ر٢	٢ر٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو حسب صافي تجارة الطاقة								
الاقتصادات ذات الفائض من رأس المال	٦٤	٢ر٠	٩ر٨	٤ر٥	ـ ٢ر٦	٦ر٦	٥ر١	ـ ٩ر٥
المصدرون الصافون الآخرون للطاقة	٤٥١	١٣ر٧	٥ر٨	٥ر٨	١ر٩	٣ر٠	٣ر١	ـ ٠ر٦
الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة	١ ٦٤٥	٥٠ر٢	٤ر٥	٥ر٥	٢ر٦	٢ر٥	٣ر٠	٢ر٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) المعدلات السنوية المتوسطة لنمو الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج المادي الاجمالي بالاثمان وأسعار الصرف المعمول بها في عام ١٩٧٥ .

الجدول ٤ — مؤشرات مستويات المعيشة بالنسبة لمختلف مناطق العالم الاقتصادية ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥

التصنيف والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدولارات الولايات المتحدة في العام ١٩٧٥				العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		النسبة المئوية لسكان المدن الذين يتاح لهم الحصول على مياه مأمونة		معدل وفيات الاطفال في العمر (صفر - ١) بالنسبة لكل الف من الاحياء		سائر المستشفيات بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة (١)
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	
العالم	١ ٢١٧	١ ٧٥٨	٢ ٠٦٠	٢ ٠٧٧	٤٩ر٦	٥٧ر٦	..	..	..	..	..
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية											
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣ ٤٣٣	٥ ٠٠٦	٦ ٣٤٧	٦ ٨٤٢	٦٩ر٢	٧٣ر٢	..	..	٢٧	١٣	٨٩٣
الاقتصادات السوقية النامية	٣٠٠	٤٠٧	٥٤٦	٥٣٠	٤٤ر٨	٥٣ر٤	٥٩ر٧	٦٨ر٠	١٣٦	١٠٠	١٣٣
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات											
أقل الاقتصادات نموا	١٤٧	١٥٣	١٥٩	١٥٨	٣٦ر٤	٤٣ر٥	٤١ر٤	٤٥ر٢	١٧١	١٤٤	٧١
الاقتصادات المصدرة للنفط	٥٠٢	٧٥١	٩٨٦	٨٨٧	٤٤ر٤	٥٤ر٥	٥٠ر١	٥٢ر٩	١٤٠	١٠٠	١٢٥
الاقتصادات حديثة التصنيع	٥٤٤	٨٠٣	١ ٤٣٧	١ ٤٥١	٥٥ر٤	٦٣ر٨	٧٤ر٠	٨٥ر٧	٩٤	٦٤	٣٥٥
مصدرو المنتجات الزراعية	٣٩٤	٤٩٩	٦٢١	٦١٣	٥٠ر٧	٥٩ر٧	٧٢ر٦	٧٣ر٧	١١٥	٨٢	١٨٠
مصدرو المنتجات المعدنية	٤٠٤	٥٤٣	٥٧٥	٥٢٤	٤٤ر٦	٥٣ر٣	٥٧ر٨	٧٧ر٠	١٤٢	١٠١	٤٥٦
الاقتصادات النامية الأخرى	١٢٥	١٤١	١٤٨	١٩١	٤٣ر٠	٥٠ر٨	٦١ر٨	٧٦ر٥	١٥٦	١٢٩	٧٨
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الجغرافية											
افريقيا	٢٩٠	٣٩٩	٤٥٩	٤١١	٤٠ر٥	٤٩ر٥	٧٠ر٣	٦٩ر٨	١٦٠	١٢٧	١٦٠
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٧٤٠	٩٨٧	١ ٣٤٣	١ ٢٢٠	٥٥ر٩	٦٣ر٦	٧٥ر٠	٨٠ر٨	١٠٠	٧٠	٣٢٥
غربي آسيا	٧٩٨	١ ٢٣٠	١ ٥٩٣	١ ٣٩٠	٤٨ر٩	٥٩ر٣	٧٦ر٦	٨٧ر٣	١٥٧	١١٠	١٩٢
شرق وجنوب شرق آسيا	١٤٤	١٧٧	٢٥١	٢٨٩	٤٣ر٠	٥١ر٣	٥١ر٨	٦٢ر٣	١٣٠	٩٢	٨٤
الاقتصادات السوقية النامية حسب فئة الدخل الفردي											
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	٨٠٢	١ ١٧٦	١ ٥٨٥	١ ٤٤٦	٥٤ر٢	٦٢ر٨	٧٥ر٦	٨٣ر٧	..	..	٢٩٩
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط	٣١٧	٤٠٩	٥٥١	٥٣٨	٤٥ر٩	٥٥ر٦	٧٧ر٠	٧٤ر٨	..	..	١٥٦
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	١٣٠	١٤٦	١٧٩	١٩٩	٤١ر٤	٤٩ر٣	٥٠ر٤	٦٠ر٣	..	..	٨٣
الاقتصادات السوقية النامية حسب صافي تجارة الطاقة											
الاقتصادات ذات الفائض من رأس المال	١ ٠١٤	١ ٩٣٩	٢ ٢٩٠	١ ٧٢٦	٤٥ر٨	٥٥ر٦	٧٦ر٣	٩٥ر١	..	..	١٧٥
مصدرو الطاقة الصافيون الآخرون	٤٩٨	٧٤٠	٩٧٢	٨٨١	٤٤ر٤	٥٤ر٦	٤٩ر٣	٤٩ر٠	..	..	١٢٤
الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة	٢٤٠	٣٠٦	٤١٣	٤١٨	٤٤ر٩	٥٢ر٩	٦١ر٤	٧٢ر٢	..	..	١٣٣

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(١) أحدث سنة بعد عام ١٩٧٥.

الجدول ٥ - نمو الانتاج والقوة العاملة في القطاعات المنتجة الرئيسية في مناطق العالم الاقتصادية الرئيسية
١٩٦١-١٩٨١ (١)

(النسبة المئوية)

التصنيف والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	نمو الناتج المحلي الاجمالي					نمو القوة العاملة		
	المجموع	الزراعة	الصناعة	الصناعة التحويلية	الخدمات	الزراعة	المهن غير الزراعية	المجموع
الاقتصادات السوقية العالمية	٤ر٠	٢ر٢	٣ر٨	٤ر١	٤ر٣	٠ر٧	٢ر٧	١ر٧
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية								
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣ر٧	١ر٧	٣ر٥	٣ر٨	٤ر٠	-٣ر٤	١ر٨	١ر١
الاقتصادات السوقية النامية	٥ر١	٢ر٧	٤ر٥	٦ر٤	٦ر٢	١ر١	٣ر٩	٢ر٠
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات								
اقل الاقتصادات نموا	٣ر٠	٥ر١	٤ر١	٤ر٢	٤ر٨	١ر٨	٤ر٥	٢ر٢
الاقتصادات المصدرة للنفط	٣ر٥	٢ر٣	٤ر٩	٧ر٣	٧ر٢	٠ر٨	٤ر٣	٢ر٣
الاقتصادات حديثة التصنيع	٧ر٢	٤ر٥	٧ر٨	٨ر٠	٧ر٤	٠ر٩	٤ر٤	٢ر٨
مصدرو المنتجات الزراعية	٤ر٦	٣ر٤	٥ر٧	٤ر٩	٤ر٩	٠ر٩	٣ر٧	٢ر٠
مصدرو المنتجات المعدنية	٤ر١	٥ر٢	٤ر٢	٤ر٦	٤ر٥	١ر٢	٣ر٧	٢ر٢
الاقتصادات النامية الأخرى	٣ر٨	٢ر١	٤ر٨	٥ر٠	٥ر١	٠ر٩	٣ر٤	١ر٧
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الجغرافية								
افريقيا	٤ر٤	٣ر١	٥ر٨	٦ر٤	٨ر٥	١ر٤	٤ر٥	٢ر٢
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٤ر٥	٣ر٧	٣ر٥	٥ر٨	٩ر٥	٠ر٩	٣ر٨	٢ر٦
غربي آسيا	٤ر٩	٣ر٢	٣ر٨	٦ر٢	٦ر٤	٠ر٤	٤ر٥	٢ر٢
شرق وجنوب شرق آسيا	٤ر٥	٢ر٨	٧ر٤	٧ر٨	٦ر٥	١ر٠	٣ر٧	١ر٨
الاقتصادات السوقية النامية حسب فئة الدخل الفردي								
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	٤ر٥	٣ر٥	٤ر٨	٦ر٢	٦ر٦	٠ر٦	٣ر٩	٢ر٤
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط	٤ر٥	٢ر٣	٧ر٦	٧ر٨	٦ر٠	١ر٢	٤ر٤	٢ر٤
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	٤ر١	٢ر٣	٥ر٧	٥ر٧٠	٥ر٣	١ر١	٣ر٦	١ر٨
الاقتصادات السوقية النامية حسب صافي تجارة الطاقة								
الاقتصادات ذات الفائض من رأس المال	٤ر٦	٣ر٢	٣ر٤	٦ر١	٩ر٠	١ر٢	٤ر٣	٢ر٨
مصدرو الطاقة الصافون الآخرون	٥ر٥	٣ر٢	٦ر٢	٧ر٣	٥ر٨	٠ر٨	٤ر٣	٢ر٢
الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة	٤ر٠	٢ر٨	٦ر٠	٦ر١	٥ر٨	١ر١	٣ر٧	٢ر٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

(١) تقاس المعدلات السنوية المتوسطة للنمو بالاثمان وأسعار الصرف المعمول بها في عام ١٩٧٥

الجدول ٦ - هيكل الانتاج والقوة العاملة في الاقتصاد العالمي ، ١٩٦٠ - ١٩٨١ (أ)

(النسبة المئوية)

البلد	الزراعة		الصناعة				الخدمات		القوة العاملة الزراعية (ب)	
			المجموع		الصناعة التحويلية					
	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١
الاقتصادات السوقية العالمية	١٠ر٧	٦ر٥	٣٩ر٠	٣٧ر٩	٢٨ر٠	٢٣ر٥	٥٠ر٣	٥٥ر٦	٥٣ر٣	٤٢ر٧
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية										
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٦ر٥	٣ر٧	٤١ر٦	٣٧ر٨	٣٠ر٥	٢٥ر٣	٥١ر٩	٥٨ر٦	١٨ر٩	٧ر٣
الاقتصادات السوقية النامية	٣١ر٦	١٦ر٧	٢٦ر٠	٣٨ر١	١٥ر٤	١٧ر١	٤٢ر٤	٤٥ر٢	٧١ر١	٥٧ر٩
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات										
أقل الاقتصادات نموا	٦٠ر٩	٤٤ر٦	١٠ر٠	١٧ر٤	٥ر٤	٩ر٢	٢٩ر١	٣٨ر٠	٨٨ر٠	٨٠ر٨
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢٦ر٥	١١ر٢	٢٨ر٥	٤٨ر١	١١ر٨	١٢ر٠	٤٥ر٠	٤٠ر٧	٦٦ر٠	٤٨ر٤
الاقتصادات حديثة التصنيع	١٧ر٨	١٢ر٣	٣١ر٥	٣٣ر٧	٢٢ر٤	٢٥ر١	٥٠ر٧	٥٤ر٠	٥٢ر٢	٣٤ر٦
مصدرو المنتجات الزراعية	٢٨ر٦	٢٠ر٦	٢٥ر٩	٣١ر٠	١٨ر٤	٢٠ر٦	٤٥ر٥	٤٨ر٤	٦٧ر٥	٥٣ر٨
مصدرو المنتجات المعدنية	١٩ر٠	١٢ر٧	٣٤ر٢	٣٥ر٢	١٦ر٨	١٩ر٥	٤٦ر٨	٥٢ر١	٦٧ر٠	٥٤ر٨
الاقتصادات النامية الأخرى	٤٩ر٠	٣٤ر٨	٢٠ر٠	٢٦ر٢	١٤ر٠	١٧ر٢	٣١ر٠	٣٨ر٩	٧٣ر٠	٦١ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الاقتصادية										
افريقيا	٤٠ر٥	٢٢ر٨	١٩ر٠	٣٦ر٨	٨ر٢	٩ر٢	٤٠ر٥	٤٠ر٤	٧٩ر١	٦٧ر١
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١٦ر٤	١١ر١	٣٣ر٠	٣٤ر٧	٢١ر٢	٢١ر٨	٥٠ر٦	٥٤ر٢	٤٨ر٣	٣٤ر٠
غربي آسيا	٢٦ر٩	١٠ر٢	٣٤ر٠	٥٥ر٠	١٣ر٦	٩ر٩	٣٩ر١	٣٤ر٨	٦٦ر٠	٤٥ر١
شرق وجنوب شرق آسيا	٤٤ر٧	٢٧ر٣	١٩ر٣	٣٢ر٤	١٣ر٤	١٩ر٢	٣٥ر٩	٤٠ر٣	٧٣ر٦	٦١ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب فئة الدخل الفردي										
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	١٨ر٣	٩ر٩	٣٣ر٤	٤٢ر٤	١٨ر٩	١٧ر٨	٤٨ر٤	٤٧ر٧	٥٢ر١	٣٥ر٧
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط	٣٥ر٦	٢٢ر٧	٢١ر٢	٣٣ر٢	١٣ر٤	١٧ر٢	٤٣ر٢	٤٤ر١	٧٠ر١	٥٤ر٨
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	٥٠ر١	٣٤ر٥	١٧ر٤	٢٨ر٢	١١ر٤	١٤ر٥	٣٢ر٥	٣٧ر٢	٧٦ر٤	٦٥ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب صافي تجارة الطاقة										
الاقتصادات ذات الفائض من رأس المال	٢٠ر٣	٧ر٤	٤٣ر٨	٦٣ر٦	٩ر٣	٥ر٤	٣٦ر٠	٢٩ر٠	٥٥ر٢	٣٩ر٢
مصدرو الطاقة الصافون الآخرون	٢٨ر٣	١٣ر٨	٢٥ر١	٣٩ر٣	١٢ر٨	١٦ر٣	٤٦ر٧	٤٦ر٩	٦٧ر٢	٤٩ر٩
الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة	٣٣ر٧	٢٠ر٩	٢٤ر٩	٣٠ر٥	١٦ر٨	٢٠ر٨	٤١ر٤	٤٨ر٦	٧٢ر٣	٦٠ر٤

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) النسبة المئوية لحصص القطاعات المنتجة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بالأسعار الجارية .

(ب) النسبة المئوية للحصص في القوة العاملة الاجمالية .

الجدول ٧ ــ مؤشرات الهيكل الأساسي الانتاجي العمراني لمختلف مناطق العالم الاقتصادية الرئيسية ، ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠

التصنيف والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	النقل ، المركبات التجارية بالنسبة لكل ١٠٠٠ نسمة	المرافق العامة: القدرة الكهربائية المركبة بالكيلو واط ساعة لكل ١٠٠٠ نسمة		المرافق العامة: الاتصالات ، أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة	
	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
العالم					
العالم حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية					
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٩٢ر١	١ ١٤٢	١ ٧٥٧	٣٣ر٠	٥٥ر٣
الاقتصادات السوقية النامية	٨ر٣	٥٦	١٠٠	٠ر٩	٢ر٠
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات					
أقل الاقتصادات نموا	٤ر١	١٠	١٣	٠ر٢	٠ر٥
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢ر١	٦٤	١١٨	١ر٢	٢ر٦
الاقتصادات حديثة التصنيع	٠ر٠	١٢٥	٢٩٣	٢ر٨	٨ر٢
مصدرو المنتجات الزراعية	٠ر٠	٧٢	١٢١	١ر٦	٢ر٨
مصدرو المنتجات المعدنية	٠ر٠	١٠٦	١٤٢	٠ر٩	٢ر٠
الاقتصادات النامية الأخرى	٠ر٠	٣٠	٤٨	٠ر٢	٠ر٤
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الجغرافية					
افريقيا	٢ر٧	٤٢	٥٧	٠ر٥	١ر١
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١١ر٠	١٤٣	٢٦٧	٣ر٠	١ر٦
غربي آسيا	٥ر٣	٨٩	١٧٦	٢ر٠	٤ر٦
شرق وجنوب شرق آسيا	١ر٤	٣٢	٥٨	٠ر٣	٠ر٨

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ٨ — مؤشرات أداء الاستثمار والادخار للاقتصاد العالمي ، ١٩٦٠ - ١٩٨٣

الفترة والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	تكوين رأس المال الاجمالي: متوسط حصة الفترة في الناتج الاجمالي المحلي	تكوين رأس المال الاجمالي: متوسط التغير السنوي في النسبة المئوية للحصة من السنة الأولى الى السنة الأخيرة	الزيادة الضمنية في نسبة راس المال الى الناتج خلال الفترة	الادخار الوطني الاجمالي: متوسط حصة الفترة في الناتج الاجمالي المحلي	الادخار الوطني الاجمالي: متوسط التغير السنوي في النسبة المئوية للحصة من السنة الأولى الى السنة الأخيرة	الموارد الخارجية: متوسط حصة الفترة في الناتج الاجمالي المحلي	الموارد الخارجية: متوسط التغير السنوي في النسبة المئوية للحصة من السنة الأولى الى السنة الأخيرة
المتوسطات والتغيرات من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ (أ)							
الاقتصادات السوقية العالمية	٢١ر٤	٠ر٢	٤ر٤	٢٢ر٢	٠ر٢	- ٠ر٣	٠ر٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢٢ر٤	٠ر٢	٤ر٧	٢٣ر٢	٠ر٢	- ٠ر٧	٠ر٠
الاقتصادات السوقية النامية	١٨ر٩	٠ر٢	٣ر٠	١٦ر٥	٠ر٢	٢ر٣	- ٠ر٠
أقل الاقتصادات نموا	١١ر٦	٠ر١	٢ر٤	٩ر٤	- ٠ر١	٢ر٢	٠ر٢
الاقتصادات المصدرة للنفط	١٩ر٥	- ٠ر١	٢ر٢	١٨ر٦	- ٠ر٢	٠ر٩	٠ر١
الاقتصادات حديثة التصنيع	٢٢ر٣	٠ر٤	٢ر٩	١٦ر٩	٠ر٨	٣ر٥	- ٠ر٤
مصدرو المنتجات الزراعية	١٩ر١	٠ر٣	٣ر٨	١٧ر٢	٠ر٣	١ر٩	٠ر٠
مصدرو المنتجات المعدنية	١٧ر٧	٠ر٠	٣ر٢	١٥ر١	٠ر٠	٢ر٥	٠ر٠
الاقتصادات النامية الأخرى	١٧ر٨	٠ر١	٥ر١	١٥ر١	٠ر٣	٢ر٨	- ٠ر٢
المتوسطات والتغيرات من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ (أ)							
الاقتصادات السوقية العالمية	٢٣ر١	٠ر٠	٦ر٦	٢٣ر٢	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢٢ر٩	- ٠ر٠	٧ر٤	٢٣ر٢	- ٠ر١	- ٠ر٢	٠ر١
الاقتصادات السوقية النامية	٢٣ر٧	٠ر٤	٤ر٣	٢٣ر٤	٠ر٦	٠ر١	- ٠ر٢
أقل الاقتصادات نموا	١٣ر٦	٠ر٤	٤ر٥	٦ر١	- ٠ر٢	٧ر٥	٠ر٦
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢٥ر٣	٠ر٤	٤ر٣	٣١ر٤	١ر٤	- ٦ر١	- ١ر٠
الاقتصادات حديثة التصنيع	٢٥ر١	٠ر٠	٣ر٢	١٩ر٨	- ٠ر٤	٥ر٣	٠ر٤
مصدرو المنتجات الزراعية	٢٣ر٤	٠ر٤	٥ر٠	٢٠ر٤	٠ر١	٣ر٠	٠ر٣
مصدرو المنتجات المعدنية	١٩ر٩	٠ر٢	٥ر٩	١٣ر٦	- ٠ر٢	٦ر٣	٠ر٣
الاقتصادات النامية الأخرى	٢١ر٣	٠ر٥	٦ر٠	١٩ر٨	٠ر٣	١ر٥	٠ر٢
المتوسطات والتغيرات من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ (ب)							
الاقتصادات السوقية العالمية	٢١ر٨	- ٠ر٥	١١ر١	٢٢ر١	- ٠ر٤	- ٠ر٣	٠ر١
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢١ر٠	- ٠ر٤	٩ر٦	٢٢ر٧	- ٠ر٣	- ١ر٦	٠ر١
الاقتصادات السوقية النامية	٢٤ر٧	- ٠ر٧	١٣ر٢	١٩ر٥	- ١ر٠	- ٥ر١	٠ر٣
أقل الاقتصادات نموا	١٥ر٠	- ٠ر٠	٦ر٥	٦ر٢	- ٠ر٤	٨ر٨	٠ر٣
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢٩ر٢	- ٠ر٧	٤٦ر١	٢٢ر٧	- ٢ر٥	٦ر٢	١ر٨
الاقتصادات حديثة التصنيع	٢٤ر٣	- ٠ر٤	٩ر٦	١٧ر٥	- ٠ر١	٦ر٩	- ٠ر٣
مصدرو المنتجات الزراعية	٢٢ر٣	- ١ر٢	١٠ر٠	١٩ر٩	٠ر١	٢ر٣	- ١ر٣
مصدرو المنتجات المعدنية	١٧ر٣	- ٣ر١	١٦ر٦	١٠ر٧	٠ر٤	٧ر٠	- ١ر٦
الاقتصادات النامية الأخرى	٢٢ر٤	٠ر١	٤ر٧	٢٠ر٧	٠ر٥	١ر٧	- ٠ر٢

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) قياسا بالأثمان وأسعار الصرف المعمول بها حاليا .

(ب) قياسا بالأثمان والأسعار المعمول بها في عام ١٩٧٥ .

الجدول ٩ - نمو حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد العالمي، ١٩٦١ - ١٩٨٣ (أ)

(النسبة المئوية)

التصنيف والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	معدل نمو الصادرات			القوة الشرائية للصادرات			معدل نمو الواردات		
	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣
الاقتصادات العالمية	٨ر٣	٨ر٥	١ر٦	٨ر٣	٥ر٨	٠٠	٨ر٣	٨ر٥	١ر١
العالم حسب المجموعات الاقتصادية الرئيسية									
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٨ر٢	٦ر١	١ر٩	٨ر٧	٤ر٢	١ر٢	٨ر٨	٤ر٩	٢ر١
الاقتصادات المخططة النامية	٩ر٣	٦ر٨	٤ر٥	٠٠	٠٠	٠٠	٨ر١	٦ر٨	٩ر٠
الاقتصادات السوقية النامية	٧ر٩	٤ر٢	-١ر٠	٦ر٣	٩ر٤	-٨ر٤	٦ر٠	٨ر٩	٣ر١
الاقتصادات السوقية النامية حسب التوجه الرئيسي للصادرات									
اقل الاقتصادات نموا	٨ر٤	٣ر٦	٢ر٦	٤ر٢	-٠ر٩	-١ر١	٥ر٧	٣ر٨	٢ر٩
الاقتصادات المصدرة للنفط	٩ر٠	١ر٩	-٦ر٨	٦ر٢	١٣ر٢	-٩ر٠٠	٦ر٤	١١ر٩	١ر٠
الاقتصادات حديثة التصنيع	٠ر١٠	٣ر١٠	٠ر٦	١٠ر٤	١٠ر٢	٠٠	٩ر٢	٩ر٧	٤ر٧
مصدروا المنتجات الزراعية	٢ر٥	٦ر٥	٤ر٥	٤ر٧	٣ر٨	٠٠	٥ر٠	٦ر٢	-١ر٣
مصدروا المنتجات المعدنية	٤ر٤	٤ر٤	٣ر٢	٩ر٥	٢ر٨	٠٠	٦ر٠	٤ر١	-٢ر٦
الاقتصادات النامية الأخرى	٥ر٣	٦ر٣	١ر٤	٤ر٧	٣ر٨	٠٠	١ر٢	٥ر٨	١ر٦
الاقتصادات السوقية النامية حسب المنطقة الجغرافية									
افريقيا	١٠ر٤	٣ر٠	-٥ر٤	٧ر٤	٦ر٠	-١٢ر٣	٨ر٥	٥ر٦	-٢ر٦
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٧ر٥	١ر٢	٤ر٢	٥ر٤	٢ر٦	-٠ر٧	٤ر٥	٨ر٠	-٨ر٩
غربي آسيا	٨ر٧	٢ر٤	-٨ر٦	٧ر٢	١٣ر١	-١٠ر٤	٨ر٦	١٢ر٠	٧ر١
شرق وجنوب شرق آسيا	٦ر٩	٨ر٩	٤ر٥	٦ر٨	١٠ر٣	٤ر٤	٦ر٥	١٠ر١	٢ر٥
الاقتصادات السوقية النامية حسب فئة الدخل الفردي									
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	٨ر٨	٢ر٨	-٢ر١	٦ر٧	٩ر١٠	٠٠	٧ر٠	١٠ر٢	٠ر٤
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط	٧ر٠	٨ر٠	٩ر٠	٦ر٥	٦ر٦	٠٠	٦ر٧	٦ر٩	-٥ر٠
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	٣ر٧	٤ر٥	١ر١	١ر٤	٦ر٧	٠٠	٢ر٧	٧ر٢	٦ر٥

(يتبع)

٠٠/٠٠

الجـدول ٩ - (تابـــع)

التصنيف والمجموعة التـــي ينتمي اليها الاقتصاد	معدل نمو الصـادرات ١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣	القدرة الشرائية للصادرات ١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣	معدل نمو الـواردات ١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٣
الاقتصادات السوقية النامية حسب صافي تجارة الطاقة									
الاقتصادات ذات الفائض من رأس المال	٥ر١١	١ر٠	-٢ر١١	٣ر١٠	٣ر١٤	٠٠	٩ر٨	٥ر١٤	١ر٥
مصدرو الطاقة الصافـــون الآخـرون	٦ر٢	٥ر٣	-١ر٣	٢ر٤	٢ر١١	٠٠	٤ر٥	٧ر٩	-٧ر٣
الاقتصادات المستـــوردة الصافية للطاقـــة	٣ر٦	٤ر٧	١ر٥	٥ر٦	٥ر٥	٠٠	٩ر٥	٨ر٦	٧ر١

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة .

(أ) المتوسط السنوي لمعدل نمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي لا تمثل عواملا ، مقاسا بالأثمـــان وأسعار الصرف المعمول بها في عام ١٩٧٥ .

الجدول ١٠- مستوى وتركيب الصادرات العالمية حسب مجموعات السلع الرئيسية ، ١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٠

المجموعة المصدرة	الصادرات الاجمالية بالملايين من دولارات الولايات المتحدة	المجموع السلع الأولية	تكوين اجمالي الصادرات من السلع بالنسبة المئوية السلع الأولية حسب المجموعة الكبيرة				
			السلع الزراعية				
			الأغذية (أ)	المواد الخام (ب)	الخامات والفلزات (ج)	اصناف الوقود (د)	المصنوعات (هـ)
العالم							
١٩٦٠	١٢٧ ٨٧٠	١ر٥٣	١٩ر٤	١٠ر٨	١٣ر٠	٩ر٩	٤٥ر٧
١٩٧٠	٣١٢ ٠١١	٤٢ر٦	١٤ر٧	٥ر٨	١٢ر٨	٩ر٣	٥٥ر٤
١٩٨٠	١ ٩٩٤ ٦٦٨	٤٧ر٤	١١ر١	٣ر٨	٨ر٥	٢٤ر٠	٥٠ر٩
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو							
١٩٦٠	٨٥ ١٤٠	٤١ر٤	١٥ر٢	٨ر٦	١٣ر٧	٣ر٩	٥٧ر٢
١٩٧٠	٢٢٤ ٢٣٦	٣٢ر٧	١٢ر١	٤ر٧	١٢ر٥	٣ر٤	٦٥ر٧
١٩٨٠	١ ٢٦٠ ٦٣٤	٣٢ر٠	١١ر٤	٣ر٧	١٠ر٠	٦ر٩	٦٦ر٥
البلدان المتقدمة النمو							
١٩٦٠	٢٧ ٨٩٠	٩٠ر٧	٣٣ر٦	١٨ر٣	١٠ر٩	٢٧ر٩	٨ر٩
١٩٧٠	٥٤ ٩٤٤	٨٣ر٥	٢٦ر٥	١٠ر٠	١٣ر٦	٣٣ر٤	١٦ر٣
١٩٨٠	٥٥٨ ٩٦٠	٨٢ر٠	١١ر٣	٣ر٦	١ر٥	٦٢ر٠	١٧ر٢
الاقتصادات المركزية التخطيط							
١٩٦٠	١٢ ٩٧٠	٤٩ر٦	١٥ر٠	٨ر٧	١٣ر٤	١٢ر٥	٤٩ر٥
١٩٧٠	٣٠ ٦٢٥	٤٠ر٢	١٠ر٩	٥ر٨	١٣ر٩	٩ر٦	٥١ر٤
١٩٨٠	١٥٥ ١١٦	٤٦ر٨	٦ر٤	٤ر٧	٨ر٥	٢٧ر٢	٤٦ر٧
امريكا اللاتينية							
١٩٦٠	١٠ ١٧٠	٩٦ر٩	٤٢ر٦	٩ر٥	١٢ر٩	٣١ر٩	٣ر٠
١٩٧٠	١٧ ٥١٠	٩٠ر٢	٤١ر٠	٥ر٨	١٨ر٧	٢٤ر٧	٩ر٥
١٩٨٠	١١٠ ٤٦٣	٨٥ر٢	٢٨ر٦	٣ر٠	١٠ر٩	٤٢ر٧	١٣ر٩
افريقيا							
١٩٦٠	٥ ٣١٠	٩٣ر٣	٤٤ر٩	٢٣ر٩	١٩ر٩	٤ر٦	٦ر٢
١٩٧٠	١٢ ٠٢١	٩٣ر٣	٢٩ر١	١٠ر٩	١٩ر٦	٣٣ر٧	٦ر٦
١٩٨٠	٩٣ ٥٢٤	٩٥ر٢	١٠ر٩	٣ر٥	٥ر٣	٧٥ر٥	٤ر٠

(يتبع)

الجـدول ١٠ (تابـــع)

المجموعة المصـــدرة	الصادرات الاجمالية بالملايين من دولارات الولايات المتحـــدة	تكويـن اجمالـي الصـادرات مـن السلـــع بالنسبـــة المئويـــة للسلع الأولية حسب المجموعة الكبيـــرة				
		المجموع السلـع الأوليـة	السلع الزراعية			
			الأغذيـة (أ)	المـواد الخام (ب)	الخامات والفلزات (ج)	أصناف الوقود (د)	المصنوعات (هـ)
غربي آسيـــا						
١٩٦٠	٤ ٢٥٠	٩٤ر٨	٥ر٢	٣ر٣	٠ر٩	٨٥ر٤	٥ر٢
١٩٧٠	١٠ ٥٨١	٩٥ر٧	٥ر٩	٣ر٩	١ر٤	٨٤ر٥	٤ر٣
١٩٨٠	٢١٠ ٧١١	٩٧ر١	١ر٣	٥ر٠	٠ر٧	٩٤ر٦	٢ر٩
شرق وجنوب شرق آسيـــا							
١٩٦٠	٧ ٦٦٠	٧٨ر٨	٢٩ر٨	٣٤ر٣	٧ر٥	٧ر٢	٢٠ر٨
١٩٧٠	١٤ ٣٥٥	٥٧ر٤	٢١ر٢	١٩ر٠	١٠ر١	٧ر١	٤١ر٩
١٩٨٠	١٤٢ ٠٧٩	٤٨ر٣	١٢ر٥	٨ر٨	٦ر٣	٢٠ر٧	٤٩ر٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى الأونكتاد : كتيـــب احصاءات التجارة والتنمية ، ١٩٨٤ .

(أ) SITC 0+1+22+4 -

(ب) SITC 2-22-27-28 .

(ج) SITC 27+28+67+68 -

(د) SITC 3 -

(هـ) SITC 5 to 8 less (67+68) -

الجدول ١١- مستوى وتركيب الواردات العالمية حسب مجموعات السلع الرئيسية، ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠

المجموعة المستوردة	الواردات الاجمالية بالملايين من دولارات الولايات المتحدة	المجموع السلع الأولية	تكوين اجمالي الواردات من السلع بالنسبة المئوية السلع الأولية حسب المجموعة الكبيرة			
			السلع الزراعية			
			الأغذية (أ)	المواد الخام (ب)	الخامات والفلزات (ج)	أصناف الوقود (د)	المصنوعات (هـ)
العالم							
١٩٦٠	١٢٧ ٨٧٠	٥٣ر١	١٩ر٤	١٠ر٨	١٣ر٠	٩ر٩	٤٥ر٧
١٩٧٠	٣١٢ ٠١١	٤٢ر٦	١٤ر٧	٥ر٨	١٢ر٨	٩ر٣	٥٥ر٤
١٩٨٠	١ ٩٩٤ ٦٦٨	٤٧ر٤	١١ر١	٣ر٨	٨ر٥	٢٤ر٠	٥٠ر٩
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو							
١٩٦٠	٨٢ ٧٩٠	٥٧ر٦	٢٠ر٩	١٢ر٣	١٤ر٤	١٠ر٠	٤٠ر٢
١٩٧٠	٢٢٠ ٠١٩	٤٤ر٧	١٥ر١	٦ر١	١٣ر٨	٩ر٧	٥٣ر٩
١٩٨٠	١ ٣٤٢ ٩٩٩	٤٩ر٩	١٠ر٢	٣ر٩	٨ر٧	٢٧ر١	٤٨ر٩
البلدان المتقدمة النمو							
١٩٦٠	٢٩ ٣٠٠	٤٠ر١	١٧ر٤	٤ر٥	٧ر٤	٩ر٩	٥٥ر٧
١٩٧٠	٥٧ ٣٣٩	٣٤ر٠	١٣ر٧	٤ر٢	٨ر١	٨ر٠	٦١ر٨
١٩٨٠	٤٦٣ ٧٥٠	٤٠ر٣	١٢ر٠	٢ر٩	٧ر٠	١٨ر٤	٥٧ر٢
الاقتصادات المركزية التخطيط							
١٩٦٠	١٢ ٩١٠	٥٣ر٧	١٦ر٩	١٣ر٢	١٦ر٤	٧ر٢	٤٥ر٧
١٩٧٠	٢٨ ٦٣٧	٣٩ر٧	١٣ر٤	٦ر٨	١٣ر٧	٥ر٨	٥٦ر٤
١٩٨٠	١٤٣ ٨٢٩	٤٥ر٠	١٦ر١	٤ر٤	١١ر٣	١٣ر٢	٥٣ر١
امريكا اللاتينية							
١٩٦٠	١٠ ٠٤٠	٣٨ر٣	١٢ر٦	٣ر٧	٧ر٧	١٤ر٣	٥٨ر٩
١٩٧٠	١٨ ٦١٦	٣٤ر٠	١١ر٠	٣ر٠	٨ر٣	١١ر٧	٦٣ر٨
١٩٨٠	١٢٥ ٣٩١	٤٤ر٠	١٠ر٧	١ر٩	٦ر٥	٢٤ر٩	٥٤ر٥
افريقيا							
١٩٦٠	٦ ٤٧٠	٣٥ر٠	١٩ر٠	٢ر٤	٥ر٧	٧ر٩	٦٢ر٣
١٩٧٠	١١ ٨٣٦	٢٨ر٧	١٤ر٣	٢ر٤	٧ر٣	٤ر٧	٦٩ر٣
١٩٨٠	٨٤ ٤٣٧	٣٣ر٩	١٥ر٩	٢ر٢	٦ر٣	٩ر٥	٦٤ر٣

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

المجموعة المستوردة	الواردات الاجمالية بالملايين من دولارات الولايات المتحدة	تكوين اجمالي الواردات من السلع بالنسبة المئوية السلع الأولية حسب المجموعة الكبيرة				
		المجموع السلع الأولية	السلع الزراعية الأغذية (أ)	المواد الخام (ب)	الخامات والفلزات (ج)	أصناف الوقود (د)	المصنوعات (هـ)
غربي آسيا							
١٩٦٠	٣٠٤٠	٤١ر٠	١٩ر٩	٣ر٧	٨ر٠	٩ر٤	٥٤ر٩
١٩٧٠	٧٠٥٨	٣١ر٤	١٤ر١	٣ر٠	٧ر٨	٦ر٥	٦٣ر٦
١٩٨٠	٩٦ ٦٤٧	٣٢ر٣	١٣ر٠	١ر٦	٧ر٢	١٠ر٥	٦٥ر٩
شرق وجنوب شرق آسيا							
١٩٦٠	٩٥٩٠	٤٥ر٦	٢٠ر٦	٩ر٩	٨ر١	٧ر٠	٤٩ر٣
١٩٧٠	١٨ ٢٩٩	٤٠ر٢	١٦ر٤	٧ر٤	٩ر٢	٧ر٢	٥٦ر٩
١٩٨٠	١٤٩ ٥٩١	٤٧ر٢	١٠ر٥	٥ر١	٨ر٠	٢٣ر٦	٥١ر٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى الاونكتاد ، كتيب احصاءات التجارة والتنمية ، ١٩٨٤ .

(أ) SITC 0+1+22+4 .

(ب) SITC 2-22-27-28 .

(ج) SITC 27+28+67+68 .

(د) SITC 3 .

(هـ) SITC 5 to 8 less (67+68).

الجدول ١٢- النمط التاريخي للصادرات والواردات العالمية حسب المنطقة والوجهة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠

(النسبة المئوية للحصة من التجارة العالمية الاجمالية في السنة المحددة)

السنة والمنطقة/ المجموعة	الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	الاقتصادات السوقية النامية	وجهة: امريكا اللاتينية	وجهة: افريقيا	وجهة: غربي آسيا	وجهة: جنوب وجنوب شرق آسيا	الاقتصادات المركزية التخطيط	اجمالي الصادرات
١٩٦٠								
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤٧ر٠	١٧ر٠	٦ر١	٤ر٢	١ر٨	٥ر٠	٢ر٣	٦٦ر٨
البلدان النامية	١ ٥ر٥	٤ر٨	١ر٥	٧ر٠	٥ر٠	٢ر٠	١ر٠	٢١ر٤
امريكا اللاتينية	٦ر٢	١ر٤٥	١ر٣١	٠ر٠٨	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٢	٧ر٩
افريقيا	٣ر٢	٠ر٥٣	٠ر٠٣	٠ر٢٧	٠ر٠٧	٠ر١٤	٠ر٣	٤ر١
غربي آسيا	٢ر٤	٠ر٧٢	٠ر٠٤	٠ر١٧	٠ر٢٧	٠ر٢٢	٠ر١	٣ر٣
جنوب وجنوب شرق آسيا	٣ر٤	٢ر٠٥	٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر١٢	١ر٦٤	٠ر٤	٩ر٥
الاقتصادات المركزية التخطيط	٢ر١	١ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١	٠ر٥	٨ر٥	١١ر٧
اجمالي الواردات	٦٤ر٧	٢٢ر٩	٧ر٩	٥ر٠	٢ر٤	٧ر٥	١١ر٧	١٠٠ر٠
١٩٧٠								
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٥٥ر٢	١٣ر٣	٤ر٥	٢ر٩	١ر٦	٤ر١	٢ر٩	٧١ر٨
البلدان النامية	١٢ر٧	٣ر٤٨	١ر١٧	٠ر٤٩	٠ر٤١	١ر٣٦	١ر١	١٧ر٦
امريكا اللاتينية	٤ر١	١ر٠٧	٠ر٩٧	٠ر٠٣	٠ر٠١	٠ر٠٤	٠ر٤	٥ر٦
افريقيا	٣ر١	٠ر٤١	٠ر٠٧	٠ر٢١	٠ر٠٣	٠ر٠٨	٠ر٣	٣ر٨
غربي آسيا	٢ر٣	٠ر٦٨	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٢٥	٠ر٢٦	٠ر١	٣ر٣
جنوب وجنوب شرق آسيا	٢ر٩	١ر٣١	٠ر٠٥	٠ر١٥	٠ر٢٨	٠ر٩٦	٠ر٣	٤ر٦
الاقتصادات المركزية التخطيط	٢ر٤	١ر٦	٠ر٣	٠ر٤	٢ر٢٦	٠ر٤	٦ر٤	١٠ر٥
اجمالي الواردات	٧٠ر٥	١٨ر٤	٦ر٠	٣ر٨	٢ر٣	٥ر٩	١٠ر٣	١٠٠ر٠
١٩٨٠								
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤٤ر٨	١٤ر٧	٣ر٨	٣ر٣	٣ر٤	٤ر١	٣ر١	٦٣ر٢
البلدان النامية	١٩ر٦	٦ر٩	٢ر٢	٠ر٧	١ر١	٢ر٩	١ر٠	٢٨ر٠
امريكا اللاتينية	٣ر٥	١ر٤٤	١ر١٣	٠ر١٣	٠ر١١	٠ر٠٧	٠ر٤	٥ر٥
افريقيا	٣ر٩	٠ر٥٩	٠ر٢٩	٠ر١٥	٠ر٠٩	٠ر٠٥	٠ر٢	٤ر٦
غربي آسيا	٧ر٦	٢ر٦١	٠ر٥٨	٠ر١٧	٠ر٥٥	١ر٢٨	٠ر٢	١٠ر٥
جنوب وجنوب شرق آسيا	٤ر٤	٢ر٢٩	٠ر١٨	٠ر٢١	٠ر٣٧	١ر٥٠	٠ر٣	٧ر١
الاقتصادات المركزية التخطيط	٢ر٨	١ر٦	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٤ر٣	٨ر٧
اجمالي الواردات	٦٧ر٣	٢٣ر٢	٦ر٣	٤ر٢	٤ر٨	٧ر٥	٨ر٤	١٠٠ر٠

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة، استنادا الى الاونكتاد، كتيب احصاءات التجارة والتنمية، ١٩٨٤.

الجدول ١٣- الموارد البشرية والمهارات في مختلف مناطق العالم الاقتصادية ، ١٩٦٠-١٩٨٠

النصيب والمجموعة التي ينتمي اليها الاقتصاد	نسبة المعاليين ١٩٦٠	نسبة المعاليين ١٩٨٠	نسبة الالمام بالقراءة والكتابة بين الكبار (أ)	عدد السكان لكل طبيب (أ)	الكثافة السكانية (ب) ١٩٦٠	الكثافة السكانية (ب) ١٩٨٠
حسب المنطقة الاقتصادية الرئيسية						
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ر٣٥	٢ر٢٦	١ر٩٥	٥٢٧	١٩ر٧	٢٣ر٧
الاقتصادات السوقية النامية	٢ر٥٤	٢ر٧٩	٤٦ر٣	٢ ٧٤٧	٢٠ر٦	٣٣ر٨
حسب التوجه الرئيسي للصادرات						
اقل الاقتصادات نموا	٢ر٣٧	٢ر٥٥	٢٤ر١	١٤ ٦٣٤	١٢ر٦	٢١ر١
الاقتصادات المصدرة للنفط	٢ر٩٤	٣ر١٩	٥٠ر٤	٢ ٣٨٠	١٥ر٧	٢٦ر٧
الاقتصادات الحديثة التصنيع	٣ر٠٥	٣ر٩١	٧٩ر١	١ ٤٩٩	٢٣ر٠	٣٠ر٠
مصدرو المنتجات الزراعية	٢ر٣٥	٢ر٦٢	٦٨ر٣	٢ ٦٣١	٢٠ر٢	٣٣ر٦
مصدرو المنتجات المعدنية	٢ر٩٨	٢ر٩٥	٥٥ر١	٣ ٧٥٨	٦ر٧	١١ر٢
البلدان النامية الاخرى	٢ر٣٩	٢ر٧٠	٣٢ر٦	٢ ٦٩٠	١١٩ر٣	١٨٨ر٣
حسب المنطقة الجغرافية						
أفريقيا	٢ر٤٥	٢ر٦٩	٣٢ر٢	٤ ٢٩٤	٨ر٩	١٥ر٣
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٣ر٠٥	٣ر١٣	٧٧ر٤	١ ٣٦٥	١٠ر١	١٧ر٢
غرب آسيا	٢ر٦٦	٣ر٠٩	٥٠ر٠	١ ٧٣٨	١٣ر٠	٢٣ر١
شرق وجنوب شرق آسيا	٢ر٤٥	٢ر٧١	٤٢ر١	٣ ٣٦٤	٨٣ر٥	١٣٢ر٨

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة

(أ) تتعلق البيانات بآخر سنة كانت بياناتها متاحة .

(ب) معبرا عنها بعدد السكان بالنسبة للكيلو متر المربع .

سابعا - الأزمة في افريقيا

٣٢١- يوجز هذا الفصل المحالة الراهنة في افريقيا ويعرض الاسقاطات بالنسبة للمستقبل ، كما يدرس بايجاز حالة التنمية الراهنة وكذلك الأزمة الغذائية التي تعاني منها القارة والتغيرات الهيكلية التي حدثت في افريقيا خلال ربع القرن الماضي ، ويقيس المدخرات والفجوات التجارية وتدفق المعونة الأجنبية والدين الخارجي وآفاق التنمية القائمة بالنسبة لافريقيا حتى نهاية القرن . وهذا العرض هو بالضرورة متسع النطاق وعام والقصد منه هو توفير معلومات أساسية عن المشاكل الحرجة الشاملة التي تواجه معظم بلدان افريقيا اليوم .

ألف - نظرة شاملة للمحالة الراهنة

٣٢٢- افريقيا هي القارة الوحيدة التي ظلت مستويات المعيشة تنخفض فيها طيلة العقد الماضي ولا تزال مستمرة في الانخفاض . وكما هو موضح في الجدول ٥٨ ، ظلت معظم البلدان الافريقية تعاني منذ عام ١٩٨٠ انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة الحقيقية ، كما أن البلدان ذات الدخل المنخفض الواقعة جنوب الصحراء كانت تعاني انخفاضات كبيرة منذ عام ١٩٧٠ (١) . فقد كانت القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان في عام ١٩٨٣ أقل ١٦ مرة مما كانت عليه في عام ١٩٧٠ .

الجدول ٥٨ - نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ١٩٧٠-١٩٨٣
(المتوسط السنوي للتغير بالنسبة المئوية)

مجموعة البلدان	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
كل البلدان الواقعة جنوب الصحراء	١ر٣	٠ر٧	- ٠ر٤	- ٣ر٣	- ٣ر٨
البلدان ذات الدخل المنخفض	١ر٥	- ٠ر٩	- ١ر٩	- ٢ر٥	- ٠ر٣

المصدر : البنك الدولي ، نحو تنمية متواصلة في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٤) .

٣٢٣ - وأسباب الانخفاض متشعبة وهي تكمن في عدد من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة فيما بينها . ومن أهم العوامل الخارجية التي تعوق مسار التنمية الافريقية ما يلي : (أ) الزيادات في أسعار الطاقة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ التي امتصت حصة كبيرة من حصائل القطع الأجنبي لدى البلدان المستوردة للنفط ؛ (ب) الانكماش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو الذي أدى الى انخفاض الطلب على صادرات البلدان الافريقية ونجم عنه تدهور معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان ؛ (ج) انخفاض تدفق رؤوس الأموال والمعونات من البلدان متقدمة النمو والتقييدات التي وضعتها هذه البلدان أمام صادرات البلدان النامية ، مما أدى الى نشوء (د) مشكلة خدمة ديون خطيرة جدا . والجفاف المدمر الذي يعاني منه حاليا أكثر من نصف البلدان الافريقية يمثل ضربة خطيرة ، كما أنه قد أصاب الجهود الانمائية بشلل يكاد يكون كاملا ، لأن البلدان قد اضطرت واحدا تلو الآخر الى معالجة ما سببه الجفاف من نقص غذائي حاد وجاعات .

٣٢٤ - ويجب أن يضاف الى هذه العوامل الخارجية والمناخية عدد من العوامل الداخلية التي اسهمت ايضا في هذه الأزمة (٢) . وفيما يلي بعض أهم هذه العوامل : (أ) النمو السكاني السريع في معظم البلدان الافريقية ، الذي يفوق قدرة هذه البلدان على زيادة الانتاج عموما وانتاج الاغذية خصوصا ؛ (ب) الاسعار غير المناسبة (بما في ذلك أسعار الصرف) السائدة في بعض البلدان ، مما أدى الى تثبيط الانتاج المحلي للسلع الزراعية والمعادن ؛ (ج) برامج التصنيع غير المدروسة في كثير من البلدان الافريقية الحبيسة في اطار أسواق محلية محدودة بدلا من اطار التعاون الاقليمي الأوسع ؛ (د) افتقار الحكومات الى الخبرة ، والاضطرابات السياسية .

١ - الأزمة الغذائية

٣٢٥ - حل الجفاف الشديد الذي أصيبت به بلدان كثيرة خلال السنوات الماضية في ظروف تتسم بتدهور عام طويل الأجل في الحالة الغذائية في افريقيا يرجع تاريخه الى فترة الاستعمار . وخلال ما يقرب من ٢٥ عاما كان النمو السكاني يفوق انتاج الأغذية ، وتبدو آفاق المستقبل قاتمة ما لم يتخذ اجراء جذري لعكس هذا الاتجاه . وكما يتضح من الجدول ٩ ظل الانتاج الغذائي الاجمالي ينخفض منذ عام ١٩٧١ بحوالي ١ في المائة في السنة في كل منطقة من المناطق دون الاقليمية في افريقيا تقريبا .

الجدول ٥٩ - نمو الانتاج الغذائي الاجمالي ونصيب الفرد منه (١٩٧١-١٩٨٣)
(المتوسط السنوي للتغير بالنسبة المئوية)

المنطقة دون الاقليمية	نمو الانتاج الغذائي الاجمالي				
	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٣	١٩٨٠-١٩٨٣
المنطقة الشمالية الشرقية	٢ر١	٦ر٥	-٢ر٥	٥ر٢	٢ر١
المنطقة الشمالية الغربية	١ر٤	-١٣ر١	٣٠ر١	-٤ر٥	٠ر١
المنطقة الغربية	٢ر١	٣ر٠	٤ر٣	١ر٠	٧ر٢
المنطقة الوسطى	٧ر١	٢ر٠	٢ر٢	٥ر٠	٢ر١
المنطقة الشرقية	٧ر١	٤ر٣	٢ر١	٦ر٠	٢ر١
المنطقة الجنوبية	-٥ر٠	١٢ر٣	٣ر١	١ر٣	٧ر٤
المجموع *	٨ر١	١ر٠	٧ر٣	٢ر٠	٢ر١

الجدول ٥٩ (تابع)

المنطقة دون الاقليمية	نمو نصيب الفرد من الانتاج الغذائي الاجمالي				
	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٣	١٩٨٠-١٩٨٣
المنطقة الشمالية الشرقية	-٠ر٥	٣ر٧	-٧ر٧	٢ر٥	-١ر٤
المنطقة الشمالية الغربية	-١ر٥	-١٥ر٩	٩ر٤	-٧ر٦	-١ر٣
المنطقة الغربية	-٠ر٩	-٠ر٢	١ر٠	-٢ر١	-٠ر٥
المنطقة الوسطى	-٠ر٨	-٠ر٧	-٠ر٤	-٢ر١	-٠ر٦
المنطقة الشرقية	-١ر٢	١ر١	-١ر٩	-٢ر٥	-١ر٠
المنطقة الجنوبية	-٣ر١	٢ر٩	-١ر٥	٠ر٢	١ر٨
المجموع *	-١ر١	-٠ر٢	٠ر٦	-٢ر٩	-٠ر٩

* المجموع بالنسبة لافريقيا باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية منها .

المصدر: اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، حالة الأغذية والزراعة في افريقيا (E/ECA/CM.10/19) الصفحتان ٣ - ٤ من النص الانكليزي .

٣٢٦- وهناك تباين صارخ بين الحالة الغذائية في افريقيا والحالة الغذائية في آسيا وأمريكا اللاتينية حيث ظل نصيب الفرد من الانتاج الغذائي يزداد خلال الخمس وعشرين سنة الماضية بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٦ر٠ في المائة . والفرق يرجع جزئيا فقط الى أن الانتاج الغذائي الاجمالي في افريقيا قد ظل ينمو بمعدلات أقل مما هو عليه في آسيا وأمريكا اللاتينية . والأهم من ذلك من الناحية الكمية هو أن المتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني في افريقيا الذي يبلغ حاليا ٣ر٢ في المائة هو أعلى معدل من نوعه في العالم وافريقيا هي أيضا القارة الوحيدة التي تتميز بمتوسط معدل نمو سكاني متزايد . ووفقا للمعدل الحالي سيبلغ عدد سكان افريقيا الذي كان يناهز ٤٤٠ مليون في عام ١٩٨٠ ، ما يقرب من ٨٤٠ مليون بحلول نهاية هذا القرن .

٣٢٧- وفي عام ١٩٨٤ عرّفت الأمم المتحدة أكثر من نصف البلدان الافريقية بأنها تواجه مشاكل غذائية استثنائية . وقد وجدت منظمة الأغذية والزراعة أن نصيب الفرد من انتاج الأغذية قد ظل ينخفض بحوالي ٢ في المائة في السنة منذ عام ١٩٧٠ ، وانه بلغ أقل من ١٤٠ كيلوغرام بالنسبة للفرد ، وهي الكمية التي كانت تعتبر الحد الأدنى للغذاء الصحي في عام ١٩٧٥ ، واستمر في الانخفاض منذ ذلك الوقت . وفي عام ١٩٨٤ ، انخفض انتاج الجنوب في افريقيا ، لأول مرة ، الى أقل من ١٠٠ كيلو غرام للفرد . وقدرت منظمة الأغذية والزراعة أن احتياجات البلدان الأكثر تضررا بالنقص الغذائي الشديد للغاية ستبلغ ٥ر٢ مليون طن من المعونة الغذائية ، بالمقارنة مع تبرعات المانحين المعلنة البالغة ٣ر٧ مليون طن (٣) . وفي الوقت الحاضر يعيش واحد من كل خمسة اشخاص في افريقيا تقريبا على الواردات الغذائية . وبدون تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية سيزداد استحالة في المدى البعيد ، تكوين هذه البلدان لفائض كبير بما فيه الكفاية من صادرات السلع والخدمات بوجه عام أو اجتذابها لقدر من الاستثمارات الأجنبية كاف لتغطية النقص الغذائي عن طريق الواردات التجارية من الاغذية .

٣٢٨- وللأزمة الغذائية في افريقيا ثلاثة أسباب: أولا ، تتميز افريقيا بمعدل نمو سكاني أعلى من أية قارة أخرى . ولكي تتم المحافظة فقط على كمية الأغذية المتاحة للفرد يتعين زيادة الانتاج الغذائي بنسبة ٣ في المائة على الأقل سنويا ، هذا ان لم تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى تحسين معايير التغذية . بيد أنه لم يتسنى احداث زيادة في الانتاج الغذائي تبلغ أكثر من ٣ في المائة سنويا الا في عدد قليل من البلدان ، كما أن هذا الأمر يتطلب بوجه عام ، زيادات كبيرة في استخدام المخصبات والمعدات الانتاجية والرى وادخال البذور والتكنولوجيات الجديدة المناسبة .

٣٢٩- ثانيا ، لعل افريقيا مارة بعملية تغيرات مناخية وتآكل تربة قد لا يكون هناك فهم كامل لنطاقها حتى الآن . ويجرى قطع الغابات بمعدلات تدميرية لأغراض الحصول على الوقود والأخشاب وعلى سبيل المثال فقد كانت الرقعة المغطاة بالغابات في نامبيا في عام ١٩٢٠ تساوى ٨٠ في المائة من مساحة البلاد . ونقصت هذه الرقعة فأصبحت تساوى ٤٠ في المائة من مساحة البلاد في عام ١٩٦٦ ، وهي اليوم تساوى ١٠ في المائة من تلك المساحة . وقد أدت ازالة الغابات الى حدوث تآكل للتربة متسع النطاق والى تغيرات في الأنماط العامة للطقس والامطار وعلى وجه التحديد ، فانه مع قطع الغابات يزداد انسياب المياه السطحي الذى يخفض درجة الرطوبة في الهواء وتكون السحب مما يسبب قلة في الامطار تجعل الطبقة العليا جافة وسهلة التذرى . ويبدو أن كل جفاف في افريقيا يكون أخطر من الجفاف الذى يسبقه . وحدود الصحراء آخذة في التوسع . ففي كل سنة تتحول من ٦٠٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠ كيلو متر

مربع من الأراضي الزراعية المفيدة الى صحراء . ومن هذا المنظور فان الجفاف ، بكل قوته التدميرية ، قد لا يكون أكثر من حادث عابر في سلسلة احداث التدهور العام طويل الأجل والتدمر الذى تتعرض له البيئة الافريقية ، والذى لن تؤدى عودة الأمطار الا الى تخفيف حدته بصورة جزئية ومؤقتة .

٣٣٠- ثالثا ، ظلت الحكومات الافريقية عموما تهمل الزراعة منذ الاستقلال . وتكرس الغالبية العظمى من البلدان الافريقية للزراعة أقل من ١٠ في المائة من انفاقها العام في كل القطاعات . وهي تميل ايضا الى تحديد أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية هادفة بذلك ، جزئيا على الأقل الى استرضاء سكان المدن ، الأمر الذى يؤدى الى تثبيط الانتاج الغذائي .

٣٣١- وفي الوقت الحاضر فان هذه العوامل الثلاثة تصب في مجرى واحد وتعزز بعضها بعضا بشكل مدمر فعلا . وقد أخذ يتضح الان انه ما لم تتخذ الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي اجراءات فورية وكبيرة بغية التصدى للمشاكل الثلاثة كلها بصورة قوية وفي آن واحد فان تدهور الزراعة في افريقيا عموما والانتاج الغذائي خصوصا سوف يستمر بل وقد تزداد سرعته .

٢ ـ التغييرات الهيكلية

٣٣٢ـ منذ الاستقلال ظلت معظم البلدان الافريقية تمر بتغييرات هيكلية ، انخفضت نتيجة لها نسبة الناتج المحلي الاجمالي واليد العاملة في ميدان الزراعة بينما زادت نسبتها في مجالي الصناعة والخدمات . وكما هو مبين في الجدول ٦٠ فان هذا التغيير الهيكلي حدث في افريقيا جنوبي الصحراء بحوالي نفس السرعة التي حدث بها في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ككل .

الجدول ٦٠ ـ توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢
افريقيا جنوبي الصحراء	٤٧	٣٣	١٧	٢٧	٧	٨	٣٦	٤٠
جميع البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٩	٣٧	٢٦	٣٢	١٣	١٤	٢٥	٣١

المصدر: اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "حالة الأغذية والزراعة في افريقيا"، صفحة ٣١ من الأصل الانكليزي .

٣٣٣ـ يبين الجدول ٦٠ أن حصة الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة انخفضت من ٤٧ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٣٣ في المائة عام ١٩٨٢ في افريقيا جنوبي الصحراء ، بالمقارنة مع انخفاض من ٤٩ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٢ في جميع البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ومن ناحية أخرى ، زادت حصة الناتج المحلي الاجمالي الذى أنتجته الصناعة من ١٧ في المائة الى ٢٧ في المائة في افريقيا جنوبي الصحراء بالمقارنة مع زيادة من ٢٦ في المائة الى ٣٢ في المائة في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض . وفي حين أن النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي من قطاع الصناعات التحويلية وهو أكثر جزء دينمي في القطاع الصناعي ، لم يشهد سوى زيادة طفيفة للغاية خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٢ في افريقيا وفي البلدان النامية ذات الدخل المنخفض الأخرى على حد سواء،

فان هذه النسبة المئوية لم تتجاوز حوالي النصف بالنسبة لبلدان افريقيا جنوبي الصحراء كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ككل بل وتقل في افريقيا بالمقارنة مع جميع البلدان النامية الأخرى . ولذا ففي هذه الناحية تعتبر كفة افريقيا غير مرجحة حتى بالمقارنة مع البلدان النامية ذات الدخل المنخفض الأخرى . وفي قطاع الخدمات زادت حصة الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦ الى ٤٠ في المائة في افريقيا جنوبي الصحراء ومن ٢٥ الى ٣١ في المائة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ككل .

٣٣٤- وصحب التغيير الهيكلي في ميدان الانتاج تحول قطاعي في مجال اليد العاملة في البلدان النامية الافريقية ، كما هو مبين في الجدول ٦١ أدناه . فقد انخفضت نسبة اليد العاملة في ميدان الزراعة من ٨٠ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٦٩ في المائة في عام ١٩٧٩ (وهي السنة الأخيرة التي تتوفر بشأنها بيانات) . بيد أن نسبة اليد العاملة المستخدمة في ميدان الصناعة تضاعفت تقريبا خلال الفترة ذاتها ، حيث زادت من ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ١٣ر٤ في المائة في عام ١٩٧٩ . ومع ذلك فانه لما كان عدد الوظائف الصناعية في افريقيا صغيرا نسبيا في بداية هذه الفترة ، فان حتى مضاعفة اليد العاملة الافريقية في ميدان الصناعة بحلول عام ١٩٧٩ معناه أن العدد الفعلي للوظائف الصناعية التي أنشئت يقل الى حد كبير عن الزيادة الكبيرة للغاية التي طرأت على اليد العاملة الحضرية نتيجة النمو السكاني والهجرة الريفية - الحضرية . ونتيجة لذلك فان الجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على اليد العاملة الحضرية في افريقيا خلال هذه الفترة لم تجد سوى عمالة غير ثابتة في قطاع الخدمات غير الحكومي .

الجدول ٦١ - التكوين الهيكلي لليد العاملة في البلدان النامية الافريقية

(نسبة مئوية)

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٩٦٠	٨٠ر٠	٧ر٥	١٢ر٦
١٩٧٩	٦٩ر٠	١٣ر٤	١٧ر٦

المصدر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا : دراسة استقصائية عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، أديس أبابا ، آذار/مارس ١٩٨٤ ، صفحة ١١٩ في الأصل الانكليزي .

٣٣٥- وكما هو الحال بالنسبة لانتاج الأغذية زاد الناتج الزراعي الاجمالي بنسبة سنوية لا تتجاوز حوالي ٢ في المائة بالمقارنة مع نمو سكاني يزيد على ٣ في المائة سنويا ، مما أدى الى انخفاض في الناتج الفردي الذي تبلغ نسبته ١ في المائة سنويا خلال ربع قرن خلى . وحيث أن أكثر من ثلثي السكان يعتمدون في حيواشهم على الأرض فان سوء أداء هذا القطاع ينم عن سوء أداء الاقتصادات الافريقية ككل . وقد حدث ذلك نتيجة تضافر عدد من العوامل الداخلية والخارجية ، بما فيها السياسات الرديئة التي اتبعت في تحديد الأسعار واهمال الزراعة من قبل البلدان الافريقية ذاتها ، وحالات الجفاف المتكررة ، وبطء الطلب في الأسواق النامية على الصادرات الزراعية (معظمها من السلع الأساسية الأولية) للبلدان الافريقية . وهكذا فان هذه العقبات الخطيرة ، المتصل منها بجانب الطلب والمتصل بجانب العرض على السواء ، ظلت تعيق الزراعة في افريقيا دون انقطاع تقريبا على مدى العقدين الأخيرين .

٣٣٦- وبصفة محددة ظل يبقى على الأسعار التي يقبضها المزارعون منخفضة بطريقة اصطناعية وبالتالي لم تستطع مواكبة أسعار المدخلات التي يتعين على المزارعين شراؤها ؛ كما ظلت برامج دعم المزارع المتعلقة بالمشورة التقنية والخدمات الارشادية والتسويق وتسهيلات الخزن غير وافية بالغرض بشكل صارخ بل وحتى معوقة ؛ وفي حين استخدم قطاع الزراعة ما يربو على ثلثي اليد العاملة وأسهم بما يربو على ثلث الناتج المحلي الاجمالي ، لم يحظ الا بما نسبته ١٠ في المائة من اجمالي الاستثمارات . وان الضرر الذي أصاب الزراعة من جراء هذه السياسات ضخّمه الجفاف الخطير الذي أثر على معظم البلدان الافريقية في مطلع السبعينات ومرة أخرى خلال السنوات القليلة الماضية . وفوق هذه السياسات والكوارث الطبيعية جاء الانتكاس الذي حدث في البلدان الصناعية ، مما خفض الى حد كبير الطلب على المنتجات الزراعية الآتية من افريقيا .

٣٣٧- ومع ذلك فان المشاكل الانمائية في افريقيا لم تكن مقصورة على الزراعة ، فعملية التصنيع في افريقيا عانت هي الاخرى مشاكل خطيرة وكذلك الجمود . فقد فشلت الصناعة في توفير القوة الدينامية اللازمة للتحول الصناعي في الاقتصادات الافريقية . واليوم تعتبر افريقيا أقل المناطق تصنيعا في العالم ، حيث يتعين عليها أن تستورد تقريبا كل البضائع الاستثمارية ومعظم أنواع البضائع الاستهلاكية الحديثة . وعلى الرغم من ان افريقيا تملك موارد هائلة من ركاز الحديد والحجر الجيري والفوسفات والبوكسيت فانه لا يزال يلزمها أن تستورد معظم ما تحتاجه من الحديد والاسمنت والأسمدة والألومنيوم .

٣٣٨- وان حصة الناتج المحلي الاجمالي من الصناعة في افريقيا لا تتجاوز ٨ في المائة وهي تتعرض للركود (أنظر الجدول ٦٠ أعلاه) . وتتألف الصناعة التحويلية أساسا من

الصناعات الخفيفة ، مثل المنسوجات ، وهي تواجه عددا من المشاكل التي تجعلها غير فعالة تماما بالمقاييس العالمية . فالمصانع صغيرة والادارة تفتقر الى الخبرة ومستوى المهارات منخفض والصيانة غير وافية بالغرض وغالبا ما تستخدم المصانع تكنولوجيات تعتبر كثيفة رأس المال الى حد مفرط ولا تلائم الوفرة النسبية لليد العاملة في افريقيا . وكثيرا ما يكون مستوى الانتفاع بالطاقة منخفضا الى نسبة ٣٠ في المائة نظرا للافتقار الى العملة الاجنبية لشراء المدخلات المستوردة اللازمة . وكثيرا ما تكون المؤسسات العامة للصناعات التحويلية غير مدارة بصورة فعالة ، ويكون دعم أرباب العمل المحليين والأجانب معدوما أو غير واف بالغرض .

٣٣٩- وخلال العقد الأخير عانت افريقيا كذلك في الأسواق العالمية منافسة من جانب بلدان نامية أخرى فيما يتعلق ببضعة صنعات بسيطة تصدرها الأولى . ونتيجة لهذه التكاليف العالية والنوعية المنخفضة والانتكاس في البلدان الصناعية والقيود المفروضة على التجارة تعتبر نسبة الصادرات التحويلية الى اجمالي صادرات البلدان الافريقية أقل اليوم منها في عام ١٩٧٠ . وقد تفاقمت حالات الفشل في ميدان الزراعة نتيجة احباط الآمال في ميدان الصناعة .

٣ - التغيير الاجتماعي

٣٤٠- بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الآنفة الذكر فقد طرأت بعض التحسينات على الاحوال الاجتماعية في افريقيا : حيث انخفض معدل الوفيات الفج (بواقع ١٠٠٠ شخص) في افريقيا جنوبي الصحراء من ٢٥ في عام ١٩٦٠ الى ١٧ في عام ١٩٨٠ ومن ٤٣ الى ٢٣ بالنسبة للاطفال الذين تتراوح اعمارهم من ١ سنة الى ٤ سنوات . وانخفض عدد الأشخاص بواقع الطبيب من حوالي ٥٣٠٠٠ في عام ١٩٦٠ الى حوالي ٢١٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٠ . كذلك طرأت تغييرات لها شأنها في مجال التعليم حيث قفز عدد الأطفال المسجلين في المدارس الأولية كنسبة مئوية الى فئة عمرهم من ٣٦ في عام ١٩٦٠ الى ٧٨ في عام ١٩٨٠ ، وفي المدارس الثانوية من ٣ الى ١٥ .

٣٤١- ومع ذلك فان المعاناة والجوع واليأس من الأمور الشائعة في افريقيا اليوم . فحوالي عشرون في المائة لا يزالون يتناولون ما يقل عن الحد الأدنى المطلوب للاعاشة ؛ اذ لم يتجاوز متوسط ما يأخذه الفرد من السعريات الحرارية ٩٠ في المائة من احتياجات الحد الأدنى وما يزيد على ٨٦ في المائة في البلدان الأكثر فقرا في عام ١٩٨٢ . وبالاضافة الى ذلك ، في حين شهد عدد الاشخاص بواقع الطبيب الواحد نقصانا حادا فانه لا يزال يمثل ثلاثة أضعاف متوسط هذا العدد بالنسبة لجميع البلدان النامية ذات الدخل المنخفض في العالم ، ويمثل عدد الأشخاص بواقع الممرض ستة أضعاف .

٣٤٢ــ وقد أدت سرعة النمو السكاني والهجرة الريفية ــ الحضرية الى التعجيل بخطى النمو الحضرى في افريقيا . فقد تضاعف عدد السكان الحضريين ، الذين كانوا يشكلون ١١ في المائة من مجموع السكان في افريقيا جنوبي الصحراء في عام ١٩٦٠ ، فبلغ ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي عام ١٩٦٠ كانت توجد ثلاث مدن فقط في افريقيا جنوبي الصحراء يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة ، ولكن في عام ١٩٨٢ كانت هنالك ٢٨ مدينة من هذه المدن . وصحب هذا النمو الحضرى السريع الاكتظاظ والبطالة والعمالة الناقصة والجريمة والمعاناة والحرمان . ففي عام ١٩٧٧ كان حوالي ٤٠ في المائة من السكان النشطين في افريقيا يعانون العمالة الناقصة (٤) ويكاد يكون من المؤكد أن هذه الحالة ساءت في عقد الثمانينات .

باء ــ الثغرات الانمائية

٣٤٣ــ ان شح الموارد الاستثمارية والعملة الاجنبية اللازمة لاستيراد المواد الخام المطلوبة والمنتجات الوسيطة والسلع الانتاجية يمكن ان يحد بشكل خطير من سرعة التنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية . وفي حين ان هذه القيود توجد الآن في جميع البلدان النامية الا أنها تعد خطيرة بشكل خاص في منطقة فقيرة مثل افريقيا . وبالتالي فان من المهم تحليل الثغرة الموجودة بين الوفورات والاستثمار وبين الصادرات والواردات ودراسة الطريقة التي يمكن بها سد هاتين الثغرتين بالتدفقات الرأسمالية الى الداخل في شكل استثمارات أجنبية ومعونة أجنبية . وهذا التحليل يتيح معلومات أساسية لاسقاطات النمو بالنسبة لافريقيا ، وهي الاسقاطات التي يجرى بحثها أدناه .

١ ــ ثغرة الوفورات

٣٤٤ــ يبين الجدول ٦٢ أدناه الاستهلاك والوفورات والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المنخفضة الدخل في افريقيا ، بالمقارنة مع البلدان المنخفضة الدخل في آسيا وجميع البلدان النامية ككل .

الجدول ٦٢ - الاستهلاك والاستثمار والوفورات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٧٠، و ١٩٧٥ و ١٩٨١

مجموعة البلدان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١
جميع البلدان النامية			
الاستهلاك	٧٨ر٩	٧٦ر٧	٧٦ر٨
الاستثمار	٢٢ر٧	٢٦ر٣	٢٧ر٠
الوفورات	٢١ر١	٢٣ر٣	٢٣ر٢
البلدان ذات الدخل المنخفض في آسيا			
الاستهلاك	٧٧ر١	٧٥ر٧	٧٦ر٢
الاستثمار	٢٣ر٧	٢٥ر٧	٢٥ر٨
الوفورات	٢٢ر٩	٢٤ر٣	٢٣ر٨
البلدان ذات الدخل المنخفض في افريقيا			
الاستهلاك	٨٦ر٦	٩٢ر٥	٩٤ر١
الاستثمار	١٥ر٥	١٦ر٤	١٦ر٦
الوفورات	١٣ر٤	٧ر٥	٥ر٩

المصدر: البنك الدولي، " تقرير عام ١٩٨٤ عن التنمية العالمية" ، صفحة ٢٤ من الأصل .

٣٤٥- فلقد بلغت حصة الاستهلاك في الناتج المحلي الاجمالي ٩٤ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في افريقيا في عام ١٩٨١ ، بالمقارنة مع ٧٦ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في آسيا و ٧٧ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية كمجموعة. ونتيجة لذلك كانت الوفورات أقل الى حد كبير في افريقيا منها في أى قارة أخرى . والواقع

أن الوفورات تكاد تكون انهارت في البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا بعد عام ١٩٧٠، حيث انخفضت من قرابة ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٠ الى ما يقل عن ٨ في المائة في عام ١٩٧٥ والى ٦ في المائة في عام ١٩٨١ . وهذا الانخفاض ليس مدعاة للدهشة بالنظر الى كون متوسط نصيب الفرد من الدخل بالتدني الذى هو عليه اليوم في افريقيا وهو في حالة انخفاض ، وبالتالي فان توفير حتى ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي يعتبر تضحية كبيرة حقا .

٣٤٦- وعلى الرغم من أن معدل الوفورات انخفض بشكل حاد في بلدان افريقيا جنوب الصحراء عقب عام ١٩٧٠ ، فقد ظل معدل الاستثمار في نسبة تتراوح من حوالي ١٦ الى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي نظرا لزيادة طرأت على تدفقات رأس المال الى الداخل ، من القطاع الخاص والقطاع العام ، أتت من الخارج . ومع ذلك فان معدل الاستثمار هذا يعد أقل بكثير من معدل الاستثمار في المجموعات الأخرى للبلدان النامية . وحيث أن انتاجية الاستثمارات تعتبر كذلك أدنى بصفة عامة في افريقيا ، فان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أصغر منه في أى مكان آخر . وان تضافر هذا العامل مع معدل أكبر بكثير من النمو السكاني أدى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا منذ عام ١٩٧٣ بينما زاد هذا النصيب ، في المتوسط ، في البلدان النامية الأخرى .

٣٤٧- وهكذا وقعت افريقيا في دائرة مفرغة أى في فخ الفقر . فالدخول المنخفضة تؤدى الى وفورات منخفضة والوفورات المنخفضة تؤدى الى استثمارات منخفضة والاستثمارات المنخفضة والانتاجية المنخفضة تؤديان بالتالي الى الدخل المنخفض . وبالنظر الى هذه الأسباب فانه لا يمكن للمعونة الأجنبية غير الكافية الا أن تخفف الى حد ما من وطأة المشكلة ولكنها لا تكسر ديناميات الفقر في البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا .

٢ ـ الفجـــوة التجاريـــة

٣٤٨ـ لا تحصل البلدان النامية عموما ، عن طريق صادراتها ، على ما يكفيها مـــن العملة الأجنبية لاستيراد جميع ما تحتاجه تنميتها من مواد خام ومنتجات وسيطة وسلـع انتاجيـة . ويمكن سد الفجوة التجارية الناتجة عن ذلك بواسطة تدفقـات الى الداخل من رأس المال الخاص . غير انه غالبا ما تكون تدفقات رأس المال الخاص الى الداخـل غير كافية وتحتاج الى استكمالها بالمعونة الأجنبية . ويبدو من الجدول ٦٣ أدنـاه أن الاداء التصديري للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل كان ضعيفا منذ سنة ١٩٧٣ سواء قيس بالمعايير التاريخية ، أو قورن بالاداء التصديري لبلدان نامية أخرى . وقـد كان بهذا الاداء ضعيفا بشكل خاص بالنسبة للسلع المصنوعة .

الجدول ٦٣ - الاداء التصديري للبلدان النامية ١٩٦٥-١٩٨٥

(متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان	الصادرات من البضائع		
	١٩٦٥-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥(أ)
البلدان النامية كافة	٦ر٣	١ر٣	٥ر٥
الدخل المنخفض	٣ر٣	٤ر٥	٥ر٠
بلدان آسيا ذات الدخل المنخفض	٩ر٢	٦ر٧	٤ر٥
بلدان افريقيا ذات الدخل المنخفض	٠ر٤	- ٣ر١	٥ر٣

مجموعة البلدان	الصادرات من السلع المصنوعة		
	١٩٦٥ - ١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥(أ)
البلدان النامية كافة	٩ر١٤	٦ر١٠	٨ر١
الدخل المنخفض	٦ر٤	٦ر٩	٨ر٢
بلدان آسيا ذات الدخل المنخفض	٦ر٦	٤ر٧	٨ر٥
بلدان افريقيا ذات الدخل المنخفض	٥ر٤	٥ر٠	٩ر٠

(يتبع)

الجدول ٦٣ (تابع)

مجموعة البلدان	الصادرات من السلع الأولية ١٩٦٥-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥ (أ)
البلدان النامية كافة	٥ر٠	٩ر٠	٤ر٠
الدخل المنخفض	١ر٨	٤ر٥	٢ر٦
بلدان آسيا ذات الدخل المنخفض	٣ر٠	٧ر٩	٢ر١
بلدان افريقيا ذات الدخل المنخفض	٤ر٠	- ١ر٤	٣ر٨

المصدر : البنك الدولي : تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٤ ص ٣٦ - ٧ .

(أ) أرقام الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ في متوسطات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ هي تقديرات .

٣٤٩- وفي حين نمت صادرات بضائع البلدان الافريقية المنخفضة الدخل بمعدل أسرع من صادرات بضائع جميع البلدان النامية المنخفضة الدخل في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ، فانها انخفضت خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، كما ان نموها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ كان أقل بكثير من نمو بلدان نامية أخرى . والأسوأ من ذلك هو الأداء النسبي للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل في مجال تصدير السلع المصنوعة الذى لم يكد ينمو منذ ١٩٧٣ بالمقارنة مع النمو الملموس الذى شهدته بلدان نامية أخرى . ولم تتميز البلدان الافريقية المنخفضة الدخل على بلدان نامية أخرى منخفضة الدخل الا في تصدير السلع الأولية ، الا أن ذلك لم يحدث الا في فترات مبكرة وكذلك في فترات متأخرة . غير أن الصادرات من السلع الأولية يشوبها ارتفاع في التركيز السلعي والجغرافي ، اضافة الى انخفاض في مرونات الدخل ، وتقلب الأسعار النسبية وهبوطها ويبدو انه لا يمكن الاعتماد عليها لتكون المحرك الأساسي لنمو البلدان الافريقية المنخفضة الدخل .

٣٥٠ــ وقد اضطرت البلدان الافريقية الى الحد من السلع المستوردة بشكل صارم نظرا لنمو حصائلها من التصدير نموا بطيئا بالمقارنة مع المعدلات التاريخية ومع نمو حصائل التصدير لبلدان نامية أخرى ، اضافة الى ازدياد حاجتها للواردات. وقد فرض ذلك بدوره قيودا على معدل نموها ، لاسيما خلال العقد الأخير . الا انه ترك فجوة تاريخية ضخمة بين الحاجة للواردات والقدرة على دفع ثمنها .

٣٥١ــ ويمكن تفسير الاداء التصديري الضعيف للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل بأنه يرجع في معظمه الى انخفاض كفاءة صناعاتها والى زيادة المنافسة من بلدان نامية أخرى ، وكذلك بفعل الانتكاس الحاصل في البلدان الصناعية والقيود التي فرضتها تلك البلدان على الصادرات الكثيفة العمالة من البلدان النامية كافة . وقد ساهم تضاؤل معدلات التبادل التجاري للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل في انخفاض قدرتها على الاستيراد التي تستند الى قدرتها القائمة على التصدير . وقد تدهورت معدلات التبادل التجاري للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل غير المصدرة للنفط من سنة ١٩٧٠ حتى نهاية ١٩٨٢ بأكثر من ١٣ في المائة .

٣ ــ المساعدة الانمائية والدين الخارجي

٣٥٢ــ في حين أن المعونة الخارجية مكّنت البلدان الافريقية من المحافظة على معدل استثمار يتراوح بين ١٦ و١٧ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي بعد سنة ١٩٧٠ ، عندما انخفض معدل ادخارها الى ما دون ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، الا أن مستوى المعونة الخارجية ظل راكدا بالقيمة الحقيقية ، خلال العقد الماضي . وتمثل المعونة الخارجية حاليا ٣ر٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل و١٣ر١ في المائة من استثمارها . وقد سدّت بقية الفجوة بين الاستثمار والمدخرات بتدفقات رأس المال الخاص . وتلقت البلدان الافريقية المنخفضة الدخل في عام ١٩٨٢ ما يعادل ١٩ دولارا للفرد الواحد من المعونة الخارجية وتدفقا من رأس المال العام والخاص بلغ مجموعه ٦ر٣٣ دولار للفرد الواحد .

٣٥٣ــ وتسبب ركود مستوى المعونة الأجنبية الحقيقية ، في وقت كسدت فيه حصائل التصدير وارتفعت متطلبات التنمية والاحتياجات الغذائية الطارئة ، في دفع البلدان الافريقية الى الاقتراض ما وسعها ذلك ، لدرجة أنها أصبحت تواجه اليوم مشكلة دين خارجي خطيرة . وقد زاد مجموع الديون الخارجية المستحقة التي تحملتها البلدان الافريقية المنخفضة الدخل سنة ١٩٨٢ على ٤٨ بليون دولار. وكانت زائير وساحل العاج والسودان ونيجيريا اكثر البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مديونية .

وقد زادت ديون كل منها ، سنة ١٩٨٢ على ٥ بلايين دولار . وهكذا ففي حين أن دين بلدان امريكا اللاتينية الخارجي يفوق ذلك بكثير ، بالأرقام المطلقة ، فان بلدانا افريقية عديدة تنوء بحمل فادح من الدين الخارجي بالمقارنة مع مستويات ناتجها المحلي الاجمالي وصادراتها (انظر الجدول ٦٤) .

الجدول ٦٤ - خدمة الدين الخارجي لمجموعات البلدان النامية

	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات	
	١٩٧٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٨٢
البلدان الافريقية المنخفضة الدخل	٢ر١	٢ر٧	١ر٥	١٢ر٦
جميع البلدان المنخفضة الدخل	١ر١	١ر١	٣ر١١	٨ر٨
جميع البلدان النامية المتوسط الدخل	٦ر١	٣ر٧	٢ر٩	١٦ر٨
جميع البلدان النامية المرتفعة الدخل	٥ر١	٤ر٤	١٠ر٧	١٦ر٩

المصدر : البنك الدولي ، نحو تنمية مستمرة في افريقيا جنوبي الصحراء ص ٠٦٩ .

٣٥٤ - وقد إرتفعت خدمة الدين ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومن الصادرات من السلع والخدمات ، في حالة البلدان الافريقية المنخفضة الدخل الى أكثر من الضعف بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٢ ، وتجاوزت بكثير ، في سنة ١٩٨٢ ، خدمة الدين لجميع البلدان النامية المنخفضة الدخل . وفي حين ان البلدان النامية المتوسطة الدخل

والمرتفعة الدخل تنوء بأعباء أكبر فيما يتعلق بخدمة الديون ، فان من بينها بعض المصدرين الذين بلغوا درجة عالية من النجاح والكفاءة ، بما في ذلك البلدان والمناطق المصنّعة حديثا مثل البرازيل وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ ، مما قد يضعها في مركز أفضل لمعالجة أعباء ديونها بالنسبة لوضع البلدان الافريقية المنخفضة الدخل . ومن الأنسب ، فيما يتعلق بمشكلة خدمة الدين ، أن تقارن البلدان الافريقية المنخفضة الدخل ببلدان نامية أخرى منخفضة الدخل ، ومعظمها في وضع تدايني أحسن بكثير .

جيم - آفاق التنمية

٣٥٥ - يمكن تقسيم آفاق التنمية لافريقيا باسقاط الاتجاهات التاريخية ومقارنتها بخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مزوفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (A/S-11/14 ، المرفق الأول) ، ويتوافق الآراء الحاصل مؤخرا بشأن أكثر الاجراءات المطلوبة من الدول الافريقية والمجتمع الدولي الحاحا . وستظهر هذه المقارنة الأسباب التي تجعل استمرار الاتجاهات التاريخية امرا غير مقبول اطلاقا ، والتي من شأنها ان تتطلب استراتيجية جديدة لتنمية افريقيا .

١ - اسقاطات الاتجاهات التاريخية

٣٥٦ - أعد البنك الدولي ، لتوضيح مدى التنمية وامكانيات النمو بالنسبة للمجموعات الرئيسية لبلدان العالم في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ، اثنين من السيناريوهات ، أحدهما للنمو المنخفض والآخر للنمو المرتفع . ويستند سيناريو النمو المنخفض الى افتراض أن البلدان المتقدمة النمو لن تنجح في تحسين ادائها بالمقارنة مع العقد الماضي ، ومن ثم سيظل ناتجها المحلي الاجمالي ينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز ٢ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ . وعلى العكس يفترض سيناريو النمو المرتفع ، أن الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو سينمو بمعدل ٤ر٥ في المائة سنويا مثلما حدث في الخمسينات والستينات . ويفترض ، حسب سيناريو النمو المرتفع ، أن تخف ضغوط البطالة والنزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، فتتمكن صادرات البلدان النامية من التوسع بسرعة أكبر ، وتخف أعباء ديونها . ويفترض ، حسب كل من السيناريوهين ، أن تبقى المساعدة الانمائية عند مستوياتها التاريخية . وترد اسقاطات البند الدولي حسب السيناريوهين في الجدول ٦٥ أدناه .

الجدول ٦٥ - نمو الناتج الاجمالي للفرد ، سيناريو النمو المنخفض والمرتفع ١٩٨٥ - ١٩٩٥

(متوسط التغير السنوى بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان	منخفض	مرتفع
البلدان النامية	٢ر٧	٣ر٥
الدخل المنخفض	٢ر٧	٣ر٤
آسيا	٣ر٠	٣ر٧
افريقيا	- ٠ر٥	- ٠ر١
مستورد و النفط ذو الدخل المتوسط	٢ر٦	٣ر٦
المصدرون الرئيسيون للمصنوعات	٣ر٣	٤ر٤
آخرون	١ر٠	١ر٥
مصدرو النفط	٢ر٠	٢ر٧
البلدان الصناعية	٢ر٠	٣ر٧

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٤ ، ص ٣٦ .

٣٥٧- وكما يبدو من الجدول ٦٥ ، ستظل البلدان الافريقية المنخفضة الدخل تعاني خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٥، انخفاضا في ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد ، سواء كان ذلك حسب سيناريو النمو المنخفض أو النمو المرتفع . وسوف يهبط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في البلدان الافريقية المنخفضة الدخل بنسبة ٥ر. في المائة سنويا حسب سيناريو النمو المنخفض و ١ر. في المائة سنويا حسب سيناريو النمو المرتفع . وسبب ذلك أن صادرات البلدان الافريقية المنخفضة الدخل من السلع لن ترتفع الا قليلا حسب اسقاطات اى من السيناريوهين ، وانه لا يتوقع أن تكون رؤوس الأموال الداخلة الى هذه البلدان أعلى مما كانت عليه تاريخيا . وينبغي ملاحظة ان البلدان الافريقية المنخفضة الدخل سوف تكون مجموعة البلدان الوحيدة التي تعاني من انخفاض ناتجها المحلي الاجمالي للفرد حسب كل من السيناريوهين وهذا مغاير تماما للنمو السنوى المعتدل للناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية كمجموعة ، والبالغ ٢ر٧ و٣ر٥ في المائة حسب سيناريوهي النمو المنخفض والمرتفع ، ولمعدلات مماثلة في البلدان الآسيوية المنخفضة الدخل .

٣٥٨- وتستند اسقاطات البنك الدولي لافريقيا الى اسقاطات خط الأساس لعشروع لينك التي تقدر متوسط النمو السنوى للناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بما يعادل ٤ر٤ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية كمجموعة ، و٧ر٥ في المائة لآسيا بما فيها الصين ، ولكن بما يعادل ٣ر٣ في المائة فقط لافريقيا . ومن هنا وفي ظل معدل نمو سكاني يتجاوز ٣ في المائة سنويا ، يمكن أن يبقى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في افريقيا راكدا عند نفس المستوى خلال السنوات الخمس القادمة . وسوف تكون التوقعات اسوأ بالنسبة للدول الافريقية اذا ما انخفضت قيمة دولار الولايات المتحدة أكثر مما هو مفترض في اسقاطات خط الأساس ، واذا ما ازدادت الحمائية التجارية .

٣٥٩- ووفقا للاسقاطات الطويلة الأجل التي أعدتها حتى عام ٢٠٠٠ ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، قدر معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا بحوالي ٢ر٨ في المائة . كذلك يشير سيناريو خط الأساس هذا الى انخفاض في نصيب الدخل الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا ولو أن من المنتظر أن يقل هذا الانخفاض تدريجيا في نهاية العقد . وسيصحب هذه الحالة ثغرة بين الاستثمار والادخار ستزداد من ٩ر٣ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ الى ١ر٤ في المائة في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥ . وأخيرا الى ٤ر٤ في المائة في الفترة ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ .

٣٦٠- وفي المقابل ،قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا باعداد سيناريو مفصل متشائم لافريقيا للفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ٢٠٠٨ على أساس الافتراض القائل باستمرار الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . وقد عولج موضوع السكان على أن السبب فيه عوامل خارجية ، واستخدمت في معالجته الاختلافات الحادة في اسقاطات السكان وزيادة السكان السنوية التي تبلغ ٣ر٢ في المائة في افريقيا . ووفقا لهذا السيناريو سيرتفع عدد العاطلين في أسواق العمل من ١٣ مليون عامل في عام ١٩٨٣ الى حوالي ٤٥ مليون عامل في عام ٢٠٠٨ . أما البطالة الريفية التي بلغت حوالي ٦٤ مليون عامل أو ٤٠ في المائة من القوة العاملة الريفية في افريقيا في عام ١٩٨٣ فسترتفع الى ما يزيد على ٢٠٠ مليون أي ما يزيد عن ٧٠ في المائة من القوة العاملة بحلول عام ٢٠٠٨ .

٣٦١- كذلك يتنبأ هذا السيناريو المبني على اتجاهات تاريخية بأنه سيلزم في عام ٢٠٠٨ استيراد حوالي ٦٠ مليون طن من الحبوب سنويا تبلغ تكلفتها ١٤ بليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ ، بالمقارنة بواردات تجارية يبلغ وزنها ٧ مليون طن في عام ١٩٨٣ تبلغ تكلفتها ٥ر١ بليون دولار . وستظل الواردات من النفط تمثل ما يزيد على ٥٠ في المائة من اجمالي استهلاك النفط في البلدان الافريقية المستوردة للنفط . وستظل البلدان الافريقية مضطرة الى استيراد ٩٧ في المائة من احتياجاتها من الجرارات و٩٦ في المائة من السيارات ، و٥٩ في المائة من الصلب والحديد ، و٣٧ في المائة من المخصبات و١٢ في المائة من الأسمنت . وسيبقى معظم الصادرات من افريقيا يتألف من البن والكاكاو والتبغ والشاى والنحاس والبوكسيت وخام الحديد والنفط والغاز الطبيعي وهي صادرات سيواجه معظمها طلبا متناقصا وأسعارا منخفضة وقيودا في الانتاج . ونتيجة لذلك لن تتمكن معظم البلدان الافريقية من تحقيق أرباح من العملات الأجنبية عن طريق الصادرات تكفي لدفع قيمة جميع احتياجاتها من الواردات ولا تستطيع ، مع ذلك ان تتوقع أن يكون تدفق رأس المال كافيا لتغطية عجزها التجارى . وبناء على ذلك فان استمرار الاتجاهات الحالية سيكون ذا آثار مدمرة لافريقيا .

٢ - خطة عمل لاغوس

٣٦٢- من الواضح ان هذه الاحتمالات المتشائمة للمستقبل افريقيا في العقد التالي أو نحوه غير مقبولة بالنسبة للبلدان الافريقية . وبالمقابل ، فان خطة عمل لاغوس التي اعتمدت في عام ١٩٨٠ في اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية تؤيد استراتيجية انمائية جديدة جريئة لافريقيا ، تدعو الى تغيير سياستها الاقتصادية من الاعتماد على تصدير بضعة سلع أولية الى اجراء تحسين هائل في الزراعة والتصنيع السريع ، وان يقوم التصنيع على تجهيز المواد الخام المحلية وعلى انتاج السلع الصناعية المطلوبة لسوق سيزداد اتساعه نتيجة للتكامل الاقتصادي الافريقي . وهكذا ، فان هذه الخطة تدعو الى ايجاد حل افريقي لأزمة التنمية في افريقيا كما تدعو الى " مستقبل ترسمه الارادة " يقوم على اساس الاعتماد على النفس والتعاون فيما بين الدول الافريقية . وتنبع خطة العمل من الادراك بأنه لا يمكن الاعتماد على تصدير السلع الأولية الى البلدان المتقدمة النمو وتدفق رأس المال الاجنبي ليكونا محركي النمو في البلدان الافريقية في العقود القادمة وعلى النحو الذي لم يكونا عليه في الماضي .

٣٦٣- وتدعو خطة عمل لاغوس الى انتهاج سياسات تهدف الى تخفيض نمو السكان ، حتى ولو كان هذا التخفيض لا يؤثر كثيرا على الاحوال المعيشية في المدى القصير . وفي مجال التعليم ، تدعو خطة عمل لاغوس الى بناء ٨٠ ٠٠٠ مدرسة تستطيع كل منها تعليم ٢ ٠٠٠ تلميذ والى تدريب ٤ ملايين معلم . وتدعو الخطة ايضا الى زيادة الانتاج الزراعي كيما تصبح افريقيا مكتفية ذاتيا في الأغذية بحلول عام ٢٠٠٨ . ويتطلب هذا زيادة هائلة في الاستثمارات الزراعية اللازمة لادخال تكنولوجيات وحبوب جديدة ولتوفير مزيد من المخصبات ومن مكافحة الآفات الزراعية . ولزيادة المناطق الصالحة للزراعة والري . ولاجراء البحوث ولتقديم الخدمات الارشادية للفلاحين . تسلم الخطة ايضا بأن رفع اسعار السلع الزراعية امر ضروري محفز للانتاج .

٣٦٤- وتدعو خطة عمل لاغوس الى التصنيع القائم على تجهيز المواد الخام المحلية كما تدعو الى انتاج معظم السلع المصنعة التي يجرى استيرادها الآن (اى استبدال الواردات) وسيتم تحقيق ذلك عن طريق توسيع نطاق السوق المحلي نتيجة لخطط التكامل الافريقي ، واستحداث واعتماد تكنولوجيات جديدة اكثر ملاءمة لما هو متاح من المدخلات المحلية ، واقرار اثمان عوامل تعكس بصورة كافية الندرة النسبية للمدخلات ، وتجنب المشاريع التي تحتاج الى رأس مال ضخم مفرط والتي تؤدي من نواحي اخرى الى كثير من التلف والضياع ، وتوفير مزيد من التدريب التقني واجراء تحسين كبير في النقل والمواصلات بين البلدان النامية . وفي

مجال الطاقة . تدعو خطة عمل لاغوس الى زيادة اعمال استكشاف النفط ، واستخدام ما ينجم عن ذلك من زيادة في الانتاج في تلبية احتياجات افريقيا من النفط وان على افريقيا ، بالاضافة الى ذلك ، ان تسعى الى زيادة الانتاج من الطاقة الكهرمائية والفحم والغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات الافريقية على اكمل وجه . كذلك تدعو خطة عمل لاغوس الى اقرار معدلات صرف اكثر واقعية والى توفير قدرة اكبر لوصول اكبر المنتجات الافريقية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، كما تدعو الى زيادة المعونة الاجنبية حتى تصل الى ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، والى تخصيص معونة اضافية بنسبة ١٥ ر٠ في المائة تقدم الى أقل البلدان نموا ، بيد انه يلزم على الدول الافريقية ، ان تعتمد بشكل رئيسي على زيادة الانتاج المحلي والتجارة فيما بين البلدان الافريقية لسد الثغرات في تجارتها الخارجية .

٣٦٥- وعلى افريقيا ، وفقا للاسقاطات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اساس خطة عمل لاغوس ان تكون قادرة ، بموجب السناريو القائم على الاتجاهات الحالية . على تخفيض البطالة في قطاع الاجور الرسمية من الرقم الثابت الذى يبلغ ٤٥ مليون عاطل في عام ٢٠٠٨ الى ٢٧ مليون عاطل او حوالى ١٥ في المائة من قوة العمل التي تحصل على اجور . وتدعو خطة عمل لاغوس افريقيا ايضا الى تلبية جميع احتياجاتها من المخصبات والاسمنت، و٨٠ في المائة من طلبها على المنتجات الصيدلية والمنسوجات ، و٣١ في المائة من طلبها على الصلب عن طريق الانتاج المحلى بحلول عام ٢٠٠٨ .

٣٦٦- وأما النمو الذى تنبأت به لأفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس خطة عمل لاغوس فهو اكثر تفاؤلا بكثير من سيناريوهات النمو الاعلى التي وضعها البنك الدولي ، وخطة لينك وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية الاجتماعية . وتعتقد اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن استراتيجية النمو في الماضي القائمة على اساس تصدير السلع الاولية والاعتماد على رأس المال الاجنبي قد فشلت . وبناء على ذلك فان اللجنة الاقتصادية لافريقيا تؤيد بشدة الخطة الجريئة للغاية الموجزة اعلاه وتعتبرها الأمل الوحيد لتجنب احتمالات المستقبل المتشائمة القائمة على امكانية استمرار الاتجاهات التاريخية . ويتوقف تنفيذ هذه الخطة وتحقيق اهدافها بالطبع على ارادة وتصميم الدول الافريقية نفسها ، على قدرتها على تحقيق وحدة الغرض والتعاون اللازمين ، وعلى قدرتها على تعبئة الموارد الهائلة المطلوبة ، وعلى زيادة تدفق رأس المال من البلدان المتقدمة النمو وعلى توفير قدرة اكبر لوصول المنتجات الافريقية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو . وعلى عدم حدوث جفاف وغير ذلك من الكوارث الطبيعية والحروب والاضطرابات السياسية .

٣٦٧- وقد حدث ، منذ وضع خطة عمل لاغوس ، توافق آراء هام بين البلدان الافريقية نفسها والمنظمات الاقليمية الافريقية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الافريقية والأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن السياسات والتدابير الملائمة اللازمة للتغلب على الأزمة المتنامية ولوضع افريقيا مرة أخرى في طريق التنمية . وقد انتهت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي الى انه ينبغي للحكومات الافريقية أن " تحسن على وجه الاستعجال ادارة القطاع العام وان تخلق البيئة الصالحة لان يتخذ المقاولون من اهل البلد والمستثمرون المباشرون الأجانب مزيدا من المبادرات ، وان تحدد الاسعار على مستويات تحقق الربح بشكل كاف ، وان تلغي أسعار الصرف التي لم تؤد فقط الى اثباط الاستثمار والانتاج وانما أدت ايضا الى فتح ابواب التهريب والأسواق السوداء في العملات الاجنبية على نطاق واسع "(٥) ونظرا لان الزراعة هي العمود الفقري للاقتصادات الافريقية الى جنوب الصحراء. فان تحسين الاداء الزراعي ضروري لتحسين الاحوال الاقتصادية في افريقيا ولحفز التنمية فيها . وانتهت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي أيضا الى ان الاداء الزراعي في افريقيا يمكن تحسينه الى حد كبير بتوفير تسهيلات ائتمانية للمزارعين ، وبتوفير الامدادات الكافية وبتسليم المدخلات في حينها ، وبايجاد اسواق كافية ، وبانشاء مرافق الهيكل الأساسي والتخزين ، وبتوفير خدمات ارشادية فعالة (٦) . وعلى الرغم من أن كثيرا من البلدان الافريقية . اتخذت بالفعل سياسات بشأن بعض هذه المسائل ، فما يزال هناك الكثير مما يجب عمله كما يلزم بذل جهد اكبر بكثير لتنفيذ هذه السياسات .

٣٦٨- وأما على الصعيد الدولي فينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة لكفالة مايلي : (أ) توفير قدرة اكبر للمنتجات الافريقية لبلوغ اسواق البلدان المتقدمة النمو (ب) تحقيق اسعار أعلى واكثر استقرارا للصادرات الافريقية (ج) تأمين تدفق اكبر بكثير للمعونات الاجنبية بشروط تساهلية لا فقط لأغراض الطوارئ ، وانما وهو الأهم ، للأجل الطويل ، ولدعم برامج الاصلاح المحلية التي تستهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية . وقد أكدت لجنة التخطيط الانمائي مؤخرا أن " هناك اتفاقا تقنيا على أن اصلاح السياسة المحلية وتحسين الدعم الخارجي يشكلان وحدة متكاملة لا تتجزأ" . فزيادة الدعم الموجه للزراعة من خلال اعادة هيكلة المؤسسات الزراعية ، وتوفير الحوافز هو عماد التغيير المطلوب في السياسة المحلية . كما ان اعادة المساعدة الرسمية الى مستوياتها السابقة ، واعطاءها اشكالا اكثر ملاءمة ومرونة هما الشرطان الاساسيان للسياسة الخارجية . ومن غير المحتمل ان تتمكن السياسات المحلية او الخارجية ، كل منها لوحدها من تجنب حدوث كوارث اقتصادية في المستقبل . ولذا فهناك مسؤولية مشتركة لتأمين مستقبل أفضل في افريقيا (٧) .

حواشي الفرع سابعا

(١) البلدات ذات الدخل المنخفض الواقعة جنوب الصحراء هي : اثيوبيا ، أوغندا ، بنن ، بوروندى ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رواندا ، زائير ، سيراليون ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوى ، موزامبيق .

(٢) هذه المشاكل معتادة في معظم البلدان النامية وليس في البلدان الافريقية فحسب . وبالاضافة الى ذلك ، لم تقدم اقتصاديات التنمية بعد ارشادا واضحا فيما يتعلق بالطريق الأفضل لتحقيق النمو والتطور السريعين في اطار ظروف داخلية مختلفة على نطاق واسع وفي مواجهة بيئة خارجية غير متوقعة وغير محددة .

(٣) منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، نظام المعلومات العالمي والانذار المبكر في مجال الاغذية والزراعة ، تقرير خاص (روما ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤) ، صفحة ١ من النص الانكليزى .

(٤) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، " اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتنمية افريقيا ١٩٨٣ - ٢٠٠٨ : دراسة أولية منظورية " (أديس أبابا ، نيسان/ابريل ١٩٨٣) ، صفحة ٢٤ من النص الانكليزى ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، " دراسة استقصائية للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية الأقل نموا " (E/ECA/LDC/S.4/2) (أديس أبابا ، آذار/ مارس ١٩٨٤) .

(٥) مصرف التنمية الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، " التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٨٤ " (ابيدجان وأديس أبابا ، ١٩٨٤) ، صفحة ٣ من النص الانكليزى .

(٦) المرجع نفسه ، صفحة ٤٧ .

(٧) " مقترحات عمل لجنة التخطيط الانمائي " ، يومية التخطيط الانمائي ، العدد ١٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.II.A.6) ، صفحة ٢٨١ من النص الانكليزى .

ثامنا - النفقات العسكرية ونزع السلاح والتنميـــــة

٣٦٩- شهد النص الاول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث مرحلة جديدة من النمـــو المتزايد في النفقات العسكرية العالمية ، مع هبوط في توقعات التعاون الاقتصادى المبادل المنفعة وانخفاض واسع النطاق في النمو الاقتصادى . وفي جميع البلدان تستهلك النفقـــات العسكرية الموارد النادرة وتحولها من الاستخدامات المنتجة الى الاستخدامات غير المنتجة . ومن شأن نزع السلاح بقدر كبير أن يحرر الموارد الضخمة ،التي يمكن حتى لجزء صغيـــر منها أن يعجل بالتنمية وبانشاء نظام اقتصادى وسياسي دولي أكثر دواما . وقد شـــددت الجمعية العامة عدة مرات على هذا الاحتمال الهام ، ولا سيما في دورتها الاستثنائيـــة العاشـرة .

٣٧٠ - وقد أجرى تحليل شامل للآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح على الاقتصاد العالمي ، في عدد من الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة على نزع السلاح والتنمية(١) . ومن أجل اقامة علاقة قابلة للقياس بشكل استقرائي بين نزع السلاح والتنمية ، بذلت محاولات في هذه الدراسات لتقدير حجم الموارد الفعلية التي تتطلبها النفقات العسكرية على الصعيد العالمي ، وذلك بهدف تقدير تكاليف الفرص البديلة التي يسببها سباق التسلح للمجتمعات ذات المستويات الانمائية المختلفة والانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وبهدف دراسة الامكانية التقنية لتحويل الجهود المتصلة بصناعة الأسلحة الى سبل انمائية ، وبهدف عـــرض المنافع المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن نزع السلاح ، وللقيام في نهاية المطاف بدراســـة امكانيات اتخاذ بعض الترتيبات المؤسسية لتيسير تحويل الموارد المالية المتصلة بنزع السلاح لمنفعة البلدان النامية . ويبحث هذا القسم في بعض النتائج الرئيسية لهذه الدراســـات وآثارها السياسية .

٣٧١ - وعلى الرغم من أن حلول مشاكل سباق التسلح تعتمد بدرجة كبيرة على توافق الآراء السياسي ، فان التحليل الاقتصادى يمكن أن يساعد في قياس تكاليف ومنافـع انتهـــاج خيارات سياسية بديلة بالنسبة لكل بلد وكذلك لاقتصاد العالم بوجه عام .

ألف - النفقات العسكرية على الصعيد العالمي : الأحجام الاجمالية والاتجاهات الحديثـة

٣٧٢ - يمكن بسهولة فائقة تحديد الاتجاهات في الموارد المكرسة للانشطة العسكريـــة على الصعيد العالمي عن طريق البيانات المالية المتصلة بالنفقات العسكرية وغيرها مـــن

النفقات . وفي عام ١٩٨٤ انفق العالم حوالي ٦٤٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار عام ١٩٨٠) على الأغراض العسكرية(٢) . وهذا المبلغ يربو على مجموع المخرج العالمي في عام ١٩٨٣ بنسبة ٥ في المائة ويزيد على جميع المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٣ بحوالي ٢٧ مرة (٣) . ويفوق هذا المبلغ القيمة الكلية لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي في جميع البلدان النامية مجتمعة ، ويعادل تقريبا نفس مقدار الانفاق العام على التعليم على الصعيد العالمي (٤) .

٣٧٣ - وبالاضافة الى دراسة الاتجاهات المتبعة في الحجم الضخم المطلق للموارد المكرسة للانفاق العسكري ، التي هي على قدر كبير من الأهمية وترد مزيد من المناقشة لها في الفقرات ٣٧٩ - ٣٩٨ أدناه ، يرد تحليل احصائي لفكرتين ذواتي صلة :

(أ) يستهلك سباق التسلح نسبة ثابتة من الناتج المحلي الاجمالي للعديد من البلدان ، ومن المحتمل أيضا من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للعالم ؛

(ب) يشكل الانفاق العسكري أساسا في البلدان الفقيرة نصيبا كبيرا للغاية من الناتج المحلي الاجمالي . ومن ثم ، يقع عبء سباق التسلح بوجه خاص على كاهل أقل البلدان قدرة على احتماله .

وتؤكد البيانات المتاحة بوجه عام أولى هاتين الفكرتين وتقدم بعض الدعم لثانيتهما .

٣٧٤ - وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ، تضاعفت تقريبا النفقات العسكرية على الصعيد العالمي ، بالدولارات الثابتة ، آخذة في النمو بمعدل سنوي متوسط مقداره حوالي ٢ر٣ في المائة . ولم يتغير هذا الاتجاه كثيرا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٨ ، ولكن حدث بعض التباطؤ في منتصف السبعينات أعقبه عودة الى معدل الـ ٢ر٣ في المائة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤ . وكان التسارع حادا جدا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ التي زاد خلالها معدل النمو عن ٥ر٣ في المائة . وبالمقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي ، تشير هذه المعدلات الى أن الانفاق العسكري ، بوصفه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي ، قد انخفض في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ ولكن ارتفع في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ (٥) (يبين الجدول ٦٦ أدناه انخفاضا من ١ر٦ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٤ر٨ في المائة في عام ١٩٨٠) . وفي الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٣ زاد الانفاق العالمي على الأسلحة بمعدل بلغ ٢ر٩ في المائة سنويا ، أو بما يزيد قليلا عن الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي ، الذي زاد بحوالي ٢ر٧ في المائة سنويا .

٣٧٥ - واختبارا للعلاقة من ناحية أخرى ، يبين التراجع الاحصائي للانفاق العالمي على التسلح بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي العالمي على امتداد السنوات العشر ١٩٧٤ -

١٩٨٣ أن الانفاق العسكرى ازداد بنسبة ٨٨ر٠ في المائة لكل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١ في المائة . (وهذه العلاقة بين التغيرات في النسبة المئوية هي " المرونة " في الانفاق العسكرى فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي) وعلى الرغم من أن هذا التقدير البالغ ٨٨ر٠ يبين انخفاضا طفيفا في الانفاق العسكرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي فانه لا يختلف اختلافا ذا شأن (عند مستوى الثقة البالغ ٩٥ في المائة) من عامل المرونة البالغ ١ ، الذى من شأنه أن يعنى ضمنا معدلات نمو متساوية لكل من الانفاق العسكرى والناتج المحلي الاجمالي . وسبب هذا الاختلاف بين آثار علاقة التراجع وآثار معدلات النمو للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ هو أن معدلات النمو تحسب من بيانات عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٣ فقط ، في حين أن التراجع يحسب على أساس بيانات كل سنة من السنوات العشر . وفي النهاية فان هاتين الطريقتين في النظر الى البيانات تؤكد بصورة عامة الافتراض الأول القائل بأن الانفاق العسكرى العالمي ينمو بنفس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي . وهذا يشير الى أن التباطؤ الطويل الأجل في الانفاق العسكرى العالمي المتناسب مع النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير محتمل الحدوث في غياب أى تطورات سياسية هامة تتحو الى الحد من سباق التسلح .

الجدول ٦٦ - التوزيع حسب المنطقة للانفاق العسكري العالمي ونصيب الانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ (بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٧٨ الثابتة)

المنطقة	الانفاق العسكري ببلايين دولارات الولايات المتحدة		توزيع الانفاق العسكري حسب المنطقة ، النسبة المئوية		نصيب الانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي ، النسبة المئوية	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
مجموع ، البلدان المتقدمة النمو (أ)	٣٤٩ر٧	٣٨٣ر٦	٨٣ر٩	٧٧ر٦	٦ر٢	٤ر٦
مجموع ، البلدان النامية	٦٦ر٩	١١٠ر٤	١٦ر٠	٢٢ر٣	٥ر٨	٥ر٦
غرب آسيا (ب)	٦ر٣	٢٨ر٧	١ر٥	٥ر٨	٤ر٣	١٢ر٠
جنوب آسيا	٣ر٤	٥ر١	٠ر٨	١ر٠	٢ر٩	٣ر١
شرق آسيا (ج)	٤٤ر١	٥٥ر٥	١٠ر٥	١١ر٢	١٢ر٨	٨ر٢
افريقيا (د)	٦ر٨	١٠ر٩	١ر٧	٢ر٢	٣ر٧	٣ر٨
امريكا اللاتينية	٤ر٨	٧ر٠	١ر١	١ر٤	١ر٤	١ر٢
مناطق أخرى (هـ)	١ر٥	٣ر٢	٠ر٣	٠ر٦	٣ر٧	٥ر٣
مجموع العالم	٤١٦ر٦	٤٩٤ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٦ر١	٤ر٨

المصدر : " التسلح ونزع السلاح على الصعيد العالمي ، حولية معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم لعام ١٩٨١ " ؛ " الحولية الاحصائية لعام ١٩٨١ " ، الأمم المتحدة ، ١٩٨٣ ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) متضمنة جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وجنوب افريقيا واسرائيل وجميع بلدان معاهدة حلف وارسو .

(ب) الشرق الأوسط باستثناء اسرائيل ومصر .

(ج) لا تتضمن اليابان ولكن تتضمن الصين .

(د) تتضمن مصر ولا تتضمن جنوب افريقيا .

(هـ) تتضمن يوغوسلافيا والبلدان النامية في أوقيانيا .

العبء النسبي للانفاق العسكري في فئات الدخل المختلفة

٣٧٦- جرت دراسة المخاوف من أن الانفاق العسكري قد يمثل عبئا نسبيا أعلى ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، في البلدان الأفقر منه في البلدان الأغنى ، وذلك باسلوبين مختلفين . فطبقا للاسلوب الأول ، تم ترتيب ٧٧ بلدا ترتيبا مصفوفيا حسب مستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها في عام ١٩٨٢ ونفقاتها العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي أيضا في عام ١٩٨٢ ، على النحو المبين في الجدول ٦٧ .

الجدول ٦٧ - عدد البلدان في ٦ فئات مرتبة مصفوفيا حسب الناتج المحلي الاجمالي للفرد والنسبة المئوية للانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢

النسبة المئوية للانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي للفرد				
	منخفض	متوسط منخفض	متوسط مرتفع	مرتفع	المجموع
منخفضة	٢	٤	٥	٨	١٩
متوسطة منخفضة	٥	٤	٤	٥	١٨
متوسطة مرتفعة	٧	٤	٧	٤	٢٢
مرتفعة	٥	٦	٦	١	١٨
المجموع	١٩	١٨	٢٢	١٨	٧٧

٣٧٧- واذا كان الدخل الفردي والانفاق العسكري في الناتج القومي الاجمالي مرتبطين ارتباطا سالبا ، فان المرء يتوقع أن تكون الأرقام مرتفعة نسبيا في ربع اليمين الأعلى وربع اليسار الأدنى من الجدول ، ومنخفضة نسبيا في اليسار الأعلى واليمين الأدنى . وهناك ميل طفيف في هذا الاتجاه ، غير أن الاختبار الاحصائي الشكلي

لهذه العلاقة ، وهو اختبار كا تربيع ، لا يسفر عن أية علاقة ذات دلالة بين المتغيرات في أى مستوى دلالة مقبول قبولا عاما . وقد أعطى الاختبار ذاته الذى طبق على الدخل والانفاق العسكرى لـ ٧٧ بلدا في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، نتائج مماثلة .

٣٧٨- وتتمثل طريقة ثانية للنظر الى العلاقة بين الانفاق العسكرى والناتج المحلي الاجمالي للفرد في تقدير النسبة المئوية للتغير في الانفاق العسكرى للفرد التي تنجم عن التغير بنسبة ١ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للفرد . وهذه التقديرات ، المتعلقة بـ ٧٤ بلدا في عام ١٩٨٢ و ٨١ بلدا في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، تبين أن حدوث تغير بنسبة ١ في المائة في الدخل المحلي الاجمالي للفرد تتضمن حدوث تغير بنسبة ٩ر٠ في المائة تقريبا في الانفاق العسكرى للفرد . وبعبارة أخرى ،يميل الانفاق العسكرى للفرد الى الزيادة بحوالي ٩٠ في المائة من زيادة الناتج المحلي الاجمالي للفرد . (والنتيجة ، تأسيسا على بيانات القطاع الشامل لعدة فئات ، هي تقريبا نفس النتيجة التي يحصل عليها من بيانات السلاسل الزمنية) . وتحليل انحدار القطاع الشامل لعدة فئات يشير الى أن البلدان الأفقر تنفق بالفعل نسبة مئوية أعلى بعض الشئ من ناتجها المحلي الاجمالي على الأغراض العسكرية مما تنفقه البلدان الأغنى ، غير أن هذه النتيجة ليست ذات دلالة من الناحية الاحصائية مثل مستوى الثقة البالغ ٩٥ في المائة .

باء - العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سباق التسلح ونزع السلاح

٣٧٩- تترتب على سباق التسلح عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة . أولا ، تستنزف النفقات العسكرية مقادير كبيرة من الموارد الحقيقية ، بما في ذلك العمالة الماهرة ، والطاقة الصناعية والمواد الخام الأساسية ، وبالتالي تسهم في حدوث التضخم في كثير من القطاعات . ثانيا ، ان البحث والتطوير العسكريين لا يستعملان فقط الموارد الثمينة مباشرة ، بل يحرمان أيضا الاقتصاد المدني من الخبرة الفنية التي تمس الحاجة اليها . ثالثا ، أصبحت التجارة الدولية في الأسلحة هامة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة ، وفي الوقت ذاته ، أصبح انتاج الأسلحة أساسيا في بعض البلدان النامية وكذلك في معظم البلدان المتقدمة النمو . وعلى النقيض من ذلك ، فان تحقيق درجة هامة من نزع السلاح يمكن أن يحرر موارد كافية لدفع عجلة الاقتصاد العالمي وتحسين مستويات المعيشة لجميع شعوب العالم ، بما في ذلك الشعوب التي هي أكثرها احتياجا في أفقر البلدان . ويجرى النظر في جوانب مختارة من هذه القضايا أدناه .

١ - استخدام الموارد الحقيقية للأغراض العسكرية

٣٨٠ - تقدم المؤسسات العسكرية الحديثة طلبات " مشتريات " هامة الى مجموعة كبيرة من الشركات الصناعية . ولا يوجد بعض هذه الشركات الا لتلبية الطلبات العسكرية . وتقوم الأخرى بتزويد العملاء العسكريين والمدنيين على حد سواء بمنتجات مماثلة مثل عربات النقل والمعدات المكتبية ، ولو ان الأنواع العسكرية كثيرا ما تتضمن متطلبات أشد صرامة فيما يتعلق بنوعية المنتجات . وعلاوة على ذلك ، فان جميع موردى السلع الصناعية تامة الصنع الى القوات المسلحة يقدمون طلبات ذات صلة الى موردى مكونات هذه السلع ، الذين يطلبون بدورهم مواد مجهزة ومواد أولية أساسية .

٣٨١ - وفي البلدان الكبرى المنتجة للأسلحة ، يتراوح نصيب المشتريات العسكرية للسلع الصناعية عادة بين ١٣ و ٢٢ في المائة من النفقات العسكرية . بيد أن هذه المشتريات تشير فقط الى مشتريات المعدات " الرئيسية " ؛ ومن ثم تميل الى تقليل القيمة الحقيقية للناتج الصناعي الناشئ عن الطلبات العسكرية ، الذى يتضمن أيضا انتاج المكونات ، وقطع الغيار وتشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية التي تستخدمها المؤسسات العسكرية والتي لا يمكن بخلاف ذلك تمييزها عن المنتجات المدنية . ففي حالة الولايات المتحدة ، مثلا ، وجد أن مبالغ المشتريات في الميزانية العسكرية لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كانت ١٥ بليون دولار و ١٦ بليون دولار على التوالي ، بينما بلغت قيمة شحنات المنتجات الدفاعية التي انتجها قطاع الصناعة التحويلية في هاتين السنتين ٢٩ بليون دولار و ٣٤ بليون دولار على التوالي ، (انظر الوثيقة A/36/356 المرفق ، الفقرة ١٢٥) . وكانت حدود القيم التقديرية للطلب العسكرى العالمي على السلع الصناعية في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ (استنادا الى أسعار عام ١٩٧٨ وأسعار الصرف في العام نفسه) على النحو الاتي :

السنة	حدود القيمة ، ببلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨
١٩٧٧	١٣٩-١٢١
١٩٧٨	١٤١-١٢٣
١٩٧٩	١٤٣-١٢٥
١٩٨٠	١٤٦-١٢٨

المصدر : الجدول الثالث-١ من مرفق الوثيقة A/36/356.

٣٨٢- وفي مجموعة مختارة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو مثل الطلب العسكري في عام ١٩٧٧ نسبة تراوحت بين ٧ر٥ و ٨ر٧ في المائة من مجموع الناتج الصناعي (انظر الفقرة ١٣١ من مرفق الوثيقة A/36/356) . وعلاوة على ذلك ، فان احدى خصائص الطلب العسكري انه يميل الى أن يكون مركزا في عدد محدود من الصناعات القائمة على كثافة الطاقة وكثافة التكنولوجيا والتي تنتج أنواعا رئيسية من العتاد العسكري، مثل ، الطائرات ، وبناء السفن ، والالكترونيات ، ووسائل الاتصال . وفي هذه الصناعات يعد وزن الطلب العسكري أعلى بصورة كبيرة ، وكانت القطاعات العسكرية في حالات كثيرة في مركز المشترين المحتكرين ذوى القوة التي تستطيع التأثير في نمط الانتاج والأسعار . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كان نصيب الطلب العسكري في منتصف السبعينات حوالي ٤٥ في المائة من مجموع مبيعات صناعة الطائرات و ٧٥ في المائة من كل التشييدات الجديدة في صناعة بناء السفن (٦) . وتكشف البيانات المتاحة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة عن تركيز مماثل للانتاج العسكري في صناعات مختارة . فكان نصيب القطاع العسكري في الناتج السنوى لصناعة الطيران والفضاء ٤٦ في المائة في فرنسا ومن ٧٠ الى ٨٠ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية . أما في المملكة المتحدة ، فقد بلغ نصيب القطاع العسكري عام ١٩٨٠ حوالي ٥٠ في المائة (انظر الفقرة ١٣٢ من مرفق الوثيقة A/36/356) . ومن المحتمل أن تكون الأنصبة العسكرية لهذه القطاعات في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والتي تحتل مركز الصدارة في انتاج الأسلحة ، مماثلة للأنصبة الموجودة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية .

٣٨٣- وفي " تقرير التجارة والتنمية " ، لعام ١٩٨٢ ، الذى أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ورد الآتي (٧) :

" كما برز اتجاه ملحوظ في السنوات الاخيرة نحو انشاء صناعات الأسلحة في البلدان النامية ، وهو ما يمثل شكلا جديدا لتحويل الموارد النادرة بعيدا عن التنمية الاقتصادية في العالم النامي . وبحلول نهاية السبعينات ، انتج حوالي ٢٥ بلدا من البلدان النامية معدات لقواته المسلحة ، بما في ذلك بعض الأنواع المتقدمة ، كما شرع عدد من هذه البلدان في تصدير الأسلحة المنتجة محليا الى بلدان نامية أخرى (وبخاصة البرازيل ، ولكن أيضا اندونيسيا وسنغافورة وجمهورية كوريا وعدد آخر) . ومن الأسباب التي تفسر هذه الظاهرة الرغبة في تقليل الاعتماد على الامدادات الأجنبية والاقتصاد في واردات الأسلحة . "

وفي عام ١٩٨٤ ، قام ١٨ بلدا من البلدان النامية بتصميم وانتاج نوع واحد على الأقل من الأسلحة الرئيسية ، وكانت أربعة بلدان أخرى تضطلع بانتاج مكونات الأسلحة الرئيسية بموجب تراخيص(٨) .

٣٨٤- وتنمية صناعة الأسلحة في البلدان النامية من شأنها في حد ذاتها أن تبطئ تقدمها الاقتصادي والاجتماعي اذا كان بوسعها أن تستخدم الموارد والايرادات بصورة أكفأ في قطاعات أخرى . ونجاحها الكبير في صناعات الاسلحة ، بما في ذلك تزايد حجم الصادرات وكذلك الانتاج لاستخدامها هي ، يشير ، علاوة على ذلك ، الى انها ستتمكن بصورة سريعة الى حد ما ، بقدر مماثل من الالتزام ، من أن تطور طائفة أوسع من صناعات السلع المدنية المعقدة نسبيا وأن تنافس بفعالية في تصدير منتجات هذه الصناعات (٩) .

٣٨٥- وقد استخدمت في عام ١٩٨٠ على نطاق العالم للأغراض العسكرية كمية تتراوح ما بين ٣ في المائة و ١١ في المائة من مجموعة مختارة من ١٤ معدنا من المعادن غير المرتبطة بالطاقة ، تشمل الألومنيوم (٣ر٦ في المائة) ، والكروم (٩ر٣ في المائة) ، والنحاس (١١ في المائة) ، والحجر الفلوري (٦ في المائة) ، وخام الحديد (١ر٥ في المائة) والرصاص (١ر٨ في المائة) ، والمنغنيز (١ر٢ في المائة) ، والزئبق (٥ر٤ في المائة) ، والنيكل (٣ر٦ في المائة) ، ومجموعة البلاتين (٧ر٥ في المائة) ، والفضة (٦ في المائة) ، والقصدير (١ر٥ في المائة) ، والتنغستين (٣ر٦ في المائة)، والزنك (٦ في المائة) . وكان الاستهلاك العالمي للأغراض العسكرية من الألومنيوم والنحاس والنيكل والبلاتين أكبر من الطلب على هذه المعادن لجميع الأغراض في افريقيا وآسيا (بما فيها الصين) وأمريكا اللاتينية مجتمعة . ويقدر الاستخدام العالمي للنفط للأغراض العسكرية ، بما في ذلك استهلاك صناعة الدفاع ، بما يقرب من نصف الاستهلاك في كل البلدان النامية (باستثناء الصين) (انظر الجدول الثالث - ٣ والفقرة ١٤٠ من مرفق الوثيقة A/36/356) .

٣٨٦- وفي عام ١٩٨٠ قدر أن ما مجموعه حوالي ٥٠ مليون نسمة ، أو ما يربو على ٤ في المائة من عدد السكان العاملين في العالم أجمع ، يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في انتاج السلع والخدمات العسكرية . ومن بين هؤلاء ، يعمل ما يصل الى ٣٩ر٥ مليون في أنشطة عسكرية بحتة (٣٥ مليونا يعملون في القوات المسلحة وفي القوات شبه العسكرية في العالم ، و ٤ ملايين من المدنيين يعملون مباشرة في ادارات الدفاع ، وحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من العلماء والمهندسين يعملون في البحث والتطوير العسكريين . وكان خمسة ملايين آخرون يعملون مباشرة في انتاج الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية البحته . وكان حوالي مليونين آخرين يقومون بانتاج السلع والخدمات المدنية كما كانت هناك وظائف صناعية أخرى تتراوح ما بين ٣ و ٦ مليون وظيفة تعتمد على الآثار المضاعفة للنفقات العسكرية المباشرة . وعلى ذلك فقد كان هناك ما مجموعه ٥٠ مليون نسمة تقريبا يعملون ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في انتاج السلع والخدمات لأوجه الاستخدام العسكري (انظر الفقرات ١١٠-١٢٣ من مرفق الوثيقة A/36/356) .

٣٨٧- وما فتئ سباق التسلح ، الى جانب تأثيره على النمو مباشرة بتحويل اتجاه الموارد عن أوجه الاستخدام المدني ، مصدرا رئيسيا للتضخم على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء . وعادة ما تتجاوز سرعة التضخم في القطاع العسكرى معدل التضخم في الاقتصاد ككل . فالنفقات العسكرية تولد ضغوطا تضخمية عن طريق الاختناقات الشديدة والزيادات الحادة في الأسعار في مجالات معينة للصناعة العسكرية ، وهذه بدورها تدفع التكاليف والأسعار نحو مزيد من الارتفاع في سلسلة الصناعات التحويلية وعن طريق تأثير زيادة الأجور في الصناعات المتصلة بالنواحي العسكرية على غيرها من الصناعات نتيجة لعامل المحاكاة . وتنتمي الصناعات المتصلة بالنواحي العسكرية عادة الى ما يسمى بالصناعات الرائدة في مجال الأجور ، أى الصناعات التي تدفع أجورا أعلى نسبيا وتتصدر الجولات الدورية للمساومة على الأجور في الصناعات المختلفة . وبالاضافة الى ذلك ، كثيرا ما تجد الحكومات أن من الأجدى عمليا أن تمول النفقات العسكرية المتزايدة عن طريق الزيادات التضخمية في عرض النقود في حالة عدم وجود ايرادات ضرائب كافية .

٢ - البحث والاستحداث في المجال العسكرى

٣٨٨ - استخدم قدر كبير من أكثر عمال العالم مهارة ومن الموارد الأخرى في البحث والاستحداث في المجال العسكرى لدعم ما يسمى بسباق التسلح "التكنولوجي" منذ الحرب العالمية الثانية . وفي الحقيقة فان واحدة من أوضح ملامح الصورة العسكرية تتمثل في السرعة غير العادية للتغير التكنولوجي في منظومات الأسلحة . ومن المعتقد أنه في جميع فئات الأسلحة تقريبا يظهر نموذج جديد تماما كل فترة تتراوح في المتوسط بين ٥ و ٨ سنوات وان نطاق الأسلحة التي تحدث فيها هذه العملية يتسع باستمرار حيث ما فتئت التطورات التكنولوجية تشجع وجود درجة أكبر من التمييز في الانتاج أو تسمح بتخصيص وظيفي أكبر بين الأسلحة (أنظر A/36/356 ، المرفق ، الفقرة ١٤٧) .

٣٨٩ - وفي عام ١٩٨٠ بلغت النفقات العالمية على البحث والتطوير في المجال العسكرى حوالي ٣٥ بليون دولار أو حوالي ربع اجمالي الانفاق على جميع انواع البحث والاستحداث والذى يقدر بمبلغ ١٥٠ بليون دولار (انظر A/36/356 ، المرفق ، الفقرة ١٤٨) . وكان يعمل نحو ٢٠ في المائة من العلماء والمهندسين المؤهلين في العالم أى نحو ٤٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠ شخص في أنشطة البحث والتطوير في المجال العسكرى خلال السبعينات (أنظر A/36/356 ، المرفق ، الفقرة ١٤٩) . وكان متوسط الناتج العسكرى يقدر من ناحية الكثافة البحثية بحوالي ٢٠ ضعف متوسط الناتج غير العسكرى (١٠) وان الانفاق على البحث والاستحداث في المجال العسكرى أكثر تركزا في بضع بلدان من اجمالي البحث والاستحداث . فبينما اضطلعت ستة بلدان بنسبة ٨٥ في المائة تقريبا من اجمالي البحث والاستحداث في عام ١٩٦٠ فان بلدين اثنين - الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - اضطلعا بنسبة مماثلة من اجمالي البحث والاستحداث في سنة ١٩٧٥ (أنظر A/36/356 ، المرفق ، الفقرة ١٤٨) .

٣٩٠ - وللبحث والتطوير في المجال العسكرى بعض الخصائص الهامة الأخرى التي لا يمكن أن تنعكس تماما في صورة احصائية . وفي الفقرتين ٨٢ و ٨٣ من تقرير فريق الخبراء المعني بجميع جوانب سباق التسلح ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة (A/39/348 ، المرفق) جاء ما يلي :

" ومن شأن طبيعة عملية البحث والاستحداث العسكرية وما تستغرقه من وقت طويل أن تولد الشك فيما يتعلق بالقدرات العسكرية المقبلة للخصوم

المحتملين . وقد أدى هذا بدول الى استحداث أسلحة جديدة على أساس فرض 'الفعل ـ رد الفعل' ومؤداه أن دولا أخرى تنخرط أيضا في هذه العملية ، وان لم تتوفر في كثير من الحالات معلومات محددة في هذا الصدد خلال المراحل الأولى لاعمال البحث والاستحداث المتعلقة بمثل هذه المشاريع الوطنية .

ولذا فان العلاقات العسكرية لم تعد تقيّم على أساس القوات والأسلحة الموجودة في لحظة معينة ، لان هذا قد يتغير تغيرا كبيرا خلال فترة قصيرة نسبيا نتيجة تحسينات نوعية يتم التوصل اليها من خلال عملية البحث والاستحداث . وهذا في جملة أمور ، يجعل من الصعب جدا وضع معايير ثابتة لتعويف التوازن " .

٣٩١ - وقد عقّد سباق التسلح التكنولوجي الى حد كبير عملية تقييم المخاطر وزاد من الجهود اللازمة للحد من سباق التسلح بأكمله عن طريق المفاوضات .

٣ ـ التجارة الدولية في السلاح

٣٩٢ - نظرا للنمو السريع للتجارة الدولية في السلاح ووضوحها وارتباطها بالتوازن الاقليمي للقوى العسكرية برزت هذه التجارة كموضوع رئيسي يحظى بالاهتمام على الصعيدين القومي والدولي منذ أوائل السبعينات . ولان هذه التجارة غير مسجلة رسميا في احصائيات التجارة الدولية فلا توجد أي تقديرات شاملة يمكن أن يقوم عليها أي تحليل ، ومع ذلك ووفقا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة زادت تجارة الأسلحة من ٢٠٣ر٢ بليون دولار في ١٩٧٢ الى نحو ٣٤٤ر٤ بليون دولار في ١٩٨٢ محسوبة بقيم عام ١٩٨١ الثابتة (أنظر A/39/348 ، المرفق ، الفقرة ٦٩) . ويذكر معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلم أن اجمالي الصادرات من الأسلحة الرئيسية انخفض بدرجة طفيفة من ٢٣٨ر٢ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ الى ٢٢١ر٢ بليون دولار في سنة ١٩٨٣ (بأسعار الدولار في سنة ١٩٨١) وتبين التقديرات الأولية لسنة ١٩٨٤ انخفاضا حادا الى ١٨١ر١ بليون دولار فقط كنتيجة لتشبع السوق وعبء ديون البلدان النامية (١١) .

٣٩٣ - ومن المحتمل أن تكون القيمة الفعلية لهذه التجارة أعلى اذا أخذت في الاعتبار حقيقة أنه في الوقت الذى تتضمن فيه كل صفقات الأسلحة بعض صور المدفوعات فان مثل هذه الصفقات تكتنفها عادة مختلف الوسائل التي يقصد بها تقليل الطلب المباشر على

احتياطي النقد الأجنبي الى الحد الأدنى . ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات المقايضة والأسعار الكاملة أو المنخفضة (التساهلية) والقروض العسيرة أو الميسرة ومد فوعات الطرف الثالث وترتيبات المعاوضة مثل البيع المتبادل للمعدات العسكرية أو موافقة المورد على تقديم طلبات شراء سلع وخدمات مدنية من الدولة المتلقية . واذا كانت الدولة المتلقية من البلدان النامية فان نفس الغاية تتحقق أحيانا عن طريق جعل التكاليف قابلة للسداد في شكل سلع أو مواد خام .

٣٩٤ - وتتضمن صفقات السلاح أيضا الى جانب نقل المعدات العسكرية برامج تدريبية واسعة النطاق . وتعد المساعدة المقدمة لفترة مؤقتة طويلة بواسطة الموظفين التقنيين المقدمين من الدولة المورد ة جزءا من صفقة الأسلحة . وتشكل هذه الخدمات حسب التقديرات التقريبية حوالي ١٥ في المائة من القيمة العالمية لتجارة السلاح (أنظر A/36/356 ، المرفق ، الفقرة ١٥٥) . وبالاضافة الى هذا التقدير للخدمات بنسبة ١٥ في المائة بلغت التجارة العالمية في السلع والخدمات العسكرية ٣٩٫٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ .

٣٩٥ - ومن ناحية الموردين فان هذه التجارة تسيطر عليها ستة بلدان صناعية هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ووفقا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة فان هذه البلدان آل اليها ٩٠ في المائة من القيمة الاجمالية لصادرات السلاح خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ (١٢) . ويمكن قياس الأهمية الاقتصادية لصادرات الأسلحة من حقيقة أنه بحلول عام ١٩٧٨ كانت هذه الصادرات سببا في أكثر من نصف الفائض التجاري للبلدان المتقدمة النمو وبذلك أسهمت الى حد ما في تعويض التكاليف المتزايدة لوارداتها من النفط ، وفي سنة ١٩٨٢ كانت صادرات الأسلحة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي التي بلغت ٣٩ بليون دولار أكبر بكثير من فائضها التجاري المقدر بنحو ١٣ بليون دولار (بأسعار الدولار في ١٩٨١) ، وبدون صادرات الأسلحة كانت ستمنى بعجز كبير . وفي سنة ١٩٨٣ شكلت صادرات منظومات الأسلحة الرئيسية بواسطة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أكثر من نصف فائضها التجاري المقدر بـ ٣٠ بليون دولار (بأسعار الدولار في ١٩٨٣) .

٣٩٦ - ومن ناحية المشترين فان البلدان النامية تستأثر منذ زمن طويل بما يزيد عن نصف جميع واردات السلاح وبلغ نصيبها في السبعينات ككل حوالي ٧٥ في المائة . وبلغ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ حوالي ٦٦ في المائة (١٣) . وفي سنة ١٩٧٨

كانت واردات السلاح من جانب جميع البلدان النامية (البلدان النامية المصدرة للنفط والمستوردة الصافية على السواء) مسؤولة عن ربع العجز المشترك في تجارتها تقريبا . وفي سنة ١٩٨١ بلغت نسبة واردات منظومات الأسلحة وحدها حوالي ٤٠ في المائة من العجز التجاري للبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي .

٣٩٧ - وقد وجدت واردات المعدات العسكرية في البلدان النامية حافزا أيضا من جانب المنافسة الشديدة وضغوط البيع من البلدان المتقدمة النمو . وفي بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يعكس هذا الرغبة في كفالة استخدام أفضل لطاقات صناعاتها العسكرية لاستعادة جزء على الأقل من التكاليف المتزايدة للبحث والاستحداث وفي ايجاد سلع جديدة للتصدير لتغطية العجز في التجارة مع البلدان النامية المصدرة للنفط عن طريق صادرات السلاح ، وعلى سبيل المثال فان صناعة الطائرات بفرنسا وهي أقوى صناعة اوروبية للطائرات صدرت ٧٠ في المائة من انتاجها في سنة ١٩٧٨ ومن بين هذه الصادرات بلغت المبيعات العسكرية ٧٢ في المائة (١٤) .

٣٩٨ - ويمكن أن يكون التدفق الصافي للموارد الى البلدان التي تعاني من العجز التجاري مفيدا اذا ما استخدمت الموارد في استثمارات انتاجية ، ومع ذلك فان واردات السلاح تمتص موارد العملة الأجنبية التي كان يمكن بخلاف ذلك ان تمول مشتريات السلع الرأسمالية مما ينتج عنه أن يحصل البلد المستورد على نمو انتاجي حقيقي أقل بكثير لكل دولار من تدفع رأس المال الاجنبي الى الداخل . وتشير بعض الدراسات الحديثة للاقتصاد القياسي الى أنه في مقابل كل دولار ينفق على السلاح في البلدان النامية يميل الاستثمار المحلي نحو الانخفاض بحوالي ٢٥ سنتا ، وعلى ذلك فان الآثار المترتبة بالنسبة للتنمية على المدى الطويل في بلد نام صغير يواجه تقييدات في النقد الاجنبي والمدخرات ويخصص ما بين ٦ و ٨ في المائة من ناتجه المحلي الاجمالي لواردات السلاح يمكن أن تكون خطيرة حقا .

جيم - احتمالات المستقبل

٣٩٩ - عند النظر الى المستقبل فانه من الواضح أن استمرار الانماط الراهنة للانفاق العسكري سينطوي على تحول المزيد من الموارد الى الاستعمالات العسكرية وهو لن يؤدي الى تعزيز الأمن الجماعي ويأتي ذلك في وقت من المتوقع ان يبطأ فيه النمو الاقتصادي .

٤٠٠ - ويثار سؤالان اساسيان : الأول ما هو حجم المنافع التي يمكن توقعها من تغيير في الاتجاهات الراهنة للتسلح ؟ والثاني ، وهو ذو أهمية كبيرة ، هل يمكن قول أي شيء مفيد حول طرق اجراء هذا التغيير ؟

١ - اعادة توزيع الموارد الموفرة عن طريق نزع السلاح

٤٠١ - تستلزم الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحقيق معدل يبعث على الارتياح بدرجة أكبر للنمو الاقتصادي العالمي على النحو المقدر في الفرعي الثالث والرابع تحديدا دقيقا للمصروفات العسكرية مستقبلا في كل البلدان وعلى الأخص البلدان التي تتوخى للانفاق العسكري مستويات مطردة الارتفاع أو التزايد . ويمكن أن يخلص الافراج عن الموارد البشرية عن القطاعات العسكرية بعض الاقتصادات المتقدمة النمو من النقص في قواها العاملة كما أن اعادة توزيع الموارد المالية يمكن ان تسرع بالعملية التي تقوم بها والخاصة بالتكيف ازاء الطبيعة المتغيرة للميزة النسبية في اقتصاد العالم . وستمكن اعادة التوزيع من الانفاق العسكري البلدان النامية من الاسراع في عملية تصنيعها ورفع معدلات الاستهلاك بها .

٤٠٢ - وقد ورد في الفرع الثالث من سيناريو نزع السلاح بحث عن تأثير تجميد نفقات الدفاع بمعدلها المقدر لسنة ١٩٨٤ على الصعيد العالمي على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في بقية عقد الثمانينات . ومن المفترض وفقا لهذا السيناريو أن ٥٠ في المائة من الموارد المالية الموفرة عن طريق هذا التجميد لنفقات الدفاع في معظم البلدان المتقدمة النمو سواء البلدان ذات الاقتصاد السوقي أو البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ستوجه الى المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية بينما ستستخدم الـ ٥٠ في المائة المتبقية في تحسين رفاهية سكان البلدان المتقدمة النمو ، وفي البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في آسيا من المفترض أن الموارد المالية الموفرة من أعباء الدفاع ستستخدم في زيادة الاستثمار الرأسمالي المحلي ، وبموجب هذه الافتراضات ستكون هناك زيادة كبيرة في معدلات النمو بالنسبة الى معدلات النمو الأساسي

المقدرة لبقية عقد الثمانينات ، فسيكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية أعلى بمقدار ٧٢ر٠ من النقاط المئوية من معدله الأساسي ، وسيكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو أعلى بمقدار ١٣ر٠ من النقاط المئوية .

٤٠٣- وفي تحليل سابق للآثار الاقتصادية المحتملة لسباق التسلح وتدابير نزع السلاح استخدم نموذج الأمم المتحدة لمدخلات ومخرجات الاقتصاد العالمي (١٥) لتقديم اسقاط للاحتمالات الاقتصادية العالمية حتى سنة ٢٠٠٠ في اطار ثلاثة سيناريوهات هي استمرار سباق التسلح الاساسي وتسارع سباق التسلح وتدابير متواضعة لنزع السلاح تشمل توفير بعض الموارد لاعادة توزيعها على البلدان النامية . وافترض سيناريو خط الاساس أن نصيب المصروفات العسكرية من الناتج القومي الاجمالي والتوزيع الجغرافي للصناعة الحربية سيظلان على ما هما عليه تقريبا طوال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ٢٠٠٠ . ويتصدر سيناريو تسارع سباق التسلح أنه سيحدث تضاعف افتراضي في نصيب المصروفات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي بحلول سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة بخط الأساس . ويفترض سيناريو نزع السلاح أن الانفاق العسكري للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على النحو المسقط في اطار سيناريو خط الاساس سينخفض بمقدار الثلث بحلول سنة ٢٠٠٠ . أما بالنسبة لجميع المناطق الأخرى تفترض الاسقاطات أن نصيب الانفاق العسكري بوصفه نسبة من الناتج القومي الاجمالي سينخفض الى ٧٥ في المائة من رقم خط الاساس بحلول سنة ١٩٩٠ والى ٦٠ في المائة من هذا الرقم بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ويفترض سيناريو نزع السلاح أن مناطق العالم الثرية نسبيا ستحول جزءا من مدخراتها الافتراضية الموفرة عن نزع السلاح الى أشد المناطق فقرا .

٤٠٤- وتبين الاسقاطات الطويلة الأجل في اطار هذه السيناريوهات الثلاثة أن أي تسارع في سباق التسلح سيؤثر تأثيرا عكسيا على الرفاه الاقتصادي العالمي في جميع مجموعات البلدان باستثناء البلدان المنتجة للنفط التي لن تخسر ولن تكسب . وعلى نقيض ذلك فان سيناريو نزع السلاح سوف يسفر عن مكاسب عالمية بما في ذلك زيادة قدرها ٣ر٧ في المائة في الناتج القومي الاجمالي العالمي وأكثر من ٥ في المائة زيادة في رصيد رأس المال العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة بسيناريو خط الأساس . وسوف تنتج عنه كذلك فوائد اقتصادية كبيرة لأشد مناطق العالم فقرا .

٤٠٥- وعلى الرغم من أن هذه المكاسب ستكون كافية حقا فانه ينبغي التسليم بأنها متواضعة نسبيا بالمقارنة بجميع التأثيرات الأخرى على معدل الناتج المحلي الاجمالي . واذا ما أمكن رفع هذا المعدل بنسبة ٣ر٠ في المائة سنويا فانه سيؤدي الى رفع الناتج المحلي الاجمالي في ١٥ سنة بنسبة ٥ر٤ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ .

٤٠٦- ولا يعني هذا القول بأن سيناريو نزع السلاح لن يؤدي الى التخفيف الى حد بعيد عن البلدان التي قد لا تتحمل عبء الانفاق العسكري الذي تلتزم به في الوقت الحاضر. وعلى العكس من المعتقدات المنتشرة فانه لا يبدو مع ذلك ان نزع السلاح قد يؤدي حقا الى معجزات اقتصادية الا اذا كان أعمق بكثير من المفترض في السيناريو .

٤٠٧- ويبدو أن المشكلة الحقيقية لسباق التسلح تكاد تكمن في أن هناك على الأقل بعض البلدان التي يمكن ان تتحمله بدون عناء اقتصادي كبير في حين أنه يهدد في نفس الوقت السلم والبقاء العالميين وهو ما يعقد مهمة نزع السلاح بدلا من تيسيرها .

٢ - استراتيجية لنزع السلاح

٤٠٨- نظرا للفشل المستمر للمجتمع الدولي حتى في التوصل الى ابطاء سباق التسلح فقد يكون من المثير للاهتمام دراسة أسباب هذا الوضع باعتبار أن جميع البلدان يمكن ان تستفيد من الابطاء ، بل ومن درجة أكبر من نزع السلاح . فهل تجافي البلدان الرشد عندما تقوم بتعزيز قواتها العسكرية أو أن لذلك تفسير أعمق ؟ ان الامر يستلزم الفهم الواضح للأسباب الاساسية للنمط السلوكي الذي ينطوي عليه سباق التسلح وصولا الى التوصيات الفعالة للتقدم في نزع السلاح . وقد تم استعراض الأسباب الكافية وراء سباق التسلح بتفصيل كبير في الدراسات السابقة للأمم المتحدة ، ومنها بالذات دراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي (A/36/597) ودراسة عن جميع جوانب سباق التسلح التقليدي ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة (A/39/348، المرفق) .

٤٠٩- وان سباق التسلح كنشاط عالمي يعد غير منطقي نظرا لأن كل بلد في العالم يواصل في الواقع زيادة انفاقه الاجمالي على التسلح بدلا من الموافقة على خفضه ، وذلك على الرغم من أن القرارات المتعلقة بالنفقات الوطنية يتخذها أشخاص قادرون ومؤهلون . والمشكلة الاساسية في سباق التسلح هي انه في سبيل السعي نحو تعزيز الأمن الذاتي ، تقوم العديد من البلدان بتعزيز تسليحها بطرق تعتبرها بلدان أخرى مهددة لها مما يثير بالتالي تعزيزات كرد فعل من جانب تلك البلدان ، التي تحفز بدورها المزيد من عمليات التعزيز بواسطة البلدان التي بدأت العملية . (وفي الممارسة من المستحيل عادة تحديد أي من البلدين أو مجموعة البلدان المتنافسة " بدأ " سباق التسلح نظرا لأن كل بلد أو مجموعة بلدان تقوم بصفة عامة برد فعل متزامن ازاء أية تهديدات متوقعة من الجانب الآخر) .

٤١٠- واقترح نهجان عامان لمعالجة مخاطر استمرار سباق التسلح بالطريقة الراهنة ؛ الأول يتمثل في أن تتزود جميع البلدان فقط بأسلحة دفاعية بدلا من الأسلحة الهجومية بمعني أسلحة تحمي بلدا ما داخل حدوده ولكن لا يمكنها الهجوم خارج البلد (١٦) ويتعلق الثاني بفرض عقوبات بصورة ما على البلدان التي تتعدى قدرا معينا من الانفاق العسكري وتضيف بالتالي عنصرا جديدا الى حساب التكاليف والفوائد . الا ان الموافقة على استخدام أي من هذين النهجين أو اعتماد شكل معين من الخفض المتوازن للأسلحة الهجومية القائمة ستتطلب ثقة متبادلة أكبر ووضوحا اكثر فيما يتعلق بأفعال البلدان المشتركة فيه . ويتعين بذل المزيد من الجهود المكثفة من أجل نزع السلاح في مجال " بناء الثقة " مثل تشجيع التجارة المتبادلة والتبادل الثقافي والاخطار المسبق بالمناورات العسكرية وغير ذلك . (انظر الدراسة الشاملة لفريق الخبراء الحكوميين عن تدابير بناء الثقة (A/36/474 ، المرفق) و A/39/348 ، الفقرات من ١٧٠ الى ١٧٦) .

٤١١- ومن المزايا المحتملة للاقتراح المتعلق بأن تركز البلدان انفاقها على الأسلحة الدفاعية فقط هي انه يمكن لبلد واحد بمفرده ان يتخذ المبادرة للتحول الى هذا الاتجاه دون النيل من أمنه الخاص مع الاتجاه في نفس الوقت نحو تقليل المخاوف وعطيات تعزيز القوات العسكرية المترتبة عليها لأى أعداء محتملين . وليس من الواضح بعد ما هي أنواع الأسلحة أو منظومات الأسلحة المتعددة التي ستعتبر دفاعية في الاطار النووي الراهن. فقد يؤدى نظام ما يعتبره في احدى البلدان دفاعيا خالصا الى استفزاز خصم محتمل لتكثيف نظامه الهجومي وعلى الأخص اذا لم يكن الخصم قادرا على تطوير نظام دفاعي متكافئ الفعالية في زمن قصير . وفضلا عن ذلك اذا ما زاد بلد ما انفاقه على منظومات الأسلحة الدفاعية ولكنه استمر ايضا في تعزيز الأسلحة ذات القدرة على توجيه الضربة الاولى فانه سيبدأ بالتأكيد جولة جديدة من سباق التسلح مهددا بذلك الاستقرار العالمي . وفضلا عن التفاوض لخفض جميع الترسانات النووية وصولا لمزيد من الاستقرار (التحرر من الخوف من الضربة الاولى) فانه يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع البلدان الاخرى أن تساهم في الأمن العالمي بالامتناع عن حيازة أسلحة تقليدية ، مع تركيزها في الوقت نفسه على التدابير الدفاعية غير التهديدية وعن طريق السعى الى القيام بدور مفيد للبلدان الاخرى اذ تترك كي تعيش في سلم (١٧) .

حواشي الفرع ثامنا

(١) انظر بصفة خاصة " دراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية : تقرير الأمين العام " ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ (A/36/356 و Corr.1) التي صدرت فيما بعد بعنوان " العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E-82-IX-1) ؛ و " دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (A/37/386) ؛ و " دراسة لجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ولنزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة " (A/39/348 ، المرفق) .

(٢) التسلح العالمي ونزع السلاح ، حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨٥ (لندن وفيلادلفيا ، تيلور وفرانسيس) الجدول ٧ ألف - ١ ، صفحة ٢٧٠ .

(٣) بلغ اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية في سنة ١٩٨٣ حوالي ٢٧٫٥ بليون دولار . المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " التعاون الانمائي ، استعراض ١٩٨٤ ، باريس ١٩٨٤ الجدولان خامسا - ١ وسادسا-١ صفحة ٨٢ .

(٤) بلغت النفقات العامة العالمية على التعليم العام في سنة ١٩٨٢ حوالي ٦٢٧٫٧ بليون دولار ، انظر حولية اليونسكو ، ١٩٨٤ ، الجدول ٢-١٢ صفحة ثانيا - ٣٨ .

(٥) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعالم ١٫٧ في المائة في سنة ١٩٨١ و ٠٫٧ في المائة في سنة ١٩٨٢ و ٢٫٧ في المائة في سنة ١٩٨٣ . المصدر: " الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E-85-II-C-1) الجدول ثانيا -١ .

(٦) جاك س . غانلسر ، صناعة الدفاع (كمبردج مطابع M.I.T. ١٩٨٠) صفحة ١٧٦ و ١٨٥ .

(٧) الاونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٨٢ ، (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E-82-II-D-12) الفقرة ٥٤٥ .

(٨) حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨٥ ، الجدول ١٠ - ١ صفحة ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٩) م . مونزيك " قيام الصناعات العسكرية في الجنوب " منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ " الصناعة والتنمية " العدد ١٢ ، صفحة ١١٥ - ١٢٠ .

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(١٠) انظر حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨١ ، صفحة ٧ .

(١١) حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨٥ ، صفحة ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(١٢) حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨٣ ، الجدول ١١-١ صفحة ٢٦٩ ، وارد في A/39/348 ، الشكل ٤ .

(١٣) حولية معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلم لسنة ١٩٨٥ ، الجدول ١١ - ١ ، صفحة ٣٤٦ .

(١٤) هـ . تووي و ر. فايرينين الشركات عبر الوطنية ، التسلح والتنمية (نشرة : معهد تامبير لأبحاث السلم ، ١٩٨٠ ؛ الدرشوت ، هانتس ؛ غوبر ١٩٨٢) صفحة ٣٥ وارد في الاونكتاد ؛ تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ ، المرجع المذكور الفقرة ٥٤٣ .

(١٥) انظر واسيلي ليونتيف وتاي دوشين " الاثار الاقتصادية العالمية المترتبة على الحد من الانفاق العسكري " (تقرير أعد من أجل فريق الخبراء الحكومي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية) .

(١٦) لمناقشة هذا الاقتراح ، انظر د. يتريتش فيشر ، " منع نشوب الحرب في العصر النووي " (١٩٨٤) الملخص في نشرة الأمم المتحدة " نزع السلاح " خريف ١٩٨٤ صفحة ٨١-٨٧ .

(١٧) د . فيشر ، المرجع المذكور ، صفحة ٨٦ .